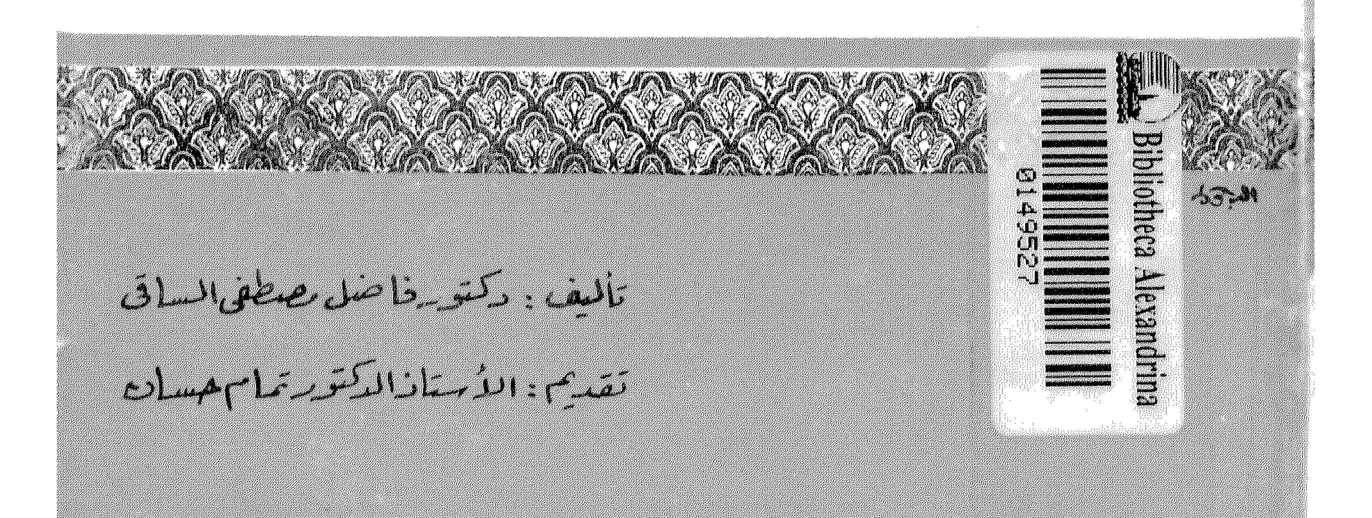
أقسام الكلام العربي

من حيث الشكل والوظيفة

ساعدت جامعة بغداد على نشره

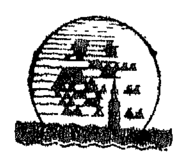


الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة



أقسام الكلام العربي

من حيث الشكل والوظيفة



تأليف

دكتور فاضل مصطفى الساقي

ليسانس امتياز من جامعة بغداد

ماجستير امتياز من كلية دار العلوم - (جامعة القاهرة)

دكتوراه مع مرتبة الشرف الأولى

من كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

تقـــديم

الأستاذ الدكتور تمام حسان

ساعدت جامعة بغـــداد على نشره

١٣٩٧ - ١٩٧٧

الناشر

مكتبة الخانجي بالقاهرة

المطبعة العالمية ١٦، ١٧ شارع ضريح سعد بالقاهرة

الإهداء

إلى الذين يؤمنون بأن النحو العربي
لم ينضج ولم يحترق والذين لا يؤمنون.

إلى الذين يحرصون على اللغة العربية
حرصهم على وجود الأمة وبقائها،
رسل حضارة أسهمت وتسهم في
خدمة الإنسان..



كلمة

خلق سام ، وهمة عالية ، وحب للخير لا تحده حدود ، ونفس علمى يهبه الله من يشاء ، وشعور بالمسئولية يترجم عطاء علميا لا ينضب ، ويجسد رعاية لطلاب العلم لا تعرف للملل طعما ، ولا تحد من آفاقها كثرة التبعات ، تلك هى سمات بارزة فى شخصية الأستاذ تمام ، عرفتها فيه مشرفا وأستاذا ، ورائدا ، فاليه والى الأستاذ الدكتور محمد عيد الذى أسهم بشكل جاد ونافع فى الاشراف على هذه الرسالة وغمرنى بعلمه وخلقه وتوجيهاته ، اليهما أزجى خالص شكرى وتقديرى ، وجزاهما الله عنى وعن العلم خير الجزاء ..

المؤلف



تقـــديم

يعترف العلم بالتفريق بين « الثوابت » و « المتغيرات » من الأفـكار . ولا يختلف فى هذا الاعتراف فرع من فروع المعرفة عن غيره . ولـكن الرياضة والمنطق الصورى الحديث من أكثر الفروع احتفاء بهذا التفريق ، واستعمالا له فى القواعد وعبارات النصوص . فإذا نظرنا إلى معادلة رياضية بسيطة مثل (٣ + ٣ = ٦) أو (٣ – ٢ = ١) أو (٣ × ٣ = ٩) أو (٩ ÷ ٣ = ٣) وجدنا أن الأعداد التى تعبر عنها الأرقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٩ متغيرات يمكن أن يحل محلها فتتغير تفاصيل المعادلة ، ولـكن يبقى طابعها العام من حيث كونها جمعاً أو طرحاً أو ضرباً أو قسمة . أما الثوابت التى إذا تغيرت ذهبت الطابع العام للمعادلة ذهاباً تاماً فهى الروابط التى تعبر عنها العلامات (+ ، – ، × ، ÷ ، =) . وفى حساب القضايا من المنطق الصورى الحديث نجد الثوابت هى الروابط المنطقية ، وهى : السلب ورمزه (—) ، والوصل ورمزه (.) ، والفصل ورمزه (v) ، والتضمن ورمزه (⊃) . وهذه الروابط تربط بين القضايا كما تربط ثوابت الرياضة بين الأعداد . أما القضايا نفسها (ويرمز لـكل منها بحرف هجائى مفرد) فهى متغيرات تعد من تفاصيل المعادلة وليست من خواص تركيبها . وهناك ثوابت منطقية غير هذه التى سبقت تنتمى إلى أنواع الحساب المنطقى الأخرى كثوابت حساب المحمولات وحساب الأصناف وحساب العلاقات .

وللغة أيضاً ثوابتها ومتغيراتها . فأما متغيرات اللغة فهى مفردات المعجم ، فإذا أردنا أن نأتى للتلاميذ فى قاعة الدرس بمثال لجملة مكونة من فعل ماض

وفاعل ومفعول به ، صح لكل مفرد من مفردات الأفعال أن يقع موقع الفعل ، كضرب وقرأ وسأل وزار وأكرم وأهان الخ ، ولكل مفرد من مفردات الأسماء المرفوعة أن يقع موقع الفاعل ، كزيد وعمرو وبكر وخالد وعلىّ الخ ، ولكل مفرد من مفردات الأسماء المنصوبة أن يقع موقع المفعول به . لهذا لم يبن النحاة قواعدهم على المفردات المتغيرة ، بل تركوها لفقه اللغة ليتناولها بالملاحظة والتأمل دون نية التقعيد ، وذلك على مستويات ثلاثة :

(ا) علاقة اللفظ باللفظ ، فيقارن فقهاء اللغة ألفاظ العربية بألفاظ أخواتها الساميات ، أو ألفاظ لهجة عربية بألفاظ لهجة عربية أخرى ، مع رصد ما يبدو لهم فى هذا المجال من ظواهر لهجية كالكشكسة والعنعنة والطمطمانية الخ .

(ب) علاقة اللفظ بالمعنى ، ويتم لهم ذلك بواحدة من الطرق الآتية :

١ — التأملات الصوتية كدراسة المحاكاة (دلالة أصوات الكلمة على معناها) والتأليف (تآلف حروف الكلمة وعدم تنافرها) ، والمحسنات الصوتية .

٢ — كتابة المعاجم الخاصة فى موضوعات مثل :

* رسائل الموضوعات كالخيـــل والإبل والسلاح والرجل لابن قتيبة والأصمعى .

* رسائل الترادف كأسماء الأسد وأسماء الحية لابن خالويه ، والروض المألوف للفيروزبادى .

* رسائل المشترك اللفظى لأبى عبيدة والأصمعى وأبو زيد .

* ما كتب فى التضاد لقطرب وابن السكيت ، والأنباريين والتوزى وابن درستويه وابن الدهان .

* معاجم المصطلحات العلميــة للتهانوى ، والجرجانى وأبى البقاء والبــكرى الأندلسى .

٣ — كتابة معاجم المعانى كالألفاظ لابن السكيت والألفاظ الـكتابية للهمذانى ومبادىء اللغة للاسكافى وفقه اللغة للثعالبى والمخصص لابن سيده .

٤ — كتابة معاجم الألفاظ كالعين والعباب والجمهرة والصحاح والأساس واللسان والقاموس .

(ج) علاقة اللفظ بالاستعمال كدراسات غريب اللغة للسدوسى والسجستانى والنضر بن شميل وأبى عبيدة والأصمعى والحربى والمبرد وثعلب وقطرب وابن الأثير وابن الخراط والهروى والمدينى وابن سلام وابن قتيبة والزمخشرى والراغب . يستخرجون ذلك من اللغة أو القرآن أو الحديث . وكدراسة الدخيل بالتوليد أو التقريب لابن سلام والدمشقى والبدراوى وابن كمال باشا والجواليقى .

وكدراسة المجاز كالذى كتبه أبو عبيدة والفراء والجرجانى .

أما ثوابت اللغة فهى مناط التبويب والتقسيم والتجريد والتقعيــد ، أو بعبارة أخرى : هى مكونات ما يعرف باسم « نظام اللغة » ، وهى أيضاً موضوع « النظم » الذى تكلم عنه عبد القاهر فى دلائل الإعجاز . ولبيان الفرق بين المتغيرات والثوابت فى اللغة يمكن أن نضرب المثل من خلال التحليل الإعرابى للجملة العربية « ضرب زيد عمراً » على النحو التالى :

المتغيرات :

		ضرب	زيد	عمراً
الثوابت	المعنى	فعل ماض	فاعل	مفعول به
	المبنى	مبنى على الفتح	مرفوع	منصوب

فالتحليل اللغوى كله وصول إلى الثوابت من خلال المتغيرات . نحن نسمع الجملة سلسلة من المفردات المعجمية (المتغيرات) المرصوفة على نمط معين من أنماط التركيب اللغوى . وليس يكفى لفهمها (أى فهم الجملة) وتحليلها أن نقنع بهذه المتغيرات وما نعرفه من معانيها المعجمية المفردة ، أى ما ينسبه المعجم لفظ « ضرب » و « زيد » و« عمرو» من معنى ، وإنما يتحتم علينا فى التحليل أن نرد هذه المتغيرات إلى ثوابتها من النظام اللغوى ، فنرد كل مفرد منها إلى قبيله من المبنى وإلى وظيفته من حيث المعنى ، لأن ترابط السياق لا يتم بواسطة المفردات ، بل يتم بواسطة النظر إلى الأبواب التى تعبر عنها هـذه المفردات . وبفهم العلاقات بين الأبواب يتضح المعنى النحوى ، وهو أول بضمة من المعنى ، وأقصد بالمعنى النحوى معنى الفعل الماضى والفاعل والمفعول به والجملة الفعلية الخبرية التى ترابطت أجزاؤها بعلاقتى الإسناد والتعدية ، وتحصن معناها بطائفة من القرائن اللفظية كصيغة الفعل وإسمية الفاعل والمفعول والرتبة بين هذه الأبواب ورفع الفاعل ونصب المفعول وما يقوم بين الفعل والفاعل من تضام (أى تلازم) وهلم جرا . فـكل هذه العناصر الداخلة فى تحديد المعنى النحوى من الثوابت .

وإذا نظرنا إلى الثوابت فى لغتنا العربية وجدناها تقع فى نوعين يسمى كل منهما باسم « الأصول » .

(ا) الأصول المنهجية كما تبدو مثلا فى كتاب الاقتراح للسيوطى بما يشتمل عليه من كلام فى السماع والقياس والتعليل والتأويل . ويمكن أن نطلق على هذا النوع : « أصول النحاة » ، وهى ليست موضوع كلامنا هنا .

(ب) وثانيهما ما عرف عن النحاة باسم « الأصول الثابتة » كما تبدو مثلا فى كتاب « الأصول » لابن السراج . وتفهم من كلام ابن مالك فى قوله :

والأصل فى الفاعل أن يتصلا   والأصل فى المفعول أن ينفصلا
وقد يجاء بخلاف الأصل   وقد يجى المفعول قبل الفعل

مشيراً بذلك إلى تضام الفعل والفاعل وعدم وجود علاقة التضام بين الفعل والمفعول ، ثم إمكان الفصل بين المتضامين ، وإمكان تشويش الرتبة بين الفعل والمفعول . فالكلام هنا عن ثابتين هما التضام والرتبة . ويمكن أن نطلق على هذا النوع من الأصول « أصول النحو » . وبهذا التفريق بين أصول النحو وأصول النحاة يمكننا أن نضيف أن أصول النحو أو الأصول الثابتة هى ما يعرفه التحويليون الأمريكيون فى منهجهم النحوى تحت إسم idealization أى الاعتماد على أصل مجرد ثابت ترد إليه الأمثلة المختلفة . فالأصل فى الجملة أن يذكر كل أجزائها ، فإن غاب جزء منها اعتبر محذوفاً أو مستتراً لترد الجملة إلى أصلها ، والأصل فى الصيغة الصحة فإذا لحقها الإعلال أو الإبدال ردت إلى أصلها الصحيح ، (أى أن قال أصلها « قَوَلَ » ، وهذا من أصول النحو لا من استعمال العرب) . والأصل فى الحروف المتوالية أن يستقل كل بمخرجه فى الكلام ، فإذا تجاور المثلان أو المتقاربان فأدغم أحدهما فى الآخر فهذا الإدغام عارض وخارج على الأصل ، ومن ثم يحسن أن تلتمس له علة . أما ما جاء على أصله فلا يسأل عن علته .

ومما له مغزى أن النحاة سموا هذه التجريدات النحوية : « الأصول الثابتة » ، فوصفها بالثابت ليس بعيداً عما يقصده المحدثون بلفظ « الثوابت » التى هى عكس المتغيرات . وللثوابت النحوية ارتباط بحقائق التحليل اللغوى حتى ليصح أن نجعل كلمة « ثابت » مضافاً واسم الحقيقة التحليلية مضافاً إليه ، فنقول مثلا : « ثابت المخرج » أى الأصل الثابت المخرج ؟ أو نقول : « أصل المخرج » ونحن نعنى ثابت المخرج . والحقائق التحليلية التى تنسب إليها الأصول الثابتة كثيرة مشهورة تستعمل عناوين أبواب فى علوم الأصوات والصرف والنحو ، ويمكن لنا أن نورد طائفة منها فيما يلى :

١ — المخرج .

٢ — طريقة النطق (الشدة والرخاوة الخ) .

٣ — الجهر والهمس .

٤ — التفخيم والترقيق .

وللحرف بالنسبة لهذه الاعتبارات أصل لا يخرج عنه إلا بالإدغام أو الإخفاء أو الإقلاب الخ .

٥ — الطول والقصر (والمقصود المد والحركة ، أو التشديد والإفراد) .

٦ — الصحة والعلة (والخروج عن هذا الأصل إنما يكون بالإعلال أو الإبدال) .

٧ — المقطع (ويرد المقطع الصوتى المنطوق إلى أصل المقطع فى نظام اللغة).

٨ — النبر .

٩ — النغمة فى الكلام المنطوق .

١٠ — أقسام الكلم (الأصل في الأسماء الإعراب وفي الأفعال البناء، وهلم جرا) فكل قسم أصل بذاته .

١١ — الاشتقاق والجمود .

١٢ — المادة الاشتقاقية (لاحظ عبارة « أصل الاشتقاق »).

١٣ — الأصول والزوائد (الأصل في الكلمة المشتقة أن تكون ثلاثية .. الخ).

١٤ — الصيغة (قد يرد الميزان إلى أصل الصيغة فيقال في « ع » من وعى أن أصلها « فعل »).

١٥ — الشخص والعدد والنوع والتعيين .

١٦ — الإعراب والبناء (الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة، وفي البناء أن يكون على السكون) .

١٧ — العلاقة السياقية والباب النحوى (الباب أصل تحدده القرائن كما رأينا في قول ابن مالك منذ قليل) .

١٨ — الربط (بالضمير أو إعادة الذكر أو الحرف أو المطابقة، ولكل من هذه أصل : فالأصل في الضمير أن يعود على متأخر لفظا ورتبة .. الخ) .

١٩ — الرتبة (الأصل فيها أن تكون محفوظة) .

٢٠ — التضام (الخروج عن أصله إنما يكون بالحذف أو الزيادة أو الفصل) .

٢١ — الزمن والجهة (الأصل هو الزمن الصرفي، أي معنى الصيغة، والخروج عنه إنما يكون بالزمن النحوى الذى يحدده اقتران الزمن بالجهة في السياق)

٢٢ — النمط التركيبي للجملة (أى هيكلها الذى حدده النحاة بقواعدهم وربطوه بمعنى خاص والخروج عن هذا الأصل هو إعطاء النمط معنى آخر كالدعاء بالنمط الخبرى : « بارك الله فيك » ، والإنكار بالنمط الاستفهامى ، وهلم جرا) .

٢٣ — المعنى المعجمى (والمقصود أن المفردات التى تشتمل عليها الجملة الأصل فيها أن تكون من مفردات اللغة ، وليست كلاماً فارغاً ، ومع ذلك يمكن للاعراب أن يتم مع الخروج على الأصل إذا تحققت فى الجملة الثوابت (١ — ٢٢) كما فى : « حنكف الحنكف بسقاحته فى السكحظ » حيث لا يتحقق المعنى المعجمى) .

٢٤ — الأسلوب (وهو ثابت من ثوابت النص المتصل ، فلا يعد فى ثوابت النحو ولم يتناوله النحاة وإنما تناوله البلاغيون ، أى أنه من ثوابت البلاغة . والدليل على أنه من الأصول الموضوعية لا المنهجية أنه يمكن عزله عن المضمون فيكون لنا شعر جميل الأسلوب بلا مضمون ، أو نثر فائق التركيب الأسلوبى بلا مضمون أيضاً .

فالشعر كقول المجنون بن جندب :

محكوكة العينين معطاء القفا كأنما قدت على متن الصفا
ترنو إلى متن شراك أعجفا كأنما ينشر فيه مصحفا

فلا مضمون لهذا الشعر ، شهد بذلك أبو زيد وقال : لا يفهم كلام المجانين إلا مجنون .

وأما النثر فإننى أسوق له النموذج التالى ، وأرجو ألا أتهم بالجنون !

« إن الذى يرى نبض التاريخ المعاصر ، وما تنطوى عليه تهاويل المنهجية

العميقة ، لا بد أن تبهره أحلام الواقعية التي تمتد على روافد التاريخ . ولقد كان الإنسان في كل لون من ألوان الوشائج الفارهة في التطور الفيزيائي لمورفولوجيا الحياة الأسرية قائماً بالقسط بين النية والإرادة في تعامله مع الآخرين ، وحيال مفردات الظواهر . ولئن كان المد السكوني المتاح للانسان ، منظوراً إليه في ضوء الجزر الحركي لأنواع الجماد ، لم يأت بجديد في حقل الملاحظة والتجربة ، فإن ما نسمع عنه من استقامة المحيط وحلزونية القطر ربما أفضى في النهاية إلى حدس زمكاني أرجواني الطابع . تلك هي هيمات التاريخ المعاصر في مقابل إيحاءات العلم ، وهذا هو الحدس المنهجي الذي دفع المؤرخين والعلماء إلى كلمة سواء وقفت بهؤلاء وأولئك على مفترق الطريق بين تاريخ العلم وعلم التاريخ . وتلك لعمرك ومضة من الومضات الصاخبة في أفانين الفكر ، لا يعقلها إلا ذوو الضمائر المستوفزة ، وأصحاب المغامرات التطلعية في مسالك الوعي الثقافي . أفئن صاح العلماء في نجواهم بالحمد لظواهر الطبيعة أن أفاءت عليهم من شآبيب رفدها ، أفينكر منكر بعد هذا أن التأمل من أقرب الطرق إلى القاعدة ؟ كلا وألف كلا ! » .

انتهى النص ، فهل فهمت شيئاً ؟ بالطبع لا ! ولكن النص على رغم ذلك ذو أسلوب طلي « رصين العبارة جزيل اللفظ . . . له ماء ورونق » . ومعنى هذا أن يبقى الجنون السابقين والنص العابث الذي تلاهما قد تحقق فيهما من الثوابت من (١) إلى (٢٤) ولم يتحقق فيهما ثابت المعنى الدلالي ، وهو الذي ينبغي أن يكون تحت رقم (٢٥) .

لقد طوفنا بك أيها القارىء الكريم في فجاج أصول النحو حتى وصلنا ، وأرجو ألا نكون أنضاء سفر ، إلى ما نريده من تقديم موضوع هذا الكتاب . فالذي يبدو لنا من كل ما سبق أن الأصول الثابتة هي مناط القواعد

المطردة ، ولولاها لأصبح الوصول إلى الاطراد أمراً عسيراً . ولقد رأينا أن أقسام الكلم من هذه الأصول الثابتة ، ومن ثم لا يمكن لنحو ولا لكتاب فى القواعد أن يستغنى عن تقسيم الكلم ، حتى النحو التحويلى (الذى يعتبر بدعة العصر فى أمريكا وأوربا وفى جامعات العالم الثالث أيضاً) لا يستغنى عن أقسام الكلم ، ويسميها terminal strings ، على الرغم من أنه يعتمد فى التبويب النحوى على المكونات المباشرة immediate constituents للجملة وهى ما يسمى فى نحو اللغة الإنجليزية phrases . والسؤال الذى يلح علينا بطلب الإجابة الآن هو : لماذا نقسم الكلم ؟ والجواب على ذلك : لأسباب متعددة ، نذكرها فيما يلى :

١ — الأصول الثابتة (١٠ — ١٤) فيما سبق تمثل قرينة من قرائن النحو تسمى قرينة البنية ، والموقع النحوى مطالب خاصة مما يتصل بهذه القرينة . فمن أبواب النحو ما يتطلب إسماً يعبر عنه ، كالفاعل والمفعول ، ومنه ما يعبر عنه الوصف ، كالنعت والحال ، ومنه ما يعبر عنه الفعل أو الضمير أو الأداة الخ. ثم إن من أبواب النحو ما يتطلب الاشتقاق كالحال ، ومنه ما يتطلب الجمود كالتمييز (الأصل ١١) . ومنه ما يرتبط بعلاقة اشتقاقية مع عنصر آخر من عناصر الجملة إيجاباً أو سلباً ، فالمفعول المطلق مصدر من مادة الفعل ، والمفعول لأجله مصدر من غير مادة الفعل (الأصل ١٢) . ثم منه ما يرتبط بفكرة الأصلى والزائدة (رقم ١٣) كارتباط التعدية بالهمز والتضعيف ، وارتباط اللزوم بزيادة التاء فى « تفعل » . ومنه ما يتوقف حكمه ومعناه على الصيغة (١٤) كالفرق بين وصف « فاعل » والصفة المشبهة وصيغة المبالغة والتفضيل الخ . كل ذلك من قبيل قرينة البنية ، ومعناه أن جزءاً من المعنى النحوى يتوقف على البنية الصرفية . فهذا مما يدعو إلى تقسيم الكلم .

٢ — هناك معان صرفية هامة لا يمكن استخراجها من السياق اللغوى

ولا إدراك الفروق بينها إلا مع تقسيم الكلم ، كالمسمى ، والموصوف بالحدث ، واجتماع الزمن والحدث ، ومطلق الغائب والحاضر ، والإفصاح ، واقتران الحدثين فى ظرف ما ومطلق الربط . فلكل قسم من أقسام الكلم التى يراها القارىء فى هذا الكتاب معناه الذى يميزه ويمتاز به بحكم ما بين المبنى والمعنى من رابطة لغوية عرفية واعتباطية .

٣ — لولا الفصل بين أقسام الكلم لكانت اللغة فريسة اللبس ، من جهة أن الأقسام قد ينقل بعضها إلى استعمال بعض . فقد ينقل الفعل والوصف إلى العلمية ، وقد ينقل الاسم إلى الظرفية (وهو الذى يسميه النحاة الظرف المتصرف) ، وقد تستعمل المصادر كما تستعمل الأفعال كما فى « ضربا زيداً » ، وهلم جرا ، فيصبح من المهم مع هذا النقل أن نضع فى الاعتبار هذه الظاهرة ، ليتضح لنا المعنى ، ولا تختلط طوائف الكلم فى الفهم .

٤ — قد نرى أنه فى حدود القسم الواحد من أقسام الكلم تتعدد المبانى ، وهذا التعدد واضح فى كثرة صيغ الاسم ، وصيغ الوصف ، وصيغ الفعل ، وتعدد صور الضمير ، والظرف ، والأداة . وكل مبنى من هذه المبانى المتعددة الكثيرة يتعدد معناه الوظيفى ويظل احتمالياً ما دام المبنى مفرداً ، وهذا ما يعرف تحت عنوان : « تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد » . ولكن إذا أخذ هذا المبنى مكانه من بيئة الجملة وسياقها المتصل تعين له واحد من معانيه المتعددة المحتملة . فصيغة « فعيل » مثلا تحتمل عند إفرادها معنى المصدر كصهيل وخرير وضجيج ، ومعنى فاعل كقدير وعليم ، ومعنى مفعول كجريح وقتيل ، ولكن عندما ترد هذه الصيغة فى صورة مثالها فى نطاق الجملة يعلم السامع ما إذا كان معناها هذا أو ذاك من بين هذه المعانى . ولفظ « هنا » باعتباره مبنى عاماً مجرداً هو صالح لمعنى الإشارة ولمعنى الظرفية المكانية ما دام مفرداً ،

ويتعين له أحد المعنيين فى السياق . ولفظ « إذا » صالح للظرفية الزمانية وللشرطية والمفاجأة عند الإفراد ، ولفظ «ما» صالح فى الإفراد للموصولية والنفى والتعجب والمصدرية والاستفهام والزيادة الخ . وهذه الظاهرة تتضح عند تقسيم الكلم لمعرفة المقصود بعبارة « المبنى الواحد » .

٥ — الإعراب قرينة نحوية هامة تكشف عن قسط من المعنى ، ولا يمكن لنا أن نصل إلى الانتفاع بهذه القرينة فى النحو إلا إذا عرفنا الفارق الصرفى بين المعرب والمبنى ، ولا يتأتى لنا ذلك إلا عند تقسيم الكلم ونسبة بعضه إلى الإعراب والبعض الآخر إلى البناء .

٦ — حتى فى القرائن اللفظية التى لا تعتبر فروعاً مباشرة للتقسيم المذكور ، لا يمكن لنا أن نفهم القرينة إلا فى ضوء هذا التقسيم . فهناك عدد من القرائن يتفرع عن الأصل رقم ٢٢ مما سبق ، أى عن النمط التركيبى للجملة ، وتتطلب مبنيين صرفيين لكل منها على الأقل . فمن ذلك قرينة الربط : فقد يكون الربط بعود الضمير فيتطلب مبنيين هما الضمير والمرجع ، وقد يكون الربط بالمطابقة فيتطلب مبنيين متطابقين أو أكثر ، وقد يكون الربط بالحرف فيربط الحرف بين مبنيين هما الجواب وما تقدمه من شرط أو قسم إلخ ، أو بين متعاطفين أو أكثر ، أو بين المتعلِّق والمتعلَّق ، أو بين المستثنى والمستثنى منه إلخ . ومن ذلك الرتبة وهى تتطلب متقدماً ومتأخراً ، ومن ذلك التضام وهو يتطلب متلازمين أو متنافيين . والقرينة فى كل ذلك تقوم على أساس من تعدد المبنى ، ومع ذلك تستلزم تقسيم الكلم حتى نعرف المبانى التى تعددت فى هذه القرينة المركبة .

ولقد قسم النحاة القدماء الكلم إلى ثلاثة أقسام معتمدين فى تقسيمهم على

المعنى حيناً وعلى المبنى حيناً آخر، ولكنهم لم يستطيعوا بهذا التقسيم أن يفسروا بعض الظواهر اللغوية الهامة. فمثلا:

١ — اعترف النحاة بظاهرة النقل فى باب اسم العلم فقط، ولكن طبيعة تقسيمهم للكلم حالت بينهم وبين فهم هذه الظاهرة الكبرى فى نظام اللغة العربية.

٢ — وفيما عدا ما قام به المالقى فى رصف المبانى، والمرادى فى الجنى الدانى، وابن هشام فى المغنى (والثلاثة من عصر واحد متأخر) لا نجد لدى النحاة اهتماماً بظاهرة تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد. وحتى هؤلاء الثلاثة الأعلام نظروا إلى المعنى من الزاوية الدلالية العامة لا الزاوية الوظيفية (من وجهة نظر دراسة القواعد). ولو أنهم قسموا الكلم بالتفصيل فلم يضعوا أقساماً متعددة تحت عنوان الاسم، وقسمين على الأقل تحت عنوان الفعل لكان لهم من هذه الظاهرة موقف آخر.

٣ — لم يفرق النحاة بين أسلوبى التعامل والإفصاح، ومرد ذلك إلى أنهم لم يستطيعوا أن يلمحوا أوجه الشبه المعنوى والمبنوى بين الخوالف، فوزعوها بين الأفعال وأسماء الأفعال والأصوات.

٤ — ولم يفرق النحاة بين معانى الزمن الصرفى والزمن النحوى ومن ثم لم يتضح فى أذهانهم أن الزمن النحوى وظيفة السياق ومن ثم يمكن أن ينسب إلى الأوصاف والمصادر فى السياق، وأن بعض ما نسبوه من الكلمات إلى الأفعال كليس وعسى خلو من معنى الزمن، ومن ثم لا يكون فعلا بحكم التعريف.

وهكذا أصبح على المحدثين أن يحاولوا إعادة تقسيم الكلم بفهم جديد

يهيىء الفرصة للكشف عن هذه الظواهر وفهمها على وجهها ، ومن هنا جاء التقسيم الذى يشتمل عليه هذا الكتاب ، واقترن تاريخه (فإن له تاريخاً) بالصلة الكريمة التى تربط بين الأخ والصديق الدكتور فاضل الساقى وبينى . ولقد كان مجرى هذا التاريخ على النحو التالى : لقد حصل الطالب فاضل مصطفى الساقى فى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة على درجة الماجستير ببحث موضوعه : « اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية » تحت إشراف الدكتور تمام حسان رئيس قسم النحو والصرف والعروض بالكلية (وقد نشر هذا البحث بعد ذلك فى كتاب) . ولقد فتح هذا الموضوع باباً واسعاً للطالب والمشرف على حد سواء فى مجال نقد فهم النحاة القدماء لأقسام الكلم . وبدا واضحاً بعد النتائج التى وصل إليها الطالب أن اسم الفاعل يحل محلا قلقاً بين الأسماء لشبهه بينه وبين الأفعال ، ولكنه يبدو غريباً بين الأفعال لقبوله بعض علامات الأسماء . وكان هذا الفهم الجديد هو الخطوة الأولى فى مسيرة هذا التقسيم الجديد . وبعد حصول الطالب على الماجستير عاد إلى المشرف السابق على بحثه يطلب التسجيل لرسالة الدكتوراه ، ويستشير المشرف فى أمر موضوع جديد للبحث . واستقر رأى الطالب والمشرف على اختيار موضوع أقسام الكلم ، لأنه وثيق الصلة بالموضوع الأول فيعتبر استمراراً لنوع الاجتهاد ، واستقصاء لموضوع ما زال حقلا بكراً ، ولأن المشرف (وقد أثارت نتائج البحث الأول حب الاستطلاع عنده) لم يجد أولى من صاحب هذا البحث بالاستمرار فى استكشاف هذا الحقل .

وما كاد الطالب يتم تسجيل الموضوع بالكلية حتى تغيب عنها زمناً طويلا ، إذ عاد إلى العراق وانقطعت أخباره عن المشرف زمناً حتى يئس المشرف من عودة الطالب أو كاد . وكان المشرف فى ذلك الوقت يقوم بدور جمع المادة

الـكتابه «اللغة العربية : معناها ومبناها» ، فـكشف له تفـكيره فى موضوع الـكتاب أن تقسيم الـكلام جزء لا يمكن لموضوع الـكتاب أن يتم بدونه ، وفى غمرة اليأس من عودة الطالب عكف المشرف على الموضوع بالدرس حتى خرج فيه بفهم معين، استغرق عرضه فى الـكتاب المذكور سبعاً وأربعين صفحة. وهكذا جاء الموضوع فى هذا الحيز الضيق شديد التركيز موجز العبارة يعرض النتائج ولا يعرض تفاصيل الاستقراء ، ويحدد الفـكرة ولا يجد الحيز للشاهد . ثم عاد الطالب إلى الـكلية بعد الغيبة مستعداً لمواصلة العمل ، وأجرى مع المشرف حواراً حول الموقف الذى تغير بظهور موضوعه ضمن مواضيع الـكتاب ، مبدياً أنه لم يضيع وقته هباء أيام غيبته ، وأنه قد جمع من مادة الموضوع ما يكفى لولا الظروف المتغيرة من إتمامه . فـكان رأى المشرف الذى ظهر فى كتابه إنما هو رأيه فى الموضوع ، ولا ينبغى بالضرورة أن يكون رأى أى باحث آخر ، وما كان للمشرف ولا غيره أن يدعى الوصول إلى الـكلمة الأخيرة فى مسألة ما . ونصح المشرف الطالب بمواصلة بحث الموضوع معترفاً له أن الوضع الجديد إن لم يمنع من البحث فإنه يزيد فى العبء ، وأن على الطالب أن يكون على مستوى العمل المطلوب . وكان هناك اعتبار آخر ربما شجع الطالب والمشرف معاً على التمسك بهذا الموضوع، وهو اختلاف تـكوين كتاب لا بد أن يتسم بالشمول والتوسع عن تـكوين رسالة لا بد أن يطبعها طابع التخصص والتعمق . وأن سبعاً وأربعين صفحة من كتاب قد تصلح مرجعاً من مراجع بحث مستقل للحصول على درجة علمية ، ولـكنها بالتأكيد لا يمكن أن تغنى عنه مهما كانت قيمتها .

واقتنع الطالب بفحوى هذا الحوار ، واستخار الله وبدأ العمل ، فوصل إلى النتائج التى يتضمنها هذا الـكتاب الذى بين يدى القارىء الـكريم . دخل الطالب إلى موضوعه كما ينبغى له أن يدخل متخلياً عن كل فـكرة

سابقة ، ولا سيما هذا الجزء المجمل من أفكار كتاب اللغة العربية المذكور .
وكان للطالب إطلاعه الواسع ومراجعه الكثيرة ، وقدرته العلمية باعتباره باحثاً يتصدى لموضوع صعب . وله فوق كل ذلك صبر على العمل ، وإخلاص للنية ، وشرف في القصد والمهنة . فلما انتهى من بحثه كان بين آرائه وآراء المشرف في كتابه ما يكون بين الرجلين من اتفاق حيناً واختلاف حيناً آخر . فلقد ارتضى الهيكل العام لتقسيم المشرف ، ولكنه خالفه في أمور كثيرة ، وعقب بالنقد على بعض آرائه واختياراته ، وله الحرية المطلقة في أن يعقب ما شاء وينقد ماشاء . ولكن الأمر الذي يحسب للطالب أنه حين بسط الموضوع وما يشتمل عليه من تسلسل الفكرة وتتابع الاستقراء وإيراد الشواهد قد أعطى الموضوع أبعاداً جديدة لم تكن له من قبل .

والآن أصبح الموضوع كتاباً يتخذ لنفسه مكاناً مستحقاً في المكتبة العربية ، ويقف الأخ والصديق الدكتور فاضل الساقي مرة أخرى بين طائفة المؤلفين الذين يأبون لأنفسهم نعمة الخال المستورة ويعرضون أنفسهم لفضول النقاد . وأشهد لقد أكننت دائماً للدكتور الساقي من الإعجاب قدر ما أكننته له من الثقة في كفاءته والمودة لشخصه والاطمئنان لخلقه وماتنطوى عليه نفسه من إخلاص مخلص وفضل فاضل . وإنى بعد كل هذا وقبله يسعدني أن أقدم هذا العمل الجاد إلى القارىء العربي ، عملا أنا أعرف بقيمته ، لأنني سعدت بالاتصال به عن قرب في مختلف مراحل إعداده .

وأرجو الأخ والصديق الدكتور فاضل الساقي أن تتصل الأسباب دائماً بينه وبين العمل الجاد ، وأن ينفع الله بجهده وعلمه ، والسلام .

الرباط

تمام حسان

مقدمة

حين درست (اسم الفاعل) فى رسالة الماجستير تطلب الأمر منى أن أخوض فى تحديد كل من الاسم والفعل لأستطيع - بعد أن أتعرف على طبيعة كل منهما - أن أنظر فى حقيقة هذه المادة اللغوية : آسم هى أم فعل ، أم ليست إسماً ولا فعلا ؟

ولقد استطعت من خلال النظر فيما قاله النحاة القدماء فى الاسم والفعل ، أن أقرر أن ما يسمى عندهم بـ (اسم الفاعل) هو فى الحقيقة ليس من الأسماء ولا من الأفعال ، وأنه قسم قائم بذاته ، وذكرت أن ما قررته بشأن هذه المادة ينطبق على ما يسمى عند النحاة بـ (إسم المفعول ، وصيغ المبالغة) ، وإن اتضح لى فيما بعد - وعلى نحو ما ورد فى هذه الرسالة - أن هذه المواد اللغوية ، وأفعل التفضيل ، والصفة المشبهة - هى جميعاً تشترك فى سمات شكلية ووظيفية تبرر إفرادها فى قسم خاص من أقسام الكلم هو قسم الصفة .

لقد تكشف لى من خلال النظر فى مقومات البحث السابق أمران مهمان :

الأول : اضطراب النحاة القدماء فى وضع مفهوم محدد للاسم والفعل ، فلقد رأيت أن تعريفهم للإسم أو الفعل يخرج كثيراً من الكلمات التى اعتبروها أسماء من قسم الاسم ، وكذلك الأمر بالنسبة لجملة من الكلمات التى اعتبروها من الأفعال .

الثانى : ما قرره النحاة بشأن عدد من المسائل التى تناولوها فى دراساتهم

التقسيم الكلام ينبغى ألا يؤخذ من وجهة نظر الدراسات الحديثة على أنه من الأمور المسلم بها . بل ينبغى أن يعاد النظر فيه ، ويخضع لدراسة جادة فاحصة فى إطار وصف الظواهر اللغوية ، بعيداً عن التأويل والتعليل ، بعيداً عن كل ما من شأنه أن يفلسف القضايا النحوية ويضعها فى غير إطارها الصحيح .

لهذا وذاك دعتنى لجنة مناقشة رسالة الماجستير إلى دراسة موضوع هذه الرسالة ، وقد رحبت بهذه الدعوة والتزمت بضرورة إنجاز مهمتها للأسباب الآتية :

١ — إنّ هذه الدعوة كانت متفقة مع رغبتى فى دراسة موضوع التقسيم من أساسه لأن ما توصلت إليه من نتائج البحث السابق كان يتعلق بجزء من موضوع أعم وأشمل ، فشعرت أن الحصيلة الأولى لجهودى العلمية لم تكن لتغطى أبعاد التأمل فيما اطلعت عليه ، أو لتنهى إرادة البحث فى مسألة اعتبرها من أهم مسائل اللغة العربية .

١ — إنّ الكلام العربى وما يتألف منه أول موضوع تتناوله كتب النحو . وهو أساس الدراسات النحوية والصرفية . وبمعرفته على الوجه الصحيح ، يستطيع الباحث فى اللغة ونحوها أن يتلمس طريق الإلمام بها ، واستيعاب قضاياها .

٣ — مع تقديرى البالغ لما بذله أسلافنا فى دراساتهم اللغوية ، وعلى مدى أزمنة طويلة ، فقد شعرت أن بعضاً من آرائهم فى مسائل عديدة — ومنها مسألة تقسيم الكلام — قد خضعت لتأثيرات بعيدة عن فهم الروح العام للغة ، وكان من نتائج ذلك أن تكلفوا أساليب لغوية جاء قسم منها على صورة لم تعهدها العربية ، ولم ينطق بها لسان العرب ، فابتعد النحو عن معانيه الحقيقية ، وأصبح

أسيراً لمنطق لا يقره منطق اللغة وثار بين النحاة جدل عقلي لا يمت لحقيقة اللغة بأية صلة ، ذلك « أن اللغة – كما يقول فندريس – ظاهرة اجتماعية لم يضعها الأفراد ، ولكن خلقتها طبيعة الاجتماع ، ولم ينظمها العقل الفردي ، بل أشرف عليها عقل الجماعة التي لا تدرك الأدلة المنطقية بحال ، بل التي يصح فيها القول بأنها لا تعقل ولا تتأثر بالمعقول ، والدرس اللغوي يطمئن إلى أن التغييرات اللغوية تتم بطريقة آلية مستقلة عن إرادة المتكلم بها بل بغير شعور منه ، وأن تطور اللغات يتم بفعل تيارات اجتماعية مسيطرة »[1] .

٤ — إنّ دوران النحاة القدماء في فلك التقسيم الثلاثي لأقسام الكلم دون مسوغ عرض الدراسات اللغوية لكثير من المتاعب المنهجية وبدلا من تيسير المسائل وتذليل صعوباتها ، سار النحاة في طريق التعقيد ، وإثارة الخلاف في مسائل عديدة ، كان من نتيجتها أن ضجر المتعلمون والدارسون ، فضاع القصد ، وتفتت الجهد وتشوه الجوهر .

٥ — إنّ قبول الدعوة للخوض في هذه المسألة المهمة يساعد على تطبيق النظرة الوصفية في علاج المسائل اللغوية ، وهو أمر أرجو أن تتسع قاعدة النهوض به لتشمل كل المعنيين بالدراسات اللغوية في وطننا العربي ، ولا تخفى أهمية ذلك فكراً ومنهجاً .

٦ — إن إعادة النظر في تقسيم الكلم على أسس شكلية ووظيفية سليمة ستضع حداً لاضطراب التقسيم القديم وتساعد على فهم المقاصد الأساسية من التركيب الكلامي ، وهذا لعمري غاية ما تتوخاه كل لغة من لغات العالم .

٧ — وفي ضوء ما تقدم حاولت أن أضع نفسي في صفوف الذين نذروا

---

(١) فندريس : اللغة ص ١٨٢

أنفسهم لخدمة اللغة العربية ، إيماناً منى بأنها رمز لحياة أمة كريمة وضعها القدر لتحتل مكانة إنسانية وحضارية على مدى التاريخ ، تنهض برسالتها وهى تستشعر نقاء الخلق العربى الأصيل حين يجسد معانى الحق والحرية والخير والمحبة ويتوق لتحقيق أنبل الغايات وأقدسها من أجل الإنسان فى كل مكان وزمان .

لقد كان من حسن الحظ أن تولى الإشراف على هذه الرسالة أستاذنا الدكتور تمام حسان ، بعد أن تم تسجيل موضوعها وإكمال إجراءاته الرسمية فى كلية دار العلوم بالقاهرة منذ سنوات وقد سبق هذه الإجراءات الاتصال بالأستاذ المشرف ، والتباحث معه فى كل ماخرجنا به من تصورات ، وأفكار ، وقضايا تخص الموضوع والمنهج ، ومضيت فى طريق البحث شوطاً بعيداً ، ثم رأى الأستاذ المشرف أن يصدر كتاباً بعنوان (اللغة العربية : معناها ومبناها) ، تناول فى جزء يسير منه أقسام الكلم حرصاً منه على أن يحوى إنتاجه العلمى الجديد موضوعاً طالما تحسس ضرورة معالجته ، فرأى أن يثبت الإطار العام لما كنا نتداوله من أفكار فى هذا الكتاب . ولقد كان من نتائج البحث فى هذه الرسالة أن توصلت إلى أن أقسام الكلم فى اللغة العربية سبعة هى : الاسم ، والصفة ، والفعل ، والخالفة ، والضمير ، والظرف ، والأداة ، كما قررها الأستاذ المشرف فى كتابه مع اختلاف واضح فى طريقة التوصل إلى هذه النتيجة ، واختلاف ملموس فى المسائل الفرعية على نحو ما قرره هذا البحث ، وإزاء هذا الموقف أرى من واجبى إبتداء أن أوضح الحقائق الآتية :

١ — فى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة مدرسة لغوية ، إنْ كان رائدها هو المشرف على هذه الرسالة ، فقد أصبحت أفكارها ملكا مشاعاً بين طلابه ، فهم رجالها ، ودعامة مستقبلها . وهنا لا بد من الإشارة إلى ما جاء فى

تقديم كتابه (اللغة العربية : معناها ومبناها) . إذ أوضح أن " أفكار الكتاب العامة الموجزة وردت مع بعض الرسائل العلمية التى أشرف عليها فذكر منها سبع رسائل ، كان نصيبى منها رسالتين : إحداهما رسالة الماجستير ، والثانية رسالة الدكتوراه هذه .

٢ — إنّ طلاب هذه المدرسة اللغوية يلتزمون المنهج العلمى لأستاذهم ولكنهم فى الوقت نفسه يصنعون أبحاثهم صنعاً جديداً ويعطون مادتها كياناً متكاملا تبرز من خلاله شخصيتهم العلمية ، ويسهمون بجهدهم الخاص فى تشكيل المادة العلمية الجديدة ، ويرسمون بعمق وتركيز أبعاد عنوان جديد ، وقد يقتضى ذلك معارضة الأستاذ فى عدد من الفروع كما بدأ على صفحات هذه الرسالة .

٣ — إنّ هذه الرسالة — مع التزامها بإطار منهجى معين — جريئة فى نقدها الموضوعى ، مخلصة للخلق العلمى فيما أقرّت وفيما رفضت من آراء ، لم تستثن آراء المشرف نفسه .

٤ — إن إقرار هذه الرسالة للتقسيم الذى جاء به المشرف من حيث إطاره العام ، لم يكن بدافع التقليد ، وإنما جاء وليد نقد استنفذ جملة هذه الرسالة ، وقد جاء اختيارها لهذا التقسيم نتيجة لذلك النقد .

٥ — استطاعت هذه الرسالة أن تتناول موضوعاً ربما رآه البعض ضيقاً فبسطته تفكيراً ، وأحكمته بناء ، وأوسعته نقداً وبينت حدوده على نحو لم يسبق له مثيل فى دراسة العربية .

وكان لابد من أن أضع منهجاً للبحث فى موضوع الرسالة يتضمن المنطلقات التى يمكننى الركون إليها فيما أنا قادم عليه ، فجعلت الرسالة من بابين رئيسين تضمنا خمسة فصول وجعلت لها خاتمة أوضحت فيها نتائج البحث .

أما الباب الأول فقد قسمته إلى فصلين : عرضت فى الفصل الأول منهما

لآراء أشهر النحاة القدماء فى تقسيم الكلام ، فقدمت دراسة نقدية لتلك الآراء عن الاضطراب الذى وقعوا فيه ، وجعلت عنوان الفصل : (اضطراب النحاة القدماء فى تقسيم الكلم) ، واستخلصت من آراء النحاة وأقوالهم ما يفيد بأن أقسام الكلم أكثر من تلك الثلاثة التى داروا فى فلكها زمناً طويلا فجملتها سبعة أقسام هى (الاسم ، والصفة ، والفعل ، والخالفة ، والضمير ، والظرف ، والأداة) .

ولتعزيز اتجاه التقسيم الجديد وأفكاره أفردت للعلامة عبد القاهر الجرجانى عنواناً خاصاً فى نهاية الفصل الأول أوضحت فيه المعانى الحقيقية لأوجه الكلام العربى ، وكيف يجب أن تفهم من خلال المعانى النحوية التى تحدث عنها بإسهاب .

ثم خصصت الفصل الثانى من الباب الأول لعرض ونقد آراء بعض الباحثين العرب المحدثين فى مسألة تقسيم الكلام العربى فوضحت هذه الآراء ، ونقدتها فى ضوء الفلسفة العلمية التى كانت وراء ما قدموه فى التقسيم . وأشهد أن محاولاتهم كانت علامة مضيئة فى طريق البحث ، دفعتنى بإصرار إلى تثبيت التقسيم الجديد .

أما الباب الثانى فقد قسمته إلى تمهيد وثلاثة فصول ، ذكرت فى التمهيد الأسس التى استندت إليها أفكار البحث .

ثم درست فى الفصل الأول معنى الشكل ومعنى الوظيفة ، وأى القيم يعتبر شكلياً ، وأيها يعتبر وظيفياً ، وأجريت تطبيقاً للمفاهيم الشكلية والوظيفية فى عملية التفريق بين أقسام الكلم الجديدة .

ثم وضعت فى الفصل الثانى أقسام الكلم السبعة وطوائف الكلمات التى تندرج تحت كل منها وتحدثت عنها بشكل تحدد فيه مفهوم كل منها

معتمداً على الشكل والوظيفة وذكرت فى آخر كل قسم المميزات التى يمتاز بها عن غيره من الأقسام لتجسيد الفروق بين كل منها ليسهل تمييزها وتحديدها فى الكلام .

ثم رأيت أنْ لا بد من التحدث عن تعدد المعنى الوظيفى للمبنى التقسيمىّ الواحد ، لأنّ من الواضح أنّ تحديد كل قسم من الأقسام لا يتم ولا يؤدى الغرض منه إلا باستقراء المعانى الوظيفية التى يمكن أنْ يؤديها كل مبنى تقسيمى فى السياق وإلا فقد أبقينا على الاضطراب وآتينا بتقسيم مشوه ، ولهذا فقد ذكرت فى الفصل الثالث من الباب الثانى جميع المعانى الوظيفية التى يمكن أنْ يؤديها المبنى التقسيمىّ الواحد وهو فى السياق ، دون أنْ يتأثر التقسيم الجديد بعملية التعدد باعتبارها صورة حية لتشابك العلاقات بين المعطيات الصرفية والنحوية .

أما الخاتمة فقد أوضحت فيها تلخيصاً لأهم ما توصلت إليه من نتائج .

وبعد فإنّ فكرة البحث تنقلت بين مستويات متعددة وناقشت كثيراً من الاتجاهات والآراء القديمة والحديثة للوصول إلى الرأى الذى تضمنته الرسالة فى تقسيم الكلام العربى ، فهى فكرة واحدة اتجه البحث فيها نحو العمق بتحديد المشكلة ومناقشة ما قيل عنها ووضع الحل لها وقد اقتضى هذا جهداً يتحدث عنه هذا العمل العلمى فهو ثمرة رحلة علمية بذلت فيها كل ما استطعت لا أدّعى العصمة فيه ، فإن كنت قد وفقت فذلك ما كنت أصبو إليه بكل إخلاص وإلا فهو عمل مجتهد قد يخطىء ويصيب .

والله من وراء القصد وهو ولى التوفيق ؟



الباب الأول

الفصل الأول

اضطراب النحاة القدماء في تقسيم الكلم



الفصل الأول

اضطراب النحاة القدماء فى تقسيم الكلم

إنه لمن المفيد هنا ونحن نقدم على البحث فى تقسيم الكلم فى اللغة العربية — وهو بحث لا تخفى أهميته العلمية فى مجال الدراسات اللغوية والنحوية المعاصرة — أن نتطرق بإيجاز إلى ما قاله النحاة الأقدمون فى هذا التقسيم، وما أبدوه من آراء فى تحديد كل قسم من أقسام الكلم. وما ذكروه من علامات يتميز بها، لنتعرف على وجهات النظر المختلفة فى هذا الصدد، ثم لنستخلص من تلك الآراء ما قد يفيدنا من أفكار وأحكام تخدم البحث، وتساعد على إغنائه بالنتائج المتوخاة، آخذين بالاعتبار أن آراء النحاة وأفكارهم فى مجال التقسيم ستخضع لدراسة فاحصة منصفة وبنظرة موضوعية تبغى التوصل إلى الحقائق السليمة ولا تريد النيل من تلك الأفكار أو الانتقاص من شأنها، وتهدف إلى النقد السليم، ولا ترمى إلى طمس آثار المعاناة العلمية الرائدة التى نهضوا بها خلفوا لنا تراثاً لغوياً ونحوياً يقف بكبرياء على مر الزمن ويعد بحق أسطورة الأجيال المتعاقبة وملهمها الخالد. مشيرين إلى الأمور الآتية:

أولا: يكاد يجمع النحاة القدماء — بصريين وكوفيين — على أن الكلم فى العربية ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف، جاء ذلك على لسان: سيبويه، والكسائى، والفراء، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والزجاجى، والفارسى، والرمانى، وابن فارس، والبطليوسى، والزمخشرى، وابن

الأنبارى ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، وابن عصفور ، وابن مالك ، والرضىّ ، وابن هشام ، وابن الصائغ ، والسيوطى ، وغيرهم ممن نذكره فى أثناء استعراضنا لأقوال النحاة .

ثانياً : ورد فى النصوص أن بعض النحاة جعل أقسام الكلم أربعة فأضاف إلى الإسم والفعل ، والحرف قسما رابعاً هو إسم الفعل سماه « الخالفة » وبذلك كسر الطوق الذى فرضه النحاة القدماء على تقسيم الكلم واضعاً هذا البعض إشارة الدعوة إلى إعادة النظر فى التقسيم وهو مانحن بصدده فى هذا البحث ، فقد لاحظنا حيرة النحاة فى تقسيم الكلم واضحة أيضاً حين يتعرضون لما سموه بأسماء الأفعال فمنهم من اعتبرها أسماء حقيقية[1] ، وأعطى الدليل على ذلك قبول ألفاظها لعلامات الاسم ، وأبرزها التنوين ، وأنها لا تقبل علامات الفعل ، ومنهم من اعتبرها أفعالا حقيقية[2] ونسب بعضهم هذا الرأى إلى الكوفيين ، محتجين بأنها إنما كانت أفعالا ، لدلالتها على الحدث والزمن ، ولرفعها الفاعل ، ونصبها المفعول ولتأديتها معانى الفعل من أمر ، ونهى . ومنهم من يقول إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء ، ومنهم من يقول إنها منزلة بين الأسماء والأفعال[3] . ومنهم من يقول إنها قسم رابع من أقسام الكلم ، قسيم للاسم والفعل والحرف[4] ، ومنهم من فصل بين مفرداتها فاعتبر ما استعمل منها ظرفاً ، أو مصدراً باقياً على اسميته ، واعتبر

---

(١) أنظر الأزهرى ، شرح التصريح ٢/١٩٦ ، والأشمونى ، شرح الألفية ٣/١٩٥ ، وسيبويه الكتاب ١/١٢٣ ، والمبرد / المقتضب ٣/٢٠٢ / وابن جنى / الخصائص ٣/٤٤ ، ٤٥ ، وابن يعيش / شرح المفصل ٤/٥٢

(٢) أنظر السيوطى / همع الهوامع ٢/١٠٥ ، والأشمونى / شرح الألفية ٣/١٩٥ ، وإبراهيم السامرائى / الفعل زمانه وأبنيته ١٢١ ، والمخزومى فى النحو العربى / نقد وتوجيه ص ٢٢٣

(٣) المخزومى ، فى النحو العربى ، نقد وتوجيه ص ٢٠٢

(٤) أنظر السيوطى ، همع الهوامع ٢/١٠٥ ، وبغية الوعاة ١٢٧ والأشباه والنظائر ٣/٢ وحاشية الصبان ٣/١٩٦

قسما منها أسماء أصوات كأف وأوه ، والقسم الآخر مصادر ، كفرطك ، وحذرك ، وقسماً ثالثاً أسماء أفعال كصه[1] .

ثالثاً : اختلاف النحاة فى مجال تقسيم الكلم ، فمنهم من راعى الأسس الشكلية فى التقسيم ومنهم من راعى الأسس الوظيفية ، أو ما يعبر عنه النحاة المحدثون بالمعانى الوظيفية ، ومنهم من جمع بين هذه وتلك .

(أ) اختلاف النحاة فى تحديد الاسم وعلاماته :

اختلف النحاة فى مجال تحديد الاسم وبيان علاماته ، فقد نقلت إلينا كتبهم وأبحاثهم هذا الاختلاف مجسدة حيرتهم واضطرابهم فى إعطاء مفهوم محدد وواضح للاسم وهذا بيان بذلك :

١ — لم يحد سيبويه الإسم بل اكتفى بالتمثيل له ، والتمثيل غير التحديد فقال : « فالكلم إسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، فالاسم : رجل ، وفرس ، وحائط »[2] . ولقد كان تمثيله الاسم بالرجل والفرس والحائط مستنداً على أساس شكلى وذكر عن سيبويه أنه قال : « الإسم هو المحدث عنه »[3] ، مراعياً بذلك المعنى الوظيفى له ، واعترض عليه بأن (كيف) التى اعتبرها إسماً لا يجوز أن يحدث عنها ، وإذن لا بد أن تندرج هى وأمثالها تحت قسم آخر من أقسام الكلم ليصح ما قاله سيبويه .

٢ — ذكر المبرد أن الكلام كله إسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، وأنه

---

(١) أنظر الأشمونى — شرح الألفية ٣/١٩٥

(٢) الكتاب ١٢/١ (تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون) .

(٣) أنظر أحمد بن فارس — الصاحبى ٨٢

لا يخلو من هذه الثلاثة سواء أكان عربيًا أو أعجميًا[1] . وأن الإسم ما كان واقعًا على معنى نحو رجل ، وفرس ، وزيد ، وعمرو ، وما أشبه ذلك ، وأن أشهر علامة يتميز بها الإسم عنده هى دخول حرف الجر عليه وإلا فهو ليس باسم ، مراعيًا بذلك الجانب الشكلى فى التقسيم وإن أوحى بالمعنى الوظيفى . كما نقل عنه أن الإسم ما صلح أن يكون فاعلا أى يؤدى وظيفة الفاعلية ، وقد يعترض على أقواله بأن بعض الكلمات التى اعتبرها هو وأمثاله من النحاة أسماء لا يصح دخول حرف الجر عليها ، كإذا ، وكيف ، ومهما ، وأن (كيف) و (عند) ، و (حيث) و (أين) مثلا هى أسماء عند النحاة وهى لا تصلح أن تكون فاعلة ، ولا تؤدى وظيفة الفاعل ، فلا يصلح لها الفعل ، فلا يجوز أن تقول (جاء كيف) و (ذهب عند) و (رجع أين) وإذن فلا بد أن تخرج هذه الكلمات وأمثالها عن حد الاسم ليستقيم قول المبرد ويركن إلى رأيه .

٣ — ذكر الفراء حين تعرض لقوله تعالى من سورة الزمر : « هل هن كاشفات ضره وممسكات رحمته »[2] « نون فيهما عاصم والحسن وشيبة المدنى ، وأضاف يحيى بن وثاب ، وكل صواب ، ومثله (إنّ اللهَ بالغٌ أمرِه) ، و (بالغٌ أمره) ، و (موهنٌ كيدِ الكافرين) ، و (موهنٌ كيدَ الكافرين) ، وللاضافة معنى مضىّ من الفعل فإذا رأيت الفعل قد مضى فى المعنى فآثر الإضافة فيه ، تقول : (أخوكَ أخذَ حقَّه) ، فتقول ههنا (أخوك آخذُ حقِّه) ويقبح أن تقول (آخذٌ حقَّه) ، فإذا كان مستقبلا لم يقع بعد قلت : (أخوك آخذٌ حقَّه) ، ألا ترى أنك لا تقول : هذا قاتلٌ حمزةَ ، لأن معناه ماض ، فقبح التنوين لأنه إسم »[3] . وقال الفراء

---

(١) أنظر المقتضب ١ / ٣ (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة) .

(٢) أنظر الآية ٣٨ ، والتعبير أجزاء منها .

(٣) معانى القرآن جـ ٢ ص ٤٢٠ (تحقيق ومراجعة النجار) .

فى تفسير قوله تعالى : « كل نفس ذائقة الموت » : « ولو نونت فى (ذائقة) ونصبت (الموت) كان صوابا ، وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب فى المستقبل ، فاذا كان معناه ماضيا لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة »[١] ، فقد جعل الفراء (إسم الفاعل) غير العامل إسما . أما العامل فقد جعله فعلا قسيما الماضى والمضارع سماه الكوفيون (الدائم)[٢] يؤيد ذلك ما ذكره الفراء نفسه حين عرض لتفسير قوله تعالى : (ولا تكونوا أول كافر به)[٣] ، وماذهب إليه أبو العباس ثعلب ، فقد كان يأتى باسم الفاعل فى الكلام فيسميه (فعلا) حينا و (دائما) أى فعلا دائما — حينا آخر ، فقد ذكر فى مجالسه حين عرض لمصاحبة اسم الإشارة (هذا) فقال : «وإذا جاءوا مع (هذا) بالألف واللام كانت الألف واللام نعتا (لهذا) فقالوا : (هذا الرجل قائم) ، وقد أجاز أهل البصرة إذا كان معهودا أن ينصب الفعل وقد أجازه بعض النحويين والفراء يأباه»[٤] ، فقد سمى ثعلب كلمة (قائم) فعلا كما يبدو من قوله ، وهذه التسمية قد سار عليها الكوفيون كما ذكرت .

وبالإضافة إلى ذلك فقد أحس الفراء بوجه الشبه بين الإشارات والموصولات ، فأجاز أن تكون الإشارة موصولا[٥] فقال « العرب قد تذهب بـ(هذا) و (ذا) ، إلى معنى الذى فيقولون ومن ذا يقول ذاك . فى معنى من الذى يقول ذاك ؟ وأنشدوا :

عدس ما لعبّاد عليك أمارة أمنت وهذا تحملين طليق

---

(١) معانى القرآن ٢/٢٠٢ (تحقيق محمد على النجار) .
(٢) المصدر السابق ١/١٦٥ ، وإسم الفاعل المؤلف ص ٧٧ — ٧٩
(٣) المصدر السابق ١/٣٢ — ٣٣ (طبعة دار الكتب ، تحقيق نجاتى والنجار) .
(٤) مجالس ثعلب ١/٥٤ (تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون) .
(٥) أنظر معانى القرآن جـ ١ ص ١٣٨ ، ١٣٩

كأنه قال : والذى تحملين طليق »[1] .

مما تقدم نستطيع أن نستخلص الأمور التالية :

(ا) إن آراء الفراء فى اسم الفاعل وهو الرمز العام لطائفة الصفات تحمل إشارة الدعوة إلى دراسة هذه الطائفة وملاحظة دورها الوظيفى فى سياق الكلام وهو بلا شك دور يختلف عن دور الاسم والفعل لأننا لا نتفق مع الفراء فى جعلها فى طائفة الأفعال لما تتميز به من معان وظيفية وظواهر شكلية تختلف عما يتميز به كل منهما .

(ب) أن تنوين « اسم الفاعل » فى اعتقادنا ظاهرة شكلية تختلف عن تنوين الأسماء فهى ذات طابع متميز يجيز لاسم الفاعل وبقية الصفات القيام بدور وظيفى يختلف عن دور الاسم فى سياق الكلام .

(حـ) إن إحساس الفراء بوجه الشبه بين الإشارات والموصولات أمر يستحق الاهتمام لأن صفة الاستغناء عن تكرار الاسم الظاهر التى يتصف بها كل منها مع الضمائر جعلها ذات معان وظيفية واحدة لها ظواهرها الشكلية المتميزة ، كل ذلك مبرر لإفرادها فى قسم خاص من أقسام الكلم هو قسم الضمير .

٤ — نقل عن الكسائى أنه قال : « الاسم ما وصف »[2] ، مستنداً فى التحديد على أساس وظيفى هو الوصفية ، وقد عورض قوله بأن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء ولا يجوز وصفها مثل (كيف وأين) فلا بد من إخراج مثل هذه الكلمات من قائمة الأسماء ليصح قوله .

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) أنظر أحمد بن فارس — الصاحبى ٤٩ .

٥ — ذكر ابن السراج أن الكلام يتألف من ثلاثة أشياء : إسم ، وفعل ، وحرف[١] ، وبين أن الاسم مادل على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصاً ، وغير شخصى . وقد راعى فى ذلك المعنى الوظيفى للتقسيم وهو دلالة الإسم على مسمى مجرد عن الزمن ولم يراع فى حده الجانب الشكلى وهو جانب المبنى ، وقد أدرج فى الحد المصادر والظروف حيث قال : « وأما ما كان غير شخصى فنحو : الضرب ، والأكل ، والظن ، والعلم ، واليوم ، والليلة ، والساعة »[٢] .

وذكر ابن السراج أيضاً أن الإسم ماجاز أن يخبر عنه نحو قولك : عمرو منطلق ، وقام بكر ، والفعل ما كان خبراً ولا يجوز أن يخبر عنه نحو قولك : أخوك يقوم ، وقام أخوك ، فيكون حديثاً عن الأخ ، ولا يجوز أن تقول ذهب يقوم ولا يقوم يجلس[٣] .

وبهذا أكد ابن السراج المعنى الوظيفى فى تحديد الاسم ، إلا أنه استدرك فذكر أيضاً علامات شكلية يتميز بها الاسم عن غيره من أقسام الكلم ، وكأنه أحس بأن المعانى الوظيفية للاسم غير كافية لتحديده ، فقال : « والاسم قد يعرف أيضاً بأشياء كثيرة منها :

دخول الألف واللام اللتين للتعريف عليه نحو الرجل والحمار ، والضرب والحمد ، فهذا لا يكون فى الفعل ، ولا تقول : اليقوم ، ولا اليذهب ويعرف أيضاً بامتناع قد وسوف من الدخول عليه ، ألا ترى أنك لا تقول قد الرجل ،

---

(١) الأصول ١/١ (تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى) رسالة دكتوراه — مطبوعة بالرونيو .

(٢) المصدر السابق ص ١ ، ٢

(٣) أنظر المصدر السابق ص ٢

ولا سوف القلام » ، وذكر بعد ذلك أن قد وسوف لا يمتنعان من الدخول على الإسم فقط بل يمتنعان أيضاً من الدخول على الحرف وعلى فعل الأمر .
ثم عاد ابن السراج فذكر قيما خلافية بين الإسم والفعل ملخصها أن الاسم ينعت ، والفعل لا ينعت تقول : مررت برجـــل عاقل ، ولا تقول : يضرب عاقل ، فيكون (العاقل) صفة ليضرب . والإسم يضمر ويكنى عنه . تقول : زيد ضربته . والرجل لقيته والفعل لا يكنى عنه فتضمره ، لا تقول : يقوم ضربته ، ولا أقوم تركته ، إلاّ أن هذه الأشياء ليس يعرف بها كل إسم وإنما يعرف بها الأكثر ، ألا ترى أن المضمرات والمكنيات أسماء ، ومن الأسماء مالا يكنى عنه»[1] .

وإذا كان ابن السراج قد ذكر فى العبارات السابقة أن ما يميز الإسم من الفعل هو صلاحية الإسم لأن يكون موصوفاً فى الـكلام وعدم صلاحية الفعل لذلك — وهو تحديد واضح للدور الوظيفى الذى يتميز به الإسم فى التركيب الـكلامى — وأن الإسم يضمر والفعل لا يضمر — وهو ظـاهرة شكلية متميزة فى كل منهما — فإن ابن السراج قد ألمح إلى أن المضمرات — وقد عدّها هو وغيره من الأسماء — لا تنطبق عليها علامات الأسماء لأنها لا تضمر ولا يكنى عنها ، ولا توصف ، وهذا القول محفز لإفراد الضمائر فى قسم خاص من أقسام الـكلم .

٦ — استند الزجاجى فى تحديد الإسم على أسس شـكلية حيناً ووظيفية حيناً آخر ومزج بين الأسس الشـكلية والوظيفية فى بعض الأحيان ، فالإسم عنده : ما جاز أن يكون فاعلا ، أو مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الخفض ، وميز الإسم بانفراده بقبول الجر ، والتنوين ، ودخول الألف واللام عليه ، وصلاحيته لأن يكون موصوفاً ، ومصغراً ، ومنادى[2] ، وقد عورض بأن

---

(١) المصدر السابق

(٢) أنظر الجمل ص ١٧ ، ١٨

من الأسماء مالا يكون فاعلا ، ولا مفعولا ولا يدخل عليه حرف من حروف الجر ، وهي الأسماء التي ذكرها الزجاجي نفسه في باب « مالا يقع إلا في النداء خاصة » ولا يستعمل في غيره مثل قول العرب : يا هناه أقبل ، لا يستعمل إلا في النداء خاصة ، لا يقال : جاءني هناه ، ولا رأيت هناه ، ولا مررت بهناه ، لأنه للنداء خاصة .

ثم إن هناك مما اعتبره الزجاجي وغيره أسماء مالا يصلح أن تكون فاعلا كأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، و (لعمري) و (أيمن الله) ونحو ذلك . أما قوله بأن الإسم ينفرد بقبول الجر ، والتنوين ، ودخول الألف واللام عليه ، وبصلاحيته لأن يكون موصوفا ، ومصغراً ، ومنادى — وهذه علامات شكلية في غالبها — فقد عورض بها أيضاً ، ذلك أن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء وهي لا تصغر ، ولا تنون ، ولا توصف نحو (من ، وما ، وجير ، وأيمن الله) ، وأن هناك مما اعتبرت أسماء لا تدخلها الألف واللام ولا توصف كأسماء الإشارة ، والمضمرات ، وأسماء الأفعال ، فلا بد إذن من إخراجها عن طائفة الأسماء ليصح قول الزجاجي وغيره ممن شاركوه هذا الرأي .

لقد سمى الزجاجي كان وأخواتها حروفا قال ذلك في حديثه عنها تحت عنوان « باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر »[1] ، وفي حديثه عن حروف الخفض قال : « اعلم أن الخفض لا يكون إلا بالإضافة وهو خاص للأسماء ، والذي يكون به الخفض ثلاثة أشياء : حروف ، وظروف ، وأسماء ليست بحروف ولا ظروف »[2] فلم يعتبر الظروف من الأسماء وأورد لها أمثلة هي : خلف ، وأمام ، وقدّام ، ووراء ، ووسط وبين ، وأعلى ،

---

(١) أنظر المصدر السابق ص ٥٣ ، ٥٤

(٢) المصدر السابق ٧٢

وحذاء ، وتلقاء ، وإزاء ، وعند ، ومع ، وما أشبه ذلك »[1] . وقد أشار إلى أن بعض الحروف مايقوم بوظيفة الإسم نحو « عن » و « على » .

وسمى الزجاجى كل الكلمات التى تستعمل فى الشرط حروفاً فقال « حروف الجزاء : إنْ ، ومهما ، وإذ ما ، وحيثما ، وكيف وكيفما وأين ، وأينما ، وأنى ، وإيان ، ومن ، وما »[2] ، فلم يفرق بين ما اعتبره النحاة حروفاً وما اعتبروه أسماء . وفى تصورى أنّ دورها الوظيفى الواحد فى التركيب الكلامى هو الذى دفعه إلى جمعها فى قسم سنذكره فى التقسيم الجديد بإذن الله يؤيد ذلك أيضاً إصرار الزجاجى فى مجال آخر على الجمع بين ما اعتبره النحاة حروفاً ، وما اعتبروه أسماء ، وسماها جميعاً حروفاً فقال فى باب الحروف التى ترفع ما بعدها بالإبتداء والخبر وتسمى حروف الرفع : وهى : إنما ، وكأنما ، ولعلما ، وبينا ، وأين ، وكيف ، وهل ، وبل ، ومتى »[3] ، وذكر الزجاجى خصائص ما سماه أسماً موصولا فقال : « واعلم أن الاسم الموصول لا ينعت ، ولا يؤكد ، ولا يعطف عليه ، ولا يستثنى منه إلا بعد تمام صلته ، لأنه بعد صلته بمنزلة اسم واحد ، ولا يصح معناه إلا بالعائد عليه من صلته »[4] . وفى رأيى أن الخصائص التى ذكرها الزجاجى لما سماه النحاة اسماً موصولا — كافية لإخراجه من عداد الأسماء ذلك أن الاسم ينعت ، والموصول لا ينعت وأن الاسم يؤكد ، والموصول لا يؤكد ، والاسم يعطف عليه والموصول لا يعطف عليه ، والاسم يستثنى منه ، وليس كذلك الموصول .

---

(١) المصدر السابق ص ٧٢ ، ٧٣

(٢) المصدر السابق ص ٤٥

(٣) المصدر السابق ص ٢٩٣

(٤) المصدر نفسه ص ٣٣٨

إلا بعد تمام صلته ، فالاختلاف بينهما واضح من الناحيتين الشكلية والوظيفية ، وهذا مبرر لإخراج الموصول من طائفة الأسماء .

وبعد فليس أدل على إخراج كثير من الكلمات التى اعتبرها النحاة أسماء من حيز الإسم — من قول الزجاجى فى إيضاحه : « الاسم فى كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا ، أو واقعاً فى حيز الفاعل والمفعول ، هذا الحد داخل فى مقاييس النحو وأوضاعه ليس يخرج عنه اسم البتة ، ولا يدخل فيه ماليس باسم »[١] .

٧ — ذكر الفارسى أن ما جاز الإخبار عنه من الكلم فهو اسم ، مراعياً بذلك المعنى الوظيفى فى التحديد ، وأدرج المصادر فى طائفة الأسماء فقال : والاسم الدال على معنى غير عين نحو العلم والجهل فى هذا الاعتبار كالاسم الدال على عين ، وذلك بعد أن ذكر أن الكلام يتألف من ثلاثة أشياء اسم ، وفعل ، وحرف .

إلا أن الفارسى لم يهمل الجانب الشكلى فى تحديد الاسم فذكر له علامات يعرف بها هى : جواز دخول الألف واللام عليه ولحاق التنوين له ، فكل كلمة قبلت هاتين العلامتين فهى عنده فى عداد الأسماء . والملاحظ أن المقصود بالألف واللام عنده هو (أل) المعرفة . وليست الموصولة كما جاء فى تمثيله بالغلام والفرس كما أن المقصود بالتنوين عنده هو تنوين التمكين[٢] .

فالفارسى من أشهر أئمة النحو يحصر تعريف الاسم بما جاز الإخبار عنه كما يرى أن علاماته الشكلية تنحصر فى قبوله (أل) المعرفة ولحاق التنوين له .

---

(١) الإيضاح فى علل النحو ص ٤٨ (تحقيق مازن المبارك) .
(٢) أنظر الإيضاح ص ١ (تحقيق حسن شاذلى) .

وفى مجال النظر إلى التركيب الكلامى وتشخيص أقسام الكلم من خلال التركيب ذكر الفارسى" أن الاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاماً مفيداً كقولنا عمرو أخوك وبشر صاحبك، ويتألف الفعل مع الاسم فيكون كذلك كقولنا كتب عبد الله، وسر بكر، ومن ذلك زيد فى الدار، ويدخل الحرف على كل واحد من الجملتين فيكون كلاماً كقولنا : إن عمراً أخوك، وما بشر صاحبك، وهل كتب عبد الله ؟ . وما سر بكر، ولعل زيداً فى الدار، وما عدا ما ذكر مما يمكن ائتلافه من هذه الكلم فمطرح إلا الحرف مع الإسم فى النداء نحو يازيد، وياعبد الله فإن الحرف والإسم قد ائتلف منهما كلام مفيد فى النداء[1].

٨ — ذكر الرمانى" أن الاسم كلمة تدل على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان[2] مراعياً بذلك المعنى الوظيفى فى التحديد وهو دلالة الاسم على المسمى، دون أن يدل على شيء من الزمان .

٩ — ذكر ابن فارس ما قاله أشهر النحاة فى حد الاسم وعلاماته وسرد آراءهم ثم أورد مناقشة جادة ونافعة لها أثرها فى توجيه البحث[3]. إنَّ أهم ما تضمنته مقالة ابن فارس فى تقسيم الكلم وبيان مفهوم الاسم :

(أ) إجماع أهل العلم أن أقسام الكلم ثلاثة : إسم، وفعل وحرف .

(ب) نقل ابن فارس آراء سيبويه فى تحديد الإسم، فالاسم عند سيبويه، رجل، وفرس، والإسم عنده هو أيضاً المحدث عنه، والاسم عنده ما صلح أن يكون فاعلا وقد عورض سيبويه بأن رأيه الأول مجرد تمثيل للاسم وليس

---

(١) المصدر السابق .

(٢) رسائل فى النحو واللغة ص ٣٨ — تحقيق مصطفى جواد ويعقوب مكونى .

(٣) الصاحبى ص ٤٩ — ٥١

تحديداً له ، وبأن (كيف ، وعند ، وحيث ، وأين) اعتبرها أسماء ولكنها لا يتحدث عنها ولا يصلح لها الفعل – أى لا تصلح أن تكون فاعلا ، كما أورد فى رأيه الثانى والثالث .

(ج) نقل ابن فارس عن الكسائى قوله إن الاسم ما وصف مراعياً بذلك المعنى الوظيفى فى التحديد وقد عورض قوله هذا بأن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء ولكنها لا توصف مثل : (كيف ، وأين) فلابد من إخراج هذه الكلمات من طائفة الأسماء ليصح قول الكسائى .

(د) نقل ابن فارس عن الفراء قوله : الاسم ما احتمل التنوين ، أو الإضافة أو الألف واللام معتمداً أسساً شكلية محضة فى تحديد الاسم .

وقد عورض قوله بأنّ هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء ، ولكنها لا تنون ، ولا تضاف ولا يضاف إليها ، ولا يدخلها الألف واللام مثل (كيف ، وأين) وتحديد الفراء الاسم بهذه العلامات أمر يسوغ إخراج ما لم تنطبق عليه من حيز الأسماء إلى أقسام أخر .

(هـ) نقل ابن فارس عن الأخفش أنّ الكلمة تكون إسماً إذا صلح لها الفعل والصفة ، وقبلت التثنية والجمع وامتنعت عن التصريف ، معتمداً أسساً شكلية ووظيفية فى التحديد وقد عورض قوله هذا بأن (كيف ، وأين ، وإذا) — وقد اعتبرها النحاة أسماء — لا ينطبق عليها هذا التحديد ، فلابد إذن من إخراجها من طائفة الأسماء ليصح قول الأخفش .

(و) نقل ابن فارس أن الزجاج قد سئل عن حد الاسم فقال : صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان أو مكان ، مستنداً بذلك على

أساس من الوظيفة التي يؤديها الاسم وهي الدلالة على المسمى دون الزمان ، وقد عورض قوله هذا بأن الحرف مثل (هل وبل) صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولامكان . فلا يصح إذن قول الزجاج في تحديد الاسم لأنه يُدخِل الحروف في هذا التحديد .

(ز) ذكر ابن فارس أن بعض النحاة قالوا ، إن الاسم هو ما صلح أن ينادى فقال ، إن هذا القول خطأ أيضاً ، لأن كيف وأين ، وإذاً لا يصح أن يقع عليها نداء ، وقد اعتبرها النحاة أسماء ، وفي تصوري — كما ذكرت — أن مثل هذه الكلمات ينبغي أن تخرج من طائفة الأسماء ليصح قول النحاة في صلاحية الاسم لأن يكون منادى .

وبعد هذه الجولة العلمية مع ما ذكره ابن فارس بشأن الاسم وبيان علاماته يحق لي القول إنه بذلك جسد اضطراب النحاة وحاول بنقده الشخصي تشخيص المشكل لكنه لم يحاول إعطاء الحلول فأبقى على اضطرابهم في تحديد الاسم وعلاماته وصرح أحياناً بمعارضة مبتورة .

١٠ — قد يكون من المفيد هنا أيضاً أن نذكر مناقشة البطليوسي لآراء الزجاجي وغيره من أئمة النحو في تقسيم الكلم التي وردت في كتابه المسمى بـ(الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل) ، هذه المناقشة ستسهم إلى حد كبير في اكتشاف حيرة النحاة وقلقهم في تقسيم الكلم ، ولعلها تكون علامة مضيئة لما نهدف إليه من تحديد واضح لأقسامه ، فقد ذكر أن تقسيم الزجاجي الكلم ثلاثة أقسام صحيح لا اعتراض فيه لمعترض ، إلا أنه اعترض عليه بقوله : « وأما تحديد الإسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلا ، أو مفعولا ، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض ، فإنه لا يصح على الإطلاق ، لأنا نجد من الأسماء

مالا يكون فاعلا ، ولا مفعولا ، ولا يدخل عليه حرف خافض وهى الأسماء التى ذكرها أبو القاسم فى باب مالا يقع إلا فى النداء خاصة ولا يستعمل فى غيره ، فمن ذلك قول العرب : يا هناه أقبل ، لا يستعمل إلا فى النداء خاصة . لا يقال : جاءنى هناه ولا رأيت هناه ، ولا مررت بهناه ، لأنه للنداء خاصة هذا نص كلامه ، وهو يناقض ما صدر به كتابه ، وكذلك تجد فى الأسماء ما لا يكون فاعلا وذلك نحو أسماء الاستفهام والأسماء التى يجازى بها ، وكذلك (جير) و (عوض) و (لعمرى) و (أيمن الله) ونحو ذلك ، وكلها خارجة عن هذا التحديد ، ومثل هذا لا يسمى حداً ، وإنما يسمى رسماً ، لأن الحد إنما هو قول وجيز يستغرق المحدود ، ويحيط به ولذلك سماه المتكلمون الجامع المانع[1] .

ولم يكتف البطليوسى بمناقشة الزجاجى — كما أشرنا — بل ذكر آراء أئمة النحو فى هذه المسألة ثم ناقشها فقال : « فأما أبو العباس المبرد فإنه قال فى مقتضبه : كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم ، فان امتنع من ذلك فليس باسم ، وحكى عنه على بن سليمان الأخفش أنه قال : الاسم ما أخبر عنه ، وهو قول أبى على فى الإيضاح ، وأما أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة فقال : إذا وجدته يحسن له الفعل والصفة نحو قولك (زيد منطلق) ثم وجدته أيضاً يثنى ويجمع نحو زيد ، وزيدان وزيدون ، ثم وجدته أيضاً يمتنع من التصرف ، علمت أنه اسم ، وقال أيضاً ما يحسن فيه ينفعنى ويضرنى فهو اسم[2] ، ويرى الرياشى — فيما أورده البطليوسى — أن الإسم ما يضمر فيه أى ما يكون خبراً ، وقد فسر قوله هذا بأنه أراد أن الإسم ما يتحمل ضميراً ويكون خبراً ، فإن كان أراد ذلك فهو خطأ ،

---

(١) الحلل فى إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص ٥٦ ، ٥٧ (تحقيق سعيد عبد الكريم من نسخة مطبوعة بالرونيو) .

(٢) المصدر السابق ص ٥٨ ، ٥٩

لأن الأسماء والأعلام نحو زيد وعمرو تـكون أخباراً ولا تضمر فيها ، وينبغى على هذا التفسير أن تـكون الأفعال أسماء ، لأنها تـكون أخباراً ويضمر فيها. وإن كان أراد أنّ الاسم ما يجوز أن يوضع مكانه ضمير ، وما يعود عليه ضمير فهو خطأ أيضـاً ، لأن من الأسماء ما لا يضمر مثل (صه ، ومه) ، ولا يعود عليه ضمير ، ومن خلال مناقشة رأى الرياشىّ ينبغى أن نخرج أمثال (صه ، ومه) من حيز الأسماء وأن ندرجها فى قسم آخر ليصح رأيه [(١)] .

ويرى أبو عبد الله الطوال — فيما أورده البطليوسى — أن الاسم مااعتورته المعانى ، وانتسبت إليه الأوصاف [(٢)] ، مستنداً فى التحديد على أساس وظيفى ، وقد عورض قوله بأن الأفعال أيضاً تعتورها المعانى ، وأن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء ولـكنها لا توصف . وقد سبق القول فى ذلك .

ويرى بعض النحاة — فيما أورده البطليوسى أيضاً — أن الإسم ما جاز أن ينادى ، وما جاز أن يمدح ويذم ، وهذا خطأ لأن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء لا يصح فيها النداء والمدح والذم مثل : كيف ، وأين ، وإذا وأمثالها ، فلابد من إخراج هذه الـكلمات من حيز الأسماء ليصح رأيهم فى تحديد الاسم [(٣)] .

وبعد فلقد أحسّ البطليوسى — كما نحسّ — أن من واجبه كباحث فى اللغة ودارس مسائلها أن يتصدى لآراء علماء النحو يستفيد منها ويفيد مؤكداً أن النقد عملية مشروعة وأنّ محاولة الوصول إلى الحقيقة ينبغى ألاّ يقف دونها رأى ضعيف ولا يصدها نظر قاصر .

---

(١) المصدر نفسه ص ٦١

(٢) المصدر نفسه .

(٣) أنظر المصدر السابق ص ٦٤

وليس أدل على إحساس البطليوسي باضطرابات النحاة وحيرتهم فى تحديد الاسم وعلاماته من قوله معقباً على آرائهم : « وجميع ما ذكروه من هذه الأقوال لا يصح أنْ يكون حداً للاسم ، وإنما هو رسم وتقريب ، لأنّ شرط الحد أنْ يستغرق المحدود ، كما ذكرنا ، وهذه الأقوال كلها لا تستغرقه إلا أن بعضها أقرب للتحديد من بعض »(١) .

قصد بذلك أقوال : الزجاجى ، والمبرد ، والأخفش ، وابن السراج ، والزجاج ، والسيرافى ، والكسائى ، والفراء ، وهشام الضرير — وهو من مشايخ الكوفيين ــ والرياشى ، وأبي عبد الله الطوال ، والمراء ، وأبى على الفارسى ، وسيبويه ، وغيرهم ممن لم يذكر أسماءهم ، واستكمالا للفائدة وتجسيداً لاضطراب النحاة وحيرتهم فى تحديد الاسم وعلاماته واعترافاً بفضل البطليوسى فى اكتشاف بعض مواطن الخلل فى أقوال النحاة نسوق جانباً من نقده لبعضهم فى مجال تحديد الاسم لما لذلك من فائدة فى إغناء البحث بأفكار لعلها تفيده فقال : « فما يفسد به تحديد أبى العباس وتحديد الأخفش ، والكسائى والفارسى ، والفراء ، وهشام هو ما ذكرناه فى فساد قول أبى القاسم الزجاجى لأنا نجد من الأسماء ــ كما تقدم ــ ما لا يكون فاعلا ولا مفعولا ، ولا يدخل عليه حرف جر ، ولا يكون مخبراً عنه ، ولا خبراً ، ونجد منها مالا يجوز أن يثنى ويجمع ولا يصغر ، ولا يوصف ، نحو الأسماء التى تستعمل فى القسم نحو (جير) و (عوض) و (أيمن الله) والأسماء التى تنوب مناب ألف الاستفهام ، ومناب حرف الشرط ، والأسماء التى سميت بها الأفعال ، ونجد ما يخبر عنه ، ويكون خبراً ويكون فاعلا ويكون مفعولا ومجروراً ، ولكنه لا يصغر ، ولا ينون نحو (من ، وما) فينتقض قول من حد الاسم بأنه ما جاز أن يثنى ويجمع وينون ، وينتقض قول من حده بأنه : ما جاز أن يضاف ،

(١) المصدر نفسه ص ٦٢

أو يدخله الألف واللام بأسماء الإشارة وبالمضمرات ، وبأسماء الأفعال نحو (صه) و (مه)[1] .

وعقب على تحديد سيبويه للفعل والحرف دون الإسم بقوله : « وكأنه جعل تعريفه من حد الفعل وحد الحرف حداً له ، وكأنه رأى ما في تحديده من الإشكال الذي أوجب اضطراب العلماء فيه ، فالأشبه عندي أنه جعل تعريفه من الحد حداً له[2] .

وبعد أن رأى البطليوسي أن كل ما أورده النحاة عن الإسم لا يصح أن يكون حدوداً ، وإنما هي رسوم وضعت على جهة التقريب — وهذا رأى له خطورته وآثاره — ذكر أن (أشبه) الأقوال بأن يكون حداً للاسم أن يقال : الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه .

وعقب على ذلك بقوله : « لأن حكم الحد أن يكون مركباً من جنس الشيء الذي يشاركه فيه غيره ، ومن فصوله التي ينفصل بها عن كل ما يقع تحت ذلك الجنس ، فقولنا (كلمة) لفظ تجمع الاسم والفعل والحرف ، فهي كالجنس لها ، وقولنا : تدل على معنى في نفسها ـ فصل يخلص الاسم من الحرف وقولنا على معنى غير مقترن بزمان ـ فصل يخلص الاسم من الفعل ، واشترط الإفراد لئلا يلتبس بالجمل »[3] .

بعد هذه الجولة المفيدة مع البطليوسي ومناقشاته لآراء النحاة ، يمكننا أن نستخلص منها الأمور التالية :

---

(١) المصدر السابق ص ٦٢
(٢) المصدر نفسه ص ٦٦ ، ٦٧
(٣) المصدر السابق ص ٦٤ ، ٦٥

(ا) التأكد من اضطراب النحاة فى تحديد مفهوم واضح للاسم وبيان علاماته .

(ب) لا بد من إخراج كثير من الكلمات من طائفة الأسماء لتصح آراء النحاة فيما قالوه عن الإسم . كالأدوات والإشارات ، والضمائر وما يسمى بأسماء الأفعال

(ج) إن إحجام سيبويه عن وضع تحديد واضح للاسم واكتفاءه بالتمثيل له ، كانا من أسباب الاضطراب الذى وقع فيه النحاة فى مجال التحديد ، وفى ذلك محاولة لإدراج كثير من الكلمات العربية فى طائفة الأسماء دون أن تصلح لذلك على مستوى الشكل والوظيفة ، واصطناع المسوغات التى طوقت فكر النحاة العرب فى تقسيم الكلم . بعيداً عن ترجمة الظواهر اللغوية بوصف دقيق لما عبر به العربى الأول حين استخدم مختلف أنواع الكلمات فى الأساليب المتعددة .

(د) أن البطليوسى — وقد شخص الخلل فى أقوال النحاة فى مجال تحديد الاسم — لم يكلف نفسه إعطاء الحلول لما أشكل عليهم فأبقى كما أبقى ابن فارس من قبل على الاضطراب والتساؤل دون أن يضع جواباً .

١١ — يرى الزمخشرى أن الاسم ما دل على معنى فى نفسه دلالة مجردة عن الاقتران[١] . وقد راعى فى تحديده المعنى الوظيفى للاسم فهو يرى أن " دلالته على التسمية وظيفة صرفية يتميز بها الاسم عن غيره ولذلك فقد أوضح أن " هذه الدلالة مجردة عن الاقتران بما يفيد المعنى الزمنى ، فالاسم لا يدل على الزمن بصيغته بأية حال من الأحوال على أن الزمخشرى قد ذكر للاسم خصائص شكلية سنتطرق إليها فيما بعد .

---

(١) أنظر المفصل ص ٦ ط ١ / التقدم ١٣٢٣ هـ .

١٢ — ذكر ابن الشجرى أن سيبويه لم يحد الاسم لما يعتور الحد من الطعن ، وقد تطرقنا إلى ذلك عند حديثنا عما أورده البطليوسى من مقالات النحاة .
ثم نقل ابن الشجرى أن بعض النحويين المتأخرين حدّ الاسم فقال : الاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترنة بزمان محصل ، ثم ذكر أن هذا البعض وصف الزمان (بمحصل) ليدخل فى الحد أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والمصادر ، من حيث كانت هذه الأشياء دالة على الزمان لاشتقاق بعضها من الفعل وهو اسم الفاعل ، واسم المفعول واشتقاق الفعل من بعضها وهو المصدر ، إلا أنها تدل على زمان مجهول ، ثم يستطرد قائلا : ألا ترى أنك إذا قلت : ضربى زيداً شديد ، احتمل أن يكون الضرب قد وقع وأن يكون متوقعاً ، وأن يكون حاضراً .... ثم قال : وأسلم حدود الاسم من الطعن قولنا : (الاسم ما دل على مسمى به دلالة الوضع ، وعقب على قوله هذا بقوله : وإذا تأملت الأسماء كلها حق التأمل وجدتها لا يخرج شىء منها عن هذا الحد على اختلاف ضروبها ، فى الإظهار ، والإضمار ، وما كان واسطة بين المظهر والمضمر وذلك اسم الإشارة ، وعلى تباين الأسماء فى الدلالة على المسميات من الأعيان ، والأحداث ، وما سميت به الأفعال من نحو : صه ، وأيه ، ورويد ، وبله ، وأف ، وهيهات .... إلخ)[1] .

وكل هم ابن الشجرى من هذا الحد أن يجمع فى باب واحد هو باب الاسم بين المسميات ، والصفات ، والمضمرات ، وأسماء الأفعال ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الاستفهام والشرط مثل : متى ، وأين ، وكم ، وكيف ، وأيان ، ومن ، وما ، وأنّى .

١٣ — دافع ابن الأنبارى عن التقسيم الثلاثى للكلمة وبالغ فى ذلك كثيراً ظهر ذلك واضحاً من قوله : « فإن قيل لم قلتم إن أقسام الكلام ثلاثة

(١) انظر الأمالى : ١/٢٩٢ وما بعدها .

لا رابع لها ؟ قيل : لأنا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ، ويتوهم فى الخيال الخ[١] .

وابن الأنبارى فى موقفه هذا قد ارتضى لنفسه تقليد شيوخه ولذلك لم يعمد إلى حد الاسم وكأنه أحس بما يخلق له التحديد من اعتراضات جوبه بها أسلافه فاكتفى بما يتميز به الاسم من علامات ، وليته أوجز فيها فقال : « فإن قيل ما علامات الاسم ؟ قيل علامات الاسم كثيرة فمنها : الألف واللام مثل ، الرجل والغلام ومنها التنوين نحو رجل وغلام ، ومنها حروف الجر نحو من زيد وإلى عمرو ، ومنها التثنية نحو : الزيدان والعمران ، ومنها الجمع نحو الزيدون ، والعمرون ، ومنها النداء نحو يا زيد ويا عمرو ، ومنها الترخيم ، نحو : « ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك » ومنها التصغير نحو : زُيَيْد ، وعُمَيْر ، فى تصغير زيد ، وعمرو ومنها الوصف نحو : زيد العاقل ، ومنها أن يكون فاعلا أو مفعولا ، نحو ضرب زيد عمراً ، ومنها أن يكون مضافاً إليه نحو : غلام زيد ، وثوب خز ، ومنها أن يكون مخبراً عنه . . . فهذه معظم علامات الاسم »[٢] .

فقد اعتمد ابن الأنبارى فى تحديد الاسم على بيان علاماته الشكلية وبعض من معانيه الوظيفية ، وفى تصورى أنه جمع ما قاله أكثر من نحوى واحد ممن سبقه من النحاة فى علامات الاسم وخصائصه غير أن ابن الأنبارى حدد الاسم فى مجال آخر بأنه ما يخبر به ويخبر عنه[٣] ، معتمداً على إدراك

---

(١) أسرار العربية ص ٣

(٢) نفس المصدر ص ١٠ ، ١١

(٣) المصدر السابق ص ٤

دوره الوظيفي في الـكلام . وكل ما قاله ابن الأنباري لم يسلم من المعارضة التي أوضحناها فيما سبق من قول ، أخرجنا بموجبها كثيراً من الـكلمات التي اعتبرها النحاة أسماء من طائفة الأسماء .

١٤ — ذكر ابن يعيش أنّ الناس أكثروا في حد الاسم وأن سيبويه لم يحده بحد ينفصل به عن غيره ، وكأنه لـمّا حدّ الفعل والحرف تميز عنده الاسم . وأورد ابن يعيش أن أبا بكر محمد بن السري[1] قال : الاسم ما دل على معنى مفرد ، فعقب على قوله فقال : كأنه قصد الإنفصال من الفعل ، إذْ كان الفعل يدل على شيئين : الحدث والزمان .

دافع ابن يعيش عن أقوال بعض النحاة في حد الاسم وفلسف دفاعه لتصحح أقوالهم ، وفاته أن القضايا اللغوية توصف ولا تفلسف فلنستمع إليه يقول : « فإن قيل : اليوم والليلة قد دلت على أزمنة ، فما الفرق بينها وبين الفعل ؟ قيل : اليوم : مفرد للزمان ، ولم يوضع مع ذلك لمعنى آخر ، والفعل ليس زماناً فقط ، فإن قيل : فأينَ ، وكيفَ ، ومتى ، أسماء دلت على شيئين الإسمية والاستفهام ، وهذا قادح في الحد ، فالجواب إنّ هذا إنما يكون كاسراً للحد أن لو كان الاسم على بابه من الإستعمال ، فأما وقد نقل عن بابه ، واستعمل مكان غيره على طريق النيابة فلا ، وذلك أنّ (من) يدل على الإسمية بمجردها ، واستفادة الاستفهام إنما هو من خارج ؟ من تقدير همزة الإستفهام معها ، فكأنك قلت : من عندك ؟ أصله : أمن عندك ؟ فهما في الحقيقة كلمتان : الهمزة إذْ كانت حرف معنى ، و (من) الدالة على المسمى ، ولكنه لما كانت (من) لا تستعمل إلا مع الإستفهام استغنى عن همزة الإستفهام للزومها إياه ،

---

(١) يقصد ابن السراج .

وصارت (من) نائبة عنها ، ولذلك بنيت فدلالتها على الإسمية دلالة لفظية ودلالتها على الإستفهام من خارج ، ولو وجد اسم معرب نحو زيد ، وعمرو وهو يدل على ما دل عليه (من) من غير نيابة لـكان قادحاً فى الحد[1] .

بمثل هذه الصورة يطوق النحو بالفلسفة ، وبمثل هذا الذى ذكرناه تفلسف قضاياه ، فهل كان العربى يقصد من عبارته (من عندك ؟) : أمن عندك ؟ !

الذى يبدو أن ابن يعيش أحس كما أحس غيره من النحاة — أن لا بد أن يفلسف القضية ليدخل بعض الكلمات فى طائفة الأسماء دون أن يكون مسوغ لهذا التعسف والإصرار ، وإذا كان واقع الإستعمال لا يحدد موقع الكلمات بين أقسام الكلم من خلال معناها الوظيفى ، ومن خلال الدور الذى تنهض به فى سياق الكلام ، فعلى أى أساس يتحدد ذلك ؟

لم يكتف ابن يعيش بما قاله بعض النحاة فى حد الاسم كابن السراج والسيرافى والزمخشرى وشرح أقوالهم وبيان ملاحظاته وتحفظاته عليها — بل ارتضى أيضاً خصائص الاسم التى أوردها الزمخشرى فى المفصل فشرحها معللا اتصاف الاسم بها[2] ، ذاكراً أنها من غالب خصائص الأسماء ، فكل كلمة دخلها شىء من هذه العلامات فهى اسم ولا ينعكس ذلك وهذه الخصائص هى : جواز الإسناد إليه ، ودخول حرف التعريف عليه ، وذكر أن الزمخشرى لم يقل دخول الألف واللام عليه كغيره من النحاة إحترازاً من (أل) الموصولة التى تدخل على الصفات وليشمل التعبير (أم) التى للتعريف فى لغة

---

(١) شرح المفصل ١ ص ٢٢

(٢) أنظر المصدر السابق ١ ص ٢٤

الطائيين ، ثم الجر ، والتنوين والإضافة وذكر أنّ المقصود بالإضافة هو صلاحية الاسم لأن يكون مضافاً لا مضافاً إليه .

ومن الجدير بالذكر ونحن نتحدث عن (خصائص) الاسم التى ارتضاها ابن يعيش أن نتطرق إلى شرحه لمعنى (الخصائص) الذى تم بموجبه إدراج كثير من الكلمات فى طائفة الأسماء مع كونها لا تصلح لذلك كالمضمرات والأدوات كأينَ ، وكيفَ ومَنْ ، قال : الخصائص جمع خصيصة ، وهى تأنيث الخصيص بمعنى الخاص ثم جعلت إسماً للشىء الذى يختص بالشىء ويلازمه فيكون دليلا عليه وأمارة على وجوده كدلالة الحد ، إلاّ أنّ دلالة العلامة دلالة خاصة ، ودلالة الحد دلالة عامة ، وذلك أنك إذا قلت : (الرجل) دلت الألف واللام على خصوص كون هذه الكلمة إسماً والحد يدل على ضروب الأسماء كلها ، والحد يشترط فيه الإطراد والإنعكاس نحو قولك : ما دل على معنى مفرد فهو اسم ، وما لم يدل على معنى على ذلك فليس باسم ، والعلامة يشترط فيها الإطراد دون الإنعكاس نحو قولك : كل ما دخل عليه الألف واللام فهو اسم فهذا مطرد فى كل ما تدخله هذه الأداة ، ولا ينعكس فيقال كل مالم يدخله الألف واللام فليس باسم ، لأن المضمرات أسماء ولا تدخلها الألف واللام ، وكذلك غالب الأعلام والمبهمات وكثير من الأسماء نحو (أين) ، و (كيف) ، و (من) ، لا تدخل الألف واللام شيئاً من ذلك وهى مع ذلك أسماء »[1] .

ومن خلال ما ذكره ابن يعيش نفهم ما يأتى :

١ — لا يشترط أن تتحقق علامات الاسم جميعاً فى كل إسم ، وهذا صحيح .

---

(١) شرح المفصل ١ ص ٢٢ ، ٢٣

٢ — إن تطبيقه لما ورد فى الفقرة السابقة على المضمرات وعلى كثير من الكلمات مثل : (أينَ ، وكَيْفَ ، ومَنْ) — قد خالفه الخطأ وذلك أنه اعتبرها من الأسماء . وفى تصورى أنه لو رصد استعمال هذه الكلمات وأمثالها فى التركيب الكلامى ، وأدرك دورها الوظيفى ، وأشكالها لرأى أنها فى وضع متميز عن الاسم تماماً فهى لا تدل على مسمى كما تدل الأسماء ولا تقبل أغلب علامات الاسم التى قررها النحاة ، فكيف تكون من الأسماء ؟

١٥ — ذكر ابن الحاجب أن الاسم ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة[1] ، معتمداً فى تعريفه على المعنى الوظيفى الذى يتجلى بدلالة الاسم على المسمى دون أن يدل على شىء من معانى الزمن ، ولم يكتف ابن الحاجب بتعريف الاسم ، بل وضع له علامات شكلية يعرف بها فذكر أن من خواصه دخول اللام ، والجر والتنوين ، والإسناد إليه ، والإضافة[2] ، وقد علل اتصافه بهذه العلامات بقوله : « وإنما إختص الاسم بذلك لأنّ التعريف مهما حصل يجعل المحكوم عليه معيناً عند المخاطب ، والأفعال لا تقع إلا محكوماً عليها ، فلم تحتج إلى التعريف ، أو لأن الأفعال لا تقع محكوماً بها . والأحكام لا تصح أن تكون إلا نكرات فى المعنى فلم تقبل تعريفاً . وإنما اختص بالجر أيضاً ، لأن الجر وضع علماً للمضاف إليه والأفعال لا تقع مضافاً إليها فلا يصح دخول الجر فيها ، وإنما لم تقع الأفعال مضافاً إليها لأنّ المضاف إليه فى المعنى محكوم عليه والأفعال لا تقع محكوماً عليها ، أو لأنّ

---

(١) الرضى — شرح الكافية ١ ص ٨

(٢) المصدر السابق .

وضع المضاف إليه الأهم تعريف المضاف ، ووضع الأفعال على التنكير ، فلم تقبل الإضافة إليها . وإنما اختص الاسم بالتنوين ، ونعني به تنوين التمكين والتنكير لا تنوين الترنم ، فإن ذلك لا اختصاص له بالاسم ، لأن التمكين لا معنى له في الفعل لأن معناه كون الاسم لم يشبه الفعل ، فلم يصح وضعه في الفعل ، ولا يصح فيه تنوين التنكير ، لأن وضعه على التنكير ، فلم يحتج إلى تنوين التنكير ، وإنما اختص الاسم بالإضافة ، لأنه يقبل التعريف ، والأفعال لا تقبل التعريف فلم يصح دخول الإضافة فيها »[1] .

والواقع أن ابن تعليل ابن الحاجب عدم وقوع الأفعال مضافاً إليها وهي لذلك لم تقبل الجر بكون المضاف إليه في المعنى محكوماً عليه إن تعليله هذا قد جانب الدقة ، وذلك أن كل إضافة إنما هي على معنى واحد من حروف الجر حتى ليصح أن ينون المضاف فتتضح هوية حرف الجر ، ومعاني الجر منافية للأفعال . تقول : هذا كتاب محمد على معنى هذا كتاب لمحمد .

١٦ — رأى ابن عصفور — كما رأى غيره من النحاة — أن أجزاء الكلام ثلاثة : إسم ، وفعل ، وحرف[2] ، وتحدث عن الإسم فقال : « فالإسم لفظ يدل على معنى في نفسه ، ولا يتعرض ببنيته لزمان ، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه ، نحو زيد ، ألا ترى أن الزاى جزء منه ، ولا تدل على بعضه ، لذلك فإن وجد من الأسماء مايدل على زمان كأمس ، وغد ، فبذاته لا ببنيته ، ألا ترى أن بنيتهما لا تتغيران للزمان »[3] .

---

(١) ابن الحاجب — شرح الكافية — سربازن ١ ص ٨

(٢) المقرب ١/٤٥ (تحقيق الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى والدكتور عبد الله الجبورى) .

(٣) المصدر السابق .

وهو بهذا التعريف يؤكد المعنى الوظيفي للاسم الذي يتجلى في دلالته على المسمى دون أن يدل بصيغته على شيء من معاني الزمن .

ودافع ابن عصفور عن انحصار أقسام الكلم في الثلاثة دون أن تتعداها إلى أكثر من ذلك فقال : « والدليل على أن أجزاء الكلام بهذه الثلاثة خاصة ، أن اللفظ الذي هو جزء كلام إما أن يدل على معنى أو لا يدل ، وباطل أن لا يدل ، فإن ذلك عيب ، وإذا دل فإما أن يدل على معنى في نفسه أو في غيره لا في نفسه فان دل على معنى في غيره فهو حرف وإن دل على معنى في نفسه فإما أن يتعرض ببنيته للزمان ، أو لا يتعرض فان تعرض فهو فعل ، وإن لم يتعرض فهو إسم ، فالأجزاء إذن منحصرة في هذه الثلاثة »[(١)] .

وحين تحدث ابن عصفور عن أبنية الأسماء ذكر أن هناك من الأبنية مايكون خاصاً بالإسم وجمع بين إسم الذات وإسم المعنى (المصدر) — ومنها مايكون خاصاً بالصفة ، فلم يعتبر الصفات من الأسماء ، وأمثلة ذلك كثيرة[(٢)] وقد ورد ذلك أيضاً في كتاب سيبويه[(٣)] .

وذكر ابن عصفور أيضاً — كما ذكرت كتب الصرف جميعها — أن أبنية الأسماء الأصول لا تكون أقل من ثلاثة أحرف ولا تزيد عن خمسة أحرف ، ولا يوجد إسم متمكن على أقل من ثلاثة أحرف إلا أن يكون منقوصاً نحو (يد) و (دم) وما أشبه ذلك[(٤)] .

---

(١) نفس المصدر .
(٢) أنظر الممتع في التصريف ١/٦٠ وما بعدها .
(٣) أنظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثي ص ١٣٦ وما بعدها .
(٤) أنظر الممتع في التصريف ١/٦٠

ومعنى ذلك أننا نستطيع بما ذكر فى كتاب سيبويه وما ذكره ابن عصفور أن نستخلص ما يأتى :

(ا) أن الإسم غير الصفة وإن تشابها أحياناً فى الصيغة وهذا رأى نميل إلى الأخذ به .

(ب) على مستوى التفريق بين أقسام الكلم نستطيع أن نجعل من عدد الحروف الأصول فى الكلمات العربية قيمة خلافية تعزز التفريق بين الأقسام ، إذ أن اختلاف الكلمات فى المبنى علامة شكلية بارزة يمكن أن تكون أساساً للتفريق بين الأقسام المختلفة .

١٧ — ذكر ابن مالك أن للاسم علامات شكلية ، ومعانى وظيفية يتميز بها وهى : النداء والتنوين ، والتعريف ، وصلاحيته لإخبار عنه أو إضافة إليه ، أو عود ضمير عليه ، أو إبدال إسم صريح منه وبالإخبار به مع مباشرة الفعل ، وبموافقة ثابت الإسمية فى لفظه ومعناه دون معارض ، وهو لعين أو معنى ، إسماً أو وصفاً[1] وهو فى مجال آخر يذكر أن الإسم يتميز بالجر ، والتنوين ، والنداء ، و (أل) ، والإسناد إليه وهى علامات شكلية فى غالبها أضافها هنا وهناك إلى ما يميز الإسم من معان وظيفية فقد قال فى ألفيته :

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

ويستفاد من أقواله هذه أنه يريد أن يجمع فى باب واحد هو باب الاسم بين الأعلام والمبهمات والمصادر والصفات وغيرها . على أن عبارة (إسماً أو وصفاً)

---

(١) التسهيل : ٣ ، ٤ تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربى ، ١٩٦٧ م .

التي قالها تدل دلالة واضحة على أن الاسم غير الصفة وهذا فى تصورى تعزيز للاتجاه بإفراد الصفات عن الأسماء عند إرادة تقسيم الكلم .

١٨ — ذكر الرضى المسوغات التي جعلت الاسم يتميز بالعلامات التى ذكرها ابن الحاجب وهى دخول اللام ، والجر ، والتنوين ، والإسناد إليه والإضافة مستخدماً عبارات فلسفية بعيدة عن وصف الظواهر اللغوية إلا أنه حين تحدث عن قبول الإسم لدخول اللام عليه قال : « دخول اللام أى لام التعريف الحرفية ، بخلاف لام الموصول فى نحو (الضارب) ، وبخلاف سائر اللامات ، كلام الابتداء ولام جواب (لو) وغير ذلك »[١] وحين تحدث عن الإضافة قال : واختص الإضافة أعنى كون الشيء مضافاً — بالإسم ، لأن المضاف إما متخصص كما فى غلام رجل وإما متعرف كما فى غلام زيد ، وأما الإضافة فى نحو ضارب زيد وحسن الوجه ، ومؤدب الخادم — وإن لم تخصص المضاف ولم تعرفه ، فهى فرع الإضافة المحضة فلا يكون المضاف أيضاً فى مثالها إلا اسماً »[٢] .

ومن أقوال الرضى يمكننا استخلاص الأمور الآتية :

(أ) أن اللام التى تدخل على الصفات هى غير اللام التى تدخل على الأسماء فالأولى موصولة بمعنى (الذى) والثانية تأتى للتعريف قال ذلك أشهر النحاة كسيبويه وغيره ، والمقصود باللام هنا (أل) وهى بلا شك علامة شكلية بارزة يمكن استخدامها — نظراً لاختلاف معناها مع كل من الصفة

(١) أنظر شرح الكافية ص ٨ — ١٢

(٢) المصدر نفسه .

والإسم — كعلامة واضحة للتفريق بين الإسم والصفة فكل كلمة تقبل دخول (أل) الموصولة فهى صفة ، والكلمة التى تقبل دخول (أل) المعرفة فهى إسم وبالتالى إذا كان مدخول أل صفة فهى موصولة ، وإذا كان مدخولها إسماً فهى للتعريف .

(ب) إن ظاهرة الإضافة بنوعيها اللفظية والمعنوية وعلى اختلافهما فى المعنى والدلالة يمكن أن نضيفها إلى القيم الخلافية التى تستخدمها فى التفريق بين الأسماء والصفات ، فكل من الإسم والصفة يقبل الإضافة شكلا إلا أن إضافة الأسماء تفيد التخصيص أو التعريف على حين لاتفيد إضافة الصفات شيئاً من ذلك ويمكن اعتبارها ظاهرة شكلية ترشح الصفة للدلالة على الزمن الماضى وهو هنا بلا شك زمن نحوى يستفاد من السياق .

١٩ — قسم العلامة الرازى علامات الإسم إلى لفظية ومعنوية معتمداً بذلك على الظواهر الشكلية والمعانى الوظيفية للاسم . وأوضح أن العلامات الشكلية إما أن تكون فى أول الإسم كحرف التعريف ، وحرف الجر ، أو فى حشوه كياء التصغير ، وحرف التكسير ، أو فى آخره كحرف التثنية والجمع . أما المعانى الوظيفية التى سماها علامات معنوية فهى كون الإسم موصوفاً ، وصفة ، وفاعلا ومفعولا ، ومضافاً ، ومخبراً عنه ، ومستحقاً للاعراب بأصل الوضع »[1] .

والذى يبدو أن العلامة الرازى أضاف إلى علامات الإسم الشكلية التى تناولها النحاة مايفيد بأن قبول بعض الكلمات لظاهرة التصغير والتكسير عند الجمع يعتبر أيضاً من العلامات الشكلية التى تدل على إسمية الكلمة .

---

(١) التفسير الكبير ١/٢٠ (المطبعة العامرة) .

٢٠ — قال أبو حيان فى حديثه عن أسماء الأفعال :

« وذهب بعض المتأخرين إلى أنها ليست أسماء ولا أفعالا ولا حروفاً فإنها خارجة عن قسمة الكلمة المشهورة ويسميها (خالفة) فهى قسم رابع من قسمة الكلمة »[1] .

وهذا رأى نميل إلى الأخذ به وإن كنا سنرجىء البحث فيه إلى موضع قادم من هذا الكتاب ، والمهم فى الأمر أن هذا البعض من النحاة المتأخرين كسر بهذا الرأى الطريق المفروض على تقسيم الكلم وذلك انحصاره فى الإسم والفعل والحرف .

٢١ — ذكر ابن هشام أن الإسم فى الاصطلاح هو مادل على معنى فى نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة[2] مؤكداً ماقاله أكثر النحاة فى حد الإسم مراعياً المعنى الوظيفى له وهو الدلالة على المسمى دون أن يدل على شىء من الزمن ، غير أنه رسم للاسم علامات شكلية يتميز بها كما فعل غيره وهى الجر وقال عنه إنه ليس المراد به حرف الجر لأنه قد يدخل فى اللفظ على ما ليس باسم نحو : (عجبت من أن قمت) بل المراد به الكسرة التى يحدثها عامل الجر ، سواء كان العامل حرفاً ، أم إضافة أم تبعية ، وقد ضرب البسملة مثلا لاجتماع الأنواع الثلاثة . والتنوين : وقد عرفه بأنه نون ساكنة تلحق آخر الكلمة لفظاً لا خطاً بغير توكيد ليفرق بينها وبين نون التوكيد ، والنداء ، وقال عنه إنه ليس المراد به دخول حرف النداء ، لأن (يا) تدخل فى اللفظ على ما ليس باسم نحو (ياليت قومى الآية) و (ألا ياسجدوا) فى قراءة الكسائى .

---

(١) ارتشاف الضرب /١٩٦٧ (مخطوط دار الكتب ٨٢٨) .

(٢) شرح الشذور ص ٧

بل المراد كون الكلمة صالحة لأن تكون منادأة ، وأورد أمثلة لذلك : (يا أيها الرجل) ، (يافل) ، (يامكرمان) وال : غير الموصولة ، كالفرس والغلام ، فأما الموصولة فقد أشار إلى أنها قد تدخل على المضارع كقولك (ما أنت بالحكم الترضى حكومته) ، وهذه بلا شك تدخل على الصفات ، والإسناد إليه وهو أن تنسب إليه مايحصل به الفائدة ، وأورد مثالا لذلك الضمير من (قت) ، و (أنا) في قولك : (أنا مؤمن) ، معتبراً الضمائر من الأسماء[1] .

٢٢ — أكد ابن عقيل أن الكلمة إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الإسم[2] ، معتمداً على المعنى الوظيفي في التحديد وهو الدلالة على المسمى من غير أن تدل على زمن بأية حال .

٢٣ — نقل ابن الصائغ في كتابه (شرح الجمل) آراء جملة من النحاة وناقشهم فيها وقد رأيت أنها لاتخرج عما أوردته عن أكثرهم فهي في الغالب ترديد لما ذكره ابن فارس والبطليوسي ، وغيرهما فلا حاجة لذكرها هنا ، وبالإمكان الرجوع إليها[3] .

٢٤ — أيد الجرجاني التقسيم الثلاثي للكلمة وذكر أنها إسم وفعل وحرف وسنرجيء الكلام عن أفكاره في موضع قادم من هذا الكتاب لأنها في نظرنا تشكل أساساً مهماً للبحث في موضوع تقسيم الكلم .

---

(١) أنظر أوضح المسالك ص ٣ ــ ٦

(٢) شرح الألفية ط ١٣ ج ١ ص ١٥

(٣) أنظر شرح الجمل ص ١٠ ، ١١ (مخطوط دار الكتب).

٢٥ — قال السيوطى : « الكلمة إما إسم ، وإما فعل ، وإما حرف ، ولا رابع لها إلا ماسيأتى فى مبحث إسم الفعل من أن بعضهم جعله رابعاً وسماه (الخالفة)»[1] ونقل عن أبى حيان قوله : زاد أبو جعفر بن صابر قسماً رابعاً سماه الخالفة وهو إسم الفعل[2] . وقد أشرت فى موضع سابق إلى أن هذا الرأى سيحظى بالاهتمام والدراسة وهو رأى له قيمته فى هذا البحث .

وذكر السيوطى تسعاً من العلامات الشكلية التى يتميز بها الإسم عن غيره من أقسام الكلام وهى : النداء ، والتنوين وحرف التعريف ، والإسناد إليه ، والإضافة ، والجر ، وحرف الجر ، وعود الضمير عليه ، ومباشرة الفعل[3] ، ومع تأكيدنا على أن الأخذ بهذه العلامات يقتضى إخراج كثير من الكلمات العربية من طائفة الأسماء ، فإن السيوطى لم يشأ أيضاً أن يخفى اضطراب النحاة فى تعيين علامات واضحة محددة للاسم فقال : « تتبعنا جميع ماذكره الناس من علامات الإسم فوجدناه فوق ثلاثين علامة ، وهى : الجر وحروفه ، والتنوين ، والنداء ، وأل والإسناد إليه ، وإضافته ، والإضافة إليه ، والإشارة إلى مسماه ، وعود الضمير عليه . وإبدال إسم صريح منه ، والإخبار به مع مباشرة الفعل وموافقة ثابت الإسمية فى لفظه ومعناه ، هذا ما فى كتب إبن مالك ، ونعته وجمعه تصحيحاً ، وتكسيره ، وتصغيره ، ذكر هذه الأربعة ابن الحاجب فى (وافيته) ، وتثنيته وتذكيره وتأنيثه ، ولحوق ياء النسبة له ، ذكر هذه الأربعة صاحبا (اللب) و (اللباب) وكونه فاعلا أو مفعولا ، ذكرهما أبو البقاء العكبرى فى اللباب ، وكونه عبارة عن شخص ، ودخول لام الإبتداء ، وواو الحال ، ذكر هذه ابن فلاح فى (مغنيه) ،

---

(١) الهمع : ١/٤

(٢) أنظر الأشباه والنظائر : ٣/٢

(٣) أنظر الهمع : ١/٥ ، ٦

وذكر ابن القواس فى (شرح ألفية ابن معط) لحوق ألف الندبة ، وترخيمه ، وكونه مضمراً ، أو علماً ، أو مفرداً منكراً أو تمييزاً أو منصوباً أو حالا »[1].

وليس أدل من هذا على حيرة النحاة فى تعيين علامات محددة للاسم بعد أن عجزوا عن وضع حد جامع مانع له لأن حصر السيوطى لعلامات الإسم بما يزيد على الثلاثين علامة يعكس الاضطراب والحيرة فى هذه القضية الأساسية .

على أن السيوطى حين تحدث عن مفهوم الإسم وتحديده نقل نص مقالة ابن الشجرى التى أشرنا إليها فى موضع سابق من هذا الكتاب وفيها سرد لآراء بعض النحاة فى تحديد الإسم ومناقشة بعضهم للبعض الآخر فى هذا الصدد.

٢٦ - ذكر الأشمونى دليلا على انحصار الكلمة فى أقسامها الثلاثة فجعل الإسناد محوراً للتقسيم الثلاثى فقال : إن الكلمة : إما أن تصلح ركناً للاسناد أولا ، الثانى : الحرف ، والأول : إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف ، الأول : الإسم ، والثانى : الفعل وعقب على ذلك بقوله : والنحويون مجمعون على هذا إلا من لا يعتد بخلافه[2] .

وقال الأشمونى فى حديثه عن أسماء الأفعال :

« وقيل هى قسم برأسه يسمى خالفة الفعل »[3] لم يشأ الأشمونى أن يعترض على وضع علامات شكلية للاسم بعد أن ذكر أن الكلمة تكون إسماً إذا قبلت الإسناد بطرفيه ، فقد ارتضى ماذكره ابن مالك من علامات معللا تمييزه بها على أساس معناه الوظيفى فى التركيب الكلامى فذكر أن اختصاص الإسم بالجر بسبب أن المجرور مخبر عنه فى المعنى ولا يخبر إلا عن إسم واختصاصه بالتنوين بسبب أن معانيه الأربعة (التمكين ، والتنكير ،

(١) الأشباه والنظائر : ٢/٤

(٢) أنظر شرح الألفية : ط ١ جـ ١/٩

(٣) المصدر نفسه .

والعوض ، والمقابلة) لاتكون فى غير الإسم . واختصاصه بالنداء يعود إلى أن المنادى مفعول به ، والمفعول به لايكون إلا إسماً ، وأما اختصاصه بـ (أل) ، فلأن أصل معناها التعريف وهو لا يكون إلا فى الإسم ، وأما اختصاصه بالإسناد فلأن المسند إليه لايكون أيضاً إلا إسماً ، ثم ذكر الأشمونى أنه لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل ، بل يكفى أن يكون فى الكلمة صلاحية لقبولها[1] .

والذى يبدو لى أن الأشمونى حاول كما حاول غيره أن يربط بين العلامات الشكلية والدور الوظيفى الذى يقوم به الإسم حين يستعمل فى التراكيب المختلفة فكان موفقاً فى هذه المحاولة . غير أنى ذكرت فيما سبق أن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء وهى لاتصلح أن تكون كذلك وهذا ينطبق على ما أخذ به الأشمونى حين تعرض لتحديد الإسم وبيان علاماته ، وإذن فلا بد من إخراج هذه الكلمات من طائفة الأسماء وإدراجها فى أقسام أخر وبتقسيم جديد .

(ب) إختلاف النحاة فى تحديد الفعل وعلاماته

وإذا كان النحاة قد اختلفوا كثيراً فى وضع مفهوم محدد للاسم واختلفوا فى وضع علامات واضحة له تميزه عن غيره من أقسام الكلم حتى زادت على الثلاثين علامة — فالظاهر أن اختلافهم فى تحديد الفعل ، وبيان علاماته كان أقل من ذلك بكثير وهذا بيان ذلك :

١ — إن الفعل عند سيبويه ما أخذ من لفظ أحداث الأسماء ، وقسمه إلى ثلاثة أقسام الماضى ، والمضارع والأمر ، مؤكداً وظائفه الصرفية التى يمتاز

(١) المصدر السابق ص ١٥

بها وهى دلالته على الحدث المقترن بزمن ماض ، أو حاضر أو مستقبل فقال : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع ، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث ، وحمد ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً : إذهب ، واقتل ، واضرب ، ومخبراً : يقتل ، ويذهب ، ويضرب ، ويقتل ، ويضرب ، وكذلك بناء مالم ينقطع وهو كائن »[1] وقد عورض سيبويه بأن هناك كلمات اعتبرها أفعالا ولم تؤخذ من لفظ أحداث الأسماء مثل : ليس ، وعسى ، ونعم ، وبئس .

٢ — ذكر الأخفش أن التصريف ، والامتناع عن الوصف والابتعاد عن قبول الألف واللام ، وعدم قبول التثنية والجمع هى أهم ما يميز الفعل عن غيره من علامات[2] . وهو بهذا يقرر أن قابلية الكلمة للدخول فى جداول تصريفية يعتبر أساساً يمكن استخدامه فى عملية التفريق بين أقسام الكلم وهو بلا شك من الأسس الشكلية البارزة . ثم إنه يعتبر العلامة العدمية علامية شكلية يصح الإعتماد عليها عند إرادة التفريق بين الأقسام ، فمن علامات الفعل ألا يقبل علامات الاسم والحرف وهكذا ، ولذلك اعتبر رفض الفعل لأن يكون موصوفاً ولأن يقبل الألف واللام والتثنية والجمع — وهى بلا شك علامات للاسم أساساً — اعتبرها الأخفش علامات للفعل وفى تصورى أن هذه العلامات تصدق على الحرف أيضاً .

٣ — ذكر المبرد أن وظيفة الفعل الصرفية تنحصر فى دلالته على شىء وهو الحدث فى زمان محدود[3] .

---

(١) الكتاب : ١ ص ٢ (بولاق) .
(٢) أنظر شرح الجمل ورقة ١١
(٣) المصدر نفسه .

٤ — قال أبو جعفر[١] — فيما أورده ابن الصائغ : « إن أصحّ ما قيل في الفعل قول أبي الحسن عليّ بن كيسان : الفعل ما كان مذكوراً لأحد الزمانين ، إما ماض أو مستقبل ، والحد بينهما »[٢] .

وفي رأيي أنّ هذا الحد يعتمد على معنى وظيفي واحد هو الزمن دون أن يشير إلى دلالته على الحدث .

٥ — ذكر ابن السراج أن الفعل ما دل على معنى وزمان مستنداً إلى وظيفتيه الصرفيتين الحدث والزمن ، وقارن بينه وبين الاسم من أن الاسم يدل على معنى فقط وهو دلالته على المسمى دون أن يدل على الزمن ، وأوضح أنّ الزمن الذي يدل عليه الفعل إمّا أن يكون ماضياً أو حاضراً أو مستقبلا ، وأن الاسم وضع لمعنى مجرد من هذه الأوقات أو وضع لوقت مجرد من الأحداث والأفعال[٣] . والعبارة الأخيرة يقصد بها إدراج الأسماء التي تدل على الزمان دلالة معجمية كاليوم والليلة والشهر وفي اعتقادي أن هذا صحيح .

٦ — ذكر الزجاجي أن الفعل على أوضاع النحويين : ما دلّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل ، وذكر أن الحدث هو المصدر ، وكل شيء دل على حدث وزمان فهو فعل ، وإنْ دلّ على حدث وحده فهو مصدر ، وإنْ دلّ على زمان فقط فظرف زمان[٤] مؤيداً بذلك ابن السراج ، والملاحظ أن الكلمة عنده إن دلت على زمن دون أن تدل على حدث فهي عنده ظرف وليست إسماً .

---

(١) هو أبو جعفر أحمد بن محمد المصري الملقب بالنحاس المتوفى ٣٣٧ هـ (نشأة النحو للطنطاوي) ص ١٨٢ — ١٨٣

(٢) شرح الجمل ورقة ١١

(٣) أنظر الأصول : ١ ص ٣ ، ٤

(٤) أنظر الإيضاح في علل النحو ص ٥٢ ، ٥٣

وذكر الزجاجي في مجال آخر أن الأفعال ثلاثة : فعل ماض ، وفعل مستقبل وفعل في الحال يسمى الدائم[1]، وقد أيد الزجاجي الكوفيين بذلك؛ لأن الفعل عندهم ماض ، ومضارع ، وفعل في الحال يسمى الدائم . وليس عندهم فعل يسمى فعل الأمر ، لأنهم اعتبروا الأمر مقتطعاً من الفعل المضارع . ومثلوا للدائم بصيغة (فاعل) .

٧ — اعتبر الفارسيّ قضية الإسناد محوراً لتحديد الفعل فذكر أنّ الفعل ما كان مسنداً إلى شيء ، ولم يسند إليه شيء وبين أنه لو أسند إلى الفعل شيء فقيل : ضحك خرج أو كتب ينطلق ، وما أشبه لم يكن كلاماً[2] . إلا أن الفارسي حدّ الفعل في مجال آخر فقال : « حد الفعل : كل لفظة دات على معنى مقترن بزمان محصل »[3]، مشيراً بذلك إلى وظائفه الصرفية من حدث وزمن ، ثم قسم الفعل إلى ماض ، وحاضر ومستقبل ، ومثل للماضي بذهب وسمع ، ومكث ، واستخرج ، ودحرج ، وللحاضر بـ يكتب ويقوم ، ويقرأ وجميع ما لحقت أوله زيادة من الزيادات : الهمزة والنون ، والتاء والياء . وذكر أن الفعل المشتمل على أحرف المضارعة يشمل الحاضر والمستقبل فإذا دخلت عليه السين أو سوف اختص به المستقبل وخلص له وذلك نحو سوف يكتب ، وسيقرأ[4] وهذه علامات شكلية تدل على وظائف صرفية امتاز بها الفعل عن غيره من أقسام الكلم . إلا أنّه من الملاحظ أن الفارسي لم يعالج دلالة الفعل على الزمن معالجة صحيحة ، فقد ذكر أن الفعل المشتمل على أحرف المضارعة يشمل الحاضر والمستقبل وهو بهذا يربط دلالة الفعل على الزمن بصيغته وهذا غير صحيح ، فليس كل مضارع الصيغة يدل على الحاضر والمستقبل

---

(١) الجمل ص ٢١

(٢) أنظر الإيضاح : ١ ص ٧ (تحقيق شاذلي) .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه ص ٧ ، ٨

وليس كل ماض الصيغة يدل على الزمن الماضى فهذا الربط الذى أشار إليه الفارسى" أمر لا يقره منطق اللغة ولا تبرره أساليب التعبير بها .

٨ — جمع ابن فارس أقوال عدد من النحاة فى الفعل وكما ناقشهم فى أقوالهم فى الاسم مناقشة جادة ونافعة فكذلك فعل هنا فقال : « قال الكسائى : الفعل ما دل على زمان ، وقال سيبويه : وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، وما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع ، فيقال لسيبويه : ذكرت هذا فى أول كتابك وزعمت بعد أن (ليس ، وعسى ، ونعم ، وبئس) أفعال ، ومعلوم أنها لم تؤخذ من مصادر ، فإن قلت : إنى حددت أكثر الفعل ، وتركت أقله ، قيل لك : إن الحد عند النظار ما لم يزد المحدود ولم ينقصه ما هو له .

وقال قوم : الفعل ما امتنع من التثنية والجمع ، والرد على أصحاب هذه المقالة أن يقال : إن الحروف كلها ممتنعة من التثنية والجمع وليست أفعالا ... وقال قوم : الفعل ما حسنت فيه التاء نحو : قمت ، وذهبت وهذا عندنا غلط ، لأنا قد نسميه فعلا قبل دخول التاء عليه .

وقال قوم : الفعل ما حسن فيه (أمس) و (غداً) . وهذا على مذهب البصريين غير مستقيم لأنهم يقولون أنا قائم غداً كما يقولون أنا قائم أمس ، والذى نذهب إليه ما حكيناه عن الكسائى من أن الفعل ما دل على زمان ، كخرج ، ويخرج دلنا بهما على ماض ، ومستقبل[1] ومن أقوال ابن فارس يمكن أن نستخلص ما يأتى :

(ا) أنه ارتضى ما ذهب إليه الكسائى من أن الفعل ما دل على زمان ، والظاهر أنهما أغفلا دلالة الفعل على الحدث وهو أمر مهم فى تحديد الفعل ،

---

(١) أحمد بن فارس — الصاحبى ص ٥٢

وأنه أحد وظائفه الصرفية التي يتميز بها مع وظيفة الزمن عن غيره من أقسام الكلم، ودلالة الكلمة على الزمن فقط، لاتدخلها في طائفة الأفعال على أية حال.

(ب) اعترض ابن فارس على قول سيبويه بأن الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأفعال بـ (ليس، وعسى، ونعم وبئس) وقد ذكرت مثل هذا فيما سبق من قول، إلا أن ابن فارس لم يعزز اعتراضه بإعطاء الحلول فهو يفعل هنا كما فعل أثناء اعتراضه على النحاة في تحديد الإسم وبيان علاماته، وفي تصوري أن الكلمات المعترض بها ينبغي إخراجها من طائفة الأفعال لتسلم حدود النحاة – وعلى رأسهم سيبويه – من الاعتراض.

(جـ) ذكر ابن فارس أن قوماً من النحاة قالوا: إنّ الفعل ما امتنع من التثنية والجمع وقد اعترض عليهم بأن الحروف كلها ممتنعة من التثنية والجمع، وليست أفعالا وأزيد عليه أنّ هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء وهي لاتثنى ولا تجمع كالضمائر وغالب الإشارات والموصولات و (كيف) و (أين) و (إذا)، و (متى).

(د) ذكر ابن فارس أن قوماً قالوا: الفعل: ما حسن فيه (أمس) و (غداً)، فعقب عليهم بأن هذا عند البصريين غير مستقيم لأنهم يقولون: أنا قائم غداً، كما يقولون: أنا قائم أمس ولعله قال بذلك لأن صيغة (فاعل) عند البصريين من الأسماء.

٩ – جمع البطليوسي أقوال عدد من النحاة في حد الفعل وبيان علاماته وكما ناقشهم في حد الإسم وعلاماته فكذلك فعل عند حديثه عن الفعل وبيان علاماته[1].

إنّ أهم ما يمكن أن يستفاد من أقوال البطليوسي التي ناقش فيها الزجاجي وعدداً من أئمة النحو في حد الفعل – يتلخص فيما يأتي:

(١) أنظر الحلل ص ٦٧ – ٧٧

(أ) إن النحاة قد اختلفوا فى تحديد الفعل وعلاماته كما اختلفوا فى حد الإسم وعلاماته .

(ب) إن الفعل ما دل على حدث مقترن بزمن وهذا أفضل تحديد للفعل فدلالته على الحدث والزمن هى وظيفته الصرفية التى يتميز بها عن غيره من أقسام الكلم .

(جـ) إن الزجاجى أيد الكوفيين بوجود فعل للحال سماه الفعل الدائم وهو صيغة (فاعل) إذا استعملت مع ضمائرها فى الكلام ، ولعلهم قالوا : بذلك لما لحوا فى هذه الصيغة من دور وظيفى يشبه دور الفعل وفى اعتقادى أن هذه الصيغة تختلف عن الفعل شكلا ووظيفة ، فالفعل معناه الحدث والزمن وهذه الصيغة معناها الموصوف بالحدث ، والزمن فى الفعل هو وظيفته الصرفية وهو زمن صيغى بينما الزمن فى صيغة (فاعل) ، زمن نحوى يستفاد من السياق وتحدده القرائن القولية والسياقية ، هذا على مستوى الوظيفة أما على مستوى الشكل فإن هذه الصيغة لاتقبل علامة شكلية واحدة من علامات الفعل ، وما ذكرناه عن صيغة (فاعل) ينطبق تماماً على مايسمى عند النحاة باسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة وأفعل التفضيل .

(د) من الممكن إخراج عسى ، وليس ، ونعم ، وبئس ، وأمثالها من طائفة الأفعال لأسباب سنذكرها فيما بعد ولأن حدّ سيبويه للفعل لا ينطبق عليها كما أوضحنا .

(هـ) لما كان الفعل يدل على الحدث والزمن فإن (كان) الناقصة وأخواتها لاتدل على حدث البتة ، يؤيد ذلك معناها الوظيفى وواقع الاستعمال .

(و) ذكر بعض النحاة ـ فيما أورده البطليوسى ـ أن الفعل ما امتنع من التثنية والجمع ، وأنه مالا يحسن له الفعل والصفة وجاز أن يتصرف ، وعورض هذا القول بأن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء ، ولكنها لاتثنى ،

وأن من الأسماء مالا يحسن له الفعل ، ومالا يوصف ، وأن من الكلمات ما اعتبرها النحاة أفعالا ولكنها لاتدخل فى جداول تصريفية ، وهذا الحديث مشجع لإخراج بعض الكلمات من طائفة الأفعال أو الأسماء .

(ز) ارتضى البطليوسى قول أبى نصر الفارابى فى حد الفعل حيث قال : « إنه لفظ دال على معنى يمكن أنْ يفهم بنفسه وحده ، فيدل ببنيته لا بالعرض على الزمان المحصل الذى فيه ذلك المعنى ، وقال عنه : هذا قول صحيح لا اعتراض فيه لمعترض »[1] .

(ح) ذكر قوم من النحاة ـ فيما أورده البطليوسى ـ أن الفعل ما حسنت فيه تاء التأنيث ، وقد عورض هذا القول بأن هناك كلمات اعتبرها النحاة أفعالا ، ولا تدخل عليها هذه التاء كأفعال التعجب وإذا كان دخول التاء علامة شكلية تدل على فعلية الكلمة فإن ذلك مسوغ لإخراج أفعال التعجب من طائفة الأفعال .

١٠ — قال الزمخشرى : « الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان »[2] ، معتمداً فى التحديد على وظائفه الصرفية ، وقد أخذ على الزمخشرى أن الفعل لا يدل على الاقتران نفسه بل على الحدث المقترن بزمان . وهذا الاعتراض صحيح . ثم ذكر الزمخشرى خصائص شكلية يتميز بها الفعل عن غيره من أقسام الكلم منها صحة دخول (قد) و (حرفى الاستقبال) و (الجوازم) ، و (الحرف المتصل البارز من الضمائر) و (تاء التأنيث الساكنة) ، وإذا كانت هذه هى العلامات الشكلية التى تميز الفعل من غيره فى نظر الزمخشرى وغيره فقد أوضحنا أن كثيراً من الكلمات التى اعتبرها النحاة أفعالا لاتقبل هذه العلامات ، إذن فلا بد من إخراجها من طائفة الأفعال ليصح القول بهذا .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المفصل ص ٢٤٣

١ – ذكر الأنبارى أنّ الفعل : كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل ، معتمداً فى تحديده على وظائفه الصرفية ، ونقل عن بعض النحويين أن الفعل ما أسند إلى شيء ، ولم يسند إليه شيء جاعلا الإسناد على هذه الصورة الفيصل بين الفعل وغيره من أقسام الكلم إلا أن الأنبارى ذكر أيضاً أن النحويين حدّوا الفعل بحدود كثيرة وذكر منها (قد) ، و (السين وسوف) و (تاء الضمير) و (ألفه) و (واوه) نحو : قمت ، وقاما وقاموا ، ومنها تاء التأنيث نحو : قامت ، وقعدت ومنها (أنْ) الخفيفة المصدرية نحو : أريد أن أفعل ، ومنها (لم) نحو : لم يفعل ، وما أشبه ذلك ، ومنها التصرف مثل فعل : يفعل ، ثم قال : وكل الأفعال تتصرف إلا ستة أفعال ، وهى : نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس وفعل التعجب وحبذا وفيها كلها خلاف[1] .

والظاهر أن الأنبارى وهو ينقل ذلك عن النحويين قد خلط بين الحد والعلامة ، فالذى ذكره علامات شكلية يصح أن تميز الفعل من غيره من الأقسام ، ولكنها لا تعتبر حدوداً للفعل بأية حال – كما عبر بذلك – ذلك أن الحدود ينبغى أن تتناول الوظائف الصرفية ، والمعانى الوظيفية لأقسام الكلم .

على أن الأنبارى ذكر أن ظاهرة التصرف وهو صلاحية الكلمة للدخول فى جداول تصريفية مما يميز الفعل من غيره . وهذه ظاهرة شكلية يمكن استخدامها – كما أوضحنا – فى التفريق بين أقسام الكلم .

١٢ — ذكر ابن يعيش أن الفعل كلمة تدل على معنى فى نفسها مقترنة بزمان ، مستنداً إلى الوظائف الصرفية فى التحديد على أن أهمّ ما تضمنته أقواله فى الفعل الأمور الآتية :

(أ) أضاف بعض النحاة كلمة (محصل) على الزمان الذى يدل عليه الفعل ، ليفرقوا بين زمان الفعل وزمان المصدر ؛ فذكر ابن يعيش أن الأمر

(١) أنظر أسرار العربية ص ١١ ، ١٢

لايحتاج إلى إضافة هذا القيد ، لأن الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده ، وأن لفظ الفعل وضع بإزاء الحدث والزمان دفعة واحدة ، وليست دلالة المصدر على الزمان كذلك ، وإنما الزمان من لوازمه ، وليس من مقوماته كما هو الحال فى الفعل . والذى ذهب إليه صحيح ، ذلك أن دلالة الفعل على الزمن دلالة وضعية وهو أحد وظائفه الصرفية أما دلالة المصدر على الزمن فهى دلالة التزامية مستفادة من كون المصدر هو الحدث ولا يكون إلا فى زمن فهو من لوازمه .

(ب) ذكر ابن يعيش علامات شكلية تميز الفعل من غيره ذكر منها : صحة دخول (قد) عليه ، وحرفى الاستقبال ولحوق المتصل البارز من الضمائر ، وفى تصورى أن العلامة الأخيرة صالحة على مستوى الشكل للتفريق بين الفعل وبين الصفات نحو : ضارب ، ومضروب ، وحسن ، وشديد ، وغفار فهذه الكلمات تتحمل الضمائر كتحمل الأفعال ، إلا أن الضمير لاتبرز له صورة شكلية معها ، كما يكون فى الأفعال فإذا قلت (ضربت) فالتاء ترمز إلى الفاعل وهو ضمير المتكلم وإذا قلت (يفعلن) ، فالنون كذلك ترمز إلى الفاعل وهو ضمير الإناث ، و (افعلى) ، فالياء ترمز إلى الفاعل وهو ضمير المؤنثة المخاطبة ، وكل هذه الضمائر بارزة غير مستترة ، ولكنك إذا قلت : (زيد ضارب) فنى (ضارب) ضمير يعود إلى زيد إلا أنه ليس له صورة بارزة فالضمائر لاتبرز مع الصفات بأية حال .

وأما تاء التأنيث الساكنة ، فقد اعتبرها ابن يعيش علامة شكلية بارزة يمتاز بها الفعل عن غيره من أقسام الكلم ، وذكر أنها إنما قيدت بالساكنة للفرق بين التاء اللاحقة للأفعال ، وبين التاء اللاحقة للأسماء ذلك أن التاء إذا لحقت الفعل فهى لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل فهى فى حكم المنفصلة من الفعل ولذلك كانت ساكنة وبقى الفعل على بنائه قبل اتصاله بها . أما التاء

اللاحقة بالأسماء فهي لتأنيث الأسماء في نفسها — إلا تلك الأسماء التي تلحق آخرها مثل هذه التاء وهي لمذكر كطلحة وقتيبة ومعاوية ، وهي لذلك حرف من حروف الاسم تظهر عليه علامات الإعراب وعلى هذا الأساس فبإمكاننا استخدام تاء التأنيث كعنوان عام علامة شكلية بارزة للتفريق بين الأسماء والأفعال ، فهي ساكنة منفصلة في الفعل ، ومتحركة متصلة بالاسم تظهر عليها علامات إعرابه .

١٣ — ذكر ابن عصفور أن الفعل لفظ يدل على معنى في نفسه ، ويتعرض ببنيته للزمان[1] ، مؤكداً الوظائف الصرفية التي يتميز بها الفعل عن غيره من أقسام الكلم وهي الدلالة على الحدث والزمن . على أنّ تعرض الفعل ببنيته للزمن — كما عبر ابن عصفور — من أهم المميزات الوظيفية التي ينفرد بها عن بقية أقسام الكلم .

١٤ — ذكر ابن مالك أن الفعل ينجلي بأربع علامات شكلية هي : تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة وياء المخاطبة ، ونون التوكيد[2] .

إلا أنه أضاف إليها في مجال آخر علامتين شكليتين أخريين هما : لزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، واتصاله بضمير الرفع البارز[3] . وابن مالك بهذا يعتمد الأسس الشكلية لتمييز الفعل من غيره من أقسام الكلم دون أنْ يشير إلى وظائفه الصرفية .

١٥ — ذكر ابن هشام أن الفعل في الاصطلاح ما دل على معنى في نفسه مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة ، مؤكداً بذلك ما قاله كثير من النحاة في حد الفعل[4].

---

(١) أنظر المقرب : ١ ص ٤٥

(٢) الألفية .

(٣) أنظر التسهيل ص ٤

(٤) أنظر شرح الشذور ص ٨

وقد ارتضى ابن هشام ما ذكره ابن مالك من علامات شكلية يتميز بها الفعل من غيره من أقسام الكلام ، إلا أنه عندما تحدث عن هذه العلامات ، ذكر أن فى اتصال الفعل بتاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة رداً على من زعم حرفية (ليس ، عسى) ذلك أن هذه الكلمات تتصل بهاتين العلامتين ، كما ذكر أن فى اتصال الفعل بتاء التأنيث الساكنة رداً على من زعم إسمية (نعم ، وبئس) ، وفى اتصال الفعل بياء المخاطبة رداً على من قال إن (هات)، (تعال) اسما فعلين[1] . وفى هذه المزاعم والردود يمكننا أن نقول رأياً بشأن هذه الكلمات ذلك أن للفعل معانى وظيفية يتميز بها عن بقية أقسام الكلام ويتميز بعلامات شكلية عرضها النحاة فى أقوالهم ، فكل كلمة دلت على تلك المعانى واتصفت بتلك العلامات أمكن إدراجها فى طائفة الأفعال وإلا فلا بد من إخراجها من هذه الطائفة وهذا — فى تصورى — ما ينطبق على الكلمات التى تناولها ابن هشام فى حديثه عن علامات الفعل نحو(نعم، وبئس ، وحبذا)، وما يسمى عند النحاة بأسماء الأفعال .

١٦ — قسم السيوطى الفعل ثلاثة أقسام : وقال إن هذه القسمة مخالفة للكوفيين فى قولهم قسمان ، حيث جعلوا فعل الأمر مقتطعاً من المضارع ولم يشر إلى أن فعل الحال عندهم هو الفعل الدائم المعبر عنه بصيغة (فاعل) إذا استعملت مع ضمائرها فى الكلام غير أن السيوطى ـ على غير عادة النحويين ـ خصص لكل فعل من الأفعال الثلاثة علامات شكلية يمتاز بها عن غيره من الأفعال ، وفى اعتقادى أن ذلك إجراء سليم يتميز بالدقة ، فما يقبله الفعل الماضى منفرداً من علامات شكلية لا يقبلها الفعل المضارع أو فعل الأمر ، وما يقبله المضارع من علامات شكلية لا يقبلها الماضى أو الأمر وهكذا . فحديث النحاة عن علامات الفعل على سبيل الإطلاق دون أن يحددوا علامات محددة لكل نوع

---

(١) انظر أوضح المسالك ط ٢ ص ٦ ، ٧

من أنواعه أمر يجانب الدقة ، لذلك فقد خصص السيوطى للفعل الماضى علامتين شكليتين هما اتصاله بتاء الفاعل سواء أكانت لمتكلم أم مخاطب وتاء التأنيث الساكنة ، وبين أن سبب اختصاص الماضى بهذه العلامة يعود إلى استغناء المضارع عنها بتاء المضارعة ، واستغناء الأمر بياء المخاطبة ، واختصاص الإسم والحرف بالتاء المتحركة .

وقد خصص السيوطى لفعل الأمر وظيفة صرفية هى إفهامه لمعنى الطلب ، وعلامة شكلية هى قبوله نون التوكيد وذكر أن أية كلمة أفهمت الطلب ولم تقبل نون التوكيد فهى عنده اسم فعل نحو : (صه) ، وإذا قبلت الكلمة نون التوكيد ، ولم تفهم الطلب فهى عنده فعل مضارع ، والمقصود بالمضارع هنا هو صيغة المضارع وإلا فإن الفعل فى عبارة (لتقرأن المقالة) مضارع متصل بنون التوكيد ومفهم للطلب .

وقد خصص للمضارع علامة شكلية بارزة تميزه عن غيره من الأفعال وهى افتتاحه بأحد الأحرف الأربعة : الهمزة ، والنون ، والتاء ، والياء ، وقال إن التمييز بها أحسن من التمييز بسوف وأخواتها للزوم تلك ، وعدم لزوم الأخيرة ، إذ لا تدخل السين أو سوف على أهاء ، وأهلم ، فالهمزة للمتكلم مفرداً ، نحو أكرم والنون له جمعاً أو مفرداً معظما نفسه ، نحو (نحن نقص) ، والتاء للمخاطب مطلقاً ، مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً ، مذكراً أو مؤنثاً ، وللغائبة أو الغائبتين والياء للغائب مطلقاً ، مفرداً ، أو مجموعاً ، وللغائبات واحترز من همزة ونون ، وتاء ، وياء لا تكون كذلك ، كأكرم ، ونرجس الدواء ، أى جعل فيه نرجساً ، وتكلم ، ويرنأ الشيب ، إذا خضّبه باليرناء وهو الحناء[1] .

وذكر السيوطى فى مجال آخر أن جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة وهى تاء الفاعل وياؤه ، وتاء التأنيث الساكنة ، وقد والسين،

---

(١) انظر همع الهوامع : ١ ص ٧

وسوف ، ولو ، والنواصب ، والجوازم وأحرف المضارعة ، ونونا التوكيد ، واتصاله بضمير الرفع البارز ، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية وتغيير صيغه لاختلاف الزمان ، وكلها علامات شكلية اعتبرها النحاة مميزة للفعل عن بقية أقسام الكلم بوجه عام .

١٧ — إن أهم ماتضمنته أقوال الأشمونى فى علامات الفعل النقاط الآتية :

(أ) كما ينتفى كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبولها نون التوكيد كذلك ينتفى كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعاً عند انتفاء قبولها (لم) وضرب لذلك مثلا الكلمات (أوه) بمعنى أتوجع ، و (أف) بمعنى الضجر ، فإنهما ليست أفعالا مضارعة لعدم قبولها (لم) .

(ب) ينتفى كون الكلمة الدالة على معنى الماضى فعلا ماضياً عند انتفاء قبول (التاء) وضرب لذلك مثلا (هيهات) بمعنى بعد و (شتان) بمعنى افترق ، فلم يعتبرها فعلين ماضيين لعدم قبولها التاء .

(ج) اعتبر الأشمونى أفعل التعجب ، وما عدا ، وما خلا وحاشا وحبذا فى المدح أفعالا ماضية رغم أنها لا تقبل إحدى التاءين ، وعلل ذلك بأن عدم قبولها التاء عارض نشأ من استعمالها فى التعجب والاستثناء والمدح[1] ، وهو هنا يحمل هذه الكلمات أكثر مما حملها واقع استعمالها فى اللغة ، ذلك أن معانيها الوظيفية تختلف عن معانى الأفعال ، بالإضافة إلى أنها لا تقبل أية علامة شكلية من علامات الفعل .

ومن خلال تلخيصنا لآراء الأشمونى نبدى الملاحظة الآتية :

فى الفقرة (١) ذكرنا أنه نفى أن تكون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبولها نون التوكيد وهو هنا يقصد ما سمى عند النحاة باسم فعل الأمر نحو (صه) فانها لا تقبل نون التوكيد كما نفى أن تكون

---

(١) انظر شرح الأشمونى ص ٢٧ ، ٢٨

الـكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعاً عند انتفاء قبولها (لم) نحو (أوه) و (أف) فانهما لا يقبلان دخول (لم) وفي الفقرة (ب) ذكرنا أنه نفي أن تـكون الـكلمة الدالة على معنى الماضي فعلا ماضياً عند انتفاء قبول (التاء) نحو (هيهات) و (شتان) فلم يعتبرهما لذلك فعلين ماضيين لأنهما لا يقبلان التاء فـكيف سوغ لنفسه اعتبار أفعال التعجب ، وما عدا وما خلا وحاشا وحبذا في المدح أفعالا ماضية مع عدم قبولها إحدى التاءين ؟ ثم ما هو حـكمه بشأن بقية أفعال المدح أو الذم التي أفرد منها حبذا في المدح ؟ والحال أن جميعها تخضع لمعان وظيفية واحدة وتقوم بدور وظيفي واحد — مدحاً أو ذماً — في سياق الـكلام ؟ وإذا عرفنا هذا أيجوز أن نجعل بعضها أفعالا والبعض الآخر غير ذلك لمجرد رفض بعضها قبول التاء ؟

الذي يبدو أن الأشموني عـكس بهذا اضطراب النحاة وأحكامهم القلقة بشأن تعيين الأقسام التي تندرج تحتها هذه الـكلمات وغيرها لدورانهم في فلك التقسيم الثلاثي للـكلمة فلم يطيقوا الخروج من أسره ، لذلك عمدوا إلى المعالجات الفلسفية التي يرفضها منطق اللغة ويأباها واقع الإستعمال ، وفي هذا الصدد يقول الأشموني « إنما يكون انتفاء قبول التاء دالا على انتفاء الفعلية إذا كان الذات فإن كان لعارض فلا ، وذلك كما في أفعل التعجب ، وما عدا وما خلا ، وحاشا في الاستثناء ، وحبذا في المدح ، فإنها لا تقبل إحدى التاءين مع أنها أفعال ماضية ، لأن عدم قبولها التاء عارض نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح بخلاف أسماء الأفعال ، فإنها غير قابلة للتاء لذاتها »[1] كلمات ترفض التاء لذاتها فهي ليست أفعالا في رأيه ، وكلمات ترفض التاء لعارض فهي أفعال ، بمثل هذه التبريرات عولجت قضايا النحو الأساسية !

وفي اعتقادي أن مثل هذه الـكلمات ينبغي أن يراقب استعمالها في الـكلام

(١) المصدر السابق ص ٢٨

وتدرك معانيها الوظيفية وتلاحظ أشكالها فما طابق الفعل منها فى ذلك فهو فعل وإلا فلا بد من إخراجه من طائفة الأفعال إلى قسم آخر لنضع بذلك حداً لاضطراب النحاة وقلقهم .

(ج) اختلاف النحاة فى تحديد الحرف وعلاماته

لم يكن اختلاف النحاة القدماء قاصراً على حد الاسم والفعل — كما ذكرت — بل تعدى ذلك أيضاً إلى الحرف فاختلفوا فى حده ، كما اختلفوا فى بيان علاماته ، إلا أن اختلافهم فى الحرف . على ما يبدو — كان أقل من اختلافهم فى الفعل ، ولأجل أن تكون الصورة واضحة أمام القارىء ، واستكمالا للحديث عن جميع أقسام الكلم عند النحاة أرى من المفيد هنا أن ألخص أهم ما يمكن الاستفادة منه من أقوال النحاة فى الحرف وإليك ذلك :

١ — فى أقوال النحاة عن الحرف تأكيد على أن الكلام لا يتعدى التقسيم الثلاثى — إلا ما ندر من قول ، وأن الحرف قسيم ثالث للاسم والفعل .

٢ — غالبية أقوال النحاة تدور فى فلك واحد تقريباً هو أن الحرف كلمة تدل على معنى فى غيرها وأن دوره الوظيفى لا يتعدى ذلك .

٣ — ذكر سيبويه أن الحرف، ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، ومثل لذلك بـ (ثم ، وسوف ، وواو القسم ، ولام الإضافة) ونحوها[١] .

٤ — ذكر ابن السراج أن الحروف لا يجوز أن يخبر عنها كما لا يجوز أن تكون خبراً ، مستنداً فى تمييزها عن أقسام الكلم الأخرى إلى معناها الوظيفى فى الجملة العربية فلا يجوز أن نخبر عن الحرف كما نخبر عن الاسم ،

---

(١) انظر الكتاب : ١ ص ١٢ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لا تقول : (إلى منطلق) كما تقول : (الرجل منطلق) ، ولا يجوز أن يكون الحرف خبراً كما يكون غيره ، لا تقول : (عمرو إلى) ولا (بكر عن) ، فقد انتفت فى الحرف صفة أثبتت لغيره من الأقسام وهى أن الحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه .

وقد ذكر ابن السراج أيضاً صورة شكلية بارزة لما لا يصلح أن يسمى كلاماً تاماً فى مسار الجملة العربية حين نستخدم الحرف ، وهى صورة تعكس الفرق فى الاستعمال بين الحرف وبين بقية أقسام الكلم فقال : « والحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام ، لو قلت : (أمن) تريد ألف الإستفهام و (مِنْ) التى يجرّ بها لم يكن كلاماً ، وكذلك لو قلت : (ثم قد) تريد (ثم) التى للعطف و (قد) التى تدخل على الفعل لم يكن كلاماً . ولا يأتلف من الحرف مع الفعل كلام ، لو قلت : (أيقوم ؟) ولم تجر ذكر أحد ، ولم يعلم المخاطب أنك تشير إلى إنسان لم يكن كلاماً .

ولا يأتلف أيضاً منه مع الاسم كلام ، لو قلت : (أزيد ؟) كان غير كلام تام »[1].

٥ — ذكر الزجاجى أن الحرف ما دل على معنى فى غيره نحو ، من ، وإلى ، ثم ، وما أشبه ذلك[2] ، وقد اعتبر مهما ، وحيثما وكيف ، وكيفما ، وأين ، وأينما ، وأى ، وإيان ، ومن ، وما ، اعتبر كل هذه الكلمات حروفاً ، وأضاف إليها (إنْ) و (إذما) عندما تحدث فى باب الجزاء[3] ، واعتبر (منذ) حرف جر عندما تحدث عن بناء الحروف[4] . وعندما تحدث عن

---

(١) أنظر الأصول ص ٥

(٢) أنظر الجمل ص ١٧

(٣) المصدر السابق ص ٢١٧

(٤) المصدر نفسه ص ٢٦٥

المبنى من الأسماء ذكر منها المبنى على الفتح وأورد لذلك : أين ، وكيف ، وإيان ، وثم[1] .

وفى تصورى أن الزجاجى عندما عمد إلى الخلط بين هذه الكلمات كان يدرك معنى التعليق الذى تؤديه هذه الكلمات ، والعلاقة التى تعبر عنها بين الأجزاء المختلفة من الجملة العربية ولكنه لم يجرؤ على إدراجها فى قسم آخر مغاير لأقسام الكلم المعهودة حتى لا يقع فى الخطأ المتوهم من جراء ذلك فى خروجه عن التقسيم الثلاثى الذى جرى عليه شيوخه من النحاة وداروا — دون مبرر — فى فلكه على أن ما قاله الزجاجى فى هذه الكلمات يعطى إشارة الدعوة للبحث فى أشكالها ووظائفها ومراقبة استعمالها فى التراكيب الكلامية تمهيداً لتحديد موقعها بين أقسام الكلم ، وإلا فلا يصح أن نعتبر بعضها أسماء مرة وحروفاً مرة أخرى ونجمع فى باب واحد بين ما اعتبره النحاة أسماء وبين ما اعتبروه حروفاً .

٦ — ذكر الفارسى أن الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل نحو : لام الجر ، وباته ، وهل ، وقد ، وثم ، وسوف ، وحتى وأما[2] وقد أخذ بهذا بتعريف الحرف الذى ورد عن سيبويه ، إلا أنه ذكر فى مجال آخر : أن الحرف ما جاء لمعنى فى غيره[3] ، وفى ذلك تأكيد لدور الحرف الوظيفى فى الربط بين أجزاء الجملة ، وفى معنى التعليق الذى يؤديه

٧ — ردّد ابن فارس ما قاله سيبويه فى حد الحرف وارتضاه بعد أن ذكر أن أهل العربية أكثروا فى حده أيضاً ، وأن أقرب ما فيه قول سيبويه فى أن الحرف ما أفاد معنى ليس فى اسم ولا فعل نحو قولنا (زيد منطلق) ثم

---

(١) أنظر المصدر نفسه ص ٢٦٢

(٢) انظر الإيضاح ص ١ — ٨

(٣) المصدر السابق .

تقول : هل زيد منطلق ، فأفدنا بـ (هل) مالم يكن في (زيد) ولا في (منطلق) ، وقد أكد بذلك دور الحرف الوظيفي في إفادة معنى التعليق .

إلا أن ابن فارس أورد أن الأخفش ذكر للحرف بعض العلامات التي يمتاز بها عن قسيميه فقال : « مالم يحسن له الفعل ، ولا الصفة ولا التثنية ، ولا الجمع ولم يجز أن يتصرف فهو حرف »[1] . وفي تصوري أن غالبية هذه العلامات تنطبق على الفعل أيضاً ، وأن هناك كلمات اعتبرها النحاة أفعالا ولكنها لا تخضع لجدول تصريفي . إنه نموذج آخر عن عجز النحاة في معالجة تقسيم الكلم وفق أسس واضحة محددة تضع حداً لفوضى التقسيم وتتحرر من قيوده التي فرضوها على أنفسهم دون أن يفرضها عليهم أحد .

٨ — يرى البطليوسي أن تعريف الزجاجي للحرف من أنه ما جاء لمعنى في غيره — غير صحيح حتى يزاد فيه (ولم يكن أحد جزئي الجملة المفيدة) ، وإذا لم يتم ذلك فالأولى عنده أن يؤخذ بحد الحرف الذي جاء به سيبويه ، وهو : (ماجاء لمعنى ليس باسم ولا فعل) فإنه لا مطعن فيه على حد تعبيره[2] .

والذي يبدو أن البطليوسي بنى اعتراضه على الزجاجي وغيره ، على الأسس الآتية :

(أ) إنه جعل الكلمات التي تستخدم في الاستفهام والشرط أسماء وأن استعمالها لمعان في غيرها جعلها مساوية للحرف .

(ب) إنه جعل الموصولات أسماء أيضاً ، وإن استعمالها لمعان في صلاتها يؤدي إلى التشابه بينها وبين الحرف وهذا عنده غير وارد ولذلك اقترح أن يضاف على تعريف الحرف عبارة (ولم يكن أحد جزئي الجملة) وكل محاولته

(١) الصاحبي ص ٥٣

(٢) انظر كتاب الحلل ص ٨٠

منصبة على إخراج أدوات الاستفهام والشرط والموصولات من طائفة الحروف وإبقائها فى طائفة الأسماء .

على أن البطليوسى بعد أن اعترض على الزجاجى فى حد الحرف ذكر أن النحويين قد اختلفوا فى تحديده كاختلافهم فى تحديد الاسم والفعل فذكر أقوال كثير منهم كسيبويه والأخفش والمبرد ، والزجاج ، ومحمد بن الوليد ، وابن كيسان ، وأبى عبد الله الطوّال ، وأبى نصر الفارابى ، وبعد أن استعرض أقوال هؤلاء جميعاً فى حد الحرف ذكر أن هذه الحدود أكثرها فاسدة وبين أثر فسادها واعتراضه عليها وناقشهم فى ذلك مناقشة جادة حتى قال : « وإن التعجب ليطول من قوم يعتقدون هذه الأشياء حدوداً وهم أئمة مشهورون ، ولو سمعنا ذلك ولم نره منهم منصوصاً لما صدقناه »(١) . فالبطليوسى وإن بنى اعتراضه على أساس من النظر القاصر للدور الوظيفى الذى تؤديه الكلمات إلا أنه جسد اضطراب النحاة وحيرتهم فى عملية التقسيم ، وإلى جانب ذلك فقد نقل البطليوسى فى أقواله أن بعض النحاة سموا الحرف (أداة) كأبى عبد الله الطوال وأبى نصر الفارابى وأن منهم من أطلق على الحرف كلمة (وصلة) كمحمد بن الوليد تأكيداً لوظيفة الربط بين أجزاء الجملة التى تميز هذا النوع من الكلمات ولمعنى التعليق الذى تدل عليه .

وليس أدل على تجسيده لاضطراب النحاة وحيرتهم من قوله : « ولأجل هذا الذى ذكرناه من تسامح النحويين فى حدود هذه الأصول الثلاثة ، وقلة تثقيفهم للكلام فيها قال أبو الحسن الأشعرى ، وهو يفتخر بعلم الجدل ، ويعيب صناعة النحو — كما عاب غيرها من العلوم — فذكر

(١) كتاب الحلل ص ٨٠ — ٨٣

أنه شاهد نحويا وهو يقرأ عليه الكلام ينقسم ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى قال : فقلت له : أليس الاسم والفعل جاءا لمعنى كالحرف ، فما اختصاصك بذلك الحرف دونهما ؟ قال أبو الحسن : فقال لى أنا أعنى بذلك : جاء لمعنى فى غيره ، لأن الاسم والفعل جاءا لمعنى فى أنفسهما ، والحرف ليس كذلك ، لأنه لا معنى له إلا باسم أو فعل ينضم إليه ، أرأيت لو قلنا (زيد) تدل على شخص ما غير محدود ، ولو قلنا : (ضرب) لدل على ضرب كان فى زمان ماض ، إلا أنه غير منسوب إلى موضوع ، ولو قلنا (من) لم يدل على شىء حتى يقترن به (موضوع) ، فدل هذا على أن قوله جاء لمعنى إنما يعنى به (فى غيره) لا فى نفسه ، وإن كان ليس فى الكتاب كذلك ، قال أبو الحسن : فقلت له : إن إخراج الأشياء عن طريقها ، وحرفها عما تدل عليه لا بد فى ذلك من حجة تخصص أحدهما دون الآخر ، والظاهر من هذا الكلام : جاء لمعنى ، وليس فى الكتاب : (فى غيره) ، فما الدليل على تأويلك دون تأويل من قال : إنما عنى بذلك : جاءت لمعنى وأراد الأشياء الثلاثة ، وعبر بالواحد عن الجمع ، وهذا شائع فى كلام العرب قال تعالى : (هم العدو فاحذرهم) فعبر عن الجماعة بالعدو والعدو اسم مفرد لا اسم مجموع ؟ قال أبو الحسن ثم قلت : ألسنا نجد فى الأسماء ما لا يدل على معنى فى نفسه كوجوده فى الحرف ؟ فالواجب عليك أن تلحقه بالحروف دون الأسماء ، قال : فقال لى إن ذلك لا يوجد فى الأسماء البتة بوجه من الوجوه ، فإن كنت تدعى ذلك فهاته قال أبو الحسن : فقلت له : (أى) . أليست كقولك (من) لا تدل على شىء إلا باقترانها بموضوع ؟ قال فقال لى (أى) يدخله الإعراب ، و (من) لا يدخله الإعراب فلما دخله الإعراب كان اسما ، قال أبو الحسن : فقلت له : إن الشىء يبين بأبين منه ، وهذا أغمض منه ، ونحن لم نسألك عن العلة التى من أجلها قيل : إن الإعراب للأسماء ، والإنسان إنما

يجب أن يصحح حجته بمقدمات يقر بها خصمه ، ثم قال قلت له : أرأيت إن كان التنوين فى (أى) هو المانع له من أن يكون حرفاً فالواجب أن يكون الفعل حرفاً ؛ إذ لا تنوين فيه فقال : الفعل يتصرف ، والحرف لا يتصرف ، قال : فقلت له : إن كان التصرف هو المميز للفعل عن الحرف فالواجب أن يكون (ليس) حرفاً ، فكذلك عسى ، ونعم ، وبئس ، وكذلك الأسماء كلها ينبغى أن تكون حروفاً ، لأنها لا تتصرف ، قال : فعميت عنه الأنباء وانقطع[1] .

٩ - ذكر الزمخشرى أن الحرف ما دل على معنى فى غيره ، ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه[2] .

والذى يبدو أن الزمخشرى أدرك معنى التعليق الذى يؤديه الحرف ووظيفة الربط بين الأجزاء المختلفة من الجملة ، ولذلك زاد على غيره فى حد الحرف عبارة ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه .

١٠ — أوضح ابن يعيش أن معنى دلالة الحرف فى غيره أنك لو قلت (أل) مفردة لم يفهم منه معنى ، فإذا قرن بما بعده من الاسم أفاد التعريف فى الاسم وقد فضّل ابن يعيش التعريف القائل بأن الحرف (ما دل على معنى فى غيره) ، على التعريف القائل (ما جاء لمعنى فى غيره) ، وأوضح أن التعريف الثانى — وقد أخذ به بعض النحاة كسيبويه والفارسى — يشير إلى العلة ، والمراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التى وضع لأجلها ، إذ علة الشىء

---

(١) المصدر السابق ص ٨٣ - ٨٦

(٢) المفصل ص ٢٨٣

غيره[١]، وقد ذكر ابن يعيش أن بعض النحاة زعم أن حد الحرف هذا يفسد بـ (أين ، وكيف) ونحوها من أسماء الاستفهام و (من ، وما) ونحوها من أسماء الجزاء ، فإن هذه تفيد الاستفهام فيما بعدها ، وتفيد الجزاء فتعلق وجود الفعل بعدها وهذا معنى الحروف ، وقد أجاب ابن يعيش عن ذلك إجابة بعيدة عن منطق اللغة وطبيعة الاستعمال اللغوى فقال إن هذه الأسماء دلت على معنى فى نفسها بحكم الإسمية ، وأما دلالتها على الإستفهام والجزاء فعلى تقدير حرفيهما[٢] . وكل همه أن يدافع عن إسمية هذه الكلمات وفاته أن وظائفها ومعانى التعليق التى تدل عليها ، وعدم خضوعها لعلامات الإسم ، وشبهها بالحرف شبهاً معنوياً ، كل ذلك ينقلها إلى موقع آخر لا تكون فيه طائفة الأسماء .

١١ ذكر ابن عصفور أن الحرف لفظ يدل على معنى فى غيره لا فى نفسه[٣] واصفاً الفرق بينه وبين الاسم والفعل حيث يدل كل منهما على معنى فى نفسه وإن اختلفا فى الدلالة الوظيفية وقد أكد بذلك ما قاله أغلب النحاة فى حد الحرف .

١٢ إن أهم ما تضمنته أقوال السيوطى عن الحرف ما يأتى :

(ا) ذكر السيوطى فى كتاب جمع الجوامع قوله : « وليس منه (أى من الحرف)[٤] عسى ، وليس ، وكان ، وأخواتها على الصحيح »[٥] . وهذا

---

(١) أنظر شرح المفصل جـ ٨ ص ٢
(٢) المصدر السابق جـ ٨ ص ٢ ، ٣
(٣) المقرب جـ ١ ص ٤٦
(٤) هذا التعبير من عندنا .
(٥) أنظر همع الهوامع جـ ١ ص ١٠

القول يعكس الخلاف بين النحاة فى تعيين موقع هذه الكلمات بين أقسام الكلام .

(ب) ذكر السيوطى موقفه من (عسى ، وليس ، وكان ، وأخواتها) فقال إن المشهور ومذهب الجمهور أنها أفعال لاتصال ضمائر الرفع والتاء الساكنة بها . وفى قوله هذا إشارة إلى أن بعض النحاة لا يعتبرها فى طائفة الأفعال[1] .

(ج) ذكر السيوطى أن ابن السراج ذهب إلى حرفية (عسى ، وليس) ، مستنداً إلى عدم خضوعها للجدول التصريفى ووافقه فى ذلك ثعلب . وفى حرفية (ليس) وافقه الفارسى وابن شقير[2] . وقد عورضت أقوالهم بأنها لا تصلح دليلا على الحرفية مع قيام دليل الفعلية .

(د) ذهب الزجاجى — فيما أورده السيوطى — إلى أن كان وأخواتها حروف ، وقد أشرنا إلى ذلك فيما سبق من قول .

(هـ) ذكر السيوطى أن ابن هشام قال فى حواشى التسهيل الخلاف فى (عسى ، وليس) شهير وفى (كان) غريب ، قال ابن الحاج فى النقد : حكى العبدى فى شرح الإيضاح أن المبرد قال : (كان) حرف ، قال العبدى وهذا أظرف من قول من قال إن ليس ، وعسى حرفان ، قال ابن الحاج هو وإن كان فى بادىء الأمر ضعيفاً ، إلا أنه أقوى لمن تأمل ، لأنها لا تدل على (حدث) بل دخلت لتفيد معنى المضى فى خبر ما دخلت عليه[3] . فقد أكدت رواية السيوطى اختلاف النحاة وحيرتهم فى تحديد موقع صحيح

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .

للـكلمات المذكورة بين أقسام الـكلم وفى اعتقادى أن ذلك ناتج من دورانهم فى فلك التقسيم الثلاثى وعدم خروجهم من دائرته .

(و) قال السيوطى : الحرف لا علامة له وجودية ، بل علامته أن لا يقبل شيئاً من خواص الاسم ، ولا من خواص الفعل[١] . وهذا تأكيد على أن العلامة العدمية يمكن أن تكون من الظواهر الشكلية المستخدمة فى التفريق بين أقسام الـكلم .

(ز) نقل السيوطى عن ابن النحاس أن الحرف دال على معنى فى نفسه مخالفاً بذلك ما اشتهر بين النحاة من أنه دال على معنى فى غيره ، وخلاصة رأيه : أن المعنى المفهوم من الحرف فى حالة التركيب الـكلامى أتم مما يفهم منه عند الإفراد ، بخلاف الاسم ، والفعل ، فإن كل واحد منهما يفهم منه فى حال الإفراد عين ما يفهم منه عند التركيب[٢] .

وفى تصورى أنه أدرك معانى التعليق التى تدرك من الـكلام باستخدام الحروف وأمثالها ، ووظيفة التعليق التى تؤديها هذه الـكلمات تعد أبرز ما يميزها عن بقية أقسام الـكلم .

---

(١) المصدر السابق ص ٩

(٢) أنظر الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٢ ، ٣

نتائج التقسيم المستخلصة من اضطراب اقوال النحاة

أولا : ورد ذكر الخالفة قسماً رابعاً من أقسام الكلم عند بعض النحاة ، وهذا رأى نميل إلى الأخذ به فى التقسيم الذى نهدف إليه ، ويمكن التوسع فى مفهوم الخالفة ليشمل كل ما يعبر عن لغة إفصاحية تتميز بسمة التأثر الذاتى فى إعطاء الدلالة .

ثانياً : ذكر بعض النحاة — كالزجاجى — أن الظروف غير الأسماء والحروف وهذا رأى آخر نميل إلى الأخذ به فى التقسيم الجديد .

ثالثاً : حين ذكر النحاة علامات شكلية للأسماء لاحظنا أن الضمائر لا تقبل هذه العلامات كما أنها لا تدخل فى مفهوم الاسم الذى حددوه ، لذلك نميل إلى اعتبارها قسما قائماً بذاته يعتبر عنواناً عاماً يشمل ضمائر الشخص، وضمائر الإشارة ، وضمائر الموصول لاتفاق بعضها مع بعض شكلاً ووظيفة ، فهى جميعاً تتميز عن الأسماء بسمات شكلية تختلف عن علامات الأسماء ثم إنها تستخدم فى التراكيب اللغوية لتعبر عن وظيفة الاستعاضة عن تكرار الاسم الظاهر .

رابعاً : سمى الكوفيون الحروف أدوات، وهذه التسمية أقرب إلى الدقة ونميل إلى الأخذ بها لتشمل حروف المعانى وبقية الأدوات التى تؤدى وظيفة التعليق وهى - كما ذكرنا — قد خرجت عن مفهوم الاسم الذى حدده النحاة ، ورفضت أن تقبل علاماته التى ذكروها مؤكدين أن إدراجها فى قسم الأدوات هو الحل الدولى العلمى الذى يضع حداً لحيرة النحاة فى تقرير حكم سليم بشأنها ، فهى ذات طابع شكلى ووظيفى متميز عن بقية أقسام الكلام ، يسوغ إفرادها بقسم خاص .

خامساً : ورد فى كتب الصرف أن الصفات غير الأسماء وذلك حين تحدثت عن أبنية الأسماء ، فذكرت أن بعضها يكون للاسم ، والبعض الآخر يكون للصفة وقد يشترك الاثنان فى صيغة واحدة وبناء واحد ، وذكرت كتب النحو أن الاسم ما دل على مسمى ليس الزمن جزءاً منه ، وأن الصفة ما دل على موصوف بالحدث ، لا يخلو من الدلالة الزمنية عند استعماله فى الكلام ، ففرقت من حيث المعنى بين الأسماء والصفات لذلك نميل إلى الأخذ بهذا ، جاعلين الصفات قسما قائماً بذاته لها سماتها الشكلية ومعانيها الوظيفية التى تنفرد بها عن الأسماء وبقية أقسام الكلم ، ويمكن هنا أن نعتبر (الصفة) عنواناً عاماً يشمل ما يسمى عند النحاة : اسم الفاعل ، واسم المفعول وصيغ المبالغة ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل لأن كلاً منها يدل على موصوف بالحدث ويخضع لظروف قولية وسياقية تختلف عن الأسماء وبقية أقسام الكلم .

سادساً : ورد الاسم قسما من أقسام الكلم عند النحاة وهذا أمر معلوم ، وسنجعله قسما قائماً بذاته أيضاً عند تقسيمنا للكلم ، له سماته الشكلية والوظيفية المتميزة .

سابعاً : ورد الفعل قسما من أقسام الكلم عند النحاة له سماته الشكلية والوظيفية التى ينفرد بها عن بقية الأقسام ، وهذا أمر معلوم أيضاً ، وسنجعله كذلك قسما قائماً بذاته عند تقسيمنا للكلم .

وعلى ذلك فستكون أقسام الكلم عندنا سبعة ، هى : —

١ — الاسم .
٢ — الفعل .
٣ — الصفة .
٤ — الخالفة .
٥ — الضمير .
٦ — الظرف .
٧ — الأداة .

وسنوضح ما ينفرد به كل قسم من هذه الأقسام عن الأقسام الأخرى ، ونذكر طوائف الكلمات التي تندرج تحت كل قسم ونعزز هذا التقسيم بذكر أصح الأسس الشكلية والوظيفية التي ينبني عليها تقسيم الكلم .

على أننا لاحظنا أن العلامة عبد القاهر الجرجاني من بين الأقدمين قد انفرد بآراء جديرة بالوقوف عندها واستيعابها لا لأن له رأياً خاصاً في تقسيم الكلم ، بل لأننا لمسنا في آرائه وتصوراته ما نعتبره أساساً مهماً نستند إليه في نظرتنا إلى تقسيم الكلم ، لهذا نورد طرفاً من تلك الآراء والأفكار .

عبد القاهر الجرجاني ومعاني النحو :

ذكرت فيما سبق من قول آراء النحاة في تقسيم الكلم ، ولقد بدا اضطرابهم فيها واضحاً من خلال مناقشاتهم ، ثم عرضت استخلاصاً لتلك الآراء متضمناً النقد الذي يمكن أن يوجه إليهم في نظرتهم إلى التقسيم ، ورأيت أن النحاة قد وجهوا اهتمامهم لمسائل النحو ومنها مسألة تقسيم الكلم ، بدافع من تأثرهم بالمذاهب الفلسفية والكلامية فهم « حين قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرف أحكامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة ، وسلكوا به طريقاً منحرفة إلى غاية قاصرة ، وضيعوا كثيراً من أحكام نظم الكلم ، وأسرار تأليف العبارة ، فطرق الإثبات والنفي ، والتوقيت ، والتقديم ، والتأخير ، وغيرها من صور الكلام ، قد مروا بها من غير درس إلا ما كان ماساً بالإعراب أو متصلا بأحكامه ، وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية وتقدير أساليبها »(١) .

ومن الإنصاف أن نذكر هنا أن الجرجاني قد أبى أن ينساق مع موقف

---

(١) إبراهيم مصطفى / إحياء النحو ص ٣

النحاة فانتشل النحو من مهاوى التردى فى بحار الفلسفة ، وأنقذ اللغة العربية من أن تغرق بين أمواجها المتلاطمة فدعا إلى دراسة النظم وما يتصل به من بناء وترتيب وتعليق مجسداً الرغبة فى إيضاح المعانى الوظيفية للتراكيب الكلامى ، وأوجه الدلالة فى تأليف العبارة . وفى اعتقادى أن النحاة لو تنبهوا إلى ما تنبه إليه الجرجانى لكان لهم موقف غير ما ألفناه لهم من مواقف ولتغيرت معالم الدراسات اللغوية والنحوية عما آلت به إلينا لأن آراءه الذكية ودراساته وأفكاره فى مجال فهم أساليب التراكيب اللغوية تعتبر قفزة نوعية فى عالم اللغة « تقف بكبرياء كتفاً إلى كتف مع أحدث النظريات اللغوية فى الغرب ، وتفوق معظمها »[1] . « ولقد آن لمذهب عبد القاهر الجرجانى أن يحيا ، وأن يكون هو سبيل البحث النحوى ، فإن من المعقول ما أفاق لحالة من التفكير والتحرر ، وإن الحس اللغوى أخذ ينتعش ، ويتذوق الأساليب ، ويزنها بقدرتها على رسم المعانى ، والتأثير بها من بعد ما عاف الصناعات اللفظية ، وسئم زخارفها »[2] . « فجمهور النحاة لم يزيدوا فى أبحاثهم النحوية حرفاً ، ولا اهتدوا منه بشىء وآخرون منهم أخذوا الأمثلة التى ضربها عبد القاهر بياناً لرأيه . وتأييداً لمذهبه وجعلوها أصول علم من علوم البلاغة سموه (علم المعانى) ، وفصلوه عن النحو فصلا أزهق روح الفكرة وذهب بنورها . وقد كان أبو بكر يبدىء ويعيد فى أنها معانى النحو ، فسموا علمهم (المعانى) وبتروا الاسم هذا البتر المضلل »[3] .

قال الشيخ عبد القاهر الجرجانى : « واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه ، وأصوله ،

---

(١) الدكتور تمام حسان / اللغة العربية ص ١٨

(٢) الأستاذ ابراهيم مصطفى / إحياء النحو ص ٢٠

(٣) المصدر السابق ص ١٩

وتعرف مناهجه التي نهجت ، فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت ، فلا تخل بشيء منها ، وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه ، غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك : زيد منطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق ، وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إن تخرج أخرج وإنْ خرجتَ خرجتُ ، وإن تخرج فأنا خارج ، وأنا خارج إنْ خرجتَ ، وأنا إن خرجتَ خارج ... وينظر في التعريف والتنكير ، والتقديم والتأخير في الكلام كله وفي الحذف والتكرار ، والإضمار والإظهار فيضع كلاً من ذلك مكانه ، ويستعمله على الصحة ، وعلى ما ينبغي له ، هذا هو السبيل ، فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه — إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأ — إلى النظام ، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو ، قد أصيب به موضعه ، ووضع في حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له »[1] . وقال : « فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية وفضل فيه — إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد ، وتلك المزية ، وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه »[2] . وقال : « واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلام ، ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ، ويبنى بعضها على بعض ، وتجعل هذه بسبب من تلك ، هذا ما لا يجهله عاقل ، ولا يخفى على أحد من الناس ، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء ، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه ؟ وما محصوله ؟ وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا

(١) دلائل الإعجاز ط ١ ص ٦٣

(٢) المصدر نفسه ص ٦٥

لفعل ، أو مفعولا ، أو تعمد إلى إسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر ، أو تتبع الإسم إسماً ، على أن يكون الثانى صفة للأول أو تأكيداً له أو بدلا منه أو تجىء بإسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثانى صفة أو حالا أو تمييزاً أو تتوخى فى كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنياً ، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك أو تريد فى فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً فى الآخر فتجىء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى ، أو بعد اسم من الأسماء التى ضمنت معنى ذلك الحرف ، وعلى هذا القياس . وإذا لم يكن فى الكلم نظم ولا ترتيب إلا بأن يصنع بها هذا الصنيع ونحوه ، وكان ذلك كله مما لا يرجع منه إلى اللفظ شىء ، ومما لا يتصور أن يكون منه ، ومن صفته — بانَ بذلك أن الأمر على ما قلناه من أن اللفظ تبع المعنى فى النظم ، وأن الكلم تترتب فى النطق بسبب ترتب معانيها فى النفس وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتاً وأصداء حروف لما وقع فى ضمير ، ولا هجس فى خاطر أن يجب فيها ترتيب ونظم ، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل . وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك »[1] . وقال : « معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض ، والكلم ثلاث : اسم وفعل وحرف ، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة ، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم ، وتعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما »[2] ، وبعد أن ذكر طرق التعليق الثلاثة بالتفصيل قال : « وجملة الكلام أنه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلا ، ولا من حرف واسم إلا فى النداء نحو : ياعبد الله ، وذلك أيضاً إذا حقق الأمر كان كلاماً بتقدير الفعل المضمر الذى هو أعنى ، وأريد ،

(١) المصدر السابق ص ٤٤

(٢) المصدر نفسه ص ٢

وأدعو . و (يا) دليل عليه ، وعلى قيام معناه فى النفس . فهذه هى الطرق والوجوه فى تعلق الكلم بعضها ببعض وهى كما تراها معانى النحو ، وأحكامه، وكذلك السبيل فى كل شيء كان له مدخل فى صحة تعلق الكلم بعضها ببعض ، لا نرى شيئاً فى ذلك يعدو أن يكون حكماً من أحكام النحو ، ومعنى من معانيه ، ثم إنا نرى هذه كلها موجودة فى كلام العرب ، ونرى العلم بها مشتركا بينهم »[١] وقال : « وهل تجد أحداً يقول : هذه اللفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النظم ، وحسن ملاءمة معناها لمعانى جاراتها ، وفضل مؤانستها لأخواتها ؟ وهل قالوا : لفظة متمكنة ومقبولة وفى خلافه قلقة ونابية؛ ومستكرهة ، إلا وغرضهم أن يعبروا بالتمكن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناهما ، وبالقلق والنبو عن سوء التلاؤم ، وأن الأولى لم تلق بالثانية فى معناها وأن السابقة لم تصلح أن تكون لفقاً للتالية فى مؤداها . . . فقد اتضح إذن إتضاحاً لا يدع للشك مجالا ، أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هى ألفاظ مجردة ، ولا من حيث هى كلم مفردة ، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها فى ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التى تليها ، أو ما أشبه ذلك ، مما لا تعلق له بصريح اللفظ ، ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك فى موضع ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك فى موضع آخر ، وهو كثير فى العربية »[٢].

هذه مقتطفات من أقوال عبد القاهر تعكس نظرته السليمة إلى معانى النحو، وهى كما ترى تهدف إلى جعل التركيب اللغوى ، وتنوع أساليبه وتعدد طرائقه — هى موضوع الدراسة النحوية ، وهو ما تعنى به الدراسات اللغوية

(١) المصدر السابق ص ٦

(٢) دلائل الإعجاز ط ٢ ص ٣٦ ، ١٣٣١ هـ .

الحديثة ، وقد خالف بذلك نظرة النحاة حين جعلوا الأجزاء التحليلية من التركيب الكلامى موضوع دراستهم ، فكرسوا جهودهم على دراسة الجزء من التركيب منعزلا عن غيره ، ونسبوا المعنى إليه بعيداً عن المعنى العام للتركيب نفسه . « والواقع أن هذه الدراسة المعنى وهى دراسة معان وظيفية فى صميمها — تبدو أكثر صلة بالنحو منها بالنقد الأدبى الذى أريد بها خطأ أن تكونه . ومن هنا نشأت هذه الفكرة التى تتردد على الخواطر منذ زمن طويل ، أن النحو العربى أحوج ما يكون إلى أن يدعى لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذى يسمى علم المعانى حتى أنه ليحسن فى رأيى أن يكون علم المعانى قمة الدراسات النحوية أو فلسفتها إن صح التعبير »[1].

وإذا كنت قد ذكرت طرفاً من آراء الجرجانى فى معانى النحو لتوجيه الأنظار إلى فهمها واستيعابها بما يخدم النظرة السليمة إلى هذا العلم وبما يخدم البحث فى جانب مهم من جوانبه ، وهو المعنى الجملى ، ومعنى التعليق وبعض المعانى الوظيفية الأخرى لأقسام الكلم — فلا يفوتنى أن أذكر أن الجرجانى جرى على التقسيم الثلاثى للكلمة ، فهو يراها إسماً ، وفعلا ، وحرفاً[2] ، والذى يبدو لى أنه لم يخصص جانباً من نظره الثاقب إلى هذا التقسيم ، وإن كنت أستشف أنه بمعانى التعليق التى أوردها ، وتقويمه لطرق النظم فى إدراك المعانى النحوية بالأساليب المختلفة — قد رآها أكثر من ذلك وإن لم يصرح بذلك .

وفيما أبداه الجرجانى من أفكار نبدى الملاحظات الآتية :

أولا : إن النظم عنده هو وضع الكلام بحسب ما يقتضيه علم

---

(١) الدكتور تمام حسان / اللغة العربية ص ١٨

(٢) دلائل الإعجاز ص ٢

النحو ، فهو إذن نظم المعانى النحوية وفق ما يقصده المتكلم وهو الناظم .

ثانياً : إن للنحو قوانينه ، وأصوله ، ومناهجه ، ورسومه ، فإذا روعيت هذه الأمور من قبل المتكلم فسيكون نظمه سليماً وصحيحاً ، وبالتالى فإنه سيحقق القصد من نظم المعانى النحوية .

ثالثاً : لاشك أن نظم المعانى النحوية لا يكون إلا بالمبانى الصرفية التى تشتمل عليها اللغة ، ومن هنا فإن اختلاف المعانى النحوية سيكون تبعاً لاختلاف المبانى المنطوقة فى السياق الكلامى ولكل دلالته الخاصة .

رابعاً : إن النظر فى اختلاف المبانى المنطوقة المعبرة عن المعانى النحوية سيسوقنا إلى ملاحظة الفروق الشكلية والوظيفية التى تمتاز بها تلك المبانى ، ولأجل توضيح ذلك طلب الجرجانى أن ينظر فى وجوه كل باب وفروقه ، فينظر فى الخبر مثلا إلى الوجوه التى نراها فى قولنا : زيد منطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق .

وفى الشرط طلب أن ينظر إلى الفروق التى نراها فى قولنا : إن تخرج أخرج ، وإنْ خرجتَ خرجتُ ، وإن تخرج فأنا خارج ، وأنا خارج إن خرجتَ ، وأنا إن خرجتَ خارج ، ولا أشك فى أن القارىء يدرك الفرق واضحاً فى المبنى والمعنى بين كل تعبير وآخر من التعبيرات السابقة ، بمعنى أن اختلاف المعانى النحوية يكون تبعاً لاختلاف المبانى المنطوقة على أن الجرجانى قد قصد بالفروق التى أوردها — إلى القيم الخلاقية أو إلى فكرة المقابلة بين المبنى والمبنى ، وبين المعنى والمعنى ، ومن هنا طلب أن ينظر أيضاً إلى صور التعريف والتنكير ، والتقديم والتأخير فى الكلام كله ، وفى الحذف والتكرار ، والإضمار ، والإظهار مؤكداً أن التعبير بكل صورة من هذه الصور الكلامية

وهى بحقيقتها ظواهر شكلية — يعتبر تعبيراً عن المعنى الوظيفى لهذه الظواهر، ومن ذلك ندرك الحقائق الآتية :

(أ) إن التعبير بالاسم غيره بالفعل ، فلكل دوره الوظيفى المتميز وبالتالى فإن لكل سماته الشكلية المتميزة ، ومثل ذلك يقال فى بقية أقسام الكلم .

(ب) إن التقديم والتأخير — وهو ظاهرة شكلية تتصل بالبناء العام للجملة — يتصف بطابع تحديد المعنى النحوى ، ويعتبر من الصور التى تجسد تشابك العلاقة بين المعنى والمبنى ، أو الشكل والوظيفة ثم إن هذه الظاهرة تسوقنا إلى إدراك دور الرتبة فى تحديد مواقع الكلمات بين أقسام الكلم ، فهناك كلمات محفوظة الرتبة ، وكلمات غير محفوظة الرتبة ، فالأدوات مثلا تنتمى إلى رتبة التقدم ، بينما تكون الظروف حرة الرتبة ، فرتبتها غير محفوظة ، ومن طبيعة الفاعل أن يتأخر عن الفعل ، ولا يكون الفاعل إلا إسماً وهكذا ...

(جـ) إنّ النظر فى التعريف والتنكير يعنى النظر فى الإلصاق وعدمه وهو ظاهرة شكلية يمكن استخدامها للتفريق بين أقسام الكلم ، فـ (ألْ) مثلا تدخل على ما هو اسم أو صفة ، وإن اختلف معنى الإلصاق فيهما . والنظر فى التنكير يسوق إلى البحث فى التنوين وأنواعه ، وهو ظاهرة شكلية صالحة التفريق بين الإسم وغيره وهلم جرا . وبالنسبة للمعانى النحوية فالمعلوم أن ما نقصده منها فى التعبير بالمعرّف غير ما نقصده فى التعبير بالمنكّر

(د) إن ظواهر الحذف ، والتكرار ، والإضمار ، والإظهار ، التى تحدث عنها الجرجانى — إذا استعملت فى موقعها ومقامها فهى من المعانى النحوية التى يعبر عنها بظواهر شكلية خاصة وهى من طرق النظم الذى تحدثنا عنه وقصده الجرجانى .

خامساً : أكد الجرجاني بعد الذي ذكرناه « أن ليس النظم الذي ذكره سوى تعليق الكلم بعضها ببعض ، وجعل بعضها بسبب من بعض[١] وإذا عرفنا أنّ المقصود بالنظم هو نظم المعاني النحوية التي يقصدها المتكلم أدركنا أن التعليق « هو الفكرة المركزية في النحو العربي ، وأنّ فهم التعليق على وجه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية »[٢] ومعنى ذلك أن الأبواب النحوية ما هي إلا تعبير عن الوظائف النحوية التي تنتظمها اللغة ، فالفاعلية والمفعولية والإبتداء ، والاستثناء كلها وظائف تعبر عن بعض أبواب النحو ، وكل وظيفة من هذه الوظائف يعبر عنها شكلياً بطريقة تختلف من لغة إلى أخرى[٣] ، ففي العربية تلعب العلامة الإعرابية ، والرتبة والصيغة ، والنظام ، والإلصاق مثلا دوراً بارزاً في تحديد الباب النحوي أو الوظيفة النحوية ، وبالتالي في تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلم ، من هنا كان التعليق « الإطار الضروري للتحليل النحوي أو كما يسميه النحاة (الإعراب) »[٤]. ومن هنا أيضاً كانت فكرة التعليق التي تجسد العلاقات السياقية بين أجزاء التركيب الكلامي هي البديل المقبول لفكرة العامل النحوي . وفيما يتصل بموضوع البحث فإنّ العلاقات السياقية أو النحوية التي هي الإسناد ، والتخصيص ، والنسبة ، والتبعية ، والمخالفة ، وفروع كل منها وهي قرائن التعليق المعنوية ، والإعراب ، والرتبة ، والصيغة ،

---

(١) أنظر دلائل الإعجاز ص٢

(٢) الدكتور تمام حسان / اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٨٩

(٣) أنظر الدكتور محمد عيد /أصول النحو العربي ص ٢٦٨ ـ ٢٧١

(٤) اللغة العربية ، معناها ومبناها ص ١٨٩

والتضام ، والربط ، والمطابقة ، وهى من قرائن التعليق اللفظية يمكن استخدامها فى تمييز كل قسم من أقسام الكلم عن غيره . وقد ذكر الجرجانى أن بين الكلم طرقاً معلومة للتعليق ، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم ، وتعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما ، وقد ذكر للتعليق الأخير ثلاثة أضرب :

(أ) أن يتوسط الحرف بين الفعل والإسم ، كحروف الجر التى من شأنها أن تعدى الأفعال إلى ما لا تتعدى إليه بأنفسها من الأسماء .

(ب) العطف : كقولنا جاءنى زيد وعمرو ، ورأيت زيداً وعمراً . ومررت بزيد وعمرو ، وغير ذلك من حروف العطف .

(جـ) تعلق بمجموع الجملة ، كتعلق حرف النفى والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه ، وذلك أن من شأن هذه المعانى أن تتناول ما تتناوله بالتقييد ، وبعد أن تسند إلى شىء ، معنى ذلك أنك إذا قلت ما خرج زيد : وما زيد خارج ، لم يكن النفى الواقع بها متناولا الخروج على الإطلاق ، بل الخروج واقعاً من زيد ، ومسنداً إليه ، ولا يغرنك قولنا : فى نحو (لا رجل فى الدار) أنها لنفى الجنس ، فإن المعنى فى ذلك أنها لنفى الكينونة فى الدار عن الجنس[1] .

وبفهم هذه الأمور يمكننا التوصل إلى ما يأتى :

١ — إن للأدوات دوراً وظيفياً تتميز به عن بقية أقسام الكلم ، بالإضافة إلى سماتها الشكلية المتميزة .

٢ — إن التضام وهو إحدى قرائن التعليق اللفظية يمكن استخدامه

---

(١) أنظر دلائل الإعجاز ص ٢ — ٦ (ط ٢) .

كظاهرة شكلية للتفريق بين أقسام الكلم وهو خاضع لخطية تأليف العبارة ويتضح بتطلب إحدى الكلمتين الأخرى واستدعائها إياها فى السياق الكلامى .

٣ — إن النظر فى التعليق وطرقه سيسوقنا إلى البحث فى التركيب اللغوى وتعدد أساليبه ، وهذا يقتضى البحث فى الأدوات ، والضمائر ، والظروف ، والصفات ، وبقية أقسام الكلم ، لأن التراكيب اللغوية تعبير عن المعانى النحوية وهى لا تقتصر على التعبير بالاسم والفعل والحرف ، كما لا تقتصر على صور محدودة للأقسام ، وبالتالى فإن لكل قسم دوره الوظيفى وسماته الشكلية المتميزة .

سادساً : أشار الجرجانى إلى أن الكلمات العربية فى المعجم جثث هامدة لا حياة فيها إلا فى التركيب الكلامى ، وأن التفاضل بينها مبنى لا على أساس أنها ألفاظ مجردة أو كلمات مفردة بل على أساس دلالتها فى التركيب ومواءمتها لمعنى غيرها فى سياق الكلام فهو بهذا يقرر أن المعجم (ليس نظاماً من أنظمة اللغة ، فهو لا يشتمل على شبكة من العلاقات العضوية ، والقيم الخلافية ، ولا يمكن لمحتوياته أن تقع فى جدول يمثل إحتباك هذه العلاقات . . فالمعجم بحكم طابعه والغاية منه ليس إلا قائمة من الكلمات التى تسمى تجارب المجتمع أو تصفها ، أو تشير إليها ، ومن شأن هذه الكلمات أن تحمل كل واحدة إلى جانب دلالتها بالأصالة والوضع (الحقيقة) على تجربة من تجارب المجتمع وأن تدل بواسطة التحويل (المجاز) على عدد آخر من التجارب ، فإذا وضعنا كلمة (المعانى) بدل (التجارب) ـ صحّ لنا أن نقول إن الكلمة المفردة (وهى موضوع المعجم) يمكن أن تدل على أكثر من معنى وهى مفردة ، ولكنها إذا وضعت فى (مقال) يفهم فى ضوء (مقام) انتفى هذا التعدد عن

معناها ، ولم يعد لها في السياق إلا معنى واحد ، لأن الكلام وهو مجلى السياق لابد أن يحمل من القرائن المقالية (اللفظية) والمقالية (الحالية) ما يعين معنى واحداً لكل كلمة ، فالمعنى بدون المقام (سواء أكان وظيفياً أم معجمياً) متعدد ومحتمل ، لأن المقام هو كبرى القرائن ، ولا يتعين المعنى إلا بالقرينة[1].

وبهذا يتضح المقصود من قول الجرجاني : « أن الألفاظ لاتتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ، ولا من حيث هي كلم مفردة ، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك ، مما لا تعلق له بصريح اللفظ »[2].

وبعد عرضنا لتصور الجرجاني لمعاني النحو وما استخلصناه من تصوره لها سيجد القارىء المبررات التي جعلتنا نفرد له عنواناً خاصاً بهذا البحث نعزز به الإتجاه السليم في نقد النحاة حين قسموا الكلام ، ولم يراعوا فيه معاني النحو التي تصورها الجرجاني ودعا إلى الاهتمام بها وملاحظتها بشكل يؤمن سلامة القصد في أية دراسة نحوية ، ولا نشك في أن النظر في مسائل النحو من خلال تصور الجرجاني لمعانيه ليعتبر بحق مثلا قيما في تحديد مسار الدراسات النحوية الحديثة .

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٣٩

(٢) دلائل الإعجاز ص ٣٦

الفصل الثانى

تقسيم الكلم فى آراء الباحثين العرب المحدثين

ذكرت فى الفصل الأول من هذا الباب أهم ماتضمنته أقوال النحاة القدماء من آراء فى تقسيم الكلم وبيان علامات كل قسم ، وعرضت خلال ذلك استخلاصاً لها بشىء من التعليق والنقد ، وأرى هنا — استكمالا لصورة البحث ، لجعلها واضحة أمام القارىء أن أعرض لموقف الباحثين العرب المحدثين من تقسيم الكلم ، وما أحدثه من أصداء مازالوا يرددونها فى أبحاثهم ومقالاتهم وكتبهم .

(ذكر الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس أن اللغويين القدماء قنعوا بذلك التقسيم الثلاثى من إسم وفعل وحرف متبعين فى هذا ماجرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة سموها الإسم والكلمة والأداة ، وأوضح أنّ اللغويين العرب حين حاولوا تحديد المقصود من هذه الأجزاء شق عليهم الأمر ، كما وجدوا أن من الأسماء ماينطبق عليه تعريفهم للأفعال ، أما الاسم فقد ذكر الأستاذ أنيس أنهم حاولوا أولا تحديده على أساس معناه فقالوا عنه : « هو مادل على معنى وليس الزمن جزءاً منه » ، فلما أعترض عليهم بأسماء مثل « اليوم والليلة » ، وبالمصدر الذى رغم إعترافهم بإسميته لا يشك أحد فى أنه يشير إلى الزمن — أخذوا يحورون تعريفهم ويفسرونه تفسيراً خاصاً ينسجم مع فهمهم للاسم ، على أن منهم من لم يكلف

نفسه تعريف الاسم ، مكتفياً بالتمثيل له مثل سيبويه الذى قال (والإسم رجل وفرس) ، ومع ما فى ذلك التعريف من نقص أدركه بعض النحاة القدماء — ذكر الأستاذ أنيس أن سيبويه يصف الاسم وصفاً سلبياً فيشير إلى ما ليس فيه من صفات إيجابية . أما الفعل فقد ذكر أن اللغويين العرب حين حاولوا تعريفه قالوا عنه : إنه يفيد معنى ، كما تدل صيغته على أحد الأزمنة الثلاثة : الماضى والحال والاستقبال ، وأما الحروف فقد أوضح الأستاذ أنيس أن علاج اللغويين لها أمر عجب ، وذلك لأنهم يكادون يجردونها من المعانى وينسبون معناها لغيرها من الأسماء والأفعال فلما عثروا على شواهد مثل قول مزاحم بن الحارث العقيلى :

غدت من عليه بعد ماتم ظمؤها   تصل وعن قيظ بزيزاء مجهل

وفيه (على) بمعنى (فوق) . وقوله قطرى بن الفجاءة :

فلقد أرانى للرماح رديئة   من عن يمينى تارة وأمامى

وفيه (عن) بمعنى (ناحية) — قالوا : إن من الحروف مايستعمل استعمال الأسماء فى بعض الأحيان ، وفى هذا الصدد يتساءل الأستاذ أنيس فيقول : لمَ فرق النحاة بين (على) و(فوق) ، وبين (فى) و(داخل) وبين (إلى) و (نحو) فجعلوا الأولى حروفاً والأخرى أسماء ؟

لذلك فقد أوضح أن فكرة الحرفية كانت غامضة فى أذهان النحاة ، وأن تعاريفهم للأسماء ليست جامعة مانعة ، ولهذه الأسباب يرى الأستاذ أنيس أن النحاة حين أحسوا بشىء من الإضطراب فى تحديد الإسم والفعل ، والحرف ، لجأوا إلى ماسموه علامات الأسماء وقبولها التنوين والألف واللام وغير ذلك مما هو معروف مألوف فى كتبهم وعلامات الأفعال وإمكان إتصال بعضها بضمير

الرفع المتصل ، وسبق بعضها بقد ، والسين وسوف . . . الخ[١] .)

وفى عرضنا لرأى الأستاذ أنيس فى تقسيم النحاة للكلم نراه يؤكد الأمور الآتية :

١ — أن النحاة العرب حين قسموا الكلم إلى إسم ، وفعل ، وحرف ، قد اتبعوا ما جرى عليه فلاسفة اليونان والمناطقة من أن أجزاء الكلام ثلاثة ومعنى ذلك أنهم أخضعوا اللغة لأحكام الفلسفة ولمنطق غير منطقها ولقوانين لا تمت لها بأية صلة .

٢ — إن النحاة العرب اضطربوا فى تقسيم الكلام وفى وضع مفهوم محدد للاسم والفعل والحرف ، فهم قد اختلفوا فى تعريفها وفى بيان علاماتها . وقد أوضحنا ذلك فى الفصل الأول .

٣ — إن النحاة العرب ربطوا بين صيغة الفعل ودلالته على الزمن ، فالفعل الماضى عندهم هو ما دل على حدث فى الزمن الماضى ، أما الفعل المضارع فإنه يدل على الحال أو الاستقبال بقرينة ، وهذا أمر لا يبرره واقع اللغة ولا تقره أساليبها المستعملة ، فليس كل ماضى الصيغة يدل على الزمن الماضى ، وليس كل مضارع الصيغة دالا على الحال أو الاستقبال .

٤ — إن النحاة العرب حين اضطربوا فى وضع مفهوم محدد للاسم والفعل والحرف عمدوا إلى التحوير فى التعريف ووضعوا تفسيراً للأقسام ينسجم مع فهمهم للاسم ، أو الفعل ، أو الحرف ، وفى اعتقادى أنهم عمدوا إلى ذلك لدورانهم فى فلك التقسيم الثلاثى دون مبرر وأن الأستاذ أنيس ألمح إلى هذا وإن لم يصرح به ويوضحه ، واكتفى بأنهم وضعوا علامات للاسم

---

(١) أنظر من أسرار اللغة ص ١٩٣ ، ١٩٥

والفعل والحرف ليدفعوا اضطرابهم في التحديد دون أن يشير إلى أهمية العلامات الشكلية في عملية التقسيم .

(وبعد أن عرض الأستاذ أنيس نقده للنحاة في تقسيم الكلام أورد الأسس التي رآها صالحة للتفريق بين أقسام الكلام . فقد ذكر أن المعنى والصيغة ووظيفة اللفظ في الكلام ، هي الأسس الثلاثة التي يجب ألا تغيب عن الأذهان حين نحاول التفرقة بين أقسام الكلام ، وأن نقيس بها مجتمعة أقسام الكلام في الفصائل المشهورة على الأقل ، ثم قال : « ولا يصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس ، وذلك لأن مراعاة المعنى وحده قد يجعلنا نعد بعض الأوصاف مثل (قائل ، وسامع ، ومذيع) أسماء وأفعالا في وقت واحد ، كذلك قد يحملنا هذا على اعتبار المصدر إسماً وفعلا في وقت واحد ، انظر مثلا إلى قوله تعالى (لا هنّ حِلٌّ لهم ، ولا هم يحلُّون لهنّ) تجد أن في الآية الكريمة وصفاً وفعلا ، ومعناهما واحد بل ووظيفتهما في الكلام متحدة ، إذ يقوم كل منهما بعملية الإسناد ، ولكن الصيغة مختلفة لكل منهما ولذا نفرق بين الكلمتين : جاعلين إحداهما تنتسب إلى نوع معين من أجزاء الكلام ، والأخرى تنتسب إلى نوع آخر ، ومراعاة الصيغة وحدها قد يلبس الأمر علينا حين نفرق بين الأفعال وبين تلك الأسماء والصفات التي وردتْ في اللغة على وزن أحمد ، ويثرب ، ويزيد ، وأخضر ... الخ ، بل حتى وظيفة الكلمة في الإستعمال لا تكفي وحدها للتفرقة بين الإسم والفعل ، فقد نجد إسماً مستعملا في كلام ما استعمال المسنــد مثل (النخيل نبات) ، ففي هذه الجملة استعملت كلمة (نبات) مسنداً ، أي كما تستعمل الأفعال والأوصاف . فإذا روعيت تلك الأسس الثلاثة معاً ، أمكن إلى حد كبير التمييز بين أجزاء الكلام »[1].

---

(١) المصدر السابق ١٩٥ — ١٩٦

وبعد أن أورد الأستاذ أنيس الأسس التى رآها صالحة للتفريق بين أقسام الكلم ذكر أن المحدثين وفقوا إلى تقسيم رباعى اعتبره أدق من تقسيم النحاة الأقدمين ، وأوضح أنهم بنوه على الأسس الثلاثة السابقة ، وهذا التقسيم يشتمل على ما يأتى :

أولا — الاسم :

وقد ذكر أنه يندرج تحت هذا العنوان ثلاثة أنواع تشترك إلى حد كبير فى المعنى ، والصيغة ، والوظيفة . وهذه الأنواع هى :

(١) الاسم العام :

وهو ما يسميه المناطقة بالاسم الكلى الذى يشترك فى معناه أفراد كثيرة ، لوجود صفة ، أو مجموعة من الصفات فى هذه الأفراد ، مثل : شجرة ، كتاب ، إنسان ، مدينة ... الخ . وقد أوضح الأستاذ أنيس أن الاستعمال اللغوى قد يخصص مثل هذه الأسماء ويعينها فى ذهن السامع بإدخال أداة التعريف عليها ، ولكن لا يكاد يتغير معناها ، أو وظيفتها ، أو صيغتها ، بمثل هذه الأداة ، على أن (أل) المعرفة قد تدخل على مثل هذه الأسماء ، ومع هذا تبقى على شيوعها فى اللغة العربية ، كأن تقول : (الرجل خير من المرأة) ولا تريد رجلا معينا ، وتختلف اللغات فى مثل هذه الظاهرة مما يجعلنا نحن أبناء العربية نخطىء أحيانا فى استعمال بعض الأساليب الانجليزية حين نترجم تلك العبارة السابقة فقد يقول بعضنا The Man is Better Than The Woman ولا يخفى الخطأ فى هذه الترجمة [1] .

---

(١) أنظر المصدر السابق ١٩٦ — ١٩٧

(ب) العلم :

ذكر الأستاذ أنيس أنّ العلم هو النوع الثانى من أنواع الأسماء ويحلو المناطقة ومعظم النحاة أن يصفوه بأنه إسم جزئى يدل على ذات مشخصة لا يشترك معها غيرها وأنّ إطلاقه على عدد من الناس إنما هو من قبيل المصادفة البحتة ، وليس بين من يسمونه (بأحمد) مثلا صفة أو مجموعة من الصفات مشتركة من أجلها أطلق هذا العلم عليهم ولذا يروى الأستاذ أنيس أن (ستيورت ميل) وصف العلم بأنه لا مفهوم له ، ويذكر أن من المناطقة من يدركون أن العلم قد يشيع ويصبح وصفاً من أوصاف اللغة مثل (حاتم) بمعنى كريم ، ومثل (نيرون) بمعنى ظالم أو طاغية ، وحينئذ يكون له مفهوم يرتبط بمجموعة من الصفات ككل الأسماء العامة ويظهر أن المناطقة فى علاجهم (للعلم) كما يرى الأستاذ أنيس يقنعون من اللغة بما يرد فى معاجمها من ألفاظ ، غير مدركين أن ألفاظ المعاجم ليست إلا جثثاً هامدة لا حياة فيها ، ولا تكتسب الحياة إلا فى أفواه الناس ، وعلى ألسنتهم ، فالمتكلم حين ينطق بعلم من الأعلام يربط بينه وبين مجموعة من الصفات تكونت فى ذهنه من تجاربه السابقة ، وليس استعماله لمثل هذا (العلم) كاستعمال الرموز الرياضية أو العلامات[1] . وقد أوضح الأستاذ أنيس أنه متى خطر (العلم) فى ذهن أحدنا خطرت معه مجموعة من الصفات المعينة التى ترتبط به ارتباطاً وثيقاً فى ذهن المتكلم والسامع ، بل ترتبط فى أذهان كل من عرفوا صاحب هذا العلم واتصلوا به فى تجارب سابقة ، فإذا اشتهر صاحب هذا العلم ، شاعت صفاته فى دائرة أوسع ، حتى تنتظم جميع أفراد البيئة اللغوية وهنا يمكن أن نتصور أن هذا (العلم) ينتقل إلى وصف

---

(١) المصدر السابق ص١٩٧

من أوصاف اللغة متى أطلق دعا معه فى ذهن الناس تلك المجموعة من الصفات وإلا كيف تتصور أن بعض الأعلام قد تصبح صفات إذا جردنا العلم من كل مفهوم ؟ . وما دام العلم كذلك من أنه ذو مفهوم يرتبط بمجموعة من الصفات ـ يرى الأستاذ أنيس أنه من هذه الناحية يشارك الأسماء العامة إلى حد كبير فاعتبره نوعاً من أنواع الأسماء شاركها فى المعنى والصيغة والوظيفة ، وأن الفرق بينه وبين الأسماء العامة لا يعدو أن يكون فرقاً فى درجة المفهوم ونسبة الشيوع[1] .

(ج) الصفة :

وقد اعتبرها الأستاذ أنيس النوع الثالث من أنواع الأسماء ، وضرب لها أمثلة (كبير ، وأحمر ونحو ذلك ، وقد تصور الارتباط بين الأسماء التى تطلق عليها المناطقة أسماء الذوات ، مثل إنسان وحيوان ، وبين ما يسميه النحاة بالصفات ، والنعوت ، ككبير ، وأحمر حين ذكر أن الصفة تنطبق على مجموعة من الأفراد أكثر مما قد ينطبق عليه إسم الذات ، فالكبير قد يكون إنساناً وقد يكون حيواناً ، وقد يكون شيئاً من الأشياء أى أن ما يسميه المناطقة بالماصدق أكثر عدداً فى الصفات منه فى أسماء الذوات ، ولكن مفهوم إسم الذات ، وهو تلك الصفات الخاصة التى ترتبط به فى أذهان الناس أكثر تعقيداً من مفهوم النعوت والأوصاف ، فالإنسان لا يسمى إنساناً إلا بعد تحقق مجموعة من السمات ، كأن يتكون من لحم ودم وأن نلحظ فيه الحياة وأن يمشى على رجلين ، وأن ينطق وأن يفكر ، وأن ، وأن . . . من تلك السمات المألوفة لنا ، والتى لا تكاد تقع تحت حصر . فى حين أن كلمة «الكبير» لا يشتمل مفهومها إلا على سمة واحدة وهى «الكبر» التى تضاد «الصغر»[2] .

(١) أنظر المصدر السابق ص ١٩٧ — ٢٠٠

(٢) المصدر السابق ص٢٠٢ ، ٢٠٣

وقد أوضح الأستاذ أنيس أن الصفة ترتبط ارتباطاً وثيقاً باسم الذات من ناحية المعنى والصيغة ، فلا يكاد يتميز أحدهما عن الآخر إلا بالاستعمال اللغوى ، وأورد لذلك المثالين التاليين : «الجنود التميميون على ميسرة الجيش» ، و « التميميون الجنود فى طليعة القبيلة يشقون الطريق لها » ، فقد استعملت كلمة « الجنود » فى المثال الأول « إسما » ، وفى المثال الثانى « صفة » .

وهى هى لم تتغير فى صيغتها أو معناها . ثم ذكر أن من الاستعمالات اللغوية التى تيسر التمييز بين الاسم والصفة فى اللغة العربية ما نعرفه من وضع الصفة بالنسبة الموصوف ؟ فالصفة لا تتقدم على موصوفها ، كذلك ما نعرفه من ميل اللغة إلى تمييز التذكير والتأنيث فى الصفات بتلك العلامات المشهورة أكثر من ميلها إلى مثل هذا فى أسماء الذوات التى منها : رجل ، وامرأة ، وأب ، وأم ، فى حين أن الصفة يدل على التأنيث فيها بعلامة خاصة مثل : كبيرة ، وحمراء . . . الخ . هذا إلى أن من أسماء الذوات ما هو مذكر ، وليس له مؤنث مثل : كرسى ، بيت، قلم ... الخ ، ومنها ماهو مؤنث ، وليس له مذكر ، مثل : شمس ، دار ، حرب .. الخ ، وختم الأستاذ أنيس حديثه عن الصفة فقال: بهذا وغيره من ظواهر اللغة نرى أن الصفة أوثق اتصالا بالاسم ، ولكنها مع ذلك تتميز ببعض السمات الخاصة[١] .

ثانياً — الضمير :

ذكر الأستاذ أنيس أنه هو القسم الثانى من أقسام الكلام ويتضمن ألفاظاً معينة فى كل لغة ، منها ما تركب من مقطع واحد ، ومنها ما تركب من أكثر من هذا ولكنها على العموم ألفاظ صغيرة البنية تستعيض بها اللغات عن تكرار الأسماء الظاهرة ، وعلى هذا الأساس فهو يرى أنه يمكن أن يندرج تحت هذا القسم الأنواع الآتية :

---

(١) المصدر السابق ص ٢٠٣ — ٢٠٤

(أ) الضمائر :

وهى تلك الألفاظ المعروفة فى كتب النحاة بهذا الإسم مثل : أنا ، أنت ، هو . . الخ وشرط استعمال الضمير ووضوحه فى ذهن السامع أن يسبق باسم ظاهر معروف مألوف لدى كل من المتكلم والسامع . وأوضح الأستاذ أنيس أنه ليس لديه ما يعقب به على حديث النحاة عن هذه الضمائر إلا حين يعدونها أعرف المعارف أما ضمائر الغيبة فذكر أنها ألفاظ مبهمة توقع فى اللبس ، وتحتاج إلى البيان ، ولا يمكن استعمالها بغير ما تشير إليه من أسماء ظاهرة، بل حتى ضمائر التكلم التى ظنها النحاة أنها من الوضوح والجلاء بحيث لا تحتاج إلى بيان أو تعريف ذكر أن استعمالات اللغة تبرهن على أنها لا تكاد تزيد وضوحاً عن غيرها من الأسماء الأخرى ، وليس أدل على ذلك — كما يرى — مما يسميه النحاة بالتخصيص فى العبارات (نحن العرب ، نحن المسلمين) إلا بياناً للضمير وتوضيحاً له عن طريق اسم ظاهرة . . . وقد أوضح الأستاذ أنيس أن النحاة أنفسهم قد اختلفوا فيما بينهم على قدر ما فى الضمائر من معرفة وقد اكتفى أخيراً من بيان حقيقة الضمائر بأن النحاة أنفسهم قرروا أن من أغراض استعمالها فى اللغة : الرغبة فى التعمية والإبهام[1] .

(ب) ألفاظ الاشارة :

مثل هذا ، تلك ، هؤلاء . . الخ ، ويرى الأستاذ أنيس أنها من أنواع الضمير وذكر أنه يستعاض بمثل هذه الألفاظ عن تكرار أسماء ظاهرة فى كثير من الأحيان ، غير أنها قد توضع جنباً إلى جنب مع ما تشير إليه من تلك الأسماء الظاهرة وقد بدا له أن ربط النحاة هذه الألفاظ بالإشارة

---

(١) أنظر المصدر السابق ص ٢٠٤ ، ٢٠٥

ليس فى حقيقته إلا ربطاً ظاهرياً تبرره حركات الناس فى أثناء الكلام ، أما الغرض الحقيقى من استعمال ألفاظ الإشارة فهو الاستعاضة بها عن تكرار الأسماء الظاهرة كما فى الضمائر تماماً . ففى قولنا (هذا الكتاب) إنما نبغى تعيين كتاب خاص ، فذكرنا مع لفظ الكتاب لفظاً آخر يفيده أيضاً ويقوم مقامه ، وهو ما يسمى باسم الإشارة فكأننا قلنا (الكتاب الكتاب)[١] .

وقد أورد الأستاذ أنيس مثلا على الإستعاضة التى يقوم بها لفظ الإشارة عن تكرار ما سبقه من عبارات ، قوله تعالى(جنات عدن مفتحة لهم الأبواب، متكئين فيها يدعون فيها بفاكهة كثيرة وشراب وعندهم قاصرات الطرف أتراب، هذا ما توعدون ليوم الحساب)[٢] ، فقد رأى أن كلمة (هذا) قد استعيض بها عن تكرار ما سبقها من عبارات ، فهى بمثابة صورة رسمها فنان ماهر لما يستمتع به المؤمنون فى الآخرة ، وقد عرضت على الأنظار بعد أن دوّى وصفها فى الأسماع ثم قيل مع عرضها على الناس (هذا ما توعدون ليوم الحساب) ، فمثل ألفاظ الإشارة فى هذا مثل الضمائر التى تغنى عن تكرار الأسماء . ثم عقب الأستاذ أنيس على كل ما تقدم بقوله :

« ومع هذا نرى اللغة قد اختصت ألفاظ الإشارة باستعمالات تخالف استعمالات الضمائر ، مما يبرر جعل كل منها مستقلا عن الآخر فى ناحية من النواحى »[٣] .

---

(١) المصدر السابق ص ٢٠٥ ، ٢٠٦

(٢) سورة ص آية ٥٠

(٣) المصدر السابق ص ٢٠٦

(ﺟ) الموصولات :

ذكر الأستاذ أنيس أنها النوع الثالث من أنواع الضمير وهى مثل : الذى، والتى ، والذين ... الخ . وقال عنها إنها ألفاظ تربط بين الجمل ويستعاض بها فى نفس الوقت عن تكرار الأسماء الظاهرة ، ثم أورد مثالا لذلك : إنك لو قلت لصديقك: (إشتريت البيت الذى رأيناه فى الأسبوع الماضى) ، وقارنت مثل هذه الجملة بما قد يجرى على ألسنة الناس باللغة العامية المصرية : (إشتريت البيت ، البيت إياه شفناه ويا بعض) لاتضح ما نعنيه من الإستعاضة بأسماء الموصول عن تكرار الأسماء الظاهرة من مقارنة هذين الكلامين ، رغم أن للألفاظ الموصولة إستقلالها الخاص فى الاستعمال اللغوى .

(د) المصدر :

ذكر الأستاذ أنيس أن ألفاظ العدد مثل ثلاثة ، أربعة ، .. الخ ، هى النوع الرابع من قسم الضمير وأوضح أنها أيضاً ألفاظ يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة وإن كان لها استقلالها فى الاستعمال اللغوى . فقولنا : (ثلاثة رجال) يغنى عن قولنا (رجل ، ورجل ، ورجل) . ثم ختم كلامه عن أنواع الضمير بقوله : « فما يسمى بالضمائر وألفاظ الإشارة والموصولات ، والأعداد ، ليست فى الحقيقة إلا رموزاً لغوية يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة ، وإن كان لكل منها استعماله الخاص ، وهى من العناصر اللغوية القديمة ، التى يستعين بها اللغوى فى مقارناته ويستدل بها عادة على ماتنتمى إليه اللغة من فصيلة لأنها فى غالب الأحيان عصية على التطور والتغير »[1] .

ثالثاً — الفعل :

ذكر الأستاذ أنيس أن الفعل هو القسم الثالث من أقسام الكلام بعد أن ذكر الإسم والضمير ، وقال عنه إنه ركن أساسى فى معظم لغات البشر ، أما وظيفته

(١) المصدر السابق ص ٢٠٦ ، ٢٠٧

فى الجملة فقد اعتبرها إفادة الإسناد وقال : إن الصفة تشاركه أحياناً فى هذه الوظيفة فى قوله تعالى (لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن) ، وقال أيضاً أما معناه فكما يقال عادة : فهو إفادة الحدث فى زمن معين ، وقد رأى كما نرى أن ربط الزمن بصيغة الفعل لا يكاد يبرره الإستعمال اللغوى ، وكذلك رأى أن النحاة أنفسهم قد أحسوا بدلالة المصدر على الحدث والزمن ، وإن حاولوا تأويل هذا وتخريجه فى جدل عقيم لا طائل تحته[1] .

رابعاً — الأداة :

وقد اعتبرها الأستاذ أنيس القسم الرابع والأخير لأجزاء الكلم ، وقد ضمن هذا القسم كل ما بقى من ألفاظ اللغة ومنها مايسمى عند النحاة بالحروف، سواء كانت للجر ، كما يقولون ، أو للنفى ، أو للاستفهام ، أو للتعجب ومنها مايسمى بالظروف زمانية كانت أو مكانية ، مثل: فوق،وتحت، وقبل ،وبعد، وغير ذلك[2] .

---

(١) المصدر السابق ص٢٠٧

(٢) المصدر نفسه ص ٢٠٧

نقد تقسيم الأستاذ إبراهيم أنيس

(١) يبدو أن الأستاذ أنيس قد ارتضى التقسيم الذى أورده ودافع عنه وإن لم ينسبه إلى نفسه، بل ذكر أن المحدثين وفقوا إليه دون أن يذكر أسماءهم، ودون أن يذكر صراحة الأساس العلمى الذى بنى عليه هذا التقسيم الذى وصفه بأنه أدق من تقسيم النحاة الأقدمين .

(٢) بعد أن نقد آراء النحاة فى تقسيم الكلم وأكد اضطرابهم فيه وحيرتهم فى أمره — رأى أن يتخذ أسساً ثلاثة لتحديد الأقسام هى :

(١) المعنى . (٢) الصيغة .

(٣) وظيفة اللفظ فى الكلام، وذكر أنه ينبغى أن نقيس أجزاء الكلام بهذه الأسس مجتمعة فلا يصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس وذلك لأن مراعاة المعنى وحده قد يجعلنا نعد بعض الأوصاف مثل (قاتل، وسامع، ومذيع) أسماء وأفعالا فى وقت واحد، وكذلك قد يحملنا هذا على اعتبار المصدر إسما وفعلا فى وقت واحد ... الخ .

وفى اعتقادى أن الأستاذ أنيس كان مصيباً فى جعل الصيغة أساساً من أسس التفريق بين أجزاء الكلام وهى أساس شكلى بارز مستقل يتعلق بمبنى الكلمة إلا أنه لا يعتبر الأساس الوحيد المعتمد فى عملية التفريق فهناك أسس شكلية أخرى ينبغى أن تراعى فى التفريق كالعلامة الإعرابية والرتبة وغيرها.

أما المعنى ووظيفة اللفظ فى الكلام فهما من الأسس الوظيفية التى تصلح

أيضاً للتفريق بين الأقسام المختلفة ، ونقصد بهما الوظائف الصرفية ووظائف السياق . وحين أورد الأستاذ أنيس أنه إذا راعى أساس المعنى وحده فى عملية التفريق يؤدى ذلك إلى اعتبار (قاتل ، وسامع ، ومذيع) أسماء وأفعالا فى وقت واحد ، وفى رأيى أن هذا لا يستقيم من ناحيتين :

الأولى : اعتبار (قاتل ، وسامع ، ومذيع) أسماء ، والواقع أنها ليست كذلك ، بل صفات لها سماتها الشكلية والوظيفية التى تميزها عن الأسماء ، وإن استعملت استعمالها فى ظروف قولية معينة ، فإضفاء صفة الإسمية على هذه الكلمات وجعلها فى طائفة الأسماء أمر يجانب الدقة .

الثانية : إن هذه الكلمات لا يمكن اعتبارها أفعالا بأية حال ، لأنها لا تدل على الحدث المقترن بزمن ، كما يدل الفعل على ذلك ، بل تدل على موصوف بالحدث ، ودلالتها على الزمن ليست دلالة ضمنية صرفية كما هو الحال فى دلالة الفعل عليه ، بل دلالتها على الزمن دلالة سياقية ، ندركها من استعمال مثل هذه الكلمات فى النصوص اللغوية ، وربما لا تدل على شىء من الزمن حين نستعملها استعمال الأسماء المحضة فزمن الصفة زمن نحوى ولا يكون زمنياً صرفياً أبداً .

وحين قال الأستاذ أنيس : وكذلك قد يحملنا هـذا على اعتبار المصدر إسماً وفعلا فى وقت واحد ، فقد جانب الدقة أيضاً ، لأن المصدر وإن دلّ على حدث كما يدل الفعل — إلا أن دلالته على الزمن ليست دلالة صرفية كما هو الحال فى دلالة الفعل عليه ، بل دلالته على الزمن دلالة إلتزامية ، ناتجة من أن المصدر يدل على حدث ، والحدث لا يكون إلا فى زمن ، وأن

هذا الزمن عام لا يتخصص بمضى أو حال ، أو استقبال ، كما هو الحال في زمن الفعل .

وحين ذكر الأستاذ أنيس أنه إذا راعينا الصيغة وحدها أساساً للتفريق بين أقسام الكلام — فقد يلتبس الأمر علينا حين نفرق بين الأفعال وتلك الأسماء والصفات التي وردت في اللغة على وزن الفعل مثل أحمد ، ويثرب ، ويزيد ، وأخضر . . الخ .

وفي اعتقادي أن التفريق بين الفعل وهذه الكلمات لا يقتصر على ما ذكره من أسس بل يتعدى ذلك إلى أسس أخرى كالعلامة الإعرابية والدخول في الجداول ، واتصال الكلمة باللواصق والزوائد واللواحق ، فما يدخل منها على الاسم أو الصفة غير ما يدخل على الفعل وهكذا ، فالأساس الذي ذكره صحيح ولكنه غير كاف للتفريق .

وحين ذكر أن وظيفة الكلمة في الاستعمال لا تكفي وحدها للتفريق بين الاسم والفعل — أورد أن الكلمة (نبات) في قولنا (النخيل نبات) استعملت مسنداً كما تستعمل الأفعال والصفات . وفي تصوري أن تنوين الكلمة — وهو علامة شكلية بارزة — يسهم أيضاً في جعلها في طائفة الأسماء ، بمعنى أن الأسس التي ذكرها وإن كانت صالحة للتفريق بين أقسام الكلام ، إلا أن هناك أسساً أخرى ينبغي أن تراعى — كما ذكرت — في عملية التفريق .

٣ — ذكر الأستاذ أنيس أن المحدثين وفقوا إلى تقسيم رباعي لأقسام الكلام وقد اعتبره أدق من تقسيم النحاة الأقدمين ، يتلخص هذا التقسيم بما يأتي :

أولا : الإسم : وقد أدرج تحت هذا العنوان ثلاثة أنواع تشترك إلى حد كبير فى المعنى والصيغة والوظيفة وهذه الأنواع هى :

(أ) الاسم العام .

(ب) العلم .

(ج) الصفة .

ثانياً : الضمير : ويندرج تحت هذا العنوان :

(أ) الضمائر .

(ب) ألفاظ الإشارة .

(ج) الموصولات .

(د) العدد مثل : ثلاثة ، وأربعة . . . الخ .

ثالثاً : الفعل :

رابعاً : الأداة : وتضم كل ما تبقى من ألفاظ اللغة من غير الأقسام الثلاثة السابقة ، وذكر من ذلك الحروف ، والظروف زمانية أو مكانية وغيرها . وهنا نورد الملاحظات التالية :

١ — حين ذكر الاسم قصره على أسماء الذوات – كما هو واضح من أمثلته – ولم يتطرق إلى اسم الحدث الذى يصدق على المصدر ، واسم المصدر واسم المرة واسم الهيئة ، وهى جميعاً ذات طابع واحد فى دلالتها على الحدث أو عدده أو نوعه ، فكل هذه الكلمات تدل على المصدرية وتدخل تحت عنوان اسم المعنى ، أضف إلى ذلك أنه أهمل اسم الجنس ، واسم الجنس الجمعى كعرب ، واسم

الجمع كنساء وأهمل أيضاً أسماء الزمان والمكان وأسماء الآلة كما أهمل كثيراً مما يندرج تحت عنوان الإسم . وكان الأجدر — عند اقتحام هذا الموضوع الخطير — أن يحدد طوائف الكلمات التي يشملها مفهوم الإسمية .

٢ — إنه جعل الصفة نوعاً من أنواع الإسم، وإذا عرفنا أن الإسم ما يدل على مطلق المسمى ، فإن الصفة تدل على الموصوف بالحدث ، فلا تدل على الحدث كما تدل المصادر ولا على اقتران الحدث بالزمن كما تدل الأفعال ، وهي لذلك تختلف عن الأسماء والأفعال ، ثم أن الإسم - كما هو معلوم - لا يدل على شيء من الزمن حتى وهو في السياق ، إلا عن طريق التسمية كالليل والنهار . أما الصفات فإنها وإن لم تدل على الزمن دلالة صرفية إلا أنها تدل عليه على أنه وظيفتها في السياق . أضف إلى ذلك صلاحية الصفات للدخول في جداول تصريفية بينما لا يصلح الإسم للدخول في مثل هذه الجداول ، وبمعنى أوضح أن الإسم يوصف بالجمود إلا اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة ، بينما تتحلى الصفات بطابع الاشتقاق . إلى غير ذلك من أوجه التفريق بين الإسم والصفة مما سنتناوله في موضع قادم من هذا البحث . والذي يبدو لي أن الأستاذ أنيس حين قسم الإسم إلى اسم عام ، وعلم وصفة ، جعل الطابع المشترك بينها هو دلالة كل منهما على مفهوم يرتبط بمجموعة من الصفات المشتركة ، ولذلك اتفقت جميعها في المعنى كما اتفقت — على حد قوله — في الصيغة والوظيفة ، وفي تصوري أن هذا إذا صح أن يصدق على ما سماه (الإسم العام) وعلى (العلم) لأنه يندرج بالتأكيد تحت مفهوم الإسم فلا يصح إطلاقه على الصفة كما أوضحنا وكما أورد الأستاذ أنيس نفسه من أن مفهوم اسم الذات - وهو تلك السمات الخاصة التي ترتبط به في أذهان الناس - أكثر تعقيداً من مفهوم النعوت والأوصاف ، فالإنسان لا يسمى إنساناً

إلا بعد تحقق مجموعة من السمات كأن يتكون من لحم ودم وأن نلحظ فيه الحياة ، وأن يمشي على رجلين ، وأن ينطق وأن يفكر ، وأن ، وأن . . . من تلك السمات المألوفة لنا والتي لا تكاد تقع تحت حصر في حين أن كلمة (الكبير) لا يشتمل مفهومها إلا على سمة واحدة وهي (الكبر) أي أن كلمة (الكبير) تدل على موصوف بالكبر ليس إلا . وبهذا فإن الصفة تتميز عن الأسماء ببعض السمات الخاصة[1] .

٣ — جعل الأستاذ أنيس الضمير قسما قائما بذاته وهذا رأى نميل إلى الأخذ به لما للضمير من سمات شكلية ومعان وظيفية يمتاز بها عن الأسماء إلا أنه أدرج كلمات (العدد) كاثنين وثلاثة وأربعة . . الخ . تحت عنوان الضمير وهذا أمر ليس له ما يبرره ، ذلك أن هذه الكلمات وإن اتفقت مع الضمائر والإشارات والموصولات في مبدأ الاستعاضة عن تكرار الإسم الظاهر ، إلا أنّ الضمائر تتصف بسمات شكلية ووظيفية لا تتصف بها ألفاظ العدد وأهمها :

(ا) إن الضمائر كلها مبنية ، وألفاظ العدد معربة إلا إذا بنيت لسبب عارض هو وقوعها إسماً لـ (لا) النافية للجنس مثلا .

(ب) إن الضمائر لا تخضع لأصول اشتقاقية ، وألفاظ العدد لا تتجرد من هذه الأصول وصياغة (فاعل) من الأعداد توضح ذلك .

(حـ) إن الضمائر لا تقبل أية علامة من علامات الأسماء ، بينما تقبل الأعداد هذه العلامات .

---

(١) أنظر المصدر السابق ص ٢٩٦ — ٣٠٤

(ى) إن الضمائر تدل على مطلق الحضور أو الغيبة ، بينما لا تدل الأعداد على ذلك .

(هـ) إن الضمائر لا تقع موقع المضاف بينما تقع الأعداد هذا الموقع . لذلك كله كان الأولى أن تدرج (الأعداد) فى طائفة الأسماء لأنها تتصف بسماتها الشكلية والوظيفية .

٤ — لم يتطرق الأستاذ أنيس إلى السمات الشكلية والوظيفية التى يتميز بها الفعل عن غيره من أقسام الكلام ، بل اكتفى بالقول بأن إفادة الإسناد أهم وظيفة يقوم بها الفعل دون غيره ، وقال إن الصفة تشاركه أحيانا فى هذه الوظيفة ، ويبدو أنه أراد بالإسناد صلاحية الكلمة لأن تكون مسنداً فى الجملة ، وهذا أمر لا تنفرد به الأفعال ، بل تشاركها فيه الصفات ، وقد تشاركها الأسماء عن طريق النقل ، وبالتالى لا يصح أن يكون الإسناد أساساً للتفريق بين الفعل وغيره وكان الأولى ذكر سمات الفعل الشكلية ومعانيه الوظيفية المتميزة التى تصلح أساساً للتفريق بينه وبين غيره .

٥ — جعل الأستاذ أنيس (الأداة) عنواناً عاماً يشمل كل ما عدا الإسم والعلم والصفة ، والفعل ، والضمير ، بأقسامه ، فأدرج تحت هذا العنوان العام الظروف الزمانية والمكانية وغيرها ، ومع مافى هذا من إطلاق ، وحكم بالعموم لا يخدم البحث اللغوى فى مسألة من أهم مسائله وهى تقسيم الكلم — فإنى أرى أنّ درج الظروف الزمانية والمكانية تحت عنوان الأداة ليس له ما يبرره ذلك لأن الظروف بمجموعها وإن شابهت الأدوات فى التعليق وعدم الدخول فى جدول تصريفى وليس لها صيغ معينة — إلا أن الأداة متأصلة فى الرتبة ، وهى أشد تأصلا من الظروف والضمائر ، أما الظروف فليس لها هذا التأصل

فهى حرة الرتبة فى الجملة ، فانفراد الأداة بالصدارة يعتبر من أهم المميزات الشكلية التى تميز الأداة عن الظرف ، هذا إلى أن كثيراً من الكلمات ذات المعانى المختلفة ، والصيغ المختلفة قد استعير إلى الظروف المكانية والزمانية ، واستعملت فى الجمل استعمالا يختلف عن استعمال الأدوات .

٦ — لم يتطرق الأستاذ أنيس إلى كثير من الكلمات التى تتداولها اللغة ، وبالتالى فلم نتمكن من معرفة رأيه فيها ، ورأى الذين وفقوا إلى التقسيم الذى ارتضاه ، فما موقع صيغ المدح والذم ، والتعجب ، وما يسمى عند النحاة بأسماء الأفعال ، وكان وأخواتها مثلا فى التقسيم ؟ . إن عدم تطرقه إليها يحملنا على الإعتقاد بأنه يرتضى ما قاله النحاة الأقدمون فيها وقد ذكرنا أن أحكامهم عليها لم تسلم من المعارضة والنقد فلا داعى للتكرار .

آراء الأستاذ مهدى المخزومى

فى تقسيم الكلم ونقدها

لم يذكر الدكتور مهدى المخزومى أن الكلمة فى الكتاب ثلاثة أقسام : إسم وفعـل وحرف جاء لمعنى ، وأوضح أن سيبويه كان يريد بالحرف ما كان الكوفيون يريدونه من مصطلح (الأداة) ، وقد أخذ بهذه التسمية وجعل الأداة القسم الثالث من أقسام الكلم متأثراً بالمذهب الكوفى وأقلع عن تسميته بالحرف . ثم عرف الإسم بأنه ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن بزمان ، وعرف الفعل بأنه ما دل على معنى فى نفسه مقترن بأحد الأزمنة وعرف الأداة بما لا يدل على معنى إلا فى أثناء الجملة . ثم ذكر أن لكل من هذه الأقسام علامات شكلية سماها لفظية ، وبين علامات الإسم ، وعلامات الفعل ، ولكنه ذكر علامات الأداة . أما علامات الإسم فهى عنده صحة تعريفه بـ (أل) وتنوينه ، وأما علامات الفعل فهى عنده : قبوله لتاء التأنيث الساكنة أو دخول (لم) أو (لن) عليه ، أو قبوله الضمير المتحرك فى آخره ، وضرب لذلك كله أمثلة .

ثم تكلم الدكتور المخزومى عن الفعل ورأى أنه فى العربية ثلاثة أقسام :

الأول : ما كان على وزن (فَعَلَ) ، وهو ما يسمى بالفعل الماضى ، وهو الذى يدل فى أغلب استعمالاته على وقوع الحدث فى الزمان الماضى ، وقال عنه إن له دلالات زمنية مختلفة ، ثم تناول هذه الدلالات بالشرح مما لا مجال لذكره الآن .

الثانى : ما كان على (يفعل) وهو مايسمى بالفعل المضارع ، وهو الذى يدل فى أكثر استعمالاته على وقوع الحدث فى زمن التكلم ، وذكر عنه أن له دلالات زمنية أخرى تناولها بالشرح .

الثالث : ما كان على وزن (فاعل) وقال عنه إنه هو الذى يسميه البصريون (اسم الفاعل) ويسميه الكوفيون (الفعل الدائم) وقال عنه إنه فعل حقيقة ، فى معناه ، وفى استعماله إلا أنه يدل فى أكثر استعمالاته على استمرار وقوع الحدث ودوامه ، ثم تحدث عن الدلالات الزمنية لهذه الصيغة .

الرابع : أبنية أخرى : وهى التى تدل على طلب إحداث الفعل ، وقصد بذلك فعل الأمر ، وبين أن له بناءين :

١ — بناء (أفعل) ، وما على مثاله ، نحو : أقرأ يا هذا ، وأكرم ضيفك . . . الخ .

٢ — بناء (فعالِ) بفتح الفاء وكسر اللام نحو تراكِ هذا أى اترك هذا ونزالِ إلى الميدان ، وحذارِ أن تفعل .. الخ ، وأوضح الدكتور المخزومى أن هذا الفعل ببناءيه لا يدل على وقوع حدث فى زمن من الأزمان ، ولكنه طلب محض ، يواجه به المخاطب لإحداث مضمونه فوراً ، وكلا البناءين مطرد صوغه ، إلا أن البناء الأول (أفعل) يصاغ من الثلاثى ومن الرباعى [١] ، ومن المجرد والمزيد ، وأن البناء الثانى (فعال) إنما يصاغ من الثلاثى المجرد فى أغلب استعمالاته وضرب للبناءين بعض الأمثلة [٢] .

---

(١) الأولى أن يقال من الثلاثى وغيره ليشمل الرباعى وغيره .

(٢) انظر فى النحو العربى / قواعد وتطبيق ص ٢١ — ٢٥

ويبدو أن الدكتور المخزومى أخذ بالتقسيم الكوفى للفعل ، حيث يرى الكوفيون أن الفعل ينقسم ثلاثة أقسام : الماضى — والمضارع — والدائم وجعلوا فعل الأمر مقتطعاً من المضارع — وذكروا له بناءين (أفعلَ وفعالِ). ولذلك كانت صيغة (أفعلْ) عندهم معربة بالجزم وليست مبنية على السكون[١].

وتحدث الأستاذ المخزومى عن الإسم وأحواله المختلفة من بناء ، وإعراب وتعريف وتنكير ، وتذكير وتأنيث ، وإفراد وتثنية وجمع والذى يهمنا من كلامه هو جعله التعريف والتنكير ، والتذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع مما تختص به الأسماء عن غيرها من أقسام الكلم ، ثم اعتباره الضمائر ، والإشارات والموصولات فى مجموعة واحدة سماها الإشارات اللغوية ، وذلك حين تحدث عن طرق تعريف النكرة[٢] .

وتحدث الأستاذ المخزومى بعد ذلك عن القسم الثالث من أقسام الكلم وهو (الأداة) فذكر أن الأدوات كلمات إذا أخذت مفردة غير مؤلفة فليس لها دلالة على معنى ، ولا تدل على معانيها إلا فى أثناء الجملة . ف(هل) مثلا قال عنها إنها أداة تستعمل فى الاستفهام ، والاستفهام معناها ، ولكن الاستفهام لا يتحقق إلا إذا استعملت فى جملة ، و (الباء) قال عنها إنها صوت هجائى لا يدل منفرداً على معنى من المعانى ، ولا تبين دلالتها على الاستعانة إلا إذا استعملت فى الجملة . و (بل) وحدها تساءل الأستاذ المخزومى عن معناها ؟ فأجاب : ليس لها وحدها معنى ، وما عرف عنها من دلالة الإضراب لا يظهر إلا إذا استعملت فى جملة ثم خلص إلى القول بأن هذه الأدوات وأضرابهن : أدوات لا تدل على معانيها دلالة الأسماء والأفعال على معانيها ، لأنها خلو من

---

(١) أنظر الإنصاف .
(٢) أنظر فى النحو العربى — قواعد وتطبيق ص ٣١

المعانى إذا كانت مفردة . ثم أوضح أن الأدوات فى العربية كثيرة ، دخلت الاستعمال على صورة مجموعات ، كل مجموعة منها تنتظم عدة أدوات . تشترك فى دلالة عامة ، وتختلف فيما بينها فى الاستعمالات الخاصة . ودعا الدكتور المخزومى إلى دراسة الأدوات مجموعات لا أفراداً لتكون الفائدة أعم ، لتسهل ملاحظة الفروق بين ما تنتظمه المجموعة الواحدة من أدوات ، وأكد أن ليس فى الكلام ما نسب إليها من عمل أو تأثير فيما بعدها ، بل كل ما تؤديه هو التعبير عن المعانى العامة التى تطرأ على الجمل مما يقتضيه حال الخطاب ، ومناسبات القول . ثم ختم حديثه عن الأدوات بأن المعانى التى تطرأ على الجمل بهذه الأدوات كثيرة ذكر منها : الاستفهام وأدواته ، والنفى وأدواته ، والتوكيد وأدواته ، والشرط وأدواته ، والاستثناء وأدواته ، والوصل وأدواته ، وذكر منها (ما) المصدرية وأن ، وإن ، وحروف الجر من ، وإلى ، وعن ، وعلى ، التى قال عنها إنها أدوات تحقق إضافة محتويات الأفعال أو معانيها إلى ما بعدها (١) .

وبعد أن تحدث الدكتور المخزومى عن أقسام الكلم الثلاثة تناول نقد النحاة فى التقسيم فقال : « فالفعل والإسم والأداة إذن هى الأقسام التى اتفق النحاة عليها منذ نشوء هذه الدراسة ، وليتهم كانوا قد وفوا هذه الأقسام حقها من الدرس ، ولكنهم لم يفعلوا ، لأنهم كانوا يعنون بأمور لا تخص الدراسة اللغوية ، أو النحوية ، ولا صلة لها بها ، وهم إذا تناولوا هذه الأقسام الثلاثة ، لم يتناولوها إلا على أساس نظرية العامل ، وإذا كانت الأسماء هى التى تتحمل المعانى الإعرابية كان اهتمامهم منصباً عليها ، لأنها (معمولات) يبدو أثر العامل فيها واضحاً ، لأنها ترفع وتنصب وتخفض ، والرفع والنصب

---

(١) أنظر المصدر السابق ص ٣٧ — ٤٥

والخفض مظاهر لتأثير العامل ، والحركات الدالة عليها من ضمة وفتحة وكسرة آثار للعوامل تتركها فى معمولاتها . أما الفعل والأداة ، فلم يوفوهما حقهما ، ولم يتناولوهما بالدرس إلا بمقدار ما لهما من صلة بالعمل والعامل ، وإلا بمقدار ما لهما من تأثير فى الأسماء : رفعاً وخفضاً ، ونصباً ، ومهما يكن من أمر فقد غبر القوم متشبثين بهذا التقسيم الثلاثى ، حتى بدا وكأنه تقسيم أملاه العقل عليهم ، ولكن الأمر يبدو على غير ما توهموا ، فهناك كلمات لا ينطبق عليها تعريف الأسماء ، ولا تعريف الأفعال ، ولا تعريف الأدوات ، ولم يعرض لها سيبويه أو يشر اليها فى تقسيمه ، أو ينص عليها فى تمثيله لأقسام الكلمة ، كلمات ليس لها معنى خاص ، ولا مدلول بعينه ، كلمات مبهمة تطلق على الموجودات كلها ، ولا تدل على معنى دلالة الإسم على مسماه كما يدل (رجل) على إنسان ذكر لا بعينه و (امرأة) على إنسانة أنثى بعينها ، و (شجرة) على نبتة ذات ساق إلى غير ذلك ، ولم تكن الكلمات المبهمات إلا إشارات ، أو كنايات ، لأنها تشير إلى كل ذلك ويكنى بها عن كل ذلك . وإذا كان الأمر كذلك فجدير بنا أن نقسم الكلمة إلى أربعة أقسام بدلا من ثلاثة مما جرى عليه عرف النحاة قديماً وحديثاً وهى :

(١) الفعل . (٢) الإسم . (٣) الأداة . (٤) الكنايات(١) .

لقد عرض الدكتور المخزومى للأقسام الثلاثة الأولى ، وأطلعنا على رأيه فيها ولا بد من أن نقف على رأيه فى القسم الرابع وهو ما سماه بالكناية لتكون صورة التقسيم الذى أخذ به وأيده واضحة أمامنا ، فما هى الكناية ؟

يقول الدكتور المخزومى : «الكنايات أو الإشارات فى العربية طوائف ،

---

(١) المصدر السابق ص ٤٥ ، ٤٦

تتميز كل طائفة منها بطريقة خاصة وباستعمال خاص ، ولأهميتها فى الكلام نعرض هنا لتصنيفها وبيان وظائفها بقدر ما تسمح به ظروف هذا العمل ، ولا ريب أن النحاة قد التفتوا إليها ، ولكنهم لم يمنحوها مايجب أن تمنح من عناية واهتمام ، ولم يهمهم من جوانبها المتنوعة ووظائفها فى الكلام إلا ما كانوا يتوهمون لها من عمل وتأثير فيما بعدها من أسماء وأفعال . الكنايات فى العربية تتجمع فى مجموعات ، ويندرج فى كل مجموعة منها ألفاظ تؤدى وظيفة معينة مشتركة »(١) .

ثم ذكر الأستاذ المخزومى هذه المجموعات وقسمها بحسب وظائفها المشتركة إلى :

١ — الضمائر : وذكر عنها أنها كنايات أو إشارات يشار بها إلى المتكلمين والمخاطبين ، والغائبين ، وهى قسمان : متصلة ، ومنفصلة ، وتحدث عن أشكالها ووظائفها بشىء من التفصيل .

٢ — الإشارة : وذكر أن الغرض منها أو وظيفتها اللغوية ، هو الإشارة ، كما تدل عليه التسمية ، وإنما يتعين المشار إليه بها بواسطة إشارة حسية تصحبها ، ثم عدّد ألفاظها وبيّن ظروف استعمالها فى اللغة بتعدد معانيها الوظيفية .

٣ — الموصول بجملة : وذكر أنه كناية موصولة بجملة معهودة المضمون لدى المتكلم والسامع ، واعتبرها إشارات أيضاً إلا أنها إشارات غير الحضور فى أغلب استعمالاتها . وإنما تعتمد فى تبيين المشار إليه على جملة موصولة بها معهودة المضمون عند المتكلم والسامع ، ولبيان ذلك ضرب مثلا قولك (لقيت الذى كنت تبحث عنه) فهنا مشير : هو المتكلم ومخاطب : هو المواجه بهذا

---

(١) المصدر السابق ص ٤٦ — ٤٧

الـكلام . أما المشار إليه فغير حاضر ولـكنه عرف بالجملة التى اقترنت به ، والتى يعرف مضمونها كل من المتكلم والسامع وكانت الجملة إشارة ذهنية إلى المشار إليه ، المـكنى عنه بالذى . ولا بد فى الجملة التى توصل بها الـكنايات الموصولة بجمل أن تحتوى على ضمير يشار به إلى الموصول مطابق إياه فى النوع والعدد ثم ذكر الدكتور المخزومى هذه الموصولات وضرب لها أمثلة فى مجالات الاستعمال المختلفة المبنية على أساس تعدد معانيها الوظيفية . وألفاظ هذا النوع هى : الذى ، والتى ، واللذان ، واللتان ، والذين ، واللائى ، و اللاتى ، واللواتى ، وما ، ومن ، وأىّ .

٤ — <u>المستفهم به</u> : وذكر عنه أنه كناية تضمنت معنى الهمزة فى الإستفهام فحملت عليها واستعملت استعمالها وتشمل الألفاظ (مَنْ) و (ما) و (أىّ) و (كيفَ) و (أنّى) و (متى) و (أيان) و (أين) و (كم) ، وذكر أن الأصل فى الاستفهام أنْ يكون بهل والهمزة وهما أداتا الاستفهام الأصليتان . أما غيرهما من كنايات فمحمول عليهما ، وأورد لـكل الأمثلة المتقدمة أمثلة تصور واقع الاستعمال وتحدد وظائفها فى الجملة .

٥ — <u>كلمات الشرط</u> : وذكر عنها أنها كنايات تضمنت (إنْ) فى الشرط فحملت عليها ، واستعملت استعمالها ، وهى : ما ، ومهما ، ومَنْ ، وأىّ ، وأينَ ، ومتى ، وأيان ، وكيفَ وأنّى ، وحيثما ، وذكر فى هذا الصدد أن للشرط فى العربية أدوات هى : إن ، وإذا ، ولو ، وهى الأدوات الأصلية ، أما غيرها فمحمول عليها ، كذلك الـكنايات التى مرّ ذكرها . والتى تضمنت معنى (إن) فاصطنعت طريقها فى الاستعمال[1] .

---

(١) أنظر المصدر السابق ص ٤٧ — ٦٢

هذا عرض موجز لما ذكره الدكتور المخزومى فى أقسام الكلم وفيه يظهر أن الأقسام عنده أربعة بعد أن أضاف إلى الاسم والفعل والأداة قسما رابعاً سماه الكناية بأنواعها الخمسة التى ذكرناها آنفاً ، وفى كل ما ذكره نبدى الملاحظات الآتية :

١ — لم يوضح الأستاذ المخزومى الأسس التى روعيت أو ينبغى أن تراعى فى التقسيم وهذه مسألة مهمة ، بل اكتفى بذكر بعض علامات الاسم والفعل الشكلية ، ولم يتعرض لذكر علامات الأداة .

٢ — لم يحدد طوائف الكلمات التى تندرج تحت مفهوم الاسم ، بينما تحدث بإسهاب عن الفعل وأقسامه ودلالته الزمنية متأثراً بالمذهب الكوفى الذى ساقه إلى إهمال طائفة من الكلمات لها سمات شكلية ووظيفية تنفرد بها الأسماء والأفعال ، هى طائفة الصفات ، بسبب ذلك جعله بناء (فاعل) من طائفة الأفعال . والذى يبدو لى أن تسمية الكوفيين هذه المادة بالفعل الدائم واتباع الدكتور المخزومى لهم فى اعتبارها فعلا — لم تكن ناتجة عن تقدير سليم فى وضع الأسس الصحيحة لتقسيم الكلم على واقع لغوى وصفى دقيق يعتمد الظواهر الشكلية وأهمها العلامات أساساً لتمييز الفعل من غيره وبالعكس فان الكوفيين وإن كانوا قد راقبوا استعمال هذه المادة فى الكلام العربى إلا أنهم اعتمدوا الدلالات الظنية فقط أساساً للقول بفعليتها فقد رأوا أنها تدل على حدث ثم أنها تنصرف إلى زمن وهذا يكفى — عندهم — للقول بفعليتها ، وفاتهم أن الأسس الشكلية التى يقوم عليها تقسيم الكلم وأهمها قبول علامات الفعل لاتسمح بالقول بفعلية هذه المادة أضف إلى ذلك أن هذه المادة تدل على موصوف بالحدث ثم إن الزمن وظيفتها فى السياق فلا تدل عليه دلالة صرفية كما هو الحال فى دلالة الفعل على الزمن وإذا كان الأمر كذلك

فإن تسمية الكوفيين لها (الفعل الدائم) ومن بعدهم الأستاذ المخزومى — أمر جانب الدقة فى تعيين موقعها بين أقسام الكلم .

٣ — حين تحدث الأستاذ المخزومى عن الأداة وهو القسم الثالث من أقسام الكلم أوضح أن المعانى التى تطرأ على الجمل بهذه الأدوات كثيرة ، ذكر منها : الاستفهام وأدواته ، والنفى وأدواته والتوكيد وأدواته ، والشرط وأدواته ، والوصل وأدواته ، وحين تحدث عن الكناية ، وهى التى جعلها قسما قائما بذاته قسيما للاسم وللفعل والأداة ذكر أن (المستفهم به) و (كلمات الشرط) تندرج تحت هذا القسم ، وبنظرة بسيطة نجد الدكتور المخزومى قد اعتبر بعض الأدوات ضمن قائمة الكنايات ، لأننا نستفهم بأداة الاستفهام ، ونشترط بأداة الشرط ، وكان الأولى أن يفرد الضمائر والموصولات والإشارات بقسم خاص عنوانه (الضمير) ويكتفى بذكر الكلمات المستفهم بها ، والمشروط بها تحت عنوان الأداة ، هذا إلى أن الأدوات لا يصح أن تندرج تحت معانيها كافعل . فالأدوات جميعها تدل على معنى وظيفى عام هو التعليق ثم يكون لكل طائفة منها وظيفة خاصة بها كالإستفهام والشرط . . . الخ . هذا بالإضافة إلى أن كلا من طائفة الضمائر التى سماها (كنايات) وطائفة الأدوات تتصف بسمات لا تتصف بها الأخرى سنتطرق إليها فيما بعد إن شاء الله .

٤ — فى كتابه (مدرسة الكوفة) سمى الدكتور المخزومى الإشارات والموصولات أسماء وذلك تحت عنوان (أسماء الإشارة والأسماء الموصولة)[١] ، ثم اعتبرها من الكنايات فى كتاب آخر[٢] .

---

(١) مدرسة الكوفة ص ٢٠٠

(٢) أنظر فى النحو العربى ، قواعد وتطبيق ص ٤٧ وما بعدها .

٥ — لم يتطرق الدكتور المخزومى فى تقسيمه للكلم إلى كثير من الكلمات التى تتداولها اللغة ، وبالتالى فلم نتمكن من معرفة رأيه فيها ، فما موقع صيغ المدح والذم والتعجب ، وما يسمى عند النحاة بأسماء الأفعال ، وكان وأخواتها مثلا بين أقسام الكلم ؟ كان على الدكتور المخزومى وقد قدم لنا آراءه فى تقسيم الكلم ألا يغفل (الخالفة) وما يندرج تحت عنوانها من كلمات ، والمعلوم أن ذكرها ورد على لسان بعض أئمة المذهب الكوفى الذى تأثر كثيراً بآرائه.

أما الأستاذ إبراهيم السامرائى فلم يتطرق — فيما ألف من كتب وما أبداه من دراسات — إلى مسألة تقسيم الكلم على الرغم من اهتمامه بالدراسات اللغوية والنحوية وهذه مسألة مهمة كان الأجدر أن تحظى باهتمامه لما أبداه من آراء سليمة فى بعض قضاياها ، وبقدر ما يمس تقسيم الكلم فيما أبداه نورد الملاحظات الآتية :

١ — إنه جمع فى باب واحد هو باب الإسم بين الضمائر ، والإشارات والموصولات والعلم والمعرفة ، والنكرة وذلك حين دعا طالب النحو إلى دراسة الأسماء[١] . وقد وضحنا موقفنا من هذا الجمع عند نقدنا لما أورده الأستاذان أنيس والمخزومى .

٢ — حين عرض لأساليب التعجب والمدح والذم وما يسمى بأسماء الأفعال أبدى أفكاراً سليمة مستمدة من واقع استعمالها فى اللغة ، وكان الأولى أن يجمعها فى قسم خاص من أقسام الكلم ليبرر نقده للنحاة فى إلحاقهم إياها بأقسام مختلفة من الكلم ، فحين نطلع على آرائه فيها نفهم أنه لا يميل إلى جعلها فى

---

(١) أنظر فى النحو العربى ، نقد وبناء ص ١٠ وتنمية اللغة العربية ص ١٤٢

طائفة الأسماء أو الأفعال ، ومع ذلك لم يقرر حكما بشأن انتسابها إلى أى من أقسام الكلم ، علماً بأن هذه المواد تشترك فى وظيفة الإفصاح الذاتى عما تريده النفس بأسلوب إنشائى تسيطر عليه أمارات التأثر ، وتمتاز عن غيرها من أقسام الكلم بعلامات شكلية تبرر إفرادها بقسم خاص ، وقد نوهنا عن ذلك فيما تقدم من قول .

٣ — إن دعوة الأستاذ السامرائى إلى دراسة الفعل فى اللغة العربية وما يدل عليه من وظائف زمنية صرفية وسياقية فى الظروف القولية المختلفة هى دعوة جديرة بالإهتمام ، تفصح عن إدراك عميق لقدرة الفعل فى العربية على التعبير عن دقائق الزمن ، وقد شاركه فى هذه الدعوة عدد من المعنيين بالدراسات اللغوية الحديثة أمثال الأساتذة تمام حسان ومهدى المخزومى وإبراهيم أنيس وغيرهم وسنعرض لذلك عند الكلام عن الدلالات الزمنية فى طائفة الأفعال غير أن اضطراب النحاة القدماء فى تقسيم الكلم قد سرى إلى بعض ما جاء به الأستاذ السامرائى حين دعا إلى إلحاق المصدر ، وإسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة واسم التفضيل بالمادة الفعلية من حيث إفصاحها عن الزمان ، بينما الدلائل تشير إلى أن هذه الصيغ تتميز عن الأفعال فى سماتها الشكلية ، ومعانيها الوظيفية ، وكان الأولى أن يفردها ـ ما عدا المصدر ـ فى قسم خاص من أقسام الكلم بدلا من إلحاقها بالمادة الفعلية . ذلك أن دلالة الفعل على الزمن دلالة صرفية وهو مفرد ونحوية وهو فى السياق أما دلالة الصفات عليه فلا تكون إلا نحوية تفهم من السياق بقرائن القول أما دلالة المصدر على الزمن فهى التزامية ناتجة من أن المصدر يدل على الحدث ولا يكون حدث إلا فى زمن .

وبعد هذه الجولة العلمية فى مسألة تقسيم الكلم مع الأساتذة أنيس والمخزومى وقد خصصا جانباً من دراساتهما فيها ، ومع الأستاذ السامرائى حين

عرض آراءه فيما له مساس بموقع بعض الكلمات من أقسام الكلم كصيغ التعجب والمدح ، والذم وما أطلق عليه النحاة أسماء الأفعال ، بعد هذا كله أرى أن أعرض لآراء الأستاذ تمام حسان الذى لا أشك فى أنه عانى من آراء النحاة فى تقسيم الكلم الشيء الكثير فلم يشأ إلا أن يمارس نقدهم فى هذه المسألة المهمة ثم لم يكتف بهذه الممارسة — كما فعل غيره قديماً وحديثاً — بل وضع بنظراته السليمة الحلول التى رأى أنها البديل العلمى الذى يضع حداً لاضطراب التقسيم عند النحاة .

(يقول الأستاذ تمام : « ولقد قسم النحاة القدماء الكلمات على أسس لم يذكروها لنا ، وإنما جابهونا بنتيجة هذا التقسيم إلى اسم ، وفعل وحرف ولكننا إذا نظرنا إلى هذا التقسيم فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة أمكننا أن نصل إلى شيئين :

١ — إن الكلمات العربية يمكن أن ينقد تقسيمها القديم .

٢ — إن هذا النقد ينبنى على أسس يمكن استخدامها فى تقسيم الكلمات تقسيماً جديداً ، ونحن الآن مطالبون بأن نأتى بهذه الأسس التى ينبنى عليها تقسيم الكلمات[1] .

وقد أورد الأستاذ تمام أسساً رأى أنه يمكن أن ينبنى عليها تقسيم الكلمات وشرح تطبيق كل منها على التقسيم ، فالشكل الإملائى ، والتوزيع الصرفى ، والأسس السياقية ، ومعنى الوظيفة والوظيفة الاجتماعية ، أسس صالحة لأن تكون منطلقاً لتقسيم الكلمات فى اللغة العربية وتوضيح حقيقتها[2] . غير

---

(١) مناهج البحث ص ١٩٦

(٢) انظر المصدر السابق .

أن الأستاذ تمام ذكر أسساً عديدة فى مجال آخر فأبقى على بعض الأسس التى تناولها فى كتابه (مناهج البحث فى اللغة) وأضاف أسساً أخرى استند عليها فى عملية التقسيم الجديد منطلقاً فى ذلك مما جاء به النحاة . فقال : « ولقد قسم النحاة الكلم إلى ثلاثة أقسام ، يقول ابن مالك : واسم وفعل ثم حرف الكلم ثم حاولوا راشدين عند إنشاء هذا التقسيم أنْ يبنوه على مراعاة اعتبارى الشكل والوظيفة ، أو بعبارة أخرى : المبنى والمعنى ، إذ ينشئون على هذين الأساسين فيما خلافية ، يفرقون بها بين كل قسم وقسم آخر من الكلم ، كما يفعل اللغويون المحدثون فى يومنا هذا حين يجرون مثل هذا التقسيم للكلم فى لغة ما . ويتضح نظرهم إلى المبنى والمعنى فى تقسيمهم للكلم من قول ابن مالك :

بالجرِّ والتنوينِ والندا وألْ ومسندٍ للاسم تمييزٌ حصلْ
بتا فعلتَ وأتتْ ويا افعلى ونون أقبلنَّ فعلٌ ينجلى
سواهما الحرف كهل وفى لم . . . . . .

كما يتضح أيضاً فى قول النحاة الآخرين : الإسم ما دل على مسمى والفعل ما دل على حدث وزمن ، والحرف ما ليس كذلك ومن الواضح أن أبيات ابن مالك فرقت بين أقسام الكلم تفريقاً من حيث المبنى ، وأن الموقف الذى لخصناه عن النحاة الآخرين قد فرق بين هذه الأقسام تفريقاً من حيث المعنى ، وأن التفريق على أساس من المبنى فقط ، أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التى يمكن الاستعانة بها فى أمر التمييز بين أقسام الكلم ، فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين ، فيبنى على طائفة من المبانى ومعها (جنباً إلى جنب فلا تنفك عنها) طائفة أخرى من المعانى[1] .

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٨٧

(لقد رأى الأستاذ تمام أن النظام الصرفى للغة العربية الفصحى يمكن أن يوضع فى صورة جدول بعده الرأسى " مبانى التقسيم ورأى أن هذه المبانى هى الإسم ومعناه الإسمية ، والصفة ومعناها الوصفية ، والفعل ومعناه الفعلية ، والضمير ومعناه الإضمار ، والخالفة ومعناها الإفصاح ، والظرف ومعناه الظرفية ، والأداة ومعناها معنى التعليق بها ، ورأى كذلك أن البعد الأفقى لذلك الجدول هو مبانى التصريف وهى المتكلم ومعناه التكلم والخاطب ومعناه الخطاب ، والإضمار للاشارة ومعناها الإشارة، والإضمار للغائب ومعناه الغيبة ، والإضمار الموصول ومعناه الوصل ، والفرد ومعناه الإفراد والمثنى ومعناه التثنية ، والجموع ومعناه الجمع ، والمذكر ومعناه التذكير والمؤنث ومعناه التأنيث ، والمعرّف ومعناه التعريف ، والمنكّر ومعناه التنكير[١].

(ومعنى ذلك أن الأستاذ تمام رأى أن أقسام الكلام سبعة هى : الاسم ، والصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالفة ، والظرف ، والأداة ، وهى مبانى التقسيم التى أوردها .

وبصرف النظر عن صحة هذا التقسيم ، لأنه موافق للتقسيم الذى استنبطناه من أقوال النحاة وآرائهم ، ولأننا فى الحقيقة نرتضيه — فإن الأستاذ تمام جابهنا به دون أن يهيىء الأذهان له كما جوبه هو وغيره من قبل النحاة بتقسيم الكلم إلى اسم وفعل وحرف[٢] . وأعتقد أنه أدرك صعوبة هذه المجابهة على الباحث ، فوضع بعد ذلك الأسس الشكلية والوظيفية التى يمكن أن يبنى عليها تقسيم الكلم أطلق على الشكلية منها اسم (المبانى) وعلى الوظيفية اسم (المعانى) وأكد أن أمر التمييز بين أقسام الكلم فى أمثل طرقه ينبغى أن يتم على أساس

---

(١) انظر المصدر السابق ص ٨٦

(٢) أنظر مناهج البحث ص ١٩٦

من الاعتبارين معاً : المبانى والمعانى ، أما المبانى فقد رأى أن تشتمل على الأسس الآتية :

(١) الصورة الإعرابية (٢) الرتبة (٣) الصيغة (٤) الجدول
(٥) الإلصاق (٦) التضام (٧) الرسم الإملائى .

وأما المعانى فقد رأى أن تشتمل على الأسس الآتية :

(١) التسمية (١) الحدث (٣) الزمن (٤) التعليق
(٥) المعنى الجلى[1] .

وبعد ذلك ذكر أنه سيحاول أن يلقى ضوءاً على استخدام ما ذكره من المبانى والمعانى فى عملية التفريق بين أقسام الكلم وذكر أن أول ما بدأ به أنه وجد التقسيم الذى جاء به النحاة بحاجة إلى إعادة النظر ، ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم جديد مبنى على استخدام أكثر دقة لاعتبارى المبنى والمعنى ، وذكر بادىء الأمر أنه سيجد فى التقسيم الجديد مكاناً مستقلا لقسم جديد هو الصفة ، ومكاناً مستقلا لقسم جديد آخر هو الضمير ، ومكاناً لقسم جديد ثالث هو الخالفة ، ورابع هو الظرف . وعلى هذا فإن أقسام الكلم التى ارتضاها سبعة هى : الاسم والصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالفة ، والظرف ، والأداة ، ثم فرق بين كل قسم وآخر على أساس من اعتبارى المبنى والمعنى أى الشكل والوظيفة ففرق بينها من حيث : الصورة الإعرابية ، أو الرتبة ، أو الصيغة أو الجدول أو الإلصاق ، أو التضام ، أو الرسم الإملائى ، وهى بلا شك علامات شكلية وفرق بينها أيضاً من حيث : التسمية ، أو الحدث ، أو الزمن ، أو التعليق أو المعنى الجلى وهى الأسس الوظيفية التى اعتمدها ، كل ذلك حين تحدث عن

---

(١) أنظر اللغة العربية ص ٨٧ ، ٨٨

الأقسام السبعة وتمييز كل قسم عن القسم الآخر . ثم نبه إلى أنه ليس معنى إيراد هذه المبانى والمعانى جميعاً أن كل قسم من الكلم لا بد أن يتميز عن قسيمه فى هذه النواحى جميعاً ، إذ يكفى أن يختلف القسم عن القسم الآخر فى بعض هذه المبانى والمعانى تماماً كما رأى الأشمونى وغيره قديماً فى علامات الإسم والفعل ، على أن المهم فى نظر الأستاذ تمام — وهو الصحيح — ألا يكون التفريق بين الأقسام المختلفة من حيث المبانى فقط وإن تعددت ، أو المعانى فقط وإن تعددت أيضاً ، إذ لا بد من أن يتضافر اعتبار المبنى واعتبار المعنى فى التفريق بين قسم بعينه ، وبين بقية الأقسام ، وحين قسم الكلم ذكر أن هذا التقسيم يكون كالآتى:

(١) الاسم :

ذكر عنه أن يشتمل على خمسة أقسام :

الأول : الإسم المعين : وقال عنه إنه هو الذى يسمى طائفة من المسميات الواقعة فى نطاق التجربة ، كالأعلام وكالأجسام والأعراض المختلفة ومنه ما أطلق النحاة عليه اسم الجثة .

الثانى : اسم الحدث : وقال عنه إنه يصدق على المصدر ، واسم المصدر واسم المرة ، واسم الهيئة ، وذكر أنها جميعاً ذات طابع واحد فى دلالتها إما على الحدث ، أو عدده ، أو نوعه ، فهذه الأسماء الأربعة تدل على المصدرية ، وتدخل تحت عنوان اسم المعنى .

الثالث : اسم الجنس : وقد أدخل تحته أيضاً اسم الجنس كعرب وترك ، ونبق ، وبجع ، واسم الجمع كإبل ونساء .

الرابع : مجموعة من الأسماء قال عنها إنها ذات صيغ مشتقة مبدوءة بالميم الزائدة ، وهى إسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة ، وقد

أطلق الأستاذ تمام على هذه المجموعة اسم (الميميات) ، ولم يعتبر المصدر الميمى من هذه المجموعة ، على رغم إبتدائه بالميم الزائدة ، وبرر ذلك بأن هذا المصدر ، وإن اقترب من اسم الزمان ، أو اسم المكان ، أو اسم الآلة من حيث الصيغة ـ فإنه يتفق مع المصدر من جهة دلالته على مايدل عليه المصدر ، فإذا نظر إليه فى ضوء تعدد أبنية المصادر فسوف لا يكون هناك صعوبة تحول دون عده واحداً من هذه الأبنية ، لا واحداً من (الميميات) التى ذكرها .

الخامس : الإسم المبهم : وقد قصد به الأستاذ تمام طائفة من الأسماء التى لاتدل على معين ، إذ تدل عادة على الجهات ، والأوقات ، والموازين ، والمكاييل ، والمقاييس ، والأعداد ، ونحوها . وذكر أن هذه الأسماء تحتاج عند إرادة تعيين مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز ، أو غير ذلك من طرق التضام . وذكر أن معنى هذه الأسماء معجمى لا وظيفى ، ولكن مسماها غير معين ، وضرب لذلك أمثلة : فوق ، وتحت ، وقبل ، وبعد ، وأمام ، ووراء ، وحين، ووقت ، وأوان . . الخ . على أن الأستاذ تمام لم يشأ أن ينهى حديثه عن الاسم وأنواعه وطوائف الكلمات التى تندرج تحته دون أن يوضح المقصود من الإسم المبهم فى مقابل الاسم المعين فذكر أن المقصود بالاسم المعين : أسماء الذوات كرجل ، وجبل وأرض وسماء ، وبالاسم المبهم مادل على مسمى غير معين ، فيحتاج فى تعيينه إلى ضميمة من الوصف أو الإضافة ، أو التمييز فذكر من ذلك :

— الأعداد : كواحد ، واثنين ، وثلاثة ، وينزاح إبهام هـذا النوع من المبهمات بتمييز العدد .

— الموازين : كأوقية ، ورطل ، وقنطار ، وينزاح إبهامها بالتمييز أيضاً أو بالوصف كرطل مصرى ، أو إنجليزى .

— المكاييل : كقدح ، ومُدّ ، وصاع ، ويزول إبهامها بواسطة التمييز أو الوصف كذلك .

— المقاييس : كشبر ، وباع ، وذراع ، وفدان ، وميل ، وفرسخ ، ويزول إبهامها بالتمييز كما سبق .

— الجهات : كفوق ، وتحت ، وأمام ، ووراء ، ويمين ، وشمال ، وخلف ، وإثر ، ويزول إبهامها بالإضافة .

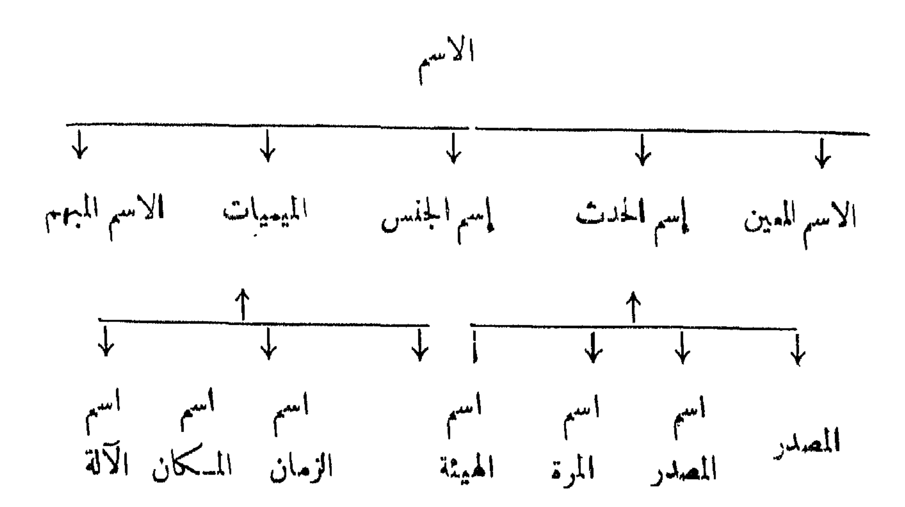
— الأوقات : كحين ، ووقت ، وساعة ، ويوم ، وشهر ، وسنة ، وعام ، وزمان ، وأوان ، ويزول إبهامها بالإضافة أيضاً ، أو بالوصف كقولك : وقت طيب ، وساعة مباركة ، ويوم أغرّ ، وشهر مبارك ... الخ .

— أسماء صالحة لمعنى الجهات والأوقات على السواء فلا يزول هذا الإبهام عنها إلا بالإضافة إلى جهة فتصير بمعنى الجهة ، أو إلى وقت فتصير بمعنى الوقت كعند ، ولدن ، وقبل ، وبعد .

على أن الأستاذ تمام حين فصل المقصود بالإسم المبهم لم يغفل التوسع في الجهات والأوقات وجواز انتقالها عن إسميتها لتستعمل استعمال الظرف ، من قبيل تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد ، فتكون الجهات كظروف المكان ، وتكون الأوقات كظروف الزمان من حيث الوظيفة ، ولكن هذا الإتجاه لا يخرجها عن إسميتها ولا يجعلها ظروفاً من (قسم الظرف) .

ولأجل أن تكون صورة الاسم وأنواعه واضحة كما رآها الأستاذ تمام نورد التخطيط الآتي :

تخطيط تقسيم الإسم عند الأستاذ تمام



هذه هى الأنواع الداخلة تحت مفهوم الإسم ، وطوائف الكلمات التى تندرج تحت كل نوع كما يراها الأستاذ تمام والملاحظ أنه أبعد من طائفة الأسماء المواد الآتية :

١) الصفات ٢) الضمائر ٣) أسماء الأفعال ٤) أسماء الأصوات
٥) الإشارات ٦) الموصولات ٧) الظروف الأصلية مثل إذ ، إذا ، حيث .

وبعد أن تحدث عن الإسم وتقسيماته فرق بينه وبين أقسام الكلم الأخرى من حيث الصورة الإعرابية ، والصيغة ، وقابلية الدخول فى جدول والرسم الإملائى ، والإلصاق ، والتضام ، والدلالة على المسمى ، والدلالة على الحدث ، والتعليق . وكلها فروق يتصل بعضها بالمبنى والبعض الآخر بالمعنى [١] .

---

(١) المصدر السابق ص ٩٠ — ٩٨

(ب) الصفة :

وقد ذكر الأستاذ تمام أنها القسم الثانى من أقسام الكلم ، وأدرج تحتها ما يعرف عند النحاة باسم الفاعل ، واسم المفعول ، وصيغ المبالغة والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، ويبرر إفرادها بقسم خاص من أقسام الكلم بأن مفهومها يختلف عن مفهوم الإسم الذى ارتضاه النحاة ، ذلك أن النحاة حين عرفوا اسم الفاعل قالوا : إنه الصفة الدالة على فاعل الحدث ، وإن اسم المفعول هو ما دل على الحدث ومفعوله ، وإن صيغ المبالغة هى الدالة على فاعل الحدث على سبيل المبالغة والتكثير ، وإن الصفة المشبهة تدل على فاعل الحدث على سبيل الدوام والثبوت ، وإن اسم التفضيل ما دل على موصوف بالحدث على أساس تفضيله على غيره ممن يتصف بنفس الحدث .

وإذا كان هذا فرق مابين الصفات والأسماء من حيث المعنى فإن هناك فروقاً شكلية أوضحها الأستاذ تمام وكلها صالحة لتكريس الفرق بين الصفات وبين بقية أقسام الكلم (١) .

(جـ) الفعل :

وهو القسم الثالث من أقسام الكلم وفيه تناول الأستاذ تمام الأمور الآتية :

١ — إن الفعل ما دل على حدث وزمن كما عرّفه النحاة .

٢ — إن دلالته على الحدث تأتى من اشتراكه مع مصدره فى مادة واحدة لأن المصدر اسم الحدث .

---

(١) المصدر السابق ص ٩٨ — ١٠٣

٣ — إن أية كلمة تشارك المصدر فى مادة اشتقاقه لابد أن تكون على صلة ما بمعنى الحدث كالفعل فى دلالته على اقتران الحدث بالزمن وكالصفة فى دلالتها على موصوف بالحدث ، وكما أطلق عليه (الميميات) فى دلالتها على مكان الحدث أو زمانه أو آلته .

٤ — إن معنى الزمن فى الفعل يأتى على المستوى الصرفى من شكل الصيغة وعلى المستوى النحوى يأتى من مجرى السياق ، ومعنى ذلك أن الزمن وظيفة الصيغة الفعلية المفردة فهو زمن صرفى من هذه الناحية ، وهو وظيفة السياق حين نستخدم الفعل فى التركيب الكلامى ، وبهذا يكون الزمن فيه زمناً نحوياً لا صرفياً ، فالفعل الماضى قد يدل فى السياق على المستقبل ، والمضارع قد يدل فى السياق على الماضى ، فالزمن النحوى ظاهرة تتوقف على الموقع والقرينة لا على الصيغة المجردة .

٥ — إن الفعل من حيث المبنى الصرفى ينقسم إلى ماض ومضارع وأمر وإن هذه الأقسام الثلاثة تختلف فيما بينها شكلا ومعنى ، فعلى مستوى الشكل تحتل الصيغة مكاناً بارزاً فى التفريق بين الأفعال فلكل منها صيغه الخاصة مجردة أو مزيدة من الثلاثى أو الرباعى كما أن لكل فعل سمات يتميز بها عن غيره ، فالماضى يتبين بقبول تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة والمضارع يبدأ بأحد حروف المضارعة ، ويقبل لام الأمر ونونى التوكيد ، والإناث ويضام السين وسوف ، ولم ، ولن ، والأمر يضام النونين (نون التوكيد ونون الإناث) دون غيرهما من القرائن .

أما من حيث المعنى فإن الأفعال الثلاثة تختلف فى دلالتها بصيغها على الزمن ، فصيغة فعل ونحوها مقصورة على الزمن الماضى وأن صيغتى يفعل وأفعل ونحوهما إما أن يكونا للحال ، أو للاستقبال ، فلا يتحدد لأى منهما

أحد المعنيين إلا بقرينة السياق ، لأن السياق يحمل من القرائن اللفظية والمعنوية، والحالية ما يعين على فهم الزمن فى مجال أوسع من مجرد المجال الصرفى المحدود ، ولذلك أكد الأستاذ تمام أن نظام الزمن جزء من النظام الصرفى فى الفعل ، وأما الزمن السياقى النحوى فإنه جزء من الظواهر الموقعية .

وبعد أن أورد الأستاذ تمام ما ذكرناه آنفا من آراء فى الفعل ذكر أنه يتميز عن بقية أقسام الكلم بسمات مبنوية ومعنوية من حيث الصورة الإعرابية ، والصيغة ، والجدول ، والإلصاق ، والتضام ، والدلالة على الحدث، ومن حيث التعليق . وهى نفس السمات التى استخدمها للتفريق بين الصفة وبين بقية أقسام الكلم ، وزاد عليها سمة الرسم الإملائى والدلالة على المسمى ، وأنقص الدلالة على الزمن حين فرق بين الإسم وبقية أقسام الكلم .

(د) الضمير :

وهو القسم الرابع من أقسام الكلم . وفيه تداول الأستاذ تمام الأمور الآتية :

١ — إن الضمير لا يدل على مسمى كما يدل على ذلك الإسم ولا على موصوف بالحدث كما تدل الصفات ، ولا على حدث وزمن كما يدل الفعل وكل ذلك فرق فى المفهوم بين الأقسام الأربعة .

٢ — إن دلالة الضمير تتجه إلى المعانى الصرفية العامة التى سماها معانى التصريف التى يعبر عنها باللواصق والزوائد ونحوها .

٣ — إن المعنى الصرفى العام الذى يعبر عنه الضمير هو عموم الحاضر أو الغائب دون دلالة على خصوص الغائب أو الحاضر . وذكر أن الحضور قد يكون حضور تكلم كأنا ونحن ، وقد يكون حضور خطاب كأنت وفروعها ، أو حضور إشارة كهذا وفروعها ، والغيبة قد تكون شخصية كما فى (هو)

وفروعه ، وقد تكون موصولية كما فى الذى وفروعه ، ولأجل أن تكون صورة الضمير وأقسامه واضحة فقد ذكر الأستاذ تمام الشكل الآتى :

الضمير

- حضور
  - تكلم
    - أنا — تُ — ى
    - نحن — نا — نا
  - خطاب
    - أنتَ — تَ — كَ
    - أنتِ — تِ — كِ
    - أنتما — تما — كما
    - أنتم — تم — كم
    - أنتنّ — تنّ — كنّ
  - إشارة
    - هذا — ذلك
    - هذى — هذه — تلك
    - هذانِ — ذانِك
    - هاتانِ — تانِك
    - هؤلاء — أولئك
    - هنا — هناك
    - هاهنا — هنالك
- غيبة
  - شخصية
    - هو — ٠ — ه
    - هى — ٠ — ها
    - هما — ا — هما
    - هم — وا — هُمْ
    - هنّ — نَ — هُنّ
  - موصولية

الذى	من	ما	أىّ
التى	»	»	»
اللذان	»	»	»
اللتان	»	»	»
الذين	»	»	»
الأولى	»	»	»
اللائى	»	»	»

وعلى هذا الأساس فقد ذكر الأستاذ تمام أن الضمائر فى اللغة العربية الفصحى تنقسم إلى ثلاثة أقسام : ضمائر الشخص ، وضمائر الإشارة ، وضمائر الموصول .

٤ — لما كانت الضمائر تدل على معان صرفية عامة حقها أن تؤدى بالحرف كما يقول النحاة — فإنها لهذا تشبه الحروف شبهاً معنوياً بالإضافة إلى الشبه اللفظى فى بعضها ، وإذن فلا فارق فى الطابع بين معنى الحضور والغيبة ، وبين معانى التأكيد والنفى والاستفهام ، والشرط ، وابتداء الغاية ، والمجاورة ، والسببية والظرفية ، وغيرها من المعانى التى تؤديها الحروف والأدوات المسماة بأسماء هذه المعانى العامة ، ومن هنا يذكر الأستاذ تمام أنه لا يمكن وصف الضمير بالتعريف أو التنكير فى النظام وإنما يكون معرفة حين تعين على ذلك قرائن السياق ، كقرينة الحضور بالنسبة للمتكلم والمخاطب والمشار إليه ، وقرينة المرجع بالنسبة للغائب ، وقرينة المرجع أو الصفة بالنسبة للموصول. وبهذا يرى الأستاذ تمام اختلاف الضمائر من حيث المعنى عن الأسماء والصفات والأفعال .

أما من حيث المبنى فقد ذكر أن الضمائر ليست ذات أصول اشتقاقية فلا تنسب إلى أصول ثلاثة ، ولا تتغير صورها التى هى عليها ، كما تتقلب الصيغ الصرفية بحسب المعانى ، ثم هى لا تبقى على صورة واحدة فى الأماكن المختلفة من السياق ، وإنما يلحقها بعض الظواهر الموقعية من الإشباع ، والإضعاف ، واختلاف الحركة بحسب مناسبة الحركة التى بجوارها ، وذلك كالفرق بين (له ، وبه) و (لهم ، وبهم) و (منهم وعليهم) . ثم أضاف الأستاذ تمام إلى ذلك كون الضمائر جميعاً من المبنيات التى لا تظهر عليها حركات الإعراب،

ولا تقبل بعض علامات الأسماء كالتنوين ، ولا تقع موقع المضاف ، وإن صح أنْ تقع موقع المضاف إليه . ثم إنها جميعاً تفتقر إلى القرائن باعتبارها شرطاً أساسياً لدلالتها على معين كالافتقار إلى قرينة الحضور بالنسبة إلى المتكلم والمخاطب والإشارة ، والافتقار إلى المرجع بالنسبة إلى ضمير الغائب ، والافتقار إلى الصلة التي توضح المقصود من ضمير الموصول فترتبط به بضمير فيها يعود عليه . فافتقار الضمائر إلى مثل القرائن التي ذكرت يعتبر من السمات الشكلية البارزة التي تبرر إفراد الضمير بقسم خاص من أقسام الكلم .

ثم ذكر الأستاذ تمام السمات التي تتميز بها عن بقية الأقسام من حيث الصورة الإعرابية ، والصيغة ، والرتبة ، والإلصاق والتضام ، والرسم الإملائي ، والدلالة على المسمى ، ومن حيث التعليق ، والملاحظ أن سمة الرتبة من العلامات الشكلية التي أضافها هنا إلى السمات الأخرى التي استخدمها في عملية التفريق[1] .

(هـ) الخوالف :

وهو القسم الخامس من أقسام الكلم ، وقد قال عنها الأستاذ تمام إنها كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية أي في الأساليب التي تستعمل في الكشف عن موقف انفعالي[2] . . ذكر أنّ هذه الكلمات أربعة أنواع :

١ — خالفة الإخالة : وذكر أنها هي التي يسميها النحاة (اسم الفعل) ويقسمونها اعتباطاً ودون سند من المبنى أو المعنى إلى اسم فعل ماض كهيهات ، واسم فعل مضارع كوى ، واسم فعل أمر كصه ، والحال أن هناك بعداً بين هذه الأفعال وتلك الخوالف .

---

(١) انظر المصدر السابق ص ١٠٨ — ١١٣

(٢) المصدر نفسه ص ١١٣

٢ — خالفة الصوت : وهى التى يسميها النحاة (اسم الصوت) وذكر الأستاذ تمام أنه لا يقوم دليل على إسميتها لا من حيث المبنى ولا من حيث المعنى ، وذلك أنها لا تقبل علامات الأسماء (إلا على الحكاية شأنها فى ذلك شأن الأفعال والجمل) وضرب لذلك أمثلة : هلا لزجر الخيل ، وكخ للطفل ، وعاه للابل ، وهج للغنم ، وحر للحمار ، وبسبس للقطة ، وكذلك أصوات دعوة الحيوان وحكاية الأصوات مثل هاها لحكاية الضحك ، وطاق للضرب ، وطق لوقع الحجر . . . الخ .

٣ — خالفة التعجب : ويسميها النحاة صيغة التعجب ، وذكر أنه ليس هناك من دليل على فعليتها ، ورأى أن هناك ما يدعو إلى الظن أن خالفة التعجب ليست إلا أفعل التفضيل تنوسى فيه هذا المعنى وأدخل فى تركيب جديد لإفادة معنى جديد يمت إلى المعنى الأول بصلة ، وليس المنصوب بعده إلا المفضل الذى نراه هنا بعد صيغة التفضيل ولكنه فى تركيب جديد ، وبمعنى جديد ، ويرى أنه ليست العلاقة بين الصيغة وبينه علاقة التعدية ، وأن توجيه هذه المسألة على هذه الصورة لا يختلف عن نقل الصفة إلى علم ، والفعل إلى علم ونقل الظروف إلى أدوات ، والإشارة المكانية إلى الظرفية ، وبعض حروف الجر إلى الظرفية ، يؤيد ذلك أن طريقة تصغير صيغ التعجب وأفعل التفضيل واحدة وأن شروط صياغتهما واحدة . على أن الأستاذ تمام يرى مع ذلك أن هذه الصيغة فى تركيبها الجديد أصبحت مسكوكة لا تقبل الدخول فى جدول إسنادى كما تدخل الأفعال ، ولا فى جدول تصريفى كما تدخل الأفعال والصفات ، ولا فى جدول إلصاق كما تدخل الأفعال والصفات والأسماء .

وقد أورد الدكتور تمام ما يوضح فهمه لتركيبي التعجب على الصورة الآتية :

ما = أداة تعجب	التركيب كله مسكوك
أفعلَ = خالفة منقولة عن التفضيل	كالأمثال التي لا تتغير
زيداً = المفضل وقد أصبح متعجباً منه	والمعنى ما أشد عجبي له ،
أفعل = صورة أخرى من أفعلَ التفضيل	والتركيب مسكوك ثابت
بـ = مضمنة معنى اللام	الصورة .
زيد = المفضل وقد أصبح متعجباً منه	

والمعنى في الحالتين على الإفصاح أي التعبير عن الانفعال ، والتأثر[1] .

٤ — خالفة المدح ، أو الذم : ويسميها النحاة (فعل المدح أو الذم) وقد نقل الأستاذ تمام اختلاف النحاة في المعنى التقسيمي لهاتين الخالفتين ، فذكر أن بعضهم رآها أفعالا ، ورآها آخرون أسماء وذهب كل من الفريقين يلتمس القرائن المؤيدة لرأيه ، فالقائلون بالفعلية يرون أنها ترفع الإسم الظاهر ، وضميره ، وتقبل تاء التأنيث الساكنة كالأفعال . وأما القائلون بالإسمية فإنهم يرون أن حرفي الجر والنداء يدخلان عليها ، فالتضام الذي بينها وبينهما قرينة على إسميتها . وبعد أن عرض الأستاذ تمام قرائن كل من الفريقين ذكر أن الفريق الأول غفل عن أن هذين اللفظين لا يقبلان من علامات الأفعال إلاّ هذه التاء الساكنة ، أما تاء الفاعل وياء المخاطبة ونون التوكيد ، والتصرف إلى مضارع وأمر ، بل التصرف داخل الإسناد فيما عدا قبول تلك

---

(١) أنظر اللغة العربية ص ١١٤ — ١١٥

التاء فلا يقبل هذان الفعلان شيئاً منه ، كل ذلك يطعن فى فعليتهما . وذكر أن الفريق الثانى القائل باسميتها قد غفل أيضاً عن أنّ حرف الجر يدخل على الجملة المحكية حين يقصد لفظها فليس فى دخول الباء فى (والله ما هى بنعم الولد) ما يؤكد إسميتها ، ولا سيما إذا نظرنا إلى رفضها قبول بقية علامات الأسماء وقد زاد الأستاذ تمام أن هذين اللفظين ليس معناها الفعل الماضى كما زعم القائلون بذلك ، وإنما معناهما الإفصاح عن تأثر وانفعال دعا إلى المدح أو الذم ، وقد استند فى ذلك إلى قول ابن جنى فى اللمع من أن معناهما (المبالغة) فى المدح والذم وقد أوضح أن كلمة المبالغة التى وردت على لسان ابن جنى تتجه اتجاه تعبيره بالإفصاح وفى كلا التعبيرين (المبالغة والإفصاح) إشارة إلى ما هو أكثر من مجرد المدح أو الذم . ثم ذكر الأستاذ تمام أن الذى يقال فى نعم وبئس يقال أيضاً فى (حبذا ولا حبذا) فلا صلة لها بمعنى مشتقات (ح ب ب) ، وإنما يقوم التعبير بهذه الخوالف الأربع جميعاً مقام التعبيرات المسكوكة ، كما سبق فى التعجب ، فالتعبير هنا يكون بكلمات لا تتغير صورتها ، ولا يتغير ما تقرر لها من الرتبة وقد عزز رأيه هذا بما أورده عن الأشمونى من أن هذه التعبيرات جارية مجرى الأمثال ، وما أورده عن ابن مالك من أن التعبير بهذه الألفاظ (يضاهى المثلا) .

وعلى مستوى الإعراب التطبيقى ذكر الأستاذ تمام أن خير إعراب لهذه الخوالف أن يعتبر المخصوص مبتدأ غير محفوظ الرتبة ، إذ قد يتقدم أو يتأخر وما سواه فى التعبير خبر ، وذكر أن هذا الخبر يشتمل على الخالفة وضميمتها التى تعتبر دائماً أعم من المخصوص ، ويعتبر المخصوص من جنسها ، وهذه الضميمة قد تلحق فيها الألف واللام فترفع ، وقد تتجرد منها فتنصب ، وبين الخالفة وضميمتها رتبة محفوظة ، فلا تتقدم الضميمة على الخالفة .

وأوضح الأستاذ تمام أن القسط المشترك فى معانى هذه الخوالف جميعاً هو ما تتميز به من طبيعة الإفصاح الذاتى عما تجيش به النفس وأنها تدخل فى الأسلوب الإنشائى ، وهى فى رأيه — تبدو شديدة الشبه بما يسميه الغربيون Affective Language ويحسن أن نضع فى الكتابة بعدها علامة التأثر (!).

وبرر آراءه هذه بأن الفرق بين (شتان زيد وعمرو) وبين (افترق زيد وعمرو) هو فرق بين الإنشاء والخبر ، فلا تصلح الثانية لشرح الأولى إذ لاتساويها فى المعنى . ومثل ذلك الفرق بين (أوّه) وبين (أتوجع) إذ ذكر أنك لو أحسست بألم مفاجىء فقلت (أوه) لحق على الناس أن يسرعوا إلى نجدتك ولكنك لو قلت فى هذا الموقف نفسه (أتوجع) لسألك السامع : مم تتوجع ؟ ولم يخف إلى نجدتك لأن ما قلته (خبر) مجمل يحتاج إلى تفسير ويحتمل بعده استفهاماً وليس إنشاء يتطلب استجابة سريعة ، وذكر الأستاذ تمام أن مثل ذلك يقال عن خوالف الأصوات ، وعن خوالف المدح والذم والتعجب ولأجل ذلك طلب من القارىء أن يوازن بين ما يأتى :

أمدح زيداً	أخبار	نعم زيد رجلا	إفصاحات .
أذم عمراً		بئس عمرو رجلا!	
أعجب لزيد		ما أحسن زيداً	

وقبل أن يوضح ما تمتاز به هذه الخوالف من سمات شكلية ومعان وظيفية تبرر إفرادها بقسم خاص من أقسام الكلم ليس منه طوائف الأسماء أو الأفعال — ذكر أنه كان من المستحسن أن يضم إلى هذه الأساليب الإفصاحية : الندبة ، والاستغاثة والتحذير ، والإغراء ، ولكن ضمها إلى ما ذكر لايتم على المستوى الصرفى ، لأن هذه الأساليب الأخيرة لا يعبر

عنها بالخوالف فلها مثل الإفصاح المذكور لكن على مستوى النحو لا على مستوى الصرف .

ثم أنهى الأستاذ تمام حديثه عن الخوالف بذكر ما تمتاز به مبنى ومعنى عن بقية أقسام الكلم وذلك من حيث الرتبة ، والصيغة ، والإلصاق ، والتضام ، والزمن ، والتعليق ، والمعنى الجلى[1] .

(و) الظرف :

وهو القسم السادس من أقسام الكلم وأول ما بدأ به الأستاذ تمام عن الظرف أن النحاة توسعوا فى فهمه بصورة جعلت الظرفية تتناول الكثير من الكلمات المتباينة مبنى ومعنى . وأن الظروف — كما يراها — مبان تقع فى نطاق المبنيات غير المتصرفة فتتصل بأقرب الوشائج والصلات بالضمائر والأدوات ومثل لها على النحو الآتى :

(أ) ظرف زمان : ويشمل الكلمات : إذ ، وإذا ، وإذاً ، ولمّا ، وأيان ، ومتى ، وأضيف إليها (كلما) .

(ب) ظرف مكان : ويشمل الكلمات : أين ، وأنّى ، وحيث .

وذكر الأستاذ تمام أن النحاة رأوا بعض الكلمات تستعمل استعمال الظروف على أساس من تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد . فعدوا طائفة عظيمة من الكلمات المستعملة استعمال الظروف ظروفاً ولكنها فى الحقيقة ليست بظروف من حيث التقسيم فهى كلمات ذات معان مختلفة ومبان مختلفة قد نسبها النحاة دون مبرر إلى الظرفية ذكر من ذلك :

(١) المصادر : نحو آتيك طلوع الشمس ، ومنها قط ، عوض ، الملازمان للقطع عن الإضافة ، والمعروف أن المصادر أسماء لا ظروف .

---

(١) المصدر السابق ص ١١٣ — ١١٨

(٢) صيغتا إسمى الزمان والمكان ، نحو : آتيك مطلع الشمس ، وأقعد مقعد التلميذ ، والصيغتان اعتبرهما الأستاذ تمام من الميميات وهى أسماء لا ظروف .

(٣) بعض حروف الجر : نحو مذ ، ومنذ ، لأن معناهما إبتداء الغاية وهما يجران ما بعدهما ، ولكنهما يستعملان استعمال الظروف عندما يردان مع الجمل ، فتكون الظرفية فيهما من قبيل تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد .

(٤) بعض ضمائر الإشارة إلى المكان نحو هنا ، وثَمّ ، أو إلى الزمان نحو الآن ، وأمس ، وهى ليست ظروفاً فى الأصل .

(٥) بعض الأسماء المبهمة ومنها :

(أ) ما دل على مبهم من المقادير نحو « كم » .

(ب) ما دل على مبهم من العدد حين يميزه ما يفيد الزمان أو المكان ، نحو : خمسة أيام ، وثلاث ليال .

(ج) ما دل على مبهم من الجهات وهو : فوق ، وتحت ، وأمام ، ووراء ، ويمين ، وشمال ، وخلف ، وإثر .

(د) مادل على مبهم من الأوقات وهو حين ، ووقت ، وساعة ، ويوم ، وشهر ، وسنة ، وعام ، وزمان ، وأوان ، وأضيف إليها كلمة (حول) .

(هـ) بعض المبهمات المفتقرة إلى الإضافة ، والمفيدة لعلاقة بين أمرين صالحة لمعنى الزمان أو معنى المكان ، بحسب ما تضاف إليه وضرب الأستاذ تمام لذلك أمثلة : قبل ، وبعد ، ودون ، ولدن ، وبين ، ووسط ، وعند .

(٦) بعض الأسماء التى تطلق على مسميات زمانية معينة كسحر ، وسحرة ، وبكرة ، وضحوة ، وليلة ، ومساء ، وعشية ، وغدوة حين يقصد بها وقت بعينه ، فقد نابت هذه الأسماء عن الظرف ، ومنعت التصرف لتقرب من طابع مبنى الظرف ، والمتصرف من مادتها باق على أصله . فقد اعتبر الأستاذ تمام المصادر وصيغتى الزمان والمكان والمبهمات بأقسامها ، وما أطلق على مسميات زمانية معينة ، اعتبر كل هذا من الأسماء ، ولكنها حين عوملت معاملة الظروف أدّت وظائفها ، ثم أوضح أنه لا ينبغى لهذا أنْ يضللنا عن أصالتها فى باب الأسماء .

على أن الأستاذ تمام بعد هذا الذى رآه فى الظروف يقرر أن ليس فى العربية الفصحى مما ينبغى أن يوضع فى قسم مستقل من أقسام الكلم يسمى (الظرف) إلا تلك الكلمات التى عدها فى بداية كلامه عن الظروف وهى : إذ ، وإذا وإذاً ، ولمّا ، وأيان ، ومتى وهى للزمان ، ثم أين ، وأنّى ، وحيث ، وهى للمكان . ثم ذكر السمات التى تتميز بها هذه الظروف عن بقية أقسام الكلم فورق بينها وبين تلك الأقسام من حيث : الصورة الإعرابية ، والرتبة ، والصيغة ، والجدول ، والتضام ، والتسمية ، والزمن ، والتعليق ، وفيما قاله تبرير لإفرادها بقسم خاص من أقسام الكلم لا تكون فيه الأسماء ولا الصفات ولا الأفعال ، ولا الضمائر ، ولا الخوالف ، ولا الأدوات[١] .

(ز) الأداة : وهو القسم السابع من أقسام الكلم . قال عنه الأستاذ تمام إنه « مبنى تقسيمى يؤدى معنى التعليق . والعلاقة التى تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة »

---

(١) أنظر المصدر السابق ص ١١٩ — ١٢٢

وذكر أنها تنقسم إلى قسمين :

* الأداة الأصلية : وهى الحروف ذات المعانى ، كحروف الجر ، والنسخ ، والعطف .. إلخ .

* الأداة المحولة : وقد تكون هذه :

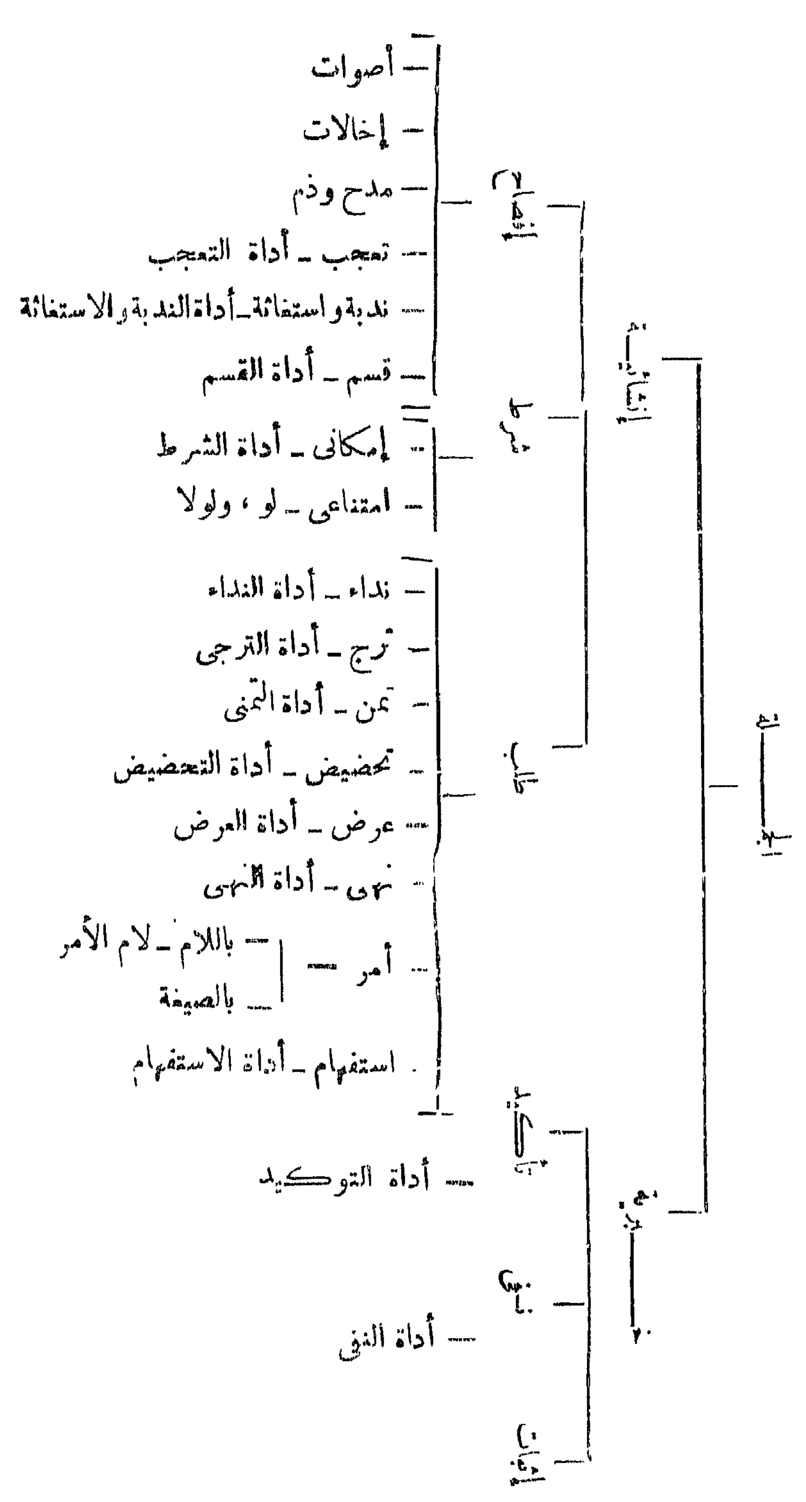
(أ) ظرفية : إذ تستعمل الظروف فى تعليق جمل الاستفهام والشرط .

(ب) إسمية : كاستعمال بعض الأسماء المبهمة فى تعليق الجمل مثل : كم ، وكيف فى الاستفهام ، والتكثير والشرط أيضاً .

(جـ) فعلية : لتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها مثل كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها .

(د) ضميرية : كنقل من ، وما ، وأى ، إلى معانى الشرط والاستفهام والمصدرية الظرفية ، والتعجب .. إلخ .

وذكر الأستاذ تمام أن التعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق فى اللغة العربية الفصحى ، فإذا استثنينا جملتى الإثبات والأمر بالصيغة (قام زيد ، وزيد قام ، وقم) وكذلك بعض جمل الإفصاح ، فاننا سنجد كل جملة فى اللغة الفصحى على الإطلاق تتكل فى تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة . ومن أجل أن يثبت صحة ما ذهب إليه أورد الأستاذ تمام الشكل الآتى :


أصوات
إخالات
مدح وذم
تعجب ـ أداة التعجب
ندبة واستغاثة ـ أداة الندبة والاستغاثة
قسم ـ أداة القسم
إمكانى ـ أداة الشرط
امتناعى ـ لو ، ولولا
نداء ـ أداة النداء
ترج ـ أداة الترجى
تمن ـ أداة التمنى
تحضيض ـ أداة التحضيض
عرض ـ أداة العرض
نهى ـ أداة النهى
أمر
باللام ـ لام الأمر
بالصيغة
استفهام ـ أداة الاستفهام
أداة التوكيد
أداة النفى

فالأدوات - كما يراها الأستاذ تمام وفى واقع إستعمالها - تلخص معانى النفى والتأكيد ، والاستفهام ، والأمر باللام ، والعرض ، والتحضيض والتمنى ، والترجى ، والنداء ، والشرط الإمتناعى ، والشرط الإمكانى ، والقسم ، والندبة ، والإستغاثة ، والتعجب ، كل ذلك بالإضافة إلى ما للأداة من وظيفة الربط بين الأبواب المفردة فى داخل الجملة كالذى تجده فى حروف الجر والعطف ، والاستثناء ، والمعية ، وواو الحال . أو ما للأداة من وظيفة أداء معنى صرفى عام كالذى تراه فى أداة التعريف (١) .

ومن أجل أن يعزز الأستاذ تمام رأيه فى إفراد الأدوات فى قسم خاص من أقسام الكلم — ذكر أنها جميعاً تشترك فى عدم دلالتها على معان معجمية ، ولكنها تدل على معنى وظيفى عام هو التعليق ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصة كالنفى والتأكيد وغيره حيث تكون الأداة العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلها لدرجة أنه يمكن للأداة عند حذف الجملة أن تؤدى المعنى كاملا كالذى نراه فى عبارات مثل لمَ ، وعمّ ، ومتى ، وأين ، وربما ، وإنْ ، ولعل ، وليت ، ولو .. الخ . فيكون المعنى الذى تدل عليه هذه الأدوات هو معنى الجملة كاملة وتحدده القرينة بالطبع . ولعل إدراك حقيقة أن معانى الأدوات هى وظائفها هو الذى جعل النحاة يقولون : إن هذه (معان حقها أن تؤدى بالحرف) ومعنى ذلك — كما يرى الأستاذ تمام - أن المعانى الوظيفية يكشف عنها فى مظانها الأصلية وهى كتب القواعد ، وهذه المعانى من الناحية النظرية تقع خارج اهتمام المعجم ، وإذا كان هذا المعنى الوظيفى قد أمكن الوصول إليه باسم أو فعل أو ظرف أو ضمير فإن الكلمة

---

(١) أنظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٢٥

التى تؤدى هذا المعنى توصف فى هذه الحالة بأنها أشبهت الحرف شبهاً معنوياً ، وربما أصبحت هى ذاتها أداة محولة لهذا السبب نفسه .

وقد ذكر الأستاذ تمام السمات التى تنفرد بها الأدوات عن بقية أقسام الكلم من حيث الرتبة ، والتضام ، والرسم الإملائى ، والتعليق والمعنى الجلى .

ولم يشأ الأستاذ تمام أن ينهى حديثه عن الأداة دون أن يقف عند موضوع النواسخ فيقرر بشأنها ما يأتى :

١) إن النواسخ جميعاً من الأدوات .

٢) إن بعضها محول من الفعلية .

٣) إن هذا البعض المحول من الفعلية لا يزال يحتفظ بصورته بين الأفعال التامة نحو كان ، ودام ، وزال ، وبرح . . الخ .

٤) إن هذا البعض حين أصبح من النواسخ زال عنه معنى الحدث وهو السمة الدالة على تمام الفعل ، فاتخذ بدلا عن معنى الحـــدث — فى بعض الحالات — معنى آخر من معانى الجهة ، واكتفى فى الحالات الأخرى بمعنى الزمن دون غيره .

٥) إن هذا البعض يشمل كان وأخواتها وكاد وأخواتها وهى : كرب ، وأخذ ، وجعل ، وطفق ، وأوشك ، وعسى ، واخلولق .

والجامع بينها القيام بعملية النسخ وزوال معنى الحدث منها حين أصبحت بين النواسخ . ولم يعتبر ظن وأخواتها من النواسخ بل من الأفعال .

٦) لقد استند الأستاذ تمام فى اعتبار كان وأخواتها وكاد وأخواتها من الأدوات على ما يأتى :

أ) إن جميعها يفيد معنى الزمن ولا يفيد واحد منها معنى الحدث وقد ورد ذلك على لسان النحاة واللغويين .

ب) إن جميعها إلا (كان) يضيف إلى معنى الزمن أحد معانى الجهة .

جـ) إن بعضها لا يدخل فى جدول تصريفى شأنه شأن الأدوات أما ماتصرف منها فإنه ناقص التصرف ، فقد يستعمل منه المضارع فقط ، أو المضارع والأمر ، أو هما واسم الفاعل ، أو هن والمصدر ولكننا لا نجد واحداً منها يتصرف تصرف الفعل التام .

د) إن الوظيفة الأساسية التى تؤديها هذه الكلمات هى النسخ وقد قال الأستاذ تمام بهذا الصدد : « والمعروف أن للجملة الإسمية إسناداً لا على معنى الزمن فهى نسبة الخبر إلى المبتدأ على طريق الوصف ، فإذا أردنا أن نشرب الجملة الإسمية معنى الزمن خالصاً من دون الحدث فإن السبيل إلى ذلك أن تدخل الناسخ عليها فنزيل عنها طابعها الأصلى وهو الخلو من الزمن وهذا هو معنى النسخ » (١) .

هـ) إن هذه الكلمات تدخل على الأفعال كما تدخل الأدوات فتقول كان يفعل ، وأمسى يفعل ، وليس يفعل ، وما فتىء يفعل ، وكاد يفعل ، وعسى يفعل ، وذلك شبيه بدخول الأدوات الأصلية على الأفعال فى نحو سوف يفعل ، وقد يفعل ، وأن يفعل ، ولم يفعل ، مع فارق واحد هو أن الفصل جائز فى الحالة الأولى وغير جائز فى الثانية وهو أمر يعود إلى طبيعة التضام بين الكلمتين (٢) .

---

(١) اللغة العربية ص ١٣٠

(٢) المصدر نفسه ص ١٣١

و) إن بعض النحاة كالمبرد وابن الأنبارى ، والزجاجى ، وابن مضاء كانوا يميلون إلى اعتبار هذه النواسخ أدوات ، كما يبدو من أقوالهم فى المقتضب وأسرار العربية ، وما يرويه عنهم همع الهوامع (١) .

ز) ليس بين هذه الأدوات ما يسلك سلوك الأفعال من حيث الإسناد والتعدى واللزوم ، فما دامت هذه أدوات فلا يصح وصفها بذلك (٢) .

٧) لقد استند الأستاذ تمام فى إخراج ظن وأخواتها من النواسخ وبالتالى عدم اعتبارها من الأدوات على ما يأتى :

أ) إن العلاقة بين ظن وأخواتها وبين المفعولين علاقة يتضح فيها معنى التعدية ، وهو معنى لا يمكن فهمه منها عند اعتبار علاقة النسخ — وقد اقتبس الأستاذ تمام من شرح الأشمونى ما يفيد أن النواسخ لا توصف بتعد ولا بلزوم إذ قال فى تعدى الفعل ولزومه : « تنبيه : هذه الهاء (أى هاء كأنه) تتصل بكان وأخواتها ، والمعروف أنها واسطة أى لا متعدية ولا لازمة » (٣) .

ب) إن ظن وأخواتها أفعال متصرفة بينما تشترك النواسخ فى طابع عام هو نقص التصرف ، أو عدم التصرف أصلا مثلا (ليس) .

جـ) إن اعتبار النحاة ظن وأخواتها من النواسخ كان بسبب أن مفعوليها يصلحان بدونها أن يكونا جملة من مبتدأ وخبر وهذا وحده لا يصلح مبرراً لاعتبار هذه الأفعال من بين النواسخ ، ولو صلح لأمكن اعتبار (جاء)

---

(١) نفس المصدر .
(٢) نفس المصدر .
(٣) شرح الأشمونى ص ١٩٥

من قولنا (جاء زيد يركب فرساً) ناسخاً أيضاً ، لأن صاحب الحال والحال هنا صالحان معاً لأن تتكون منهما جملة من مبتدأ وخبر .

ويتساءل الأستاذ تمام : لماذا نهتم إلى هذا الحد بما يمكن أن يصير إليه المفعولان بعد الحذف ثم لانهتم بالشبه القوى بين ظن وأخواتها وأعطى وأخواتها ؟

للأسباب المتقدمة اعتبر الأستاذ تمام ظن وأخواتها أفعالا تتعدى إلى مفعولين ، وليست أدوات ناسخة ، وذكر أن هذا يصدق أيضاً على أعلم وأرى [(١)] .

هذه هي آراء الأستاذ تمام حسان في مسألة تقسيم الكلم ، ومن خلال عرضنا لها نبدى الملاحظات الآتية :

١ — إن اهتمام الأستاذ تمام بمسألة تقسيم الكلم قد فاق اهتمام الكثيرين من المعنيين بالدراسات اللغوية الحديثة فقد برزت هذه المسألة فى آثاره اللغوية وكأنها الشاغل الرئيسى بين الموضوعات التى تناولها وعالج الكثير من قضاياها . ولا شك فى أن الأفكار التى أبداها فى هذه المسألة هى جزء من أفكار المنهج الوصفى الذى يسير بمقتضاه باعتباره المنهج الأمثل لفهم اللغة واستيعاب أسرارها . لذلك فقد أدرك أن تقسيم الكلم عند النحاة ينبغى أن يخضع للنقد بما ينسجم وأفكار هذا المنهج ، وفى يقينى أن علاج مثل هذه القضايا الأساسية فى إطار وصف الظواهر اللغوية أمر يتفق تماماً مع طبيعة فهم اللغة ، ويساعد على تثبيت أحكامها بشكل سليم .

٢ — إن الأستاذ تمام بنى نقده لتقسيم الكلم عند النحاة على أسس رأى

---

(١) أنظر المصدر السابق ص ١٢٣ — ١٣٢

أن استخدامها صالح للتفريق بين الأقسام ، وهذه الأسس التى جاء بها يعود بعضها إلى طائفة من المبانى بينما يعود البعض الآخر إلى طائفة من المعانى .
وقد رأى أن التفريق بين الأقسام ينبغى أن يكون على أساس من اعتبارى المبنى والمعنى معاً غير أن الأستاذ تمام فاجأنا بالتقسيم السباعى قبل أن يستخدم الأسس التى وضعها للتفريق بين الأقسام وعلى الرغم من صحة هذا التقسيم ، فان الطريقة التى اتبعها فى علاج هذه المسألة هى طريقة إعطاء النتائج قبل سرد المقدمات ، ولا تخفى صعوبة تقبل الأفكار الجديدة فى مثل هذه المسألة المهمة باتباع مثل هـذه الطريقة ، إذ المفروض أن نضع أولا الأسس التى يتم بموجبها التفـريق ، ثم نتناول طوائف الـكلمات ، فنفرق بينها بموجب تلك الأسس لا أن نحدد الأقسام أولا ، ثم نضع ما نسميه أسساً للتفريق بينها .

وفى اعتقادى أن الأستاذ تمام — وهو أحد علماء اللغة المعاصرين بنى أفـكاره فى التقسيم على أساس فهمه لطوائف الـكلمات ، ودلالتها ، ومراقبته لاستعمالها فى اللغة ، ودراسته لها مبنى ومعنى ، بشكل أعطى لمسألة التصدى لهذا البحث بعداً قيما ، غير أن الطريقة التى عالج بها الأستاذ تمام هذه المسألة تفترض أن القراء على علم تام بمعانى النحو ، واستقراء كامل لقضاياه ومسائله ، وأن هؤلاء القراء مهيأون نفسياً وعلمياً لتقبل هذا العمل الجديد ، وهذه الطريقة تختلف فى الواقع عن الطريقة التى عالجنا بها موضوع التقسيم ، وإن اتفقت الطريقتان من حيث الهدف ، وهو ارتضاء التقسيم السباعى والتدليل على صحته والدفاع عنه ذلك بأننا استعرضنا آراء النحاة فى تقسيم الـكلم ، ثم عكسنا حيرتهم فى التقسيم ، ونقد بعضهم بعضاً فيه ، ثم استخلصنا من اختلاف الآراء ، ومن أقوال النحاة ما يضع حداً لفوضى التقسيم الثلاثى الذى أخذوا به بوضع

تقسيم جديد أكثر دقة من التقسيم القديم يقرر أن أقسام الكلم فى العربية سبعة هى : الإسم ، والصفة ، والفعل ، والخالفة ، والضمير ، والظرف ، والأداة .

٣ — لقد عرضنا لأقوال النحاة الأقدمين فى تقسيم الكلم ، ثم عرضنا لنقد بعضهم بعضاً حين أرادوا تحديد كل قسم ، ووضع علاماته ، ولكن الذين اعترضوا على تحديد الأقسام وعلاماتها من النحاة الأقدمين لم يضعوا البديل المقبول عن التقسيم الثلاثى ، بل بقوا يدورون فى فلكه ، اللهم إلا ما نقل عن بعضهم من جعل الخالفة قسما رابعاً من أقسام الكلم حين رفضوا أن تكون إسما ، أو فعلا . ثم إن أولئك النحاة لم يحددوا مواقع الكلمات التى اعترضوا على درجها ضمن أى من طوائف الأقسام الثلاثة التى حددوها على نحو ماذكرنا سابقاً . ثم جاء بعض الباحثين العرب المحدثين فقسموا الكلم بشكل آخر . غير أن تقسيم هؤلاء لم يسلم من النقد على نحو ماذكرنا أيضاً ، ومن أهم ما يمكن أن يوجه إلى تقسيم أنه لم يستغرق جميع طوائف الكلمات المستعملة فى اللغة ، فقد أهملوا كثيراً من طوائف الكلمات دون أن يحددوا موقعها بين أقسام الكلم ناهيك عن خلط بعضهم بين الأقسام التى اعتمدوها . ثم جاء الأستاذ تمام ، وحين رأى التقسيم السباعى الذى ارتضيناه لم يكتف بهذا بل حدد بالتفصيل جميع طوائف الكلمات التى تندرج تحت كل قسم ، لهذا اعترف بأن ما جاء به من تحديد يفوق — على مستوى التطبيق العملى أيضاً — كل تحديد سابق ، ويعتبر أصح ما جاء على الإطلاق ، ولا يسعنا إلا أن نرتضيه أيضاً .

٤ — رأى الأستاذ تمام أن التفريق بين الأقسام يستند من حيث المبنى

على اختلاف بعضها عن بعض فى الصورة الإعرابية ، والصيغة والتضام ، والرسم الإملائى ، والإلصاق ، والرتبة ، وصلاحية الكلمة للدخول فى جدول ، وفى رأيى أن هذه الأمور صالحة إلى حد كبير للتفريق بين الأقسام ، ذلك أنها شملت جميع الظواهر الشكلية المتصورة التى يمكن الاعتماد عليها فى هذا الصدد .

وحين تحدث عن الأسس المعنوية ذكر أنها تشمل : المسمى ، والحدث ، والزمن ، ومعنى التعليق ، والمعنى الجلى ، وفى رأيى أنه بالإمكان الاستعاضة عن الأسس المعنوية الثلاثة الأولى (المسمى والحدث والزمن) بأساس واحد أطلق عليه (المعنى الصرفى) وهذا التعبير يعتبر جامعاً للأسس الثلاثة ، فالدلالة على المسمى هى المعنى الصرفى للاسم ، والدلالة على الحدث فقط هى المعنى الصرفى للمصدر ، وهو بلا شك من الأسماء ، والدلالة على الحدث المقترن بزمن هى المعنى الصرفى للفعل ، والدلالة على موصوف بالحدث هى المعنى الصرفى للصفات ، والدلالة على عموم الحاضر أو الغائب هى المعنى الصرفى للضمائر ، والإفصاح هو المعنى الصرفى للخوالف وهلم جرا . وعلى هذا النحو أرى أن تكون الأسس المعنوية للتفريق بين الأقسام هى : المعنى الصرفى ، ومعنى التعليق ، والمعنى الجلى . على أننا نستطيع أن نجعل الباب النحوى المعبر عن الوظيفة النحوية أساساً لتحديد مواقع كثير من الكلمات بين أقسام الكلم .

٥ — حين فرق الأستاذ تمام بين الاسم والصفة ذكر أن لا فرق بينهما من جهة ما يلصق بهما ، فكلاهما يقبل الجر ، والتنوين ، وأل ، والإضافة إلى ضمائر الجر المتصلة ، كما ذكر أنهما مع اتفاقهما مبنى سيفرق معنى الإلصاق بينهما . وفى اعتقادى أن شرح الفرق المعنوى بين الإلصاق فى الاسم

والإلصاق فى الصفة كان من المستحسن أنْ يوضح للقارىء على نحو ما يأتى :

(أ) إن ألْ الداخلة على الأسماء للتعريف والداخلة على الصفات موصولة بمعنى الذى .

(ب) إنّ تنوين الأسماء ظاهرة تنوين بينما تنوين الصفات ظاهرة شكلية ذات دلالة زمنية ترشح الصفة للحال أو الاستقبال بالقرينة القولية أو السياقية.

(جـ) إنّ الإضافة فى الأسماء معنوية بينما لا تكون فى الصفات إلا لفظية فلا تفيد تخصيصاً أو تعريفاً ويمكن إعتبارها ظاهرة شكلية ترشح الصفة للدلالة على الزمن الماضى .

فإذا اتضحت هذه الفروق بين معانى الإلصاق فى كل من الصفة والاسم على هذه الصورة ، وأضيفت إلى الفروق الأخرى ظهرت بشكل أوضح الأسباب التى تبرر إفراد الصفات بقسم خاص من أقسام الكلم .

(٦) حين تحدث الأستاذ تمام عن الفعل أوضح أن معنى الزمن فيه يأتى على المستوى الصرفى من شكل الصيغة ، وعلى المستوى النحوى يأتى من مجرى السياق ، والفرق بينهما أن الزمن فى الحالة الأولى وظيفة الصيغة وفى الحالة الثانية هو وظيفة السياق وهذا رأى صحيح مستمد من واقع استعمال الفعل فى اللغة العربية ، لأنّ صيغة (فَعَلَ) مثلا قد تدل على المستقبل ، كما تدل صيغة يفعل على المضى أحياناً فليس كل ماضى الصيغة يدل على المضى ، وليس كل مضارع الصيغة يدل على الحال أو الاستقبال ، غير أن الأستاذ تمام حين أوضح دلالة الأفعال على الزمن من أنها تختلف فى دلالتها بصيغها على الزمن على المستوى الصرفى ذكر فى هذا المجال أنّ صيغة (اْفعَلْ) ونحوها تدل على الحال أو الاستقبال ، وفى اعتقادى أن هذه الصيغة لا تدل على زمن

البتة ذلك أنها صيغة يطلب فيها من المخاطب إحداث أمر من الأمور ، فهى طلب محض لا يتصور فيه معنى الزمن ، يؤيد ذلك ما ذهب إليه الأستاذ الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى إذ قال : « أما الأمر فصيغة إنشاء طلبى يقصد به إلى طلب القيام بالفعل ، وهو بالبداهة خال من معنى الزمن ، لأنه ليس بخبر ، وإنما يكون معنى الزمن فى الخبر »[1] .

وأوضح أنَّ المضارع المقترن بلام الأمر يشاركه فى عدم دلالته على الزمن[2] ذلك أن دخول اللام عليه حوله إلى صيغة إنشائية بعد أن كان — بدونها — يدل على الخبر . وقد أيد الأستاذ المخزومى هذا الرأى حين تحدث عن الفعل وأقسامه فذكر أن فعل الأمر ببنائه : (أفعَلْ ، وفعالِ) لا يدل على وقوع حدث فى زمن من الأزمان ، ولكنه طلب محض يواجه به المخاطب لإحداث مضمونه فوراً[3] .

وإذا تجردت صيغة الأمر من معنى الزمن فهل ستبقى على فعليتها إذا عرفنا أن المعنى الصرفى للفعل هو الدلالة على الحدث المقترن بزمن ؟ الذى يبدو لى أن صيغة (أفعَلْ) ونحوها تبقى من الصيغ الفعلية رغم تجردها من معنى الزمن وهذه الصيغة تنوسى فيها معنى الزمن بسبب تمحضها لطلب إحداث مضمون الفعل . أما الزمن فيتصور فى الاستجابة الفعلية لذلك الطلب .

٧ — حين تحدث الأستاذ تمّام عن الظروف ذكر أنه ليس فى العربية الفصحى ما ينبغى أن يوضع فى قسم مستقل من أقسام الكلم يسمى (الظرف)

---

(١) نحو الفعل ص ٣٠

(١) المصدر السابق ص ٣١

(٣) أنظر فى النحو العربى — قواعد وتطبيق ص ٢٥

إلا الكلمات إذ ، وإذا ، ولمّا ، وأيّانَ ، ومتى ، وإذا وهى للزمان ، ثمّ أينَ ، وأنّى ، وحيثُ وهى المكان [١] ، وفى هذا الصدد يمكن أن نضيف كلة (كلّما) بهذا المبنى المسبوك إلى الظروف الزمانية التى ذكرها . ذلك أن هذه الكلمة ترد فى اللغة العربية بكثرة وهى ظرف يفيد تكرار الحدث فى الزمن المتجدد .

وبعد فقد عرضت لآراء الأستاذ تمام وأبديت بعض الملاحظات حولها وأود أن أزعم هنا أن ما جاء به من أفكار فى صدد التقسيم سيكون أحد الأسس التى ينبنى عليها هذا البحث ، ذلك أن آراءه قد عززت ما استخلصته من نتائج التقسيم من خلال عرض آراء النحاة ، وبالمقابلة فإننى أسجل لبعض النحاة التفاتهم الذكىّ لما فات بعضهم الآخر فى مجال التقسيم ، وأعترف بأن نظراتهم التى كانت تبدو كأنها عارضة فى هذا الصدد — لتعتبر من وجهة نظر الدراسات اللغوية الحديثة جديرة بالتقبل والإهتمام . وليس أدلّ على ذلك من الدراسات الحديثة القيمة التى نهض بها الأستاذ تمام وغيره وتكرار المحاولات التى ترجمت بشكل موضوعى تيارات الرفض العلمى السليم لكل ما هو غريب عن اللغة العربية من أفكار فلسفية طوقت فكر النحاة قروناً طويلة وأفسدت نحو اللغة ، وحاولت إبعادنا عن تصور معانيه الحقيقية فى إطار وصف الظواهر اللغوية .

---

(١) أنظر اللغة العربية ص ١٢١

الباب الثاني



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تمهيد

الأسس التي يقوم عليها البحث :

عرضت في الفصل الأول من الباب الأول لأقوال النحاة القدماء وآرائهم في تقسيم الكلام ، وعكست حيرتهم واضطرابهم في تحديد مفهوم كل قسم من الأقسام وتعيين علاماته ، وذكرت أنّ اضطرابهم وحيرتهم كانا بسبب دورانهم في فلك التقسيم الثلاثي الأمر الذي دعا بعضهم إلى نقد بعض ، واعتراض بعضهم على البعض الآخر في تحديد مواقع كثير من الكلمات ضمن واحد من الأقسام الثلاثة التي أخذوا بها ، ولكن حتى أولئك الذين اعترضوا على تحديد مفهوم كل من الأقسام الثلاثة وتعيين علاماته ـ لم يتمكنوا من تحديد مواقع الكلمات بين الأقسام وبالتالي لم يضعوا حلا للمشكل في هذه المسألة المهمة .

لقد ذكرنا أن النحاة حين قسموا الكلام إلى اسم ، وفعل ، وحرف ، لم يذكروا لنا الأسس التي تم بموجبها ذلك التقسيم وإن كنا قد عرفنا أن بعضهم قد اعتمد في أحكامه على أسس شكلية فقط ، بينما اعتمد البعض الآخر على بعض الأسس الوظيفية ، وجمع نفر قليل بين بعض الشكلي وبعض الوظيفي. ومع كل ما قلناه في هذا الصدد ، ومن خلال سردنا لآراء النحاة ومناقشاتهم ـ تمكنا بنظرة موضوعية فاحصة من استخلاص تقسيم سباعي للكلام مستند

إلى ماجاء به بعض النحاة القدماء من آراء كانت تبدو فى تلك الأحيان الغابرة غريبة على النحو أو ليست ذات بال ، ولكنها فى الحقيقة ومن وجهة نظر الدراسات الحديثة ـ قد فتحت آفاقاً واسعة أمامنا وأمام المعنيين باللغة من المحدثين ، وحملتنا هى الأخرى على الاقتناع بأن الطوق الفلسفى الذى فرض على النحو زمناً طويلا لابد له من أن ينكسر لينطلق النحو من أسر الفلسفة ، وليعود إلى معانيه الحقيقية المستمدة من واقع استعمال اللغة ، وليزيد اعتقاد الباحثين فى مسائله وموضوعاته بأنه لم ينضج ولم يحترق وأن باب الاجتهاد فيه لم يوصد أمام المريدين ، ولهذا فقد عرضنا فى الفصل الثانى من الباب الأول لآراء بعض الباحثين العرب المحدثين فى تقسيم الكلم فوجدنا أن منهم من كسر طوق التقسيم الثلاثى المألوف فجعله رباعياً (الإسم ، والضمير ، والفعل ، والأداة) ، كما ظهر من التقسيم الذى أخذ به الأستاذ إبراهيم أنيس ، وأن منهم من تعدى التقسيم الثلاثى أيضاً فذكر أن أقسام الكلم أربعة هى (الإسم ، والفعل ، والأداة ، والكناية) ، كما ظهر من التقسيم الذى جاء به الأستاذ المخزومى ، وبالإضافة إلى ذلك فقد ذكرنا ـ وبشىء من التفصيل ـ آراء بعض الباحثين العرب فى مسائل جزئية لها علاقة بمسألة تقسيم الكلم . ثم تناولنا آراء هؤلاء وأولئك بشىء من النقد فيما ذهبوا إليه ، ونود أن نسجل هنا أن بعض الباحثين المحدثين وإن لم يتوصلوا إلى نتائج مرضية ونهائية ـ إلا أنهم أيضاً .. قد مهدوا لنا السبيل لإعادة النظر فى تقسيم الكلم ، وفتحوا أمامنا آفاقاً جديرة بالملاحظة والاهتمام . ثم جاء أستاذنا الدكتور تمام حسان ليضع تقسيما جديداً للكلم تجاوز تقسيم الباحثين المحدثين الآخرين بناء على أساس من اعتبارى المبنى والمعنى ففرق بين الأقسام على أساس من الاعتبارين مجتمعين ، فبناه على طائفة من المبانى ، ومعها بناها

إلى حذب فلا تنفك عنها طائفة أخرى من المعانى على نحو ما ذكرنا عند حديثنا عن أفكاره فى تقسيم الكلم .

ولسنا نشك فى أن الرأى المعارض الذى اتسم بالموضوعية والذى جهر به بعض النحاة الأقدمين ومحاولات الأساتذة أنيس والمخزومى وتمام وما قدمه الأستاذ إبراهيم السامرائى من أفكار وآراء وما نقدمه فى مجال تقسيم الكلم، كل هذا وذاك يعتبر تجسيداً لعدم الرضا عما جاء به غالبية النحاة الأقدمين فى نظرتهم إلى عدد من مسائل النحو ومنها مسألة تقسيم الكلم .

مما تقدم يمكننا أن نلخص الأسس التى يقوم عليها البحث فيما يلى :

أولا : نقد التقسيم الثلاثى الذى ورد عن النحاة الأقدمين وعدم القبول به أو ارتضائه للأسباب التى ذكرناها فى الفصل الأول من الباب الأول ، وكانت حصيلة النقد أن استخلصنا تقسيما سباعياً مفاده أن أقسام الكلم فى اللغة العربية سبعة هى: الاسم ، والصفة، والفعل ، والضمير ، والخالفة ، والظرف ، والأداة . وقد اعتمدنا فى التوصل إلى هذه النتيجة على أقوال النحاة الأقدمين ، وفى هذا الصدد أرى أن أعيد إلى الأذهان كيفية ذلك على النحو الآتى :

(أ) وردت الأسماء والأفعال فى التقسيم الثلاثى عند النحاة ، وهو أمر معلوم .

(ب) سمى الكوفيون الحروف أدوات المغايرة بين لفظ يطلق على أحد حروف الهجاء ، ولفظ يطلق على أحد حروف المعانى ، ولأن الأدوات عندهم هى حروف المعانى كهل ، وبل ، وهن أدوات يستعان بهن على التعبير عن الاستفهام والإضراب مثلا ، فهم إذن أدق من البصريين

فى هذا المصطلح [١] ، فالأداة مبنى تقسيمى يدل على معنى وظيفى عام هو التعليق .

(ج) ورد ذكر الصفات منفرداً عن الأسماء فى كتب الصرف كما ينفرد كل منهما عن الآخر فى المعنى الصرفى ، وقد جاء ذلك فى كتب النحو أيضاً فلكل من الأسماء والصفات صيغ خاصة ولا يتفق المعنى الصرفى لكل منها وإن اشتركا أحياناً فى بعض الصيغ .

(د) وردت الخالفة قسما رابعاً عند بعض النحاة الأقدمين ويمكن التوسع فيها لتشمل كل مايعبر عن لغة إفصاحية تتميز بسمة التأثر الذاتى فى إعطاء الدلالة وقد أوضحنا ذلك فيما سبق .

(هـ) اعتبر الزجاجى الظروف غير الأسماء والحروف والأفعال ولها مميزاتها الشكلية والوظيفية التى تنفرد بها عن بقية أقسام الكلم .

(و) أيدت النصوص التى ذكرناها أن الضمير عنوان عام يشمل الضمائر والإشارات والموصولات .

ثانياً : الآراء الذكية التى وردت عن الجرجانى فى فهمه المعانى النحوية وذلك حين تحدث عن النظم والبناء والترتيب والتعليق . وقد أوضحنا كيفية الاستفادة من آرائه عندما أفردنا له عنواناً خاصاً فى هذا البحث .

ثالثاً : محاولات بعض الباحثين العرب المحدثين فى إعادة النظر فى تقسيم الكلم ، وإن لم تسلم آراؤهم من النقد الذى وجهناه إليها ، وقد أوضحنا ذلك بالتفصيل .

---

(١) أنظر مدرسة الكوفة .

رابعاً : وأخيراً المحاولة الجادة النافعة التي قام بها أستاذنا الدكتور تمام حسان والتي تعتبر في نظرنا أصح ماجاء في مجال التقسيم على الإطلاق وذلك للأسباب الآتية :

أ) إنها تتفق مع نتائج التقسيم التي استخلصناها من أقوال النحاة الأقدمين .

ب) إن الأسس الشكلية والوظيفية التي استخدمها صالحة إلى حد كبير في التفريق بين أقسام الكلم ، فقد استخدم كل ما يمكن أن يتصوره أساساً من أسس التفريق .

ج) فيما عدا ما ذكرناه من ملاحظات على المستوى التفصيلي — للتقسيم السباعي الذي أخذ به — كان شرحه المقصود من كل قسم من أقسام الكلم وما يشتمل عليه كل قسم من طوائف الكلمات ، أصح وأشمل ما جاء على الإطلاق وفي ذلك نجد المبرر السليم الذي يدعونا لأن نرتضي ما جاء به في هذا الصدد .

د) والأهم من تلك الأسباب وربما كان أساسها أن الأستاذ تمام - وهو من أبرز علماء اللغة المعاصرين — حين أعاد النظر في تقسيم الكلم كانت آراؤه في ذلك منبعثة من أفكار المنهج الوصفي في دراسة اللغة ، ذلك المنهج الذي يقرر فيما يقرره أن كل دراسة لغوية لابد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة « فالارتباط بين الشكل والوظيفة — في نظر هذا المنهج — هو اللغة وهو العرف وهو صلة المبنى بالمعنى ، وهذا النوع من النظر إلى مشاكل اللغة يمتد من الأصوات إلى الصرف إلى النحو إلى المعجم إلى الدلالة ، ويتم ذلك أحياناً بإطراء القديم

والإشادة به ، وأحياناً أخرى باستبعاده ، والاستبدال به ، وأحياناً بالكشف عن الجديد الذى لم يشر إليه القدماء مع وضوحه أمام أنظارهم ، وأحياناً بجمع الظواهر المتفرقة المترابطة التي لم يعن القدماء بجمعها فى نظام واحد»[١] ، وكذلك فعلنا فى معالجة مسألة تقسيم الكلم ، والذين يؤمنون بأفكار المنهج الوصفى يرون — وهو الصحيح — « أن دراسة النحو كانت تحليلية لا تركيبية أى أنها كانت تعنى بمكونات التركيب أى بالأجزاء التحليلية فيه أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه ، أقصد أنهم لم يعطوا عناية كافية للجانب الآخر من دراسة النحو ، وهو الجانب الذى يشتمل على طائفة من المعانى التركيبية والمبانى التى تدل عليها ، فمن ذلك معنى الإسناد باعتباره وظيفة ، ثم باعتباره علاقة ، ثم تفصيل القول فى تقسيمه إلى إسناد خبرى ، وإسناد إنشائى ، وتقسيم الخبرى إلى مثبت ، ومنفى ، ومؤكد ، وتقسيم الإنشائى إلى طلبى وغير طلبى الخ ، مما يتصل بتحديد التركيب المناسب لكل إسناد ، من حيث : الأداة ، والرتبة والصيغة ، والعلاقة ، وللتعليق وسائله المختلفة معنوية : كعلاقات الإسناد ذاته وكالتخصيص ، والنسبة ، والتبعية ، أو لفظية : للتعبير شكلياً عن هذه العلاقات كالعلامة الإعرابية ، والربط والمطابقة والصيغة ، والرتبة ، والأداة ، والنغمة ، وذلك مع تحديد مجالات المطابقة فى العلامة الإعرابية والنوع والعدد والشخص»[٢] . بهذا الأسلوب فى دراسة النحو ومعالجة قضاياه وهو التطبيق الجديد للنظرة الوصفية — عالج الأستاذ تمام مسألة تقسيم الكلم وأعاد ترتيب الأفكار اللغوية ، وفى ذلك المبرر الأهم لتقبل آرائه فى هذا الصدد .

---

(١) أنظر اللغة العربية — معناها ومبناها ص ٩

(٢) المصدر السابق .

الفصل الأول

الشكل والوظيفة

ذكرنا فيما سبق أننا قد استخلصنا تقسيما سباعيا للكلم من أقوال النحاة ومناقشاتهم ونقد بعضهم البعض فى مجال التقسيم ، ثم أوردنا حين ذكرنا الأسس التى يقوم عليها البحث أن التقسيم الذى وضعه الأستاذ تمام يعتبر أنجح محاولة بذلت بهذا الصدد ، لأنه مطابق للتقسيم السباعى الذى استخلصناه ولأنه منطلق من أفكار المنهج الوصفى فى دراسة اللغة وظواهرها ، ولأنه جمع طوائف الكلمات التى تندرج تحت كل قسم من أقسام الكلم . على أن الأستاذ تمام حين قسم الكلم إلى سبعة أقسام ذكر بعد ذلك الأسس التى بنى عليها تقسيمه فقد بناه على أساس من اعتبارى المبنى والمعنى معا ، أى الشكل والوظيفة ، والواقع أن أيه عملية أو محاولة من هذا النوع مادامت تخوض فى مسألة توضيح الأقسام وفرز بعضها عن بعض — ينبغى أن تقوم على ذكر القيم الخلافية التى تفرق بين كل قسم وقسم آخر . لقد سمى الأستاذ تمام هذه القيم الخلافية (أسسا) مبنوية ومعنوية ، ونسميها (مميزات) شكلية ووظيفية ، ولا اختلاف بين التسميتين إلا من ناحية واحدة ، وهو الاختلاف بين كلمة (أسس) وكلمة (مميزات) وهو أمر معلوم ، وسواء أكانت هذه القيم الخلافية (أسسا) كما سماها الأستاذ تمام أو (مميزات) كما نسميها فلا شك بأنها فى الحالتين لا بد أن تكون شكلية ووظيفية تتعلق بالمبنى والمعنى ليصح التفريق بين الأقسام .

فما معنى الشكل ، وما معنى الوظيفة ؟ وأى القيم يعتبر شكلياً وأيها يعتبر وظيفياً .

معنى الشكل :

المقصود بالشكل هو الصورة اللفظية المنطوقة أو المكتوبة على مستوى كل جزء من الأجزاء التحليلية للتعبير الكلامى ، أو على مستوى التركيب الكلامى ككل ، وتشمل هذه الصورة :

أولا : الصورة الإعرابية : وتشمل علامات الإعراب (عكس البناء) ، حركة أو حرفاً أو حذفاً ، والحركة : إمّا أن تكون ظاهرة ، أو مقدّرة والمقدّرة : إما أن تكونَ للثقل أو لاشتغال المحل ، واشتغال المحل إما أن يكون بحركة حرف الجر الزائد أو بحركة المناسبة أو بحركة التخلص أو بسكون الوقف أو بسكون الروىّ فى الشعر ، كما تشمل الصورة الإعرابية المحل الإعرابى ويضم تحته محل الجملة ومحل المفرد المبنىّ ، أما محل الجملة فيتوقف على نوعها ، فان كانت الجملة صفة فمحلها تابع للموصوف ، وإن كانت حالية أو مقول القول فمحلها النصب ، وإن كانت خبرية فمحلها الرفع أو النصب ، وإن كانت جواباً لشرط يكون فعله وجوابه مجزومين فمحلها الجزم ، وإن كانت الجملة مضافاً إليها فمحلها الجر ، وإن كانت معطوفة على أية جملة مما سبق فمحلها حسب محل الجملة المعطوف عليها ، وإن كانت محكية فحسب محلها . أما محل المفرد المبنى فيكون على الحذف كما فى الفعل (إرمِ) وعلى الحرف كما فى قولنا (يامعلمون) ، وعلى الحركة ويضم تحته : البناء على الأصل كما فى قولك (هؤلاء قوم محسنون) ، والبناء الطارىء كما فى المنادى العلم (ياخالدُ) والبناء بسبب الإتصال بحرف يتطلب الحركة كبناء الفعل المضارع على الفتح لاتصاله بنون التوكيد .

وتشمل الصورة الإعرابية أيضاً ظاهرة التنوين فى كل حالة يصلح لها رفعاً أو نصباً أو جراً وتشترك فى هذه الظاهرة الأسماء والصفات ، وإن كان معناها فى كل منهما مختلفاً عنه فى الأخرى — كما نرى ، وكما أوضحنا فى كتابنا (اسم الفاعل بين الإسمية والفعلية) وقد وضع الأستاذ تمام تخطيطاً للصورة الإعرابية فى النظام النحوى كما ورد عن النحاة أرى من المفيد وضعه هنا استكمالا للفائدة :

الإعـــــراب [1]

- العلامة الإعرابية
  - حركة
    - ظاهرة
    - مقدرة
      - للتعذر: جاء موسى
      - للثقل: جاء قاض
      - لإشتغال المحل
        - بحركة حرف الجر الزائد
        - بحركة المناسبة: جاء إبنى
        - بحركة التخلص: لم أضرب الولد
  - حرف
  - حذف
- المحل الإعرابى
  - محل الجملة
    - الصفة: تابعة
    - الحال: نصب
    - مقول القول: نصب
    - الخبر: رفع أو نصب
    - جواب الشرط: جزم
    - المضاف إليها: جر
    - المحكية: حسب المحل
  - محل المفرد المبنى
    - على الحذف: أدع
      - بسكون الوقف: جاء زيد
      - بسكون الروى: نزع الشبل من الغاب الأسد
    - على الحرف: يامسلمون
    - على الحركة
      - للاصل: رأيته أمس
      - للبناء الطارىء: يا زيد
    - على السكون: ضربت
      - للاتصال بحرف يتطلبها بالمناسبة

تخطيط الصورة الإعرابية كما رسمه الأستاذ تمام وورد عن النحاة

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٠

وحين اطلاعنا على التخطيط لاحظنا أن الأستاذ تمام ذكر تحت محل الجملة أن جملة الخبر يكون محلها الرفع ولم يذكر محل النصب الذى قد تكون فيه ، كما لم يذكر الجملة المعطوفة على جملة لها محل من الإعراب ، والتى تأخذ محل الجملة المعطوف عليها على أننا ونحن نتحدث عن العلامة الإعرابية لا يفوتنا أن نشير إلى ما ذكره الأستاذ تمام من أن العلاقة الإعرابية كانت أوفر القرائن حظاً من اهتمام النحاة حيث جعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل، وتكلموا فيه عن الحركات ودلالتها والحروف ونيابتها عن الحركات ، وعن الإعراب الظاهرى والتقديرى والمحل الإعرابى ، واختلافهم فى هذا الإعراب ومصدره هل كان فى كلام العرب أم لم يكن ، ويجيب الأستاذ تمام على هذا بقوله :

« وكان لقطرب ومن تبعه من القدماء والمحدثين كلام فى إنكار أن تكون اللغة العربية قد اعتمدت حقيقة على هذه العلامات فى تعيين المعانى النحوية » . ولهذا أوضح الأستاذ تمام ما يأتى :

١ — إن العلامة الإعرابية لم تكن أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن .

٢ — إن العلامة الإعرابية قرينة يستعصى التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديرياً أو محلياً أو بالحذف لأن العلامة الإعرابية فى كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب .

٣ — حين ننظر إلى مطلق العلامة كمطلق الضمة أو مطلق الفتحة ، أو مطلق الكسرة فسنجد أنها لا تدل على باب واحد ، وإنما تدل الواحدة منها على أكثر من باب . فالمرفوع قد يكون فاعلا ، أو مبتدأ ، أو خبراً وهكذا .

٤ — إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون تضافر القرائن الأخرى ، وهذا القول يصدق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية ، وبهذا يتضح أن (العامل النحوى) وكل ماأثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحى ، والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها[1] . وعلى الرغم من كل ما ذكرنا عن العلامة الإعرابية فهى بلا شك إحدى الظواهر الشكلية التى يمكن استخدامها مع القرائن الأخرى فى التفريق بين أقسام الكلم ، وذلك بإبداء التحليلات الآتية :

١ — يتميز الإسم بقبول علامة الجر لفظاً حين يسبق بأداة الجر ، أو فى حالة الإضافة ولا يشاركه فى ذلك إلا الصفات وعلى هذا يمكن القول بما يأتى :

(ا) لا تقبل الأفعال والخوالف دخول حرف الجر ، وما ورد عن الأعرابى فى قوله (والله ماهى بنعم الولد) فهو شاذ فى الاستعمال .

(ب) لا تقبل الضمائر والظروف والأدوات الجر لفظاً بل قد يجر محلها .

٢ — يتميز الفعل بقبول الجزم لفظاً بالنسبة المضارع ، ومحلا بالنسبة الماضى ، أما فعل الأمر فلا يقبل الجزم لا لفظاً ولا محلا إلا على رأى الكوفيين فانهم يقولون بجزم فعل الأمر على أساس أنه مقتطع من الفعل المضارع وليس قسما له بين الأفعال .

٣ — إن الضمائر والظروف والأدوات كلها مبنية لا تظهر عليها الحركات

(١) أنظر المصدر السابق ص ٢٠٥ ، ٢٠٧

الإعرابية ، بل تنسب هذه الحركات إلى محلها ، إلا ما شذ من مثنى الموصول والإشارة من بين الضمائر .

٤ — إن الأسماء والصفات لا تقبل علامة السكون إلا فى حالة الوقف .

٥ — لما كانت الصورة الإعرابية تحتها علامات الإعراب حركة أو حرفاً أو حذفاً — كما بينا — فإن الأفعال من بين أقسام الكلم تنفرد بعلامات الحذف ، فهناك جزم الفعل المضارع الناقص بعلامة حذف حرف العلة ، وهناك نصب المضارع وجزمه بعلامة حذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة ، وهناك أيضاً بناء فعل الأمر بعلامة حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر ، وبناؤه بعلامة حذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة .

أما حذف النون من مثنى الإسم والصفة ، ومن جمعهما السالم فى حالة الإضافة فلا يعتبر علامة إعرابية ، بل علامة على سلب ما يقابل التنوين فى المفرد .

٦ — لما كانت الحروف من العلامات الإعرابية فيمكن القول أيضاً بأن الأسماء والصفات من بين أقسام الكلم تنفرد بهذه العلامات ، فالواو علامة على رفع الإسم والصفة فى حالة جمعهما السالم وفى حالة كون الإسم من الأسماء الخمسة ولا تكون علامة إعرابية فى بقية الأقسام ، وكذلك الألف تعتبر علامة على رفع الإسم والصفة فى حالة تثنيتهما وعلامة على نصب الإسم فى الأسماء الخمسة ، ولا تكون الألف علامة إعرابية فى بقية الأقسام إلا فيما شذّ من مثنى الإشارة والموصول . وتعتبر الياء كذلك علامة على جر الإسم والصفة فى حالة جمعهما السالم وتثنيتهما . وفى حالة كون الإسم من الأسماء الخمسة ولا تعتبر علامة إعرابية فى بقية الأقسام إلا فيما شذ من مثنى الإشارة والموصول .

أما الألف والواو والياء فى حالة إسناد الفعل إلى المثنى المجموع ، والمخاطبة فلا تعتبر من العلامات الإعرابية بل تعتبر علامة على كون الفاعل مثنى أو مجموعاً أو أنثى مخاطبة ليس إلا فتقوم هنا مقام الضمير .

٧ — تعتبر الحركة من علامات الإعراب الشائعة بين الأسماء والصفات والأفعال مع ملاحظة أن الجر لفظاً علامة خاصة تتميز بها الأسماء والصفات وأن الجزم اللفظى والمحلى علامة خاصة تنفرد بها الأفعال كما أوضحنا .

وهكذا تلعب الصورة الإعرابية وفروعها دوراً مهماً فى عملية التفريق بين أقسام الكلم .

ثانياً : الرتبة : وتعنى ملاحظة موقع الكلمة فى التركيب الكلامى ، وتنقسم الرتبة فى النحو العربى إلى قسمين :

(ا) رتبة محفوظة : ومعناها موقع الكلمة الثابت متقدماً أو متأخراً فى التركيب الكلامى بحيث لو اختل هذا الموقع لاختل التركيب باختلاله وعلى هذا الأساس تعتبر الرتبة المحفوظة كما تعتبر الرتبة بشكل عام من الظواهر الشكلية التى بواسطتها يمكن تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلم، كما يمكن تحديد معنى الأبواب النحوية وبالتالى معرفة وظائفها . ومن أمثلة الرتبة المحفوظة : تقدم الموصول على الصلة ، والموصوف على الصفة ، وتأخر التمييز عن الفعل أو المصدر أو الصفة ، والبيان عن المبين ، والمعطوف بالنسق عن المعطوف عليه ، والتوكيد عن المؤكد والبدل عن المبدل منه ومن أمثلتها أيضاً صدارة الأدوات فى أساليب الشرط والاستفهام والعرض والتخصيص

والتوكيد ، وتقدم حرف الجر على المجرور ، وحرف العطف على المعطوف. وحرف الاستثناء على المستثنى ، وحرف القسم على المقسم به وواو المعية على المفعول معه ، والمضاف على المضاف إليه ، والفعل على الفاعل أو نائبه ، وفعل الشرط على جوابه ، وما دمنا في صدد الرتب المحفوظة نرى من المفيد أن نذكر هنا ما أحصاه ابن السراج في باب التقديم والتأخير إذ أورد أن الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر ثم أوضحها فقال : « فالثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها : الصلة على الموصول ، والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير ، والصفة وما اتصل بها على الموصوف ، وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة ، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرف زائد لا يقدم على الحرف ، وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعه على منصوبه ، والفاعل لا يقدم على الفعل ، والأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين ، والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه ، والحروف التي لها صدور الكلام ، لا يقدم ما بعدها على ما قبلها ، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه ، ولا يقدم التمييز (وما عمل فيه معنى الفعل) ، وما بعد إلا ، وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها ، ولا يقدم مرفوعه على منصوبه ، ولا يفرق بين الفعل والعامل والمعمول فيه الفعل »[1] .

ومعنى ذلك أن الأشياء التي ذكرها محفوظة الرتبة بالتأخر ، وإذا عرفنا أن للرتبة طرفين هما المقدم والمؤخر عرفنا أن المقابل لما كان محفوظ الرتب

---

(١) الأصول / ٢ ص ١٨٥ ، ١٨٦

بالتأخر هو محفوظ الرتبة بالتقدم وبعملية بسيطة ، لا تحتاج إلى أدنى جهد يدرك القارىء مما ذكرناه وذكره ابن السراج الأشياء المحفوظة الرتبة بالتقدم فإذا كانت الصلة مثلا محفوظة الرتبة بالتأخر كان الموصول محفوظ الرتبة بالتقدم وهكذا الأمر بالنسبة لباقى الأشياء .

(ب) رتبة غير محفوظة : ومعناها موقع الكلمة المتغير فى التركيب الكلامى متقدماً أحياناً ومتأخراً أحياناً أخرى . واصطلاح التقديم والتأخير فى مفهوم البلاغيين ينتظم هذه الرتب غير المحفوظة ، ومن أمثلة هذا النوع من الرتب : رتبة المبتدأ والخبر ، ورتبة الفاعل والمفعول ، ورتبة الضمير والمرجع ، ورتبة الفاعل والتمييز بعد خالفة المدح والذم ورتبة الحال والفعل المتصرف ، ورتبة المفعول به والفعل ، ورتبة الظرف والفعل .

وفى الحديث عن الرتبة أورد الأستاذ تمام ملاحظات ينبغى أن تؤخذ بنظر الاعتبار تتلخص فيما يأتى :

١ — تقوم الرتبة قرينة من القرائن المتضافرة على تعيين معنى الباب ففى إعراب (ضرب زيد عمراً) مثلا ، تكون الرتبة فعلا بين القرائن المستخدمة فى تعيين الفاعل لأنه بعد الفعل بحسب الرتبة .

٢ — إن الرتبة غير المحفوظة قد تدعو الحال إلى حفظها إذا كان أمن اللبس يتوقف عليها وذلك فى نحو : ضرب موسى عيسى ، ونحو : أخى صديقى ، إذ يتعين فى موسى أن يكون فاعلا ، وفى أخى أن يكون مبتدأ محافظة على الرتبة لأنها تزيل اللبس ، وهى هنا تعتبر القرينة الرئيسية الدالة على الباب النحوى ، ولهذا قرر النحاة فى مثل هذه الحالات أن يتقدم الفاعل على

المفعول والمبتدأ على الخبر وجوباً ، فالرتبة هنا قرينة تخضع لمطالب أمن اللبس .

٣ — إننا لو استعرضنا أقسام الكلم وربطنا بينها وبين قرينة الرتبة فسنجد أن الرتبة تتجاذب مع البناء أكثر مما تتجاذب مع الإعراب ، وتتجاذب ، من بين المبنيات مع الأدوات والظروف أكثر مما تتجاذب مع أى مبنى آخر وبمعنى أوضح فإن الرتبة أكثر وروداً مع المبنيات منها مع المعربات ، وأن ورودها مع الأدوات والظروف من بين المبنيات أكثر إطراداً منه مع غيرها .

٤ — إن الرتبة قرينة لفظية وعلاقة بين جزءين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه .

٥ — قد يطرأ على الرتبة غير المحفوظة من دواعى أمن اللبس ما يحتم عكسها كالذى رأه فى لزوم تقديم الخبر على المبتدأ أحياناً ، كما يكون ذلك أيضاً إذا كانت الرتبة وعكسها مناط معنيين يتوقف أحدهما على الرتبة والآخر على عكسها نحو : السلام عليكم (تحية) وعليكم السلام (رد التحية)[1] وعلى أية حال فإن الرتبة تعتبر من القرائن اللفظية والظواهر الشكلية التى يمكن استخدامها مع القرائن الأخرى فى تحديد موقع بعض الكلمات بين أقسام الكلم .

ثالثاً : الصيغة : وهو القالب الذى تصاغ الكلمات على قياسه ويسمى (الصيغة الصرفية) وهذه الصيغة الصرفية تعتبر مبنى فرعياً على مبنى التقسيم .

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٠٨ ، ٢٠٦

سماً كان أو صفة أو فعلا ، وكل صيغة من هذه الصيغ الفروع تعبر عن معنى فرعى منبثق عما يفيده المبنى الأكبر من معنى تقسيمى عام كالإسمية والوصفية، والفعلية[1] . ومن المعلوم أن للأسماء صيغها الخاصة ، وللصفات والأفعال صيغها الخاصة كذلك ، ذلك أن المبانى التقسيمية للصيغ الصرفية لا تتعدى ثلاثة هى الإسم والصفة والفعل دون بقية أقسام الكلم فلا صيغة للضمير ، ولا للخوالف بشكل عام ، ولا للظروف الأصلية ولا للأدوات . وإذ قد عرفنا أن الأسماء والصفات والأفعال قد انفردت بالصيغ الصرفية دون بقية الأقسام وأن لكل منها صيغته الخاصة التى يتميز بها ـ فلابد أن نوضح بعض الحقائق الصرفية التى نستفيد منها فى عملية التفريق بين الأقسام :

١ ــ الأسماء المجردة لا يقل بناؤها عن ثلاثة أحرف ولا يزيد عن خمسة وإذا وجد اسم على حرفين فهو محذوف اللام مثل دم ، ويد . يقول سيبويه : « ليس فى الدنيا اسم أقل عدداً من اسم على ثلاثة أحرف ولكنهم قد يحذفون عما كان على ثلاثة حرفاً وهو فى الأصل له ، ويردونه فى التحقير والجمع ، وذلك قولهم فى (دم) (دمىّ) وفى (حر) (حريح) ، وفى (شفة) : (شفيهة) وفى (عدة) : (وعيدة)[2] ويقول ابن عصفور : « أبنية الأسماء الأصول أقل ما تكون ثلاثة ، وأكثر ماتكون خمسة ، ولا يوجد اسم متمكن على أقل من ثلاثة أحرف إلا أن يكون منقوصاً نحو : (يد) و (دم) وبابهما »[3] . وهذا الذى ذكرناه ينطبق كذلك على الصفة كعنوان عام دون فروعها ،

---

(١) أنظر المصدر السابق ص ١٣٣

(٢) الكتاب : ٢ ص ٦٢

(٣) الممتع فى التصريف : ١ ص ٦٠

على أن لكل من الإسم والصفة صيغه الخاصة ، وإذا اشتركا فى بعض الصيغ فالمعنى الصرفى لكل منهما مختلف عنه فى الآخر .

٢ ــ أما الأفعال المجردة فبناؤها لا يقل عن ثلاثة أحرف ولا يزيد عن أربعة .

٣ ــ إن صيغ الأسماء المزيدة قد يصل بناؤها إلى سبعة أحرف ولا يزيد عليها مثل أجرنجام[1] بينما لا يتعدى بناء الأفعال المزيدة الستة أحرف بأية حال . ومعنى ذلك أن ما جاء على سبعة أحرف لا يمكن أن يكون فعلا بل لا بد أن يكون من الأسماء .

٤ ــ إن لكل من الأسماء والصفات والأفعال صيغها الخاصة المتميزة ولا أرانى بحاجة إلى ذكرها ويمكن الرجوع إليها فى كتب الصرف فقد أوضحت ذلك بالتفصيل وما نريد أن نقرره هنا أن الصيغة علامة صرفية وهى من الظواهر الشكلية والقرائن اللفظية التى يمكن استخدامها مع غيرها من القرائن للتفريق بين أقسام الكلم .

رابعاً : الجدول : ونعنى به النظر من خلال المثال فى :

(١) استعداد الكلمة لتقبل اللواصق أو عدمه .

(٢) استعداد الكلمة لتوضيح علاقات اشتقاقية أو عدمه .

(٣) استعداد الكلمة لتوضيح علاقات إسنادية بإسنادها إلى الضمائر أو عدمه .

---

(١) انظر الزجاجى / الجمل ص ٣٦٠

والحالات الثلاث المتقدمة يوضع كل منها فى صورة (جدول) تبرز من خلاله السمات التى تعين على تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلم . وهنا أرى أن أستعير تسمية الأستاذ تمام حسان لأنواع الجداول التى تنطبق على الحالات الثلاث ؛ فقد سمى الجدول الذى ينطبق على الحالة الأولى (الجدول الإلصاق) ، والجدول الذى ينطبق على الحالة الثانية (الجدول التصريفى) ، والجدول الذى ينطبق على الحالة الثالثة (الجدول الإسنادى)[١] .

وعلى مستوى أقسام الكلم السبعة يمكن إجراء التطبيقات الشكلية فى الحالات الثلاث وسنعرف مدى الاستفادة منها فى التفريق بين أقسام الكلم .

ففى الحالة الأولى أى فى قابلية دخول الكلمة فى الجدول الإلصاق نوضح أن : الإسم والصفة يشتركان فى قبول اللواصق الآتية :

(أل) ، وعلامات التثنية والجمع ، وتاء التأنيث المتحركة ، والتنوين وضمائر الجر المتصلة ، وياء النسب وحروف الزيادة فى تكسير الجمع ، مع ملاحظة ما يأتى :

١ ـ إن معنى الإلصاق فى دخول (أل) على الاسم غيره فى دخولها على الصفة فهى فى الحالة الأولى أداة تعريف بينما لا تكون فى الحالة الثانية إلا ضميراً موصولا بمعنى (الذى) .

٢ ـ إن إضافة الأسماء إلى ضمائر الجر المتصلة إضافة معنوية محضة بينما تكون إضافة الصفة إليها إضافة لفظية فمعنى اللاصقة هنا مختلف فى كل منهما .

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٠٦

وقد ثبتنا هذه الأمور فى كتابنا اسم الفاعل بين الإسمية والفعلية وما ينطبق على صفة (فاعل) ينطبق على بقية الصفات .

الفعل : ينفرد الماضى منه بقبول تاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل ويشترك المضارع والأمر بقبول نون التوكيد وياء المخاطبة ، وينفرد المضارع بقبول لاصقة السين ولام الأمر ، وحروف المضارعة ، ويقبل الفعل بشكل عام نون النسوة ، ولا تقبل الأسماء والصفات وبقية أقسام الكلام شيئاً من لواصق الأفعال ، كما لا تقبل الأفعال شيئاً من لواصق الأسماء والصفات .

الضمير : وهو مبنى صرفى عام لا يقبل من اللواصق التى قبلتها الأسماء والصفات إلا ما شذ من مثنى الموصول ومثنى الإشارة فإنهما يقبلان علامة التثنية رفعاً ونصباً وجراً ولذلك ألحقهما النحاة بالمثنى ، كما لا يقبل الضمير شيئاً من لواصق الأفعال .

على أن الضمائر المتصلة تقوم من بين الضمائر بدور اللواصق فتلصق بغيرها من الكلمات ، فالضمير يلصق بالأفعال فيكون فى محل رفع أو نصب ، ويلصق بالأسماء والصفات فيكون فى محل جر . وكما تلصق الضمائر المتصلة بغيرها من الكلمات ، فقد تلصق بعض اللواصق بالضمائر ويتمثل ذلك فى حرف الإشباع فى قولك (وهُو) فى مقابل الإضعاف فى (وَهُوَ) وفى قوله تعالى(أحقُّ هُو)، فى مقابل (هُوَ) ، كما يتمثل فى هاء التنبيه فى نحو (هذا) و (هؤلاء)، ولام البعد وكاف الخطاب فى نحو (ذلك) . والملاحظ أن قبول بعض الضمائر لهاء التنبيه ولام البعد من أهم السمات الشكلية التى تنفرد بها الضمائر عن بقية أقسام الكلم .

الخالفة : ما ينبغى أن نقرره هنا أن صيغة (ما أفعل) من بين الخوالف تقبل نون الوقاية وضمائر النصب المتصلة كما تقبلها الأفعال .

وأن خالفة المدح (نِعْمَ) وخالفة الذم (بئس) تقبلان تاء التأنيث كما يقبلها الفعل الماضى بينما لا تقبل بقية الخوالف شيئاً من هذه اللواصق كما لا يقبل معظمها لواصق الأفعال ، وبالتأكيد فإن جميعها لا تقبل لواصق الأسماء والصفات (إلا ما روى من قول الأعرابى : (والله ما هى بنعم الولد) وهى حالة شاذة ، وإذا بدا أنّ بعضاً من خالفة الإخالة يقبل التنوين مثل (صهٍ) فإن معنى التنوين هنا هو إرادة التعميم وليس تنوين الأسماء .

الظرف : إذا أخذنا بنظر الاعتبار أنْ ليس فى العربية الفصحى مما ينبغى أن يوضع فى قسمٍ مستقل من أقسام الكلمة يسمى (الظرف) إلا تلك الكلمات التى ذكرها الأستاذ تمام حسان وهى : إذْ ، وإذا ، وإذاً ، ولما ، وإيان ، ومتى ، وكلما (التى أضفناها) وهى للزمان ، ثم أينَ ، وأنّى ، وحيثُ ، وهى للمكان إذا أخذنا بهذا فإنّ هذه الظروف لا تقبل الدخول فى جدول إلصاق على الإطلاق ، فلا تقبل أياً من لواصق أقسام الكلمة التى ذكرناها ، أما ما نقل من الإسمية إلى الظرفية على طريقة التوسع التى سار عليها النحاة فإنه بلا شك يقبل لواصق الأسماء التى ذكرناها سابقاً بشكل عام ، فكلمة (يوم) مثلاً تقبل (أل) وتقبل علامة التثنية وحروف الزيادة بتكسير الجمع ، والتنوين وضمائر الجر المتصلة ، وياء النسب ، وإنْ كانت بطبيعة استعمالها لا تقبل تاء التأنيث المتحركة .

الأداة : الأصلية منها كحروف المعانى جميعها لا تقبل أية لاصقة من لواصق أقسام الكلمة الأخرى فهى إذاً لا تقبل الدخول فى جدول إلصاق ،

وكذلك الأمر بالنسبة للأدوات المحولة من الظرفية أو الاسمية أو الضميرية ، أما الأدوات المحولة من الفعلية مثل كان وأخواتها وكاد وأخواتها فإنها تقبل الدخول فى الجدول الإلصاق . فتلصق بها تاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل ونون التوكيد ونون النسوة وياء المخاطبة والسين ، وكل هذه من لواصق الأفعال .

أما فى الحالة الثانية وهى قابلية الكلمة للدخول فى الجدول التصريفى فإن الأفعال صالحة للدخول فى هذا الجدول ، فكلمة (ضرب) مثلا وهى فعل ماض يكون لها مضارع وأمر (يضربُ واضربْ) والصفات كذلك صالحة للدخول فى مثل هذا الجدول ، كأن يكون لصفة الفاعل صفة مفعول ، أو تفضيل ، أو مبالغة ، أو صفة مشبهة نقول مثلا : حاذر ، ومحذور منه ، وأحذر ، وحذّار ، وحَذِر ، أما الأسماء فلا تقبل الدخول فى مثل هذا الجدول ما عدا (أسماء الحدث والمكان ، والزمان والآلة) وأما الضمائر ، والخوالف ، والظروف ، والأدوات ، فلا تقبل الدخول فى الجدول التصريفى على الإطلاق .

أما فى الحالة الثالثة : وهى قابلية الكلمة للدخول فى الجدول الإسنادى نجد أنّ الأفعال تنفرد بالإسناد إلى الضمائر المتصلة معبرة بذلك عن المعانى التصريفية ، بينما لا يسند شىء من بقية أقسام الكلمة إلى هذه الضمائر إلاّ ماورد عن كان وأخواتها وكاد وأخواتها من بين الأدوات .

مما تقدم يبدو أن الجدول بأنواعه الثلاثة ـ من أبرز الظواهر الشكلية التى تستخدم فى التفريق بين أقسام الكلم فبواسطته نستطيع تحديد موقع

الكلمة بين تلك الأقسام ويتجلى ذلك بأجلى صورة حين تماثل صيغ الكلمات فيكون الجدول خير معين على تحديد موقعها .

خامساً : التضام : ونعني به أن نستدعي الكلمة كلمة أخرى في السياق أو الاستعمال ، أو هو إيراد كلمتين أو أكثر تخلق معنى أعم من معنى أيها ، كضم حرف النداء أو حرف الجر إلى الإسم ، أو ضم الصلة إلى الموصول ، أو ضم فعلي الشرط إلى أداة الشرط وهو إحدى القرائن الشكلية التي تعين على تحديد مواقع بعض الكلمات بين أقسام الكلمة وهو من العناصر البارزة التي تكون نظام تأليف العبارة في اللغة العربية . وإذا كانت العلامة الإعرابية ، والرتبة والصيغة والجدول من السمات الشكلية التي تتعرض موضوعاتها في الغالب للأجزاء التحليلية من التركيب الكلامي ، فإن التضام من السمات الشكلية التي يتعرض موضوعها للتركيب الكلامي نفسه ، فالتضام يتعلق بالسياق وبقية السمات الشكلية تتعلق بمكونات السياق . ومن هنا تبرز أهمية التضام باعتباره ظاهرة شكلية كبرى تصور أسلوب تآلف الكلمات في اللغة ثم استخدام صورة التآلف في إعطاء المعنى العام للتركيب الكلامي .

وبقدر تعلق الأمر باستخدام التضام كظاهرة شكلية تعين على تحديد مواقع الكلمات بين أقسام الكلام نبدي الملاحظات الآتية :

١ — إن الكلمة التي تأتي بعد حرف النداء لا تكون إلا إسماً والعلاقة بين حرف النداء والمنادى علاقة تضام ، وعلى هذا فقد أوضح النحاة أن الصفة إذا جاءت منادى فعلى تقدير موصوف يكون إسماً ، وإذا جاء

المنادى ضميراً للمخاطب أو الاشارة فعلى تقدير يا شخصاً مخاطباً ، ويا شخصاً مشاراً إليه .

٢ — إن الإسم المضاف يتطلب مضافاً إليه ولا تـكون الإضافة المحضة إلا مع الأسماء والعلاقة بين المضاف والمضاف إليه الظاهر علاقة تضام ، وفى استخدام التضام كعلامة شكلية للتفريق بين الأقسام نلاحظ أن المضاف لا يكون من الضمائر .

٣ — إنّ الإسم المبهم يحتاج إلى ضميمة توضحه ، وهذه الضميمة إماأن تـكون وصفاً أو إضافة أو تمييزاً ، والأسماء المبهمة فى التقسيم الذى ارتضيناه تشمل الأعداد والموازين والمـكاييل والجهات والمقاييس والأوقات .

٤ — لا تـكون الإضافة اللفظية إلا مع الصفات ، والعلاقة بين المضاف (الصفة) وبين المضاف إليه الظاهر علاقة تضام أيضاً . أما إضافة الصفات والأسماء إلى الضمائر المتصلة فتعتبر إلصاقاً وليست تضاماً كما أوضحنا عنـد حديثنا عن الجدول الإلصاق .

٥ — إنّ الصفة حين تكون منونة أو صلة لـ (أل) تضام المرفوع ، وتضام معه المنصوب أحياناً فى حالتى الإسناد والتعدية ، وحينئذ تكون العلاقة بين الصفة فى هذه الحالة وبين ضمائمها من المرفوعات علاقة تضام ، وقد تحتاج الصفة إلى أن تضام الأداة والإسم المجرور بعدها حين تكون الصفة لازمة .

٦ — من خلال مراقبتنا لاستعمال الفعل فى التراكيب الـكلامية نلاحظ أنه يحتاج إلى ضمائم خاصة به ، فهو يقبل التضام مع (قد) و (سوف)

ولا (لا) الناهية و (لم) و (لن) ، وتلك الأدوات التي قرر النحاة أنها مختصة بالدخول على الأفعال كالأدوات المستعملة في الجمل الشرطية . وحين يكون الفعل لازماً يصل إلى ضميمته بواسطة حرف خاص من حروف الجر يحدده معنى السياق .

على أن الأفعال تشارك الصفات في أن كلا منهما يضام المرفوعات والمنصوبات في حالتي الإسناد والتعدية فمن المعلوم أن لكل فعل فاعلا وقد يتعدى الفعل إلى مفعول واحد أو مفعولين أو ثلاثة إذا اقتضى المعنى والسياق .

٧ — تحتاج الضمائر الموصولة إلى أن تضام الصلة ويحتاج الضمير إلى ضميمة المرجع ، وحين يكون الضمير المتصل مضافاً إليه يكون بحاجة إلى ضميمة المضاف ، وتنفرد الضمائر عن الأسماء والصفات بكونها لا تقع موقع المضاف على الإطلاق . على أن الضمائر في بعض الحالات تحتاج إلى أن تضام الأدوات أيضاً ، ففي النداء نقول مثلا (يا هذا) . وفي القسم نقول (والذي نفسي بيده لأدافعن عن وطني) ، وفي الاستفهام نقول : (أأنت الذي تريد الاستشهاد ؟) . كما تحتاج إلى أن تضام حروف المعاني ، كحروف العطف والجر والاستثناء .

٨ — من خلال مراقبة استعمال الخوالف في اللغة نلاحظ ما يأتي :

(ا) خالفة التعجب تستعمل دائماً مع ضميمتها (ما) فتكون صيغة (ما أفعل) وتأتي بعدها ضميمتها المنصوبة وقد تستعمل مع (باء الجر) فتكون صيغة التعجب (أفعل به) حيث يتحتم أن يكون المتعجب منه — وهو من ضمائمها — مجروراً بعد الباء .

(ب) خالفة المدح أو الذم يضام كل منهما ضميمة مرفوعة أو منصوبة ومخصوصاً بالمدح أو الذم يكون مرفوعاً .

(ج) خالفة الإخالة تحتاج فى الاستعمال إلى أن تضام المرفوعات أو المنصوبات أو المجرورات وفقاً لاقتضاء المعنى والسياق .

(د) خالفة الصوت : وتنفرد عن بقية الخوالف فى أنها لا تحتاج إلى ضميمة توضحها أو تستدعيها .

٩ — من خلال مراقبتنا لاستعمال الظروف فى اللغة نلاحظ ما يأتى :

(ا) إن الظروف بحاجة إلى أن تضام مدخولاً لها هو المظروف يوضح إبهامها الزمانى أو المكانى .

(ب) قد تكون ضميمة الظرف مفرداً وقد تكون جملة .

ج) إن بعض الظروف تتبعه (ما) فتقول : إذ ما ، وإذا ما ، ومتى ما ، وأينما ، وحيثما .

(د) إن بعض الظروف قد يسبقه حرف الجر فنقول : من أين ، وإلى أين ، ومن حيث ، وإلى حيث .

١٠ — إن الأدوات جميعاً تفتقر دائماً إلى الضمائم فلا تؤدى معناها إلا مع ضمائمها ، سواء أكانت الضميمة مفرداً أو جملة ، من هنا جاء تعريف النحاة للحرف من أنه كلمة لا تدل على معنى إلا مع غيرها ، وهذا ينطبق على الأدوات جميعاً ومنها حروف المعانى فلا فائدة من حرف العطف إلا مع المعطوف ، ولا فائدة من حرف الجر إلا مع المجرور ولا تؤدى الأداة معنى الاستفهام إلا مع جملة الاستفهام ، وهكذا تفهم العلاقة بين أداة الشرط وجملة الشرط على أنها علاقة تضام ، وأن افتقار الأدوات إلى الضمائم افتقار متأصل لا يجيز إبقاء الأداة وحذف الجملة بعدها إلا بقرينة سياقية .

سادساً : الرسم الإملائى : وموضوعه الصورة الشكلية المطلقة ، المكتوبة أو المنطوقة للجزء التحليلى فى التركيب الكلامى ، وإذا كان البحث فى صيغ أقسام الكلم يتناول المبنى الصرفى لكل منها مجرداً من اللواصق والزوائد ، فإن البحث فى الشكل الإملائى يتناول صورة الكلمات فى السياق اتصلت باللواصق والزوائد أم لم تتصل . واللغة العربية حافلة بالكلمات التى تتشابه أشكالها أو رسومها الإملائية ، وهى على الرغم من ذلك لا تنتمى — فى حالة التشابه الإملائى — إلى قسم واحد من أقسام الكلم ، فالرسم الإملائى الواحد للكلمات يمكن اعتباره صورة شكلية مربكة لمن يريد تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلم من الذين يريدون تعلم اللغة العربية فهم لا يفرقون بين الواو والنون فى (مجنون) وبين الواو والنون فى (معلمون) . كما لا يفرقون بين الياء فى (كرسىّ) والياء فى (عراقىّ) أو (مصرىّ) والألف والتاء فى (مسلمات) والألف والتاء فى (نبات) والنون فى (استأذنْ) والنون فى (اكتبنْ) والألف واللام فى (ألغى) والألف واللام فى (الغىّ) وهكذا . وبقدر ما يكون الرسم الإملائى فى الحالات السابقة مربكا لمن أراد تعلم اللغة — كما ذكرنا — يكون خير معين على التفريق بين طوائف الكلمات إذا أجرينا التحليل الآتى على الأمثلة السابقة مستعينين بما يمت إلى الجدول بصلة :

١ — إنّ كلمة (مجنون) تقبل التنوين فى آخرها ومن هنا تكون الكلمة إسماً مفرداً ، بينما لا تقبل كلمة (معلمون) ظاهرة التنوين ، فلا يصح فى اللغة أن نقول (معلمونٌ أو معلموناً) فالواو والنون إذاً لاصقة فى (معلمون) تدل على جمع الكلمة وبحذفها تعود الكلمة مفردة بينما لا تعد (الواو

والنون) من اللواصق فى (مجنون) ، ولا يجوز حذفها لأنها من حروف الكلمة الأصلية .

٢ — إن الياء فى (كرسىّ) لا يمكن حذفها ، فهى من حروف الكلمة الأصلية بينما يجوز حذف الياء فى (عراقىّ) أو (مصرىّ) عند سلب النسب ، فهى لا صقة وليست حرفاً أصلياً من حروف الكلمة والكلمة التى تقبل ياء النسب لا بد أن تكون من الأسماء .

٣ — إن الألف والتاء فى كلمة (نبات) من أصول الكلمة لا يمكن حذفها بينما يجوز إسقاط الألف والتاء من (مسلمات) لأنها لاصقة تدل على جمع الكلمة جمعاً مؤنثاً وبحذفهما تعود الكلمة مفردة .

٤ — إن النون فى (استأذِنْ) وهى فعل أمر من (استأذَنَ) ـ من حروف الكلمة الأصلية ظهر عليها البناء على السكون ، ولا يجوز إسقاطها من الفعل بأية حال ، بينما كانت النون فى (اكتبنْ) لاصقة توكيد للفعل يمكن إسقاطها عند إرادة سلب التوكيد ، وهى ليست من حروف الكلمة الأصلية ، وكلا النونين لا يعتبران تنويناً ، فالتنوين خاص بالأسماء عند تجردها من أداة التعريف ومن الإضافة ، ثم إن تنوين الأسماء لا يرسم ملائياً بالنون إلا على المستوى العروضىّ .

٥ — إن الألف واللام فى (ألعى) لا تكون أداة تعريف ، والهمزة فيها همزة قطع ، بينما لا تكون الألف واللام فى كلمة (الغىّ) إلا أداة تعريف ، والهمزة فيها همزة وصل ، ثم إن أداة التعريف لا يمكن أنْ تدخل على الأفعال ، بينما يعتبر قبول الكلمة لأداة التعريف من أبرز العلامات الشكلية الدالة على إسميتها .

والحديث عن الرسم الإملائي يسوقنا أيضاً إلى الحديث عن حالات بعض الضمائر والأدوات ، فالضمائر المتصلة لواصق لا تستقل في الكتابة عما لصقت به ، فهي من وجهة النظر الكتابية المحضة أجزاء كلمات لا كلمات ، وهي بذلك تشارك الأدوات في سمة من سماتها حين تكون الأداة على حرف واحد ، فإنها تلتصق بالكلمة وتصير كالجزء منها ، وذلك نحو باء الجر ، ولامه، وباء القسم ، وفاء العطف ، وفاء الجواب ، ولام القسم ، وهلم جرا . وبهذا تمتاز الضمائر عن بقية الأقسام إلا الأداة ، لأن فعل الأمر مثلا حين يصير على حرف واحد لا يلتصق بالكلمة التي تجاوره ، وإنما يظل كلمة قائمة بذاتها نحو (قِ نفسك) وبهذا تصبح الضمائر ذات طابع كتابي خاص يبعد بها عن بقية الأقسام[1] :

« أما إذا جاءت الأداة على أكثر من حرف واحد ، فإن النظام الإملائي يفصلها في الكتابة عن ضميمتها مثل (عن محمد) و (على محمد) فأما (منه) و (عنه) و (عليه) ، فالوصل هنا للضمير لا للأداة فإن الضمير حين أصبح على حرف واحد لحق بما قبله ، وأما في (به) و (له) فإن كل واحد منهما لحق بالآخر لاحتياج كل منهما إلى الاتصال[2] .

« ولا ينبغي لنا عند وصل الأداة أن نعتبرها إحدى اللواصق ، لأن الفرق بين الأداة المتصلة وبين اللاصقة ، أن الأداة إذا حذفت بقي بعدها ما اتصلت به دالا على معناه الذي كان له ، وأما اللاصقة فإذا فصلناها عما لصقت به ، فإن زوال الإلصاق يزيل معنى صرفيا أو نحويا كان عند وجود الإلصاق ،

---

(١) اللغة العربية : معناها ومبناها ص ١١٢ ، ١١٣

(٢) المصدر السابق ص ١٢٦

كالتثنية أو الجمع أو التكلم أو الخطاب ، أو الغيبة أو التأنيث ، ولو أزلنا حرف المضارعة عن المضارع ما ظل مضارعاً ، ولو أزلنا الألف والنون من المثنى لزال منه معنى التثنية ، أما الفعل الماضي فى (ما قام زيد) فإنه يبقى على فعليته ومضيه عند زوال (ما) ، ولكن الذى يتأثر بزوال (ما) هو معنى النفى ، وهو معنى الجملة كلها لا معنى الماضى فقط»[1] .

يظهر مما سبق أن الرسم الإملائى على المستوى التحليلى لطبيعته يمكن أن يعد من الظواهر الشكلية التى تعين مع الظواهر الأخرى على تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلم .

معنى الوظيفة :

الوظيفة : هى المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصورة الكلامية فى الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلى أو التركيبى ، لهذا تنقسم الوظائف فى اللغة العربية إلى قسمين :

أولا : الوظائف الصرفية : وهى المعانى الصرفية المستفادة من الصيغ المجردة لمبانى التقسيم ، وفى هذا الصدد وبقدر تعلق الوظيفة الصرفية بتحديد موقع الكلمات بين أقسام الكلم ، نورد الحقائق اللغوية الآتية :

١ — إن المعنى الصرفى للأسماء هو الدلالة على المسمى ، ومعنى ذلك أن التسمية هى وظيفة الإسم الصرفية ، وهو لا يدل على زمن البتة ، ولهذا فقد عرف النحاة الإسم بأنه ما دل على مسمى وليس الزمن جزءاً منه ، علماً بأن الدلالة

---

(١) المصدر السابق ص ١٢٧

على الحدث المجرد أو عدده أو نوعه هى المعانى الصرفية لما يندرج تحت مفهوم الإسم ، فهى الوظائف الصرفية للمصدر ، واسم المصدر ، واسم الهيئة، واسم المرة ، وهنا ينبغى أيضاً التفريق بين وقوع الحدث فى زمن ما ، وهو ما تدل عليه صيغ الأفعال ، وهو وظيفتها الصرفية المركبة ، وبين مكان الحدث أو زمانه أو آلته ، وهو ما تدل عليه أسماء المكان أو الزمان أو الآلة ، ويعتبر وظيفتها الصرفية ، ويجعلها تندرج تحت مفهوم الإسم . وإذا رأينا أن بعض الأسماء يدل على الزمان ، فإنما يدل عليه عن طريق التسمية وحينئذ يكون الزمن هو مسمى الإسم ، كما نسمى الوقتين المعلومين الليل والنهار ، وقد يدل الإسم على الزمان عن طريق معاملته معاملة الظرف مثل : ليلاً ونهاراً، حين يكون الوقتان وعاءً لحدث ما[1] .

٢ — إن المعنى الصرفى للأفعال بشكل عام هو الدلالة على الحدث والزمن معاً ، ودلالة الفعل على الزمن دلالة ضمنيـة ، ومعنى الزمن أو الحدث هو جزء من معنى الصيغة الفعلية ، وهما بلا شك وظيفتا الفعل الصرفية .

٣ — إن المعنى الصرفى للصفات هو الدلالة على موصوف بالحدث فالاتصاف بالحدث هو وظيفة الصفات الصرفية ، وإذا كان الزمن فى الأفعال هو أحد وظائفها الصرفية ، وهو لذلك زمن صرفى ، وهو جزء من معنى الصيغة — كما ذكرنا — فإن الزمن مع الصفات لا يعتبر من وظائفها الصرفية ، وهو لذلك زمن نحوى ، يستفاد من السياق ، بمعنى أن الزمن مع الصفات هو وظيفة السياق وليس وظيفة الصيغة كما هو الحال فى الأفعال .

---

(١) انظر المصدر السابق ص ١٢٢

٤ — إن الخوالف ، وإن لم تخضع لصيغ صرفية معينة إلا أن معناها الصرفى العام هو الإفصاح عما يجيش فى النفس من معنى تأثرى . بمعنى أن معناها الوظيفى هو الإفصاح ، وتتساوى فى هذه الوظيفة خوالف الإخالة ، والصوت ، والمدح والذم ، والتعجب .

٥ — إن الضمائر بفروعها (ضمائر الشخص والإشارات والموصولات) وإن لم تخضع لصيغ صرفية معينة ـ إلا أنها تدل على معان صرفية عامة حقها أن تؤدى بالحرف كما يقول النحاة ، والمعنى الصرفى العام الذى يدل عليه الضمير هو عموم الحاضر أو الغائب ، والدلالة على عموم الحاضر أو الغائب هى وظيفة الضمائر بشكل عام أو هى معناها الوظيفى فى الكلام من هنا كان معناها وظيفياً لا معجمياً . وينقسم الحضور إلى :

(ا) حضور تكلم : ويعبر عنه بالضميرين (أنا ونحن) وبقية ضمائر التكلم المتصلة .

(ب) حضور خطاب : ويعبر عنه بالضمير (أنت) وبقية ضمائر الخطاب المنفصلة والمتصلة .

(جـ) حضور إشارة : ويعبر عنه بالضمير (هذا) وبقية ضمائر الإشارة .

وتنقسم الغيبة إلى :

(ا) شخصية : ويعبر عنها بالضمير (هو) وبقية ضمائر الغائب المنفصلة والمتصلة .

(ب) موصولية : ويعبر عنها بالضمير (الذى) وبقية الضمائر الموصولة .

٦ — إن الظروف وإن لم يكن لها صيغ صرفية معينة شأنها فى ذلك

شأن الخوالف والضمائر والأدوات إلا أنها تدل على معنى صرفي عام هو الظرفية الزمانية أو المكانية ، فالدلالة على الظرفية هي وظيفة الظروف أو هي معناها المعبر عن العلاقات الزمانية أو المكانية بالوظيفة .

٧ — إن الأدوات جميعاً — وهي إحدى مباني التقسيم — لا تدخل في علاقات اشتقاقية فليس لها صيغ معينة ووظيفتها الأساسية هو التعليق ولا يكون إلا في السياق ، بمعنى أن الأداة تحمل وظيفة الأسلوب أو الجملة وهذا هو معناها الوظيفي وتشترك الأدوات جميعاً في دلالتها على معان وظيفية خاصة بجانب المعنى الوظيفي العام ، فالمعاني التي تؤديها أدوات الجر ، والعطف والمعية ، والقسم ، والاستثناء ، وأدوات معاني الجمل كالشرط والاستفهام والتمني والنسخ ، وغير ذلك ، واطراد ورود هذه الأدوات في معاني وظيفية هو المقصود بعبارة النحاة التي يريدونها عند تعليل البناء في بعض المبنيات بأن هذا المبنى أدى معنى حقه أن يؤدى بالحرف وهذا هو المقصود بعبارة (الشبه المعنوي) ، ومعنى ذلك أن الأداة وما بني للشبه المعنوي بها ، لا يؤديان معاني معجمية وإنما يؤديان معاني وظيفية في السياق .

٨ — ينبغي التأكيد هنا على أن بعض المباني التقسيمية العامة كالأسماء والصفات والأفعال — لها وظائف صرفية فرعية بجانب دلالتها على المعنى الصرفي العام المبني التقسيمي ، ولتوضيح ذلك نورد الملاحظات الآتية :

(ا) إن المعنى الصرفي العام للفعل هو الدلالة على الحدث والزمن وحين نقسم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر — وهذا تقسيم متفرع من المبنى الأكبر للفعل نجد أن الفعل (ضَرَبَ) بمفرده يؤدى وظيفة الإسناد للغائب بمبنى تصريفي هو الضمير المستتر فيه ، أي أنه أدى وظيفة أخرى غير وظيفته

الأساسية التى هى الدلالة على الحدث والزمن ، والفعل المضارع بمفرده يؤدى وظيفة الإسناد بأنماط متعددة بحسب حروف المضارعة كالإسناد إلى الغائب أو الغائبة ، والمتكلمين والمخاطب ، ويتم ذلك بواسطة الضمائر المستترة فيه أيضاً . وفعل الأمر بمفرده يؤدى هو الآخر وظيفة الإسناد للمخاطب بواسطة الضمير المستتر فيه ، وعلى هذا نستطيع القول إن الأفعال جميعاً تؤدى وظيفة الإسناد وهذا الإسناد يختلف بحسب المتكلم ، والخطاب ، والغيبة ، وبحسب الإفراد والتثنية والجمع ، وبحسب التذكير والتأنيث ، وذلك بواسطة المبانى التصريفية المختلفة التى يمكن أن تستخدم فى التفريق بين الصيغ الفرعية المبنى التقسيمى الواحد . على أن الأفعال بشكل عام لا تقتصر على أداء وظيفة الإسناد على اختلاف أنواعه بل تتعدى وظائفها إلى أكثر من ذلك ونستطيع القول إن أية لاصقة أو زائدة تلصق بالفعل بأنواعه الثلاثة لابد وأن تدل على معنى صرفى معين ، بمعنى أن الوظائف الصرفية الفرعية للأفعال تتعدد بتعدد الحالات التى تتقبل فيها الأفعال المجردة أحرف الزيادة واللواصق الأخرى ، فالتعدية ، والصيرورة والمشاركة والموالاة ، والتعدية والإزالة والمطاوعة ، والاتخاذ والطلب والتحول ، والتحرك ، وغير ذلك كلها وظائف صرفية معينة يؤديها الفعل عند اتصاله بالمختار من اللواصق والزوائد لكل وظيفة من هذه الوظائف ولهذا قال علماء اللغة الأقدمون إن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى .

(ب) إن المعنى الصرفى العام للأسماء هو الدلالة على المسمى ، فالتسمية كما قلنا — هى وظيفة الإسم الصرفية وحين تتصرف الأسماء تصريفات مختلفة بحسب اختلاف الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث والتعريف والتنكير بواسطة اللواصق والزوائد المعروفة — يكون الإسم

دالا على وظائف فرعية بجانب وظيفته الصرفية العامة التى هى الدلالة على المسمى. فالإفراد فى الأسماء وظيفة يؤديها الإسم فى حالة إفراده والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير كلها وظائف فرعية يؤديها الإسم فى حالة التصاقه بمبانى التصريف المختلفة مع الأخذ بنظر الاعتبار أن كل مبنى تصريفى مختص بالدلالة على وظيفة من الوظائف الفرعية التى ذكرناها.

(جـ) إن المعنى الصرفى العام للصفات هو الدلالة على موصوف بالحدث والاتصاف بالحدث هو الوظيفة الصرفية للصفات وحين تتصرف الصفات تصريفات مختلفة بحسب الإفراد، والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث بواسطة اللواصق والزوائد ـ تكون الصفة فى هذه الحالة دالة على وظائف فرعية بجانب وظيفتها الصرفية العامة، فالإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير والتأنيث، كلها وظائف فرعية تؤديها الصفات فى حالة التصاقها باللواصق والزوائد التى تتناسب مع كل وظيفة من هذه الوظائف، والملاحظ أن الصفات تشارك الأسماء فى جملة الوظائف التى ذكرناها قبل قليل، أما تنوين الصفات فهو ليس علامة على سلب التعريف كما هو الحال فى الأسماء بل هو ذو معنى وظيفى لا يقتصر على سلب معنى الإضافة والصلة من الصفة ولكن يرشحها أيضاً لأداء معنى وظيفى آخر هو الدلالة على زمن الحال أو الاستقبال فى السياق.

وإذا كانت (ألْ) مع الأسماء أداة تعريف يؤدى الإسم بواسطتها وظيفة التعريف فيدل على المعرّف فإن (أل) مع الصفات ضمير موصول يؤدى وظيفة الإضمار والصفة بعده صلة له على معنى الإسناد والاختلاف بين الأسماء والصفات فى هاتين الحالتين وفى معنى الإضافة يكرس التفريق بينهما ويدعو أيضاً لجعل كل منهما قسماً قائماً بذاته.

وإذا كانت الصفات بشكل عام تؤدى وظيفة صرفية هى الاتصاف بالحدث وتؤدى وظائف فرعية بواسطة معانى التصريف – كما ذكرنا – فإن صيغها الفرعية (صيغة الفاعل، والمفعول ، والمبالغة ، والتفضيل ، والصفة المشبهة) تؤدى إلى جانب ذلك وظائف صرفية فرعية تتضح بدلالة صفة الفاعل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد ، وصفة المفعول على وصف المفعول بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد أيضاً وصفة المبالغة تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل المبالغة والتكثير ، وصفة التفضيل تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل تفضيله على غيره ممن يتصف بنفس الصفة ، والصفة المشبهة تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والثبوت .

ثانياً : الوظائف النحوية : وأعتقد أنها هى التى سماها العلامة الجرجانى (معانى النحو) . وإذ قد عرّفنا الوظيفة بأنها المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصور الكلامية فى الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلى أو التركيبى فإن المقصود بالوظائف النحوية (المعانى النحوية) .

وتقسم الوظائف النحوية فى اللغة العربية إلى قسمين :

١ — وظائف نحوية عامة : وهى المعانى العامة المستفادة من الجمل والأساليب بشكل عام ، وتتمثل هذه الوظائف فى دلالة الجمل أو الأساليب على الخبر والإنشاء ، والإثبات والنفى ، والتأكيد ، وفى دلالتها على الطلب بأنواعه كالاستفهام ، والأمر ، والنهى ، والعرض ، والتحضيض ، والتمنى ،

والترجى ، والنداء ، وفى دلالتها على الشرط بنوعيه : الامتناعى ، والإمكانى، كل ذلك باستخدام الأداة التى تحمل وظيفة الجملة أو الأسلوب باستثناء الجمل التى لا تحتاج بطبيعتها إلى الأداة .

كما تتمثل هذه الوظائف النحوية العامة فى قدرة الجملة على الإفصاح باستخدام الإخالة والصوت والمدح والذم ، وفى قدرتها على الإفصاح عن التعجب والقسم باستخدام أداة التعجب وأداة القسم . وينبغى ألا يغيب عن الأذهان أن أى معنى جملى فى اللغة العربية كالاستفهام والشرط والنفى — لا يدرك إلا باستخدام الأداة الخاصة بذلك المعنى ، باستثناء جملة الإثبات وجملة الأمر بالصيغة ، وبعض جمل الإفصاح حين يكون بالإخالة والمدح والذم والصوت فإن هذه فقط لا تعتمد فى أداء وظيفتها على أية أداة ، ومعنى ذلك أن الوظائف النحوية العامة فى الأعم الأغلب تتم بواسطة مبنى تقسيمى واحد ، ولا يكون هذا المبنى إلا الأداة بأمثلتها المختلفة . يقول الأستاذ تمام حسان : « والتعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق فى اللغة العربية الفصحى ، فاذا استثنينا جملة الإثبات والأمر بالصيغة (قام زيد ، زيد قام ، وقم) وكذلك بعض جمل الإفصاح — فإننا سنجد كل جملة فى اللغة الفصحى على الإطلاق تتكل فى تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة »[1] . ومعلوم أن التعليق هو الوظيفة النحوية العامة التى تنهض بها الأدوات عند تشابك علاقاتها مع الجمل. على أن أقسام الكلم من جهة أخرى يمكن أن تؤدى وظيفة تكوين العلاقات النحوية . فمعنى العلاقة على هذا وظيفة نحوية ، وهذه الوظيفة يعبر عنها بالأدوات أحياناً إذ نعبر عن الاستثناء بأداة الاستثناء ، والمعية بواو

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٢٣

المعية ، والتوكيد بأداة التوكيد ، والظرفية بحرف الجر المختص بها ، والملاحظ أن هذه العلاقة تتضح بين طرفين كالمستثنى والمستثنى منه ، وكطرفى المعية وكالظرف والمظروف وهلم جرا .

ويعبر عن علاقة الإسناد بالأسماء والصفات والأفعال والضمائر والخوالف فالاسم يكون مسنداً إذا نقل إلى استعمال الصفة ويكون مسنداً إليه أيضاً ، أى يتقبل الإسناد بطرفيه ، يشاركه فى ذلك الصفات والضمائر (إذ تنوب عن الإسم الظاهر) .

أما الأفعال والخوالف فلا تتقبل الإسناد إلا من طرف واحد إذ لا تقع إلا مسنداً . ويعبر عن علاقة النسبة ـ كما يفضل أن يسميها الأستاذ تمام[1] بالأسماء والصفات والضمائر والظروف والأدوات التى تشبه الأسماء والظروف والضمائر ومعنى ذلك أن هذه الأقسام تجر على معنى النسبة إما لسبقها بحرف الجر أو بسبب الإضافة ، أما الأفعال والخوالف وبقية الأدوات فلا تصلح لأن تؤدى علاقة النسبة إذ لا يسبقها حرف جر ولا تكون مجرورة بالإضافة .

ويعبر عن معانى التبعية وهى النعت والعطف والتوكيد والإبدال بما يصلح لها من أقسام الكلم .

كما يعبر عن علاقات التخصيص كما يسميها الأستاذ تمام بالأسماء والصفات والضمائر والظروف ، وبالفعل المضارع فى بعضها فتكون هذه منصوبة على معنى التعدية كالمفعول ، وعلى معنى الغائية كالمفعول لأجله والمضارع بعد اللام وكى وغيرهما ، وعلى معنى المعية كالمفعول معه والمضارع

---

(١) أنظر المصدر السابق ص ٢٠٢

بعد الواو ، وعلى معنى الظرفية كالمفعول فيه ، وعلى معنى الملابسة كالحال ، وعلى معنى التفسير كالتمييز ، وعلى معنى الإخراج كالاستثناء ، وعلى معنى المخالفة كالاختصاص وبعض المعانى الأخرى [١] .

٢ — وظائف نحوية خاصة : وهى معانى الأبواب النحوية وتتضح الصلة بين الوظيفة النحوية الخاصة وبين الباب النحوى إذا عرفنا أن الكلمة التى تقع فى باب من أبواب النحو تقوم بوظيفة ذلك الباب [٢] ويتمثل هذا فى وظيفة الفاعلية التى يؤديها الفاعل ، والمفعولية التى يؤديها المفعول ، والحالية التى يؤديها الحال ، ووظيفة التفسير التى يؤديها التمييز وهلم جرا . وعلى المستوى التطبيقى فى استخدام الوظائف النحوية الخاصة أو معانى الأبواب للتفريق بين أقسام الكلم يمكن أن نقول مثلا : إن الأسماء والصفات والضمائر من بين أقسام الكلم هى التى تصلح أن تكون فاعلا ، فالفاعل باب نحوى ، أما الفاعلية فهى وظيفته النحوية الخاصة فى الكلام ، أما بقية أقسام الكلم كالخوالف والأفعال والظروف والأدوات ، فلا تصلح لأن تؤدى وظيفة الفاعلية .

ولما كانت الأسماء والصفات والضمائر هى التى تقع فاعلا فى الكلام فإن كلا منها يؤدى بجانب وظيفته الصرفية العامة وظيفته النحوية الخاصة ، فالاسم الفاعل يؤدى وظيفتين : إحداهما صرفية عامة وهى الدلالة على المسمى أو وظيفة التسمية ، والأخرى نحوية خاصة وهى الفاعلية والصفة التى تقع فاعلا فى الجملة بإسناد الفعل إليها تؤدى وظيفتين أيضا إحداهما صرفية عامة وهى

---

(١) أنظر المصدر السابق ص ١٩٤

(٢) أنظر أصول النحو العربى ص ٢٦٨

الاتصاف بالحدث والأخرى نحوية خاصة هي الفاعلية، وهكذا نقول عن الضمائر التي تقع موقع الفاعل، فالإضمار وظيفتها الصرفية العامة، والفاعلية وظيفتها النحوية الخاصة. من هنا نلحظ الفرق بين أقسام الوظائف.

وإذا اطلعنا على بقية الأبواب النحوية فسنجد أن كل كلمة مفردة تقع في باب من هذه الأبواب تقوم بوظيفة الباب نفسه، ومن هنا أيضاً نستطيع أن نستخدم معنى الباب أو الوظيفة النحوية الخاصة في التفريق بين أقسام الكلم.

الفصل الثانى

اقسام الكلم

عرضنا فى الفصل الأول من الباب الأول لآراء النحاة الأقدمين فى تقسيم الكلم ثم استخلصنا من آرائهم ، واعتراض بعضهم على بعض تقسيماً مؤداه أن أقسام الكلم فى اللغة العربية سبعة هى : الاسم ، والصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالفة ، والظرف ، والأداة ، ثم عرضنا فى الفصل الثانى من الباب نفسه لآراء بعض الباحثين العرب المحدثين فى تقسيم الكلم ، ولمسنا إقدامهم على كسر طوق التقسيم الثلاثى القديم تطبيقاً لما كان يراودهم من ضرورة إعادة النظر فى تقسيم الكلم عند النحاة ، فرأينا أن من هؤلاء المحدثين من جعل التقسيم رباعياً (الاسم ، والضمير ، والفعل ، والأداة) كما ظهر من التقسيم الذى أخذ به الأستاذ إبراهيم أنيس ، ومنهم من جعله رباعياً أيضاً (الإسم ، والفعل ، والأداة ، والكناية) كما ظهر من التقسيم الذى جاء به الأستاذ المخزومى ، ثم تعرضنا بنظرات موضوعية لنقد التقسيم الرباعى عند هؤلاء المحدثين الذين شاركناهم الرأى فى ضرورة أن يعاد النظر فى تقسيم الكلام ، ثم عرضنا لآراء الأستاذ تمام حسان الذى أحس أيضاً بضرورة إعادة النظر فى التقسيم الذى ورد عن النحاة ، فرأيناه يقسم الكلم إلى سبعة أقسام هى الإسم ، والصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالفة ، والأداة ، وقلنا إننا نرتضى هذا التقسيم للأسباب التى ذكرناها فى موضعها ومنها : أن هذا التقسيم مطابق للتقسيم الذى استخلصناه من آراء النحاة الأقدمين وأنه جمع بشكل استقرائى جميع طوائف الكلمات التى تندرج تحت كل قسم من الأقسام السبعة مستنداً فى تقسيمه على سمات شكلية ووظيفية معاً تصلح فى نظرنا للتفريق بين الأقسام وقد انفرد الأستاذ

تمام بهذا عمن سبقه من المحدثين ممن تعرضوا لنفس الموضوع ، وإذا استثنينا بعض الملاحظات التى أبديناها على آراء الأستاذ تمام — وهى بلا شك لا تمس جوهر الموضوع — فإننا نعتبر ما أورده فى هذه المسألة أصح وأشمل ما جاء على الإطلاق .

وإذا أضفنا إلى النتائج التى استخلصناها والآراء التى أبديناها لآراء بعض الباحثين العرب المحدثين — الآراء التى أوردناها عن العلامة الجرجانى وآراء الأستاذ تمام — وقد اعتبرنا كل هذه وتلك أسساً يستند إليها بحثنا فسيكون فى محصل ذلك الحل الناجح لكثير من مشكلات الدراسة النحوية وعلى رأسها مشكلة تقسيم الكلم .

لقد ذكرت فى الفصل الأول من الباب الثانى حين تحدثت عن معنى الشكل والوظيفة الظواهر الشكلية والمعانى الوظيفية التى يمكن استخدامها كسمات مميزة لكل قسم من أقسام الكلم السبعة التى ارتضيناها ، لذلك سأكتفى بعد ذكر كل قسم منها وطوائف الكلمات التى تندرج تحته — بتلخيص المميزات الشكلية والوظيفية التى يتميز بها وسأحاول قدر المستطاع أن أثبت لفروع المبنى التقسيمى الواحد — إن وجدت — مميزات خاصة يمتاز بها عن غيره من الفروع اعتقاداً منا بأن ذلك يساعد كثيراً على توضيح الفرق بين الأقسام وأيضاً بيان أوجه الفرق بين فروع المبنى التقسيمى الواحد .

وبعد كل ما ذكرناه هنا وفى الفصول السابقة نتوجه إلى الحديث عن أقسام الكلم وذكر طوائف الكلمات التى تندرج تحت كل قسم :

أولا — الاسم :

وهو كل كلمة تدل على مسمى ليس الزمن جزءاً منه ، ويشتمل على ما يأتى :

(ا) اسم الذات : وهو ما دل على مسمى معين كالأعلام ، والأجسام ، والأعراض ، مثل محمد ، وكتاب ، وحائط ، وبيت ، وسماء ، وحديقة ، وزهرة .

(ب) اسم المعنى : ويندرج تحته المصدر ، واسم المصدر ، واسم المرة ، واسم الهيئة وهذه بطبيعتها تدل على الحدث أو عدده أو نوعه ، ومن هذا النوع المصدر الميمى .

(ج) اسم الجنس : ويندرج تحت هذا النوع اسم الجنس الجمعى كعرب ، وترك ، واسم الجمع مثل نساء ، وإبل ، وقوم ، وسرب .

(د) « مجموعة من الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة وهى اسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة »[1] .

وأطلق عليه الأستاذ تمام (الميميات)[2] ، كموقف ، ومرتع ، ومحراث .

(هـ) الإسم المبهم : ويشمل طائفة من الأسماء التى لا تدل على ذات بعينها بل تدل « على الجهات والأوقات والموازين والمكاييل والمقاييس ، والأعداد ، ونحوها وتحتاج عند إرادة تعيين مقصودها إلى وصف أو إضافة ، أو تمييز أو غير ذلك من طرق التضام ، فمعناها معجمى لا وظيفى ولكن مسماها غير معين وذلك مثل : فوق ، وتحت ، وقبل ، وبعد ، وأمام ، ووراء ، وحين ، ووقت ، وأوان ، الخ »[3] .

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٩١

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر السابق .

وليس هناك أدل وأوضح مما ذكره الأستاذ تمام فى بيان ما يشتمل عليه مفهوم الإسم من طوائف الكلمات فقال : « والمقصود بالاسم المعين : أسماء الذوات كرجل ، وكتاب ، وجبل ، وبيت ، وأرض ، وسماء ، وبالاسم المبهم مادل على مسمى غير معين فيحتاج فى تعيينه إلى ضميمة من الوصف أو الإضافة أو التمييز ، ومن ذلك :

— الأعداد : كواحد واثنين وثلاثة ، وينزاح إبهام هذا النوع من المبهمات بتمييز العدد .

— الموازين : كأوقية ، ورطل ، وقنطار ، وينزاح إبهامها بالتمييز أيضاً أو بالوصف كرطل مصرى أو انجليزى .

— المكاييل : كقدح ، ومُدّ ، وصاع ، ويزول إبهامها بواسطة التمييز أو الوصف كذلك .

— المقاييس : كشبر ، وباع ، وذراع ، وفدان ، وميل وفرسخ ، ويزول إبهامها بالتمييز كما سبق .

— الجهات : كفوق ، وتحت ، وأمام ، ويمين ، وشمال ، وخلف وإثر ، ويزول إبهاما بالإضافة .

— الأوقات : كحين ، ووقت ، وساعة ، ويوم ، وشهر ، وسنة ، وعام ، وزمان ، وأوان ، ويزول إبهامها بالإضافة أو بالوصف كقولك : وقت طيب ، وساعة مباركة ، ويوم أغر وشهر مبارك ... إلخ .

— أسماء صالحة لمعنى الجهات والأوقات على السواء فلا يزيل هذا الإبهام عنها إلا الإضافة إلى جهة فتصير بمعنى الجهة أو إلى وقت فتصير بمعنى

الوقت كعند، ولدن، وقبل وبعد . والملاحظ أن الجهات والأوقات قد يتوسع فيها، فتنتقل عن إسميتها وتستعمل استعمال الظروف من قبيل تعدد المعنى الوظيفى فتكون الجهات كظروف المكان، وتكون الأوقات كظروف الزمان من حيث الوظيفة، ولكن هذا لا يخرجها عن إسميتها ولا يجعلها ظروفاً من (قسم الظرف) لأن تحول معناها من الإسمية إلى الظرفية شبيه بما يأتى من أنواع تعدد المعنى الوظيفى .

— تناسى وصفية الصفة ونقلها إلى العلمية كطاهر، وشريف، وأشعب، وحسن .

— تناسى الإسمية فى المصدر وإنابته عن الفعل بعد إشرابه معنى الزمن مثل : ضرباً زيداً .

— تناسى الفعلية فى الفعل ونقله إلى معنى اسم العلم مثل : يشكر ويزيد .

— تناسى معنى الظرفية فى الظرف واستعمالها أدوات للشرط أو الاستفهام مثل : متى، وأين، وحيث .

— تناسى الإشارة المكانية فى كلمات مثل : هنا، وثَمَّ، واستخدامها لمعنى الظروف .

— تناسى معنى الحرفية فى حرف الجر (مذ، ومنذ) واستخدامها استخدام الظرف بإيرادهما مع الجمل مع أن معناهما ابتداء الغاية، ويكونان ظرفين من قبيل تعدد المعنى الوظيفى .

— تناسى معنى الموصول فى (من) و (ما) واستعمالها فى الشرط

والاستفهام وغير ذلك من المعاني»[1] .

غير أن الأستاذ تمام عند توضيحه المقصود بالاسم المعين وهو اسم الذات لم يمثل للأعلام وهي بلا شك تندرج تحت هذا النوع من الأسماء كما أوضحنا .

آقسام الاشارة :

ينقسم الإسم باعتبار النوع إلى مذكر ومؤنث ، وباعتبار العدد إلى مفرد ومثنى وجمع ، وباعتبار التعيين إلى معرفة ونكرة ، وباعتبار الصورة الإعرابية إلى معرب ومبنى ، وباعتبار الإسناد إلى مسند إليه ومسند ، واسم لا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه فيدخل في معاني النسبة والتخصيص التي أوضحناها في الفصل الأول من هذا الباب .

مميزات الاسم :

يتميز الإسم بما يأتي :

١ — يقبل ظاهرة تنوين التمكين .

٢ — يقبل حرف النداء .

٣ — يقبل (أل) أداة لتعريفه .

٤ — يقبل الجر لفظاً ، حين يسبق بحرف الجر أو بالإضافة .

٥ — يثنى ويجمع .

(١) المصدر السابق ص ٩٦ — ٩٨

٦ — يجوز تصغيره وترخيمه .

٧ — له صيغ محددة تشاركه فى بعضها الصفات .

٨ — يدخل فى الجدول الإلصاقى فقط من بين الجداول .

٩ — يأتلف من الإسم والوصف كلام .

١٠ — يأتلف من الإسم والفعل كلام .

١١ — يضمر بعد أن يعرف .

١٢ — يدل على مسمى وهذا هو معناه الصرفى .

١٣ — يأتى لمعنى مجرد من الزمن أو لزمن مجرد من الحدث ، حين يكون الزمن هو مسمى الإسم كالليل والنهار .

١٤ — يوصف .

١٥ — يخبر به حين ينقل إلى استعمال الصفة ويخبر عنه .

١٦ — يقبل الإضافة المعنوية (المحضة) .

١٧ — يرفض علامات الأفعال .

١٨ — التاء المتحركة فى آخره حرف من حروفه تدل فى الأعم الأغلب على مسمى مؤنث ، تظهر عليها علامة إعرابه ، وليس المقصود بالتاء هذا الضمير فى مثل : (قمت) و (قمت) و (قمت) بل تاء التأنيث المتحركة .

والملاحظ أن من هذه المميزات ما هو شكلى ومنها ما هو وظيفى ، والتفريق بين ما هو شكلى وما هو وظيفى يتطلب الرجوع إلى ما ذكرناه

فى الفصل الأول من الباب الثانى حين تعرضنا لمعنى الشكل والوظيفة وسيجد القارىء فى تطبيق الظواهر الشكلية والمعانى الوظيفية على الأقسام ما يفرز الفرق بين الإسم وبقية الأقسام من مميزات ، علماً بأن المميزات التى ذكرناها قبل قليل قد يشترك فى بعضها الإسم مع الصفة ويتجلى ذلك بما ذكرنا تحت الأرقام ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ومع كل هذا فإن ما ذكرناه من بقية المميزات تحت الأرقام : ١ ، ٣ ، ٨ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٦ كاف للدعوة إلى التفريق بين الأسماء والصفات لما له من أهمية فى إبراز حقيقة كل منهما وطبيعة استعماله فى اللغة .

ثانياً — الصفة :

وهى كل كلمة تدل على موصوف بالحدث ، وتشتمل الصفة فى اللغة العربية على ما يأتى :

(ا) صفة الفاعل .　　　(ب) صفة المفعول .

(جـ) صفة المبالغة .　　　(د) صفة التفضيل .

(هـ) الصفة المشبهة .

فالصفة مبنى صرفى عام تندرج تحته صيغ الصفات الخمس التى ذكرناها ، والمعنى الصرفى العام للصفة يتضح بدلالتها على موصوف بالحدث والاتصاف بالحدث هو وظيفة الصفة الرئيسية ، أما المعنى الصرفى الخاص لصيغ الصفة فيتضح بدلالتها صفة الفاعل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد ، وصفة المفعول على وصف المفعول بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد أيضاً وصفة المبالغة تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل المبالغة

والتكثير وصفة التفضيل تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل تفضيله على غيره ممن يتصف بنفس الصفة ، والصفة المشبهة تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والثبوت . وعلى مستوى العلاقة بين فروع الصفة نقرر أن كل فرع من فروع الصفة له صيغته الصرفية الخاصة ، «على أن الصفة المشبهة من بين هذه تتعدد صيغها تعدداً يجعلها صالحة للبس من حيث المبنى مع كل واحدة من الصفات الأخرى لولا أنّ معناها يختلف (من حيث هو الدوام والثبوت) عن معانى الصفات ، فيوضح أنّ هذه الصيغة المعرضة للالباس تنجو منه بفضل ما يفهم من معنى الثبوت و الدوام ، فالصفة المشبهة تشبه فى مبناها صيغة الفاعل كطاهر ، والمفعول كموجود (صفة من صفات الله) أو المبالغة كوقح أو التفضيل كأبرص وأشدق فالمعنى يفرق بين كل واحدة من هذه الصفات و بين الأخريات إذا اتفقت الصيغة فى أىّ اثنتين منها »[1] .

وإذا كان المعنى الصرفى للاسم هو التسمية والمعنى الصرفى للصفة هو الاتصاف بالحدث وهذا ما يجسد الاختلاف بينهما وظيفياً — فإن الاسم والصفة قد يتفقان من حيث الصيغة وحينئذ نستعين بالجدول التصريفى الذى تحدثنا عنه سابقاً لنرى فيما إذا كان المثال فعل من مادته أو كان قابلاً للتصريف فيكون صفة ، وما لم يكن له فعل من مادته ولا يقبل الدخول فى الجدول التصريفى فيكون إسماً .

وحين تصديت لدراسة (اسم الفاعل) فى بحث سابق لم أكن أقصد بالبحث النظر فى مسألة تقسيم الكلم بشكل عام ، بل كان المقصود هو التوصل إلى فهم معين بشأن هذه المادة اللغوية ويكفى أننى توصلت إلى جعلها قسماً قائماً

---

(١) الدكتور تمام / اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٠٠

بذاته ليس من طائفة الأسماء أو الأفعال ، وفى اعتقادى أنّ التوصل إلى تلك النتيجة هو بحد ذاته مؤشر واضح وسليم لإفراد الصفات جميعها فى قسم مغاير للأسماء أو الأفعال وأن ماسمى (اسم الفاعل) كان الرمز الأساس لكل الصفات ، ذلك أنها جميعاً تشترك فى سمات شكلية ووظيفية تجتمع بها وتنفرد بها عمّا سواها فهى ذات صيغ خاصة بها ليست لغيرها من الأسماء والأفعال ، وهى لا تدل على مسمى كما تدل الأسماء ، ولا تدل على زمن وحدث كما تدل الأفعال ، ودلالتها على الزمن هى وظيفتها فى السياق لا بالوضع . ثم إنها تضام المرفوعات والمنصوبات على نحو ما تكون الأفعال ، وتضام المجرورات على نحو ما تكون الأسماء ، وتكون مسنداً إليه حيناً كما تكون الأسماء ، ومسنداً حيناً كما تكون الأفعال ، ومع كل هذا فإن السمات الأساسية التى تنفرد بها كافية لجعلها قسما قائماً بذاته لا يكون فيه غيرها من الأقسام .

مميزات الصفة :

تتميز الصفة بما يأتى :

١ — تقبل ظاهرة التنوين ، والتنوين فيها ليس دليلاً على التمكن بل هو ظاهرة شكلية لها وظيفتان :

الأولى : سلب معنى الصفة والإضافة من الصفة .

الثانية : ترشيح الصفة للدلالة على زمن الحال أو الاستقبال ، ولذلك سميته فى بحث سابق (تنوين الزمن) .

٢ — تقبل الجر لفظاً سواء سبقت بحرف الجر أو بالإضافة .

٣ — الإضافة فيها لفظية وليست معنوية .

٤ — تقبل (ألْ) كضمير موصول والصفة بعده صلة له ولا تكون (أل) معها أداة للتعريف كما في الأسماء . ولذلك يجوز إبقاء (أل) مع إضافة الصفة ولا يجوز إبقاؤها مع إضافة الأسماء .

٥ — لها صيغ خاصة بها .

٦ — إنها تتحمل الضمائر كالأفعال ، ولا تتحمل الأسماء هذه الضمائر .

٧ — لا يبرز ضمير الرفع الفاعل معها في حالة التثنية والجمع ، خلافاً للأفعال .

٨ — تقبل الدخول في الجدول الإلصاقي والتصريفي ولا تقبل الأسماء الدخول إلا في الجدول الإلصاقي ، وقد أوضحنا ذلك بالتفصيل عند حديثنا عن الجدول ضمن مفهوم الشكل .

٩ — تثنى وتجمع كالأسماء .

١٠ — تدل على موصوف بالحدث ولا تدل على مسمى .

١١ — يخبر بها ويخبر عنها كالأسماء ، أي قد تكون مسنداً إليه حيناً ومسنداً حيناً آخر ، وإذا كان الإخبار بها هو الأصل في استعمالها فإنه لا يخبر بالاسم إلا عن طريق استعماله استعمال الصفة لأن الإسم ليس أصلا في الخبر .

١٢ — الزمن فيها زمن نحوى مستفاد من السياق فهو وظيفتها في السياق وليس زمناً صرفياً من وظائف الصيغة كما هو الحال في الأفعال .

١٣ — الإضافة فيها ذات وظيفة زمنية هى الدلالة على المضىّ ، وليس للاضافة وظيفة زمنية فى الأسماء .

١٤ — تضام المجرورات كالأسماء وتضام المرفوعات والمنصوبات كالأفعال .

والملاحظ أن الصفات قد تشارك الأسماء فى بعض قليل من هذه المميزات كالذى ذكرناه تحت رقم ٢ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٤ ، وقد تسلك سلوك الأفعال كالذى ذكرناه تحت رقم ٦ ، ٨ ، ١٤ . كما يلاحظ أن هذه المميزات منها ما هو شكلى ومنها ما هو وظيفى .

وإذ قد عرفنا المميزات العامة التى تنفرد بها الصفات عن بقية الأقسام والتى ترتب عليها إفرادها بقسم خاص بين أقسام الكلم لا تكون فيه الأسماء ولا الأفعال — نود أن نذكر القيم الخلافية بين بعض فروع الصفة لتتضح الصورة أمام القارىء ، على أن هذه القيم الخلافية ستتعدى المقارنة بين فروع الصفة لتضم مقارنة بين بعض هذه الفروع وبين فرع من فروع الإسم وهو المصدر إكمالا للفائدة .

الفرق بين المصدر وصفة الفاعل :

يتلخص الفرق بين المصدر وصفة الفاعل بما يأتى :

١ — إن المصدر تجوز إضافته إلى الفاعل وإلى المفعول تقول : (عجبت من ضرب زيد عمراً) فيكون (زيد) هو الفاعل فى المعنى ، وتقول : (عجبت من ضرب زيد عمرو) ، فيكون (زيد) هو المفعول فى المعنى (بدليل العلامة فى عمرو) ، وحين تستخدم صفة الفاعل مضافة لا يجوز أن تقول : (عجبت من ضارب زيد) على أن (زيد) فاعل .

٢ — إن صفة الفاعل تتحمل الضمير بينما لا يتحمل المصدر ضميراً .

٣ — إن (أل) مع المصدر أداة تعريف كما هو الحال فى بقية الأسماء بينما لا تكون مع الصفات إلا ضميراً موصولا . لذلك فقد تبقى فى حالة إضافة الصفة ولا يجوز إبقاؤها فى إضافة المصدر .

٤ — يجوز تقديم ضميمة المفعول به على صفة الفاعل فتقول : (هذا زيداً ضارب) ، ولا يجوز تقديم ضميمة المفعول به على المصدر حين يسلك سلوك الأفعال .

٥ — إن صفة الفاعل تضام المرفوعات والمنصوبات فى حالة تنوينها فتدل حينئذ على الحال والاستقبال معتمدة على موصوف أو ذى خبر أو حال . أما المصدر فإنه يضام المرفوعات والمنصوبات فى كل الأزمنة ولا يشترط لضامه الاعتماد .

٦ — إن الإضافة مع صفة الفاعل لفظية بينما لا تكون الإضافة مع المصدر إلا معنوية .

٧ — إن صفة الفاعل تضام المرفوعات والمنصوبات سواء أكانت مفردة أو مثناة أو مجموعة . ولا يضام المصدر هذه الضمائم — حين يسلك سلوك الأفعال — إلا فى حالة إفراده باستثناء ما ورد فى (مواعيد عرقوب أخاه ..) وفى (تركته بملاحس البقر أولادها)[1] . وحين نضيف هذه الفروق بين صفة الفاعل — وهى فرع من فروع الصفة — و بين المصدر وهو فرع من فروع الإسم — إلى الفروق العامة التى يفترق فيها الإسم والصفة — يمكننا

---

(١) انظر الأشباه والنظائر : ٢ ص ١٩٣ ، ١٩٨

بشكل قاطع أن نضع حداً للنظرة التى احتوتها الدراسة النحوية زمناً طويلا ، تلك هى جعل الصفات من الأسماء .

الفرق بين صفة الفاعل وصفة المفعول :

١ — إن صفة الفاعل تبنى من مصدر الفعل اللازم كما تبنى من مصدر الفعل المتعدى ، بينما تبنى صفة المفعول من مصدر الفعل المتعدى ، ولا تبنى من مصدر الفعل اللازم إلا مع الظرف والجار والمجرور والمصدر .

٢ — يجوز إضافة صفة المفعول إلى ماهو مرفوع معنى نحو (الورع محمود المقاصد) و (زيد مكسو الخادم ثوباً) ، بينما لا تجوز إضافة صفة الفاعل إلى ما هو مرفوع فى المعنى[١] .

الفرق بين صفة الفاعل وبين الصفة المشبهة :

١ — إن الصفة المشبهة تضام السببى دون الأجنبى تقول (زيد حسن وجهه) ولا يجوز أن تقول : (زيد حسن وجه عمرو) ، أما صفة الفاعل فإنها تضام السببى والأجنبى تقول : (زيد حامل كتابه) و (زيد حامل كتاب عمرو) .

٢ — إن ضميمة الصفة المشبهة محفوظة الرتبة بالتأخر عنها ولا يجوز تقديمها عليها فلا يجوز أن تقول (زيد وجهاً حسن) ، بينما تكون ضميمة صفة الفاعل حرة الرتبة ، تقول : زيد ضارب عمراً ، وتقول زيد عمراً ضارب .

٣ — إن صفة الفاعل تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الانقطاع

---

(١) المصدر السابق ص ٢٠٠

والتجدد بينما تدل الصفة المشبهة على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الثبوت والدوام . وإذا قصد بالصفة المشبهة معنى الحدوث جيء بها على زنة فاعل فيقال في (حسن) ، (حاسن) ، و (حسن) هو الذي ثبت له الحسن مطلقاً ، و (حاسن) : هو الذي ثبت له الحسن الآن أو غداً ، ولهذا فقد عدل في التنزيل الكريم عن (ضيِّق) إلى (ضائق) في قوله تعالى : (وضائق به صدرك) ليدل على أن الضيق عارض وأنه غير ثابت في الحال . لأنَّ الصفة المشبهة لا تكونْ إلاَّ ثابتة في الحال سواء أكانت موجودة قبله أو بعده وصفة الفاعل تفيد الماضي والحال والاستقبال في السياق .

٤ — إن الصفة المشبهة لا تبنى إلاَّ من مصدر الفعل اللازم بينما تبنى صفة الفاعل من مصدر الفعل اللازم والمتعدى .

٥ — لا يجوز أنْ يعطف على المجرور بعد الصفة المشبهة بنصب المعطوف فلا يقال : (كثير المال والعبيد) بنصب كلمة (العبيد) ولكن يجوز أن يعطف على المجرور بعد صفة الفاعل بنصب المعطوف ، تقول : زيد ضارب عمرو وبكراً ، لأن المعطوف عليه منصوب في المعنى مع صفة الفاعل وليس منصوباً مع الصفة المشبهة بل هو مرفوع المعنى معها ، لأن(كثير المال) معناه : (كثير مالهُ) .

٦ — يجوز إضافة الصفة المشبهة إلى الفاعل لأنها إضافة غير حقيقية ، فإذا قلنا : الحسن الوجه ، والشديد اليد ، فإن الحسن للوجه والشدة لليد والمعنى حسن وجهه ، وشديدة يده . بينما لا تجوز إضافة صفة الفاعل إلى الفاعل فلا تقول : (عجبت من ضارب زيد) و (زيد) فاعل . وأكتفى بذكر هذه الفروق لأهميتها وهناك فروق أخرى ذكرتها كتب النحو .

أما أوجه الشبه بين صفة الفاعل والصفة المشبهة ، فتتلخص فى أن كلا منهما يؤدى وظيفة وصف الفاعل بالحدث وهى فرع على الوظيفة الصرفية العامة ، وأن كلا منهما يكون مفرداً ، ومثنى اومجموعاً ، ويكون مذكراً ، ومؤنثاً ، وأن بينهما علاقة اشتقاقية تجمعهما مع باقى الصفات . من هنا ندرك سبب وصف الصفة بالمشبهة ، وإذا ذكرنا الطرف الثانى للتشبيه قلنا : إنها الصفة المشبهة بصفة الفاعل .

ثالثاً — الفعل :

وهو كلمة تدل على حدث وزمن ، والدلالة على الحدث والزمن هو المعنى الصرفى للفعل وهى وظيفته الصرفية المركبة ، بمعنى أن كلاً من الزمن والحدث جزء من معنى صيغة الفعل . « ودلالته على الحدث تأتى عن اشتراكه مع مصدره فى مادة واحدة ، والمعروف أن المصدر اسم الحدث فما شاركه فى مادة اشتقاقه كالفعل والصفة والميميات ، لابد أن يكون على صلة من نوع ما بمعنى الحدث ، كالدلالة على اقتران الحدث بالزمان ، أو على موصوف بالحدث ، أو على مكان الحدث أو زمانه أو آلته »[1] .

أما دلالة الفعل على الزمن فإننا لو تتبعنا أقوال النحاة فيها لوجدناهم يربطون ربطاً وثيقاً بين صيغة الفعل والزمن . فقسموا الفعل إلى ثلاثة أقسام : ماض ، وهو ما دل على الزمن الماضى ، ومضارع ، وهو ما دل على زمن الحاضر أو المستقبل وجعلوا القسم الثالث وهو الأمر يدخل ضمن الدلالة على زمن المستقبل . وكان تقسيمهم هذا مبنياً على أساس أن الأزمان ثلاثة : ماض ، وحاضر ، ومستقبل ، فاكتفوا فى تحديد دلالة الفعل على الزمن

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٠٤

بتطبيق الأزمنة التي قررها الفلاسفة وجعلوها أساساً لتقسيم الفعل ، فسيبويه كما يبدو من تحديده للفعل لم يغفل حتى تعابير الكينونة الفلسفية فاستعمل (كائن) (ما يكون) ، (بناء ما لم ينقطع وهو كائن) ، ناهيك عن الفكرة ذاتها فقد قال : « وأما الفعل ، فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع »[1] . فقد تصور أقسامه على مثال حركات الفلك الثلاث ، فخص الفعل الماضي — عند إيراده أمثلة الفعل المختلفة — بالزمان الماضي ، أما الحاضر والمستقبل فقد أشرك فيهما المضارع وفعل الأمر ، فللدلالة على زمن الحال يستعمل الفعل المضارع مخبراً به ، وللدلالة على زمن المستقبل يستعمل المضارع مخبراً به ، وفعل الأمر مأموراً به ، ولهذا قال : فأما بناء ما مضى ، فذهب ، وسمع ومكث وحمد ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً : اذهبْ ، واقتلْ ، واضربْ ، ومخبراً : يقتل ، ويذهب ، ويضرب ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن[2] . وقد ذكر السيرافي أن سيبويه ومن نحا نحوه : يقسم الفعل على ثلاثة أزمنة : ماض ، ومستقبل ، وكائن في وقت النطق ، وهو الزمان الذي يقال عليه الآن ، الفاصل بين ما مضى ويمضي ، وأما الماضي ، فإنه يختص مثالا واحداً ، والحال والمستقبل الذي ليس بأمر يختصان بناء واحداً إلا أن يدخل عليه حرف يخلص له الاستقبال ، وهو (سوف) ، (والسين) ، و (أنْ) الخفيفة[3] . فالظاهر من كلام السيرافي أن سيبويه وكل النحاة البصريين — ووافقهم في ذلك الكوفيون — يتفقون على أمرين :

---

(١) الكتاب : ١ ص٢ بولاق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) شرح الكتاب : ١ ص ١١ مصور .

أولها : إنهم يقسمون الفعل على أساس تقسيم الزمان الفلسفى إلى ماض ، وحاضر ومستقبل .

والثانى : أنهم خصوا كل زمن بصيغة معينة ، هو معناها فى حالتى الانفراد والتساوق على السواء . على أن هؤلاء النحاة حين يقررون أن الفعل المضارع يخلص للمستقبل أيضاً إذا دخلت عليه (أنْ) الخفيفة فإنهم بهذا يجانبون الدقة ، ذلك أ(ن أنْ والفعل) لا يدلان على زمن ، لأنهما تركيب مصدرى ، والمصدر لا زمن له ، والتركيب يساوى ما يسمونه بالانجليزية Infinitive مثل To Come والفرق بين هذا التركيب المصدرى وبين المصدر الإسمى أن كلا منهما يستعمل فى مواقع خاصة . ولو نظرنا فيما ذكره ابن يعيش فى تقسيم الفعل لظهر بوضوح الأساس الفلسفى لذلك التقسيم ، إذ قال : « لما كانت الأفعال مساوقة للزمان ، والزمن من مقومات الأفعال ، توجد عند وجوده ، وتنعدم عند عدمه انقسمت بانقسام الزمان ، ولما كانت الأزمان ثلاثة : ماض ، وحاضر ، ومستقبل ، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك فمنها حركة مضت ، ومنها حركة لم تأت بعد ، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية ـ كانت الأفعال كذلك ، ماض ، ومستقبل ، وحاضر »[1] . فابن يعيش أيضاً يجعل الفكرة الفلسفية أساساً لتقسيم الفعل إلى ماض ، وحاضر ، ومستقبل . وقديماً قال الفلاسفة : إن الزمان قد نظر إليه على أنه حركة الفلك ، وأنه كان فى نظرهم مكوناً من دورات متعاقبة فى الزمان المستمر[2] . من الضرورى فى اصطلاح الفلسفة أن يستعمل الفلاسفة ألفاظاً زمانية كالماضى والحاضر ، والمستقبل جارية ـ حسب فهمهم ـ على

---

(١) شرح المفصل : ٧ ص ٤

(٢) انظر عبد الرحمن بدوى — الزمان الوجودى ط٢ ص ٥٢ ، ٥٣

أساس حركات الفلك ، ولكن الخطأ كل الخطأ أن نخص صيغة معينة من صيغ الفعل العربي بزمن معين ، كالماضي مثلا ، أو الحاضر أو المستقبل وهذا ما درج عليه النحاة الأقدمون ، فربطوا بين الصيغة وبين الماضي الفلسفي أو الحاضر والمستقبل الفلسفيين ، فخصوا الدلالة على الماضي الفلسفي بالفعل الماضي وخصوا الدلالة على الحاضر بالفعل المضارع ، والدلالة على المستقبل بالمضارع أو الأمر فقالوا : إن الفعل الماضي هو مادل على حصول حدث في الزمن الماضي ، وإن الفعل المضارع هو ما يدل على حصول حدث في زمن التكلم أو بعده ، ولو نظرنا إلى واقع الفعل العربي وكل الصيغ التي تفصح عن الزمن من خلال استعمالها في التراكيب اللغوية رأينا أن النحاة الأقدمين لم يهتموا أكثر في تحديد المعاني الزمنية لها فلم ينهجوا نهجاً سليما يوضح الواقع الدلالي فيا تفصح عنه الكلمات في السياق من معنى الزمن ، كما ظهر من أقوال سيبويه ، والسيرافي ، وابن يعيش التي انطلقوا فيها من مفاهيم فلسفية أبعدتهم كثيراً عن واقع اللغة المدروسة فلم يتنبهوا إلى غير ما ذكرناه عنهم قبل قليل حين تحدثوا عن زمن الفعل إلا حينما اصطدموا بدلالة المضارع المنفي بلم على الزمن الماضي في الجملة المنفية ، ودلالة الماضي على زمن الحال أو الاستقبال في التحضيض والعرض ، والشرط ، والتمني ، والترجي ، والدعاء ، وكلها تندرج تحت مفهوم الجملة الإنشائية .

كان على النحاة أن يدركوا أنّ الأفعال مجرد صيغ وألفاظ تدل على زمن ما هو جزء من معنى الصيغة لا على زمن معين وأن السياق ، أو الظروف القولية بقرائنها اللفظية والحالية هي وحدها التي تعيّن الدلالة الزمنية وترشحها لزمن بعينه ، كان عليهم أنْ يدركوا أنّ الدلالة على الزمن

لا تنحصر فى الأفعـال بل تتعـداها إلى الصفات ، وإلى ما نقل إلى معنى الفعل من المصادر والخوالف . غير أنه من الإنصاف أن نذكر أن بعض النحاة الأقدمين قد أشاروا إلى شىء من تحديد المعانى الزمنية فى أوجه استعمال الفعل ، فقد انتثرت فى كتب النحو القديمة أجزاء من معلومات يصح أن تتألف من مجموعها مادة مفيدة فى توضيح وجوه الدلالات الوظيفية على معنى الزمن مماالاوجه لإنكارها البتة . فقد ذكروا أن المضارع يترجح للحال إذا كان مجرداً من القرائن وقد يتعين للحال إذا اقترن ببعض أسماء الأوقات كالآن وما فى معناه كالحين والساعة ، أو إذا نفى بـ (ليس ، وما ، وإنْ) لأن هذه الأدوات موضوعة لنفى الحال فى الجملة وإن كان البعض - كابن مالك - قد زعم أن النفى بهذه الأدوات الثلاث قد يفيد الاستقبال على قلة ، واستشهد بقول حسان : (وليس يكون الدهر مادام يذبل ، وقوله تعالى : (قل مايكون لى أنْ أبدله من تلقاء نفسى إنْ أتبع إلا ما يوحى إلىّ) . وفى المثال الأخير الذى أورده ابن مالك كان يمكن فهم النفى فى المستقبل لو قال : قل ما يكون منى ، أما قوله : (ما يكون لى) فمعناها : ما ينبغى لى وهو على معنى الحال كما يبدو لنا . وذكر النحاة أن المضارع قد يتعين للحال ، إذا دخل عليه لام الابتداء وزعم بعضهم أن هذه اللام قد توجد مع المستقبل قليلا نحو قوله تعالى (وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة) كما ذكروا أن المضارع قد يتعين فيه الاستقبال إذا اقترن بظرف المستقبل نحو : (أزورك إذا - تزورنى) أو إذا أسند إلى متوقع ، كقول الشاعر :

يهولك أنْ تموت وأنت ملغ لمـا فيه النجاة من العـذاب

أو إذا اقتضى طلباً ، نحو (والوالدات يرضعن) و (لينفق ذو سعة) أو إذا اقتضى وعداً نحو (يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء) أو صحب علامة

توكيد كالنونين ، أو أداة ترج ، نحو (لعلى أبلغ الأسباب) ، أو أداة مجازاة يكون الفعل بعدها مجزوماً نحو (إن يشأ يذهبكم) و (كيف تصنع أصنع) أو أداة نصب نحو (أود أن أراك) ، أو حرف تنفيس ، وهو السين أو سوف ، لأنهما وضعا لتخليص المضارع من ضيق الحال إلى سعة الاستقبال . وذكر النحاة كذلك أن المضارع ينصرف إلى الماضى وذلك إذا اقترن بـ (لم) ، أو (لما) أو (إذ) نحو (وإذ تقول للذى أنعم الله عليه) أى (قلت) ، أو إذا اقترن بـ (ربما) مثل :

ربما تكره النفوس من الأمـ ر له فرجة كحل العقال

كما ذكروا أن الماضى يتعين معناه المضى ، وقد ينصرف إلى الحال إذا قصد به الإنشاء كـ (بعت ، واشتريت) وغيرهما من أفعال العقود ، وقد ينصرف إلى المستقبل إذا دل على طلب نحو : (غفر الله لك) . وقد ذكر سيبويه فى باب نفى الفعل : « إذا قال فعل فإن نفيه : (لم يفعل) ، وإذا قال : (قد فعل) فإن نفيه : (لما يفعل) وكلام سيبويه هو الذى يوحى بوجود (الماضى القريب) ، ويمكن أن نستفيد منه أن أدوات النفى هى من القرائن التى ترشح الحدث لزمن معين وأنها لتعطى فائدة يعول عليها فى مسألة الدلالات الزمنية ، فإن (لم) غير (لما) وكذلك (لن) فى الاستعمال . وقد أشار النحاة إلى أن (قد) تفيد التحقيق كقوله : قد جاءنا نذير فكذبنا ، وقد تفيد التقليل إذا كان مدخولها فعلا مضارعاً نحو (قد يجود البخيل) ، لكن ابن هشام أشار إلى معانى (قد) الأخرى فذكر منها تقريب الماضى من الحال ، تقول : (قام زيد) فيحتمل الماضى القريب والبعيد ، فإن قلت :

(قد قام) اختص بالقريب[1] إلى غير ذلك من صور ودلالات ذكرت هنا وهناك فى كتب النحو لا يجمعها بحث تفصيلى وصفى دقيق مبنى على استقراء شامل يعتمد الزمن النحوى أساساً فى تحديد المعانى الزمنية للصيغ والجمل ، ولذلك فقد جهر نفر من الباحثين العرب المحدثين بالدعوة إلى دراسة الزمن فى اللغة العربية وإعادة النظر فيما قرره النحاة بشأنه أذكر منهم الأساتذة تمام حسان ، وإبراهيم أنيس ، وأحمد عبدالستار الجوارى ، والمخزومى ، وإبراهيم السامرائى . على أننى لم أغفل أن أشارك الأساتذة هذه الدعوة فى بحث سابق فى كتابى (اسم الفاعل بين الإسمية والفعلية) ولم يكن الأمر منا ومن هذا النفر قاصراً على الدعوة إلى دراسة الزمن بل تعدى ذلك إلى أن يقدم الجميع دراسة نافعة فى هذه المسألة الخطيرة تناولت كل ما أمكنهم تصوره من معانى الزمن فى اللغة والسكلمات التى يمكن أن تفصح عنها فى الظروف السياقية المختلفة ، أن أهم ما ينبغى ذكره مما له علاقة بمسألة الزمن فى اللغة العربية يتلخص بالآتى :

١ — إن الزمن فى الفعل وظيفة صرفية وهو زمن صرفى ، بمعنى أنه وظيفة صيغة الفعل وهى مفردة خارج السياق ، والزمن الصرفى فى الفعل ناتج من كونه يدل على حدث وزمن .

٢ — لا وجود للزمن الصرفى فى غير الفعل ، فلا يستفاد من الصفات لأنها تدل بصيغتها على موصوف بالحدث ، ولا يستفاد من المصادر لأنها تدل على الحدث دون الزمن .

٣ — إن الزمن الصرفى فى الفعل يتضح فى دلالة كل صيغة من صيغه على

---

(١) أنظر المغنى ١ ص ١٣٧

المعنى الزمنى فصيغة (فَعَلَ) ونحوها تدل على وقوع الحدث فى الزمن الماضى وصيغة (يفعل) ونحوها تفيد وقوع الحدث فى زمن الحال أو الاستقبال . أما صيغة (أفعلْ) ونحوها ففى اعتقادى أنها صيغة تفيد الطلب المحض تستعمل لإحداث مضمونه فوراً ، ولا تدل على زمن البتة ، يؤيد ذلك ما ذهب إليه الأستاذ المخزومى والأستاذ الجوارى ، وقد ذكرت ذلك سابقاً ، ذلك أن مقتضى التعبير بصيغة الأمر — كما أدى — يسوق إلى تصور أمرين : (حدث وإحداث) فلفظ الأمر ترجم الدلالة على الحدث بصورة طلب صادر من متكلم ، والفورية التى يطالب المخاطب بإحداث الحدث على أساسها كاستجابة للطلب هى التى تحمل معنى الزمن ، وقد تتم هذه الاستجابة فيتعين الزمن ، وقد لا تتم بمعنى أن الفورية التى تحمل معنى الزمن منصبة على الإحداث المطلوب لا على الحدث المتمثل فى فعل الأمر .

٤ — قد يدل السياق النحوى على الزمن ، ويعتبر الزمن هنا وظيفة السياق وهو زمن نحوى لا صرفى وهو وظيفة مستفادة من استخدام الأفعال والصفات فى السياق وفى هذه الحالة لا يشترط لأداء معنى زمنى معين صيغة معينة فقد تدل صيغة (فَعَلَ) ونحوها على الماضى أو على الحال أو على الاستقبال وقد تدل صيغة (يفعل) ونحوها على المضى ، كما تدل على الحال أو الاستقبال . وبالنسبة للصفات فقد تدل على الماضى كما تدل على الحال أو الاستقبال . أما تعيين الزمن المستفاد من السياق فلا يكون إلا بالقرائن السياقية : اللفظية والحالية .

٥ — لا تقتصر إفادة الزمن النحوى على استخدام الأفعال والصفات بل تتعدى ذلك إلى استخدام المصادر والخوالف التى تنقل إلى الفعلية .

٦ ـ لما كان الزمن النحوى هو زمن وقوع الحدث ، فالملاحظ أن ما يستخدم لإفادة الزمن النحوى لابد أن يكون على صلة وثقى بالحدث إلا (كان) الناقصة وأخواتها فهى مفرغة من معنى الحدث وقد جاءها ذلك عن طريق النقل إلى استعمال الأداة ، ويتجلى ذلك فى دلالة الفعل والمصدر والدالة على الحدث ، ودلالة الصفة على الموصوف بالحدث ، أما ما يخضع لقسم الظرف من ظروف الزمان كإذْ ، وإذا ، وإبان ، ومتى ، ولمّا ، وكلما ، ، فزمان الاقتران بين حدثين هو معناها الوظيفى .

٧ ـ إن مجال النظر فى الزمن النحوى هو السياق ، وليس الصيغة المفردة وبناء الجملة العربية أخصب مجال لهذا النظر بينما لا يكون مجال النظر فى الزمن الصرفى إلا الصيغة منفردة خارج السياق[1] .

ذكرت فى أثناء الحديث عن الزمن أن نفراً من الباحثين العرب جهر بالدعوة إلى دراسة الزمن فى اللغة العربية وقدم كل منهم دراسة نافعة فى هذه المسأله ، إلا أننى أعتقد أن محاولة الأستاذ تمام حسان فى تفصيل القول عن الزمن فى اللغة وطريقة معالجته لهذه المسألة المهمة لتعتبر أنجح محاولة بذلت فى الزمن المعاصر ، ولما كان تفصيل الكلام فى الزمن ودلالته على المستوى النحوى ليس مجاله بحثنا ، لذلك سأكتفى بذكر النقاط المهمة التى وردت فى بحثه عن الزمن تاركا للقارىء البحث فى التفصيلات التى تناولها فيه :

١ ـ إن الأزمنة فى اللغة العربية ثلاثة : (الماضى ، والحال ، والاستقبال) .

---

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٤٠ — ٢٤٢

ولكن هذه الأزمنة الثلاثة تتفرع بحسب اعتبار الجهة إلى ستة عشر زمناً نحوياً ، وقد طبق هذه الأزمنة على كل أنواع الجمل فى اللغة العربية باعتبار أن الزمن النحوى هو وظيفة السياق ، وأنواع بناء الجملة العربية هى أنواع السياق . لذلك أقدم الأستاذ تمام على تطبيق المتفرعات الزمنية على الجمل الخبرية بأنواعها الثلاثة (المثبتة ، والمنفية ، والمؤكدة) . كما طبقها على الجمل الإنشائية وفى هذا المجال أوضح الأستاذ تمام أن الجملة الاستفهامية هى الوحيدة بين الجمل الإنشائية التى تتوافق فيها دلالة الصيغة على الزمن صرفياً ونحوياً على طول الخط ، فيدل فيها (فعل) على الماضى ، ويدل (يفعل) على الحال أو الاستقبال بحسب الضمائم والقرائن . أما جمل الإنشاء عدا الاستفهام فقد ذكر أنها قاصرة على إفادة الحال أو الاستقبال بحسب القرائن ، فتناول الأمر بالصيغة والأمر باللام ، والنهى ، والعرض ، والتحضيض ، والتمنى ، والترجى ، والدعاء ، والشرط ، وأوضح أنه على الرغم من أن المضى لا يخطر فى معنى هذه الجمل الإنشائية ـ فإننا نجد صيغة (فعل) تستعمل باطراد لتدل على الحال أو الاستقبال ، فى التحضيض نحو : (هلا فعلت) ، وفى التمنى نحو (تمنيت أن لو قد حدث كذا) ، غير أن (فعلَ) بعد ليت ربما تدل على زمن ماض ، نحو : (ليته فعل كذا) ، وكذلك يدل (فعلَ) فى الترجى على الحال أو الاستقبال ، عندما تستخدم (عسى) .

٢ — إن استعمال صيغة (يفعل) للدلالة على المضى مقصورة على أسلوب النفى سواء أكان هذا النفى فى الخبر أم فى الاستفهام .

٣ — إن استعمال صيغة (فعلَ) بمعنى الحال أو الاستقبال مقصور على التحضيض ، والتمنى ، والترجى ، والدعاء ، والشرط .

٤ — تأتى تعبيرات الجهة التى تتفرع الأزمنة على أساسها إلى ستة عشر زمناً فرعياً - بواسطة إضافة الأدوات الحرفية والنواسخ إلى الأفعال . وذلك مثل : قد ، والسين ، وسوف ، واللام ، ونون التوكيد ، وما ، ولا ، ولمّا ، ولن ، وإن وأخواتها ، وكان وأخواتها ، وكاد وأخواتها ، وقد اعتبرت كل هذه الأدوات عناصر لإفادة الجهة المحددة لمعنى الزمن .

٥ — تأتى الظروف الزمانية وما بمعناها من الأسماء مخصصة للزمن النحوى عن طريق معنى الاحتواء للحدث الواحد . أو عن طريق معنى الاقتران للحدثين ، وذلك عندما يعبر بالصيغة الواحدة عن أزمنة مختلفة كالحال ، أو الاستقبال ، فيدل (الآن) مثلا على الحال ويدل (غداً) على الاستقبال .

٦ — كما تلعب القرينة المقالية أو اللفظية دورها فى تحديد الزمن بواسطة استخدام الظروف الزمانية مثلا - تلعب القرينة الحالية دوراً مشابهاً فى تحديد الزمن بواسطة المعلومات الخارجية المستمدة من التاريخ أو الجغرافيـة أو نحوها .

أما الأزمنة النحوية المتفرعة من الأزمنة الثلاثة الرئيسية عند اعتبار الجهة فهى :

١ — المتفرعة من الماضى ، تشمل : البعيد المنقطع ، والقريب المنقطع والمتجدد ، والمنتهى بالحاضر ، والمتصل بالحاضر والمستمر ، والبسيط ، والمقارب ، والشروعى .

٢ — المتفرعة من الحال ، تشمل : العادى ، والتجددى ، والاستمرارى .

٣ — المتفرعة من الاستقبال ، تشمل : البسيط ، والقريب ، والبعيد والاستمرارى .

ولكل من هذه الفروع الزمنية أسلوب سياقى خاص يتفق مع نوع الجملة بإضافة الأدوات الحرفية والنواسخ إلى الأفعال . أما الجهة فقد عرفها الأستاذ تمام بأنها : تخصيص لدلالة الفعل ونحوه إما من حيث الزمن ، وإما من حيث الحدث ، والمبانى الدالة على الجهات الزمنية هى الأدوات (الحروف والنواسخ) والمبانى الدالة على جهات فهم معنى الحدث هى الهمزة والتضعيف ، وتكرار المبنى ، وتاء الفاعل ، والسين والتاء ، ونون الانفعال ، وتاء الافتعال ، وتاء التفعل ، وتاء الافتعال فى التعبير عن جهات التعدية مثل أكرم ، وكرّم ، وتكرار الحدث مثل زلزل ، والمشاركة مثل تقاتل ، والطلب مثل استخرج ، والمطاوعة مثل انكسر ، والاتخاذ مثل اختار ، والتكلف مثل تشجع ، والتبادل مثل اقتتلوا على التوالى .

وهنالك جهات فى فهم علاقة الإسناد وهى ليست مسلطة على الزمن ولا على الحدث فى إفادتها التقييد ، وإنما هى قيود فى الإسناد . ومن أمثلتها التعدية ومبناها الإسم المنصوب مطلقاً فى باب المفعول به ، والسببية ومبناها المصدر المنصوب (المفعول لأجله) والظرفية المكانية ومبناها ظرف المكان ، والتقوية ، ومبناها المصدر المنصوب (المفعول المطلق) والملابسة ومبناها الوصف المنصوب (الحال) ، والإخراج ، ومبناه الإسم بعد إلا ونحوها (المستثنى) والتفسير ، ومبناه الإسم الجامد منصوباً (التمييز) والخلاف ومبناه الإسم المنصوب بعد ضمير المتكلم ، والاستعلاء ومبناه حرف الجر (على) ، والواسطة ومبناها حرف الجر (الباء) ، والمجاورة ومبناها حرف الجر (عن)[1] .

---

(١) انظر المصدر السابق ص ٢٤٠ وما بعدها .

مميزات الفعل :

يتميز الفعل عن بقية أقسام الكلام بما يأتى :

١ — يدل على حدث وزمن ودلالته عليهما معاً يشكل معناه الصرفى العام . ودلالته على الزمن والحدث دلالة تضمنية .

٢ — يختص بقبول علامة الجزم وهى خاصة بالمضارع منه .

٣ — لا يقبل علامة الجر ، ولا يسبقه حرف جر .

٤ — لا يثنى ولا يجمع ، بل يسند إلى المثنى والمجموع .

٥ — لا يقبل حرف التعريف .

٦ — لا يقبل حرف النداء ولا ينادى .

٧ — لا يقبل التنوين .

٨ — له صيغ صرفية خاصة مبنية للمعلوم ومبنية للمجهول لا تشاركه فيها بقية الأقسام .

٩ — يكون مسنداً ولا يكون مسنداً إليه ، فلا يوصف بل يكون صفة ، ولا يخبر عنه بل يخبر به .

١٠ — يقبل الدخول فى جميع أنواع الجداول ، خلافاً للاسم الذى لا يقبل الدخول إلا فى الجدول الإلصاقى ، وخلافاً للصفة التى لا تقبل الدخول إلا فى الجدولين الإلصاقى والتصريفى . فهو يشارك الإسم فى قبوله للجدول الإلصاقى، ويشارك الصفة فى قبوله للجدولين الإلصاقى والتصريفى ، ولكنه يتميز عنهما بقبول الجدول الإسنادى كما أوضحنا سابقاً .

١١ — يلحقه المتصل البارز من ضمائر الرفع خلافاً للصفات .

١٢ — لا يضمر ولا يعود عليه ضمير .

١٣ — يختص بقبول السين وسوف ، وقد ، ونون التوكيد ، ونون الوقاية ، وأدوات الشرط ، ولم ، ولا الناهية ، ولام الأمر ، ولمّا ، وتاء التأنيث الساكنة ، والاتصال بضمير الرفع البارز ، وأحرف المضارعة ، والملاحظ أن من هذه المواد ماهو مختص بالماضي من الأفعال كقبول ضمير الرفع المتصل البارز وتاء التأنيث الساكنة ، وما هو مختص بالمضارع كأحرف المضارعة والسين ، وسوف ، ولام الأمر ، ولا الناهية و (لمّا) التي تدخل على الفعل . وما هو مشاع بين المضارع والأمر كقبول ياء المخاطبة من ضمائر (الرفع) ونون التوكيد ، وما هو مشاع بين الماضي والمضارع كأدوات الشرط ، وقد ، وهكذا ...

١٤ — لا يقبل الإضافة .

١٥ — لا يأتلف من الفعل والفعل كلام .

الفرق بين الفعل والمصدر :

١ — إن دلالة الفعل على الحدث دلالة تضمنية بمعنى أن الحدث جزء من معنى الفعل بينما تكون دلالة المصدر على الحدث دلالة مطابقة بمعنى أن الحدث هو كل معنى المصدر لا جزء من معناه .

٢ — قد يحذف الفاعل مع المصدر نحو « أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما » بخلاف الفاعل مع الفعل المبني للمعلوم فإنه لا يحذف معه ، لأن الفعل يذكر للاخبار عن الفاعل ، والمصدر لا يبنى لفاعل ولا مفعول

وإنما يطلبهما من جهة المعنى ، فكما يجوز أن يحذف معه المفعول به يحذف الفاعل[1] .

الفرق بين الفعل وصفة فاعل :

١ — إن الفعل يدل على حدث وزمن أما الصفة فإنها تدل على موصوف بالحدث .

٢ — الزمن فى الفعل أحد وظائف الصيغة فهو فى هذه الحالة زمن صرفى أما الزمن مع الصفات ــ وصفة الفاعل فرع منها ــ فهو زمن نحوى يستفاد من استخدام الصفة فى السياق فهو وظيفة السياق لا الصيغة .

٣ — إن الفعل يضام المرفوعات والمنصوبات أو المجرورات دون اعتماده على شيء . بينما لا تضام صفة الفاعل المرفوعات والمنصوبات أو المجرورات إلا فى حالة اعتمادها على أداة من أدوات النفى أو الاستفهام أو على موصوف أو ذى خبر أو ذى حال ، فيدل حينئذ على الحال أو الاستقبال .

٤ — إذا جرت صفة الفاعل على غير من هى له برز الضمير معها بخلاف الفعل .

٥ — إن صفة الفاعل مع الفاعل تعد من المفردات بخلاف الفعل مع فاعله فإنه يعد من الجمل .

٦ — إن الألف والواو والياء فى ضاربان ، وضاربون ، وضاربين ، حروف

---

(١) انظر الأشباه والنظائر : ٢ ص ١٩٤

تدل على التثنية والجمع ولكنّ الألف والواو والياء فى يضربان ويضربون ، وتضربين ضمائر تنوب عن الفاعل المثنى والمجموع والمخاطبة .

رابعاً — الضمير :

وهو كلمة تدل على عموم الحاضر أو الغائب ، ودلالتها على ذلك هى معناها الصرفى العام . وتنقسم الضمائر إلى ضمائر حضور وضمائر غيبة ، والحضور إلى :

(ا) حضور تكلم ويتجلى بالضمير (أنا ، وتاء المتكلم ، وياء المتكلم) ، كما يتجلى بالضمير (نحن ، ونا) .

(ب) حضور خطاب ، ويتجلى بالضمائر (أنت وتاء المخاطب وكاف المخاطب) ، (وأنت ، وتاء المخاطبة ، وكاف المخاطبة) و (أنتما وتما : للمخاطبين أو المخاطبتين) و (كما للمخاطبين أو المخاطبتين) ، و (أنتم ، وتم ، وكم) المخاطبين و (أنتن ، وتن ، وكن) للمخاطبات . والياء المفردة المخاطبة .

(ج) حضور إشارة : ويتجلى ذلك بالضمائر (هذا ، وذلك) للمفرد و (هذى وتلك) المفردة ، و (هذان وذانك) للمثنى المذكر ، و (هاتان وتانك) للمثنى المؤنث ، و (هؤلاء وأولئك) للمجموع المذكر والمؤنث ، و (هنا وهنالك) للاشارة المكانية .

على أنّ (ألْ) يمكن اعتبارها من العناصر الإشارية أيضاً لأنها قد تستخدم بمعنى (هذا ، أو هذه) حين نقول : (أسافر إلى بغداد اليوم) بمعنى (فى هذا اليوم) ، و (أذهب إلى المسرح الليلة) بمعنى (فى هذه الليلة) . يقول برجستراسر : « ومن العناصر الإشارية (الألف واللام) للتعريف ،

ومما يدل على أنها فى الأصل لم تكن للتعريف فقط ، بل كانت أداة إشارة أنها حافظت على معنى الإشارة فى بعض الحالات نحو (اليوم) أى : فى هذا اليوم ، والليلة : أى فى هذه الليلة »[1] .

أما ضمائر الغيبة فتنقسم قسمين : شخصية وموصولية .

أما الشخصية فتتجلى فى (هو ، والهاء المتصلة أو المنفردة كتابة) للمفرد المذكر ، و (هى ، وها) للمفردة المؤنثة ، وهما ، والألف ، وهما متصلة ، للمثنى المؤنث والمذكر ، و (هم ، وا ، وهم متصلة) للمجموع المذكر ، و (هن ، ن ، هن ، متصلة) للمجموع المؤنث .

وأما الموصولية فتتجلى باستخدام (الذى ، من ، ما ، أىّ ، وألْ الموصولة) للمفرد المذكر ، و (التى ، من ، ما ، وألْ ، أىّ ، أيّة) للمفردة المؤنثة و (اللذان ، ومن ، وما ، وأل ، وأىّ) للمثنى المذكر ، و (اللتان ، ومن ، وما ، ألْ ، أىّ) المثنى المؤنث ، و (الذين ، ومن ، وما ، وأل ، وأى) للمجموع المذكر ، و (الأولى ، ومن ، وما ، وأل ، وأىّ) المجموع المؤنث ، (واللائى ، ومن ، وما وأل ، وأىّ) للمجموع المؤنث أيضاً[2] .

والملاحظ أنّ الضمائر (من ، ما ، أل ، أىّ) تشترك من بين الضمائر الموصولة فى التعبير عن جميع صور العدد والنوع وتدل عليها بقرائن السياق . ولما كان المعنى الصرفى العام لجميع الضمائر هو الدلالة على مطلق الحاضر أو الغائب ، وهو وظيفتها فى الكلام كان معناها وظيفياً لا معجمياً . ولا يكون

---

(١) التطور النحوى ص ٥٦

(٢) انظر الدكتور تمام حسان / اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٠٩

معجمياً إلا بواسطة المرجع فدلالتها معجمياً على المسمى لا تتأتى إلا بمعونة الإسم[1] ، والصفة المشتركة التي جمعت ضمائر الشخص والإشارات والموصولات في قسم واحد هو (قسم الضمير) — إنها جميعاً تستخدم في الكلام استغناء عن تكرار الإسم الظاهر — كما أوضحنا سابقاً — وأن كلا منها يحتاج إلى قرينة توضح المقصود منه ، فالحضور هو القرينة التي تفتقر إليها ضمائر التكلم والخطاب والإشارة للدلالة على معين ، والمرجع المتقدم هو القرينة التي يفتقر إليها ضمير الغائب للدلالة على المقصود به ، والصلة هي القرينة التي يفتقر إليها الموصول للدلالة على ما يقصد به أيضاً ، وهذه الصلة بالإضافة إلى ذلك تحمل ضميراً يعود على الموصول كعلامة على قوة الارتباط بينهما سماه النحاة (العائد) .

والضمائر فوق ذلك لا تدل على مسمى كما تدل الأسماء ، بل لا تدل على معين إلا بالقرينة التي تحدثنا عنها ، ولا تدل على حدث وزمن كما تدل الأفعال ولا تدل على موصوف بالحدث كما تدل الصفات ولها بالإضافة إلى كل ما تقدم سمات أخرى تبرر إفرادها بقسم خاص من أقسام الكلم خلافاً لما درج عليه النحاة .

مميزات الضمير :

١ — يدل على مطلق الحاضر أو الغائب .

٢ — يستغنى به عن تكرار الإسم الظاهر .

٣ — لا يتضح معناه إلا بالقرينة ، وهو حضور أو مرجع أو صلة .

---

(١) انظر المصدر السابق ص ١١٣

٤ — لا يثنى ولا يجمع (إلا ما شذ من مثنى الموصول والإشارة . فقد وردا على صورة المثنى) ، وتتعدد مبانيه على حسب صور النوع والعدد .

٥ — لا تدخله أداة التعريف (أل) إلا بعض الموصولات الملازمة للتعريف .

٦ — لا يقبل الإضافة على الإطلاق ، فالمضاف لا يكون من الضمائر .

٧ — ليس له أصول اشتقاقية ، ولا يدخل فى جدول تصريفى .

٨ — لا يقبل التنوين بل يكون مبنياً إلا ما شذ من مثنى الإشارة والموصول فهما يعاملان معاملة المثنى رفعاً ونصباً وجراً .

٩ — يقبل الجر محلا لا لفظاً .

١٠ — ضمائر الشخص لا تنعت[1] .

١١ — الموصول منه لا ينعت ولا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يستثنى منه إلا بعد تمام صلته[2] .

١٢ — ليس له صيغة معينة ، فهو يعبر عن المعنى بمثاله .

١٣ — لا يقبل أية لاصقة من لواصق الأسماء أو الأفعال إلا ما شذ من مثنى الإشارة والموصول فإنهما يقبلان علامة التثنية كما تقبلها الأسماء .

١٤ — يقبل هاء التنبيه تقول : (هذا) والأصل (ذا ، ولام البعد ، وكاف الخطاب) فتقول : (ذلك) والأصل (ذا) . وحرف الإشباع فتقول (كتابىَ)

---

(١) انظر الزجاجى / الجمل ص ٢٩

(٢) المصدر السابق ص ٣٣٩

فى مقابل الإضماف فى (كتابى) . وقد يقع ضمير الشخص حشواً فى إسم الإشارة ، فتنفصل به هاء التنبيه عن ضمير الإشارة نفسه مثل : (ها أنذا) ، (هأنت ذا) ، (ها هى ذى) ، (ها هن أولاء)[1] .

١٥ — لا تتعلق به المنصوبات كما هو الحال فى الأسماء والصفات والأفعال وبالمقارنة بين مميزات الإسم والصفة ومميزات الضمير نجد المبرر الكافى لجعل الضمير قائماً بذاته لا يكون فيه غيره خلافاً لما كان يعتقد النحاة منذ بعيد ، يؤيدنا فى هذا ما ذهب إليه الأستاذان تمام وأنيس[2] وما ذهب إليه برجستراسر[3] من أن ما كان يسمى (الأسماء الموصولة) هى فى الأصل مما كان يسمى (أسماء الإشارة) .

الفرق بين ضمير الشأن وسائر الضمائر الشخصية :

لخص السيوطى الفروق بين ضمير الشأن وسائر الضمائر بما يأتى :

١ — إن ضمير الشأن لا يحتاج إلى ظاهر يعود عليه بخلاف ضمير الغائب فإنه لابد له من مرجع يعود عليه لفظاً أو تقديراً .

٢ . إن ضمير الشأن لا يعطف عليه ، بخلاف ضمائر الشخص .

٣ — إن ضمير الشأن لا يؤكد ، بخلاف ضمائر الشخص .

٤ — إن ضمير الشخص لا يبدل منه .

---

(١) أنظر الدكتور تمام / اللغة العربية ص ١١٢

(٢) المصدر السابق ص ١٠٨ ومابعدها ومن أسرار اللغة ص ٢٠٤ وما بعدها .

(٣) أنظر التطور النحوى ص ٥٠ وما بعدها .

٥ ــ إن ضمير الشأن لا يجوز تقديم خبره عليه بخلاف غيره من ضمائر الشخص .

٦ ــ لا يشترط أنْ يعود ضمير من الجملة إلى ضمير الشأن ، أما ضمائر الشخص إذا وقع خبرها جملة فلابد من ضمير فيها يعود إليها .

٧ ــ إن ضمير الشأن لا يفسر إلا بجملة ، أما ضمائر الشخص فتفسر بمفرد .

٨ ــ الجملة بعد ضمير الشأن لها محل من الإعراب ، والجمل المفسرات لا يلزم أن يكون لها محل من الإعراب .

٩ ــ لا يقوم الظاهر مقام ضمير الشأن ، بينما يقوم مقام سائر الضمائر .

١٠ ــ لا يكون ضمير الشأن إلا للغائب ، وغيره من ضمائر الشخص يكون للغائب والمتكلم والمخاطب .

وقال ابن هشام فى المغنى : هذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه :

أحدها : عوده على ما بعده لزوماً ، إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هى ولا شيء منها عليه .

والثانى : إن مفسره لا يكون إلا جملة ، ولا يشاركه فى هذا ضمير .

والثالث : إنه لا يتبع بتابع ، فلا يؤكد ، ولا يعطف عليه ولا يبدل منه .

والرابع : إنه (لا يعمل) فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه .

والخامس : إنه ملازم للافراد ، فلا يثنى ، ولا يجمع وإن فسر

بحديثين أو أحاديث[1] .

خامساً — الخالفة :

اشتد جدل النحاة العرب ، وطال نقاشهم فى تبيان حقيقة ما كانوا يسمونه (أسماء الأفعال والأصوات) ، فمنهم من اعتبرها أسماء ، ومنهم من اعتبرها أفعالا ، ومنهم من اعتبرها منزلة بين المنزلتين ، وراح كل فريق يضع الأدلة والشروح التى توضح رأيه وتنسجم مع حكمه بشكل أرهق اللغة ونحوها ودارسيها إلى أن ضاق البعض من القدماء بهذه الآراء وكثرتها وتشعبها ، لأنها لا تتمشى مع طبيعة استعمال هذه المواد فأعلن أنها قسم رابع من أقسام الكلمة سماه (الخالفة) متجاوزاً بذلك التقسيم الثلاثى الذى دار النحاة فى فلكه دون مبرر .

وعلى الرغم من بروز هذا الاتجاه فى جعل هذه المواد قسما رابعاً من أقسام الكلم — نرى اضطراب النحاة فى تحديد مواقعها بين الأقسام قد سرى إلى بعض من تعرض لها من الباحثين المحدثين فلم يضع هذا البعض حداً لذلك الاضطراب بل استمر فى ترديده ، واكتفى بالإشارة البسيطة إلى ما رواه بعض النحاة من أن هذه المواد قسم رابع من أقسام الكلم دون أن يقف عنده وينعم النظر فيه ، ودون أن يتنبه إلى طبيعة استعمال هذه المواد فى لغتنا العربية . لقد ذكرنا فيما سبق من قول حين تعرضنا لاضطراب التقسيم عند النحاة الأقدمين أننا نميل إلى الأخذ بهذا الرأى وهذه التسمية (الخالفة) عندما كنا فى صدد الكشف عن تقسيم جديد للكلم نستطيع أن نستخلصه من أقوال النحاة وآرائهم ، ذلك أن هذه المواد لا ينطبق عليها حد الإسم الذى أخذ

---

(١) انظر الأشباه والنظائر : ٢ ص ١٧٢ ، ١٧٣

به النحاة ولا تقبل علاماته الشكلية لتكون من الأسماء ولا ينطبق عليها حد الفعل ولا تقبل علاماته لتكون من الأفعال بل المعتقد أن لها سمات شكلية ووظيفية تختلف عن سمات الأسماء والأفعال وبقية الأقسام تبرر إفرادها بقسم خاص قائم بذاته . فما هي الخالفة إذن ؟

الخالفة : كل كلمة يطلقها المتكلم للافصاح عن موقف انفعالي أو تأثري (فهي من حيث استعمالها قريبة الشبه بما يسمونه في اللغة الإنكليزية Exclamation[1] . فإذا قال القائل (هيهات السفر) فإنه سيؤدي معنى معيناً معبراً بالوضع عن موقف ذاتي للمتكلم حيال ابتعاد السفر . ولا ينبغي به أن يفسره بعبارة (بعد السفر) على سبيل الإخبار لأن القائل في هذه الحالة يريد أن يعبر عن معنى إنشائي بينه وبين التعجب رحم وقربى ، فكأن المعنى المراد التعبير عنه (ما أبعد السفر) ولعل النحاة حين فسروه بمعنى : (بعد السفر) قد أرادوا بالفعل الماضي الذي في جملة التفسير ذلك المحول إلى صيغة (فَعُل) التي تفيد معنى التعجب فمثله مثل الفعل في قوله تعالى : (كبرت كلمة تخرج من أفواههم) و (ساء مثلا القوم الذين ظلموا) ، ولم يريدوا بها الإخبار كما يخبرون بالفعل من باب (كَـرُم) ، ومثل ذلك يقال في قوله تعالى : (هيهات هيهات لما توعدون) وفي قول الشاعر :

شتان ما بين الثريا والثرى .

والذي يقول (آه) لا يريد أن يخبر عن الوضع بقدر ما يريد أن ينشئ التألم .

---

(١) الدكتور تمام / اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٣

به . ومثل هذا يقال عن التعجب والمدح ، والذم وكل هـذه تنم عن موقف خاص شخصى وذاتى للتعجب أو المادح أو الذام ، فلما كان الإفصاح هو المعنى الصرفى العام للخالفة وهو وظيفتها فى الـكلام فإن الـكلمات التى تستعمل للتعجب والمدح والذم تتصف هى الأخرى بطابع الإفصاح الذاتى عن موقف من المواقف الانفعالية أو التأثرية ، لذلك فإننا نرتضى ما ذهب إليه الأستاذ تمام حسان من أن قسم الخالفة يشمل الأنواع الآتية :

١ ــ خالفة الإخالة : ويسميها النحاة (اسم الفعل) .

٢ ــ خالفة الصوت : ويسميها النحاة (اسم الصوت) .

٣ ــ خالفة التعجب : ويسميها النحاة (صيغة التعجب) .

٤ ــ خالفة المدح أو الذم : ويسميها النحاة (فعل المدح أو الذم) .

والذى يبدو أن الخوالف جميعاً تستعمل فى الأسلوب الإنشائى حتى ما كان يسمى عند النحاة بأسماء الفعل الماضى ، كهيهات ، وشتان ، وما كان يسمى بأسماء الفعل المضارع كأوه ، ذلك أن الفعل الماضى والمضارع قـد يستخدمان فى الإنشاء كما نقول : (رحمه الله ، ويرحمه الله) فى الدعاء ، فلا ينبغى إذن أن يكون وصف النحاة للخالفة بأنها إسم فعل ماض ، أو مضارع حائلا دون استعمالها فى الإنشاء ، أضف إلى ذلك أن بقية الخوالف ربما كانت معدودة حتى فى نظر النحاة الأقدمين فى باب الإنشاء ، وبذلك يـكون الطابع الإفصاحى فى الخوالف جميعاً آتياً من معناها الإنشائى ، وهى بهذا تختلف عن جميع أقسام الـكلم .

ميزات الخالفة :

للخوالف سمات تتميز بها عن بقية أقسام الكلم نوردها فيما يأتى :

١ — إن المعنى الصرفى العام للخالفة هو الإفصاح عن موقف ذاتى انفعالى تأثرى وهذا المعنى هو وظيفتها فى الكلام . فلا تدل على مسمى كما تدل الأسماء ولا تدل على موصوف بالحدث كما تدل الصفات ، ولم توضع لتدل على حدث وزمن كما وضعت الأفعال ولا تدل على عموم الحاضر أو الغائب كما تدل الضمائر ، ولا تدل على ما تدل عليه الظروف والأدوات ، وتختلف عنها بالاكتفاء دون الافتقار إلى ما تفتقر إليه الظروف والأدوات فى الاستعمال

٢ — لا تدخل فى جداول تصريفية لانعزال بعضها عن بعض من حيث الوضع .

٣ — ليست لها صيغ معينة فهى تعبر عن معناها بالمثال .

٤ — لا يتغير بناء مثالها باختلاف الزمن[1] كما هو الحال فى الأفعال حين تعبر عن الزمن الصرفى .

٥ — لا يتغير بناء مثالها باختلاف معانى التصريف للتعبير عن معانى الشخص والعدد والنوع .

٦ — لا تقبل الإضافة إلا إذا نقلت إلى الإسمية كما تنقل الخالفة (بله) إلى المصدر مثلا فيجوز أن تقول (بله زيد) بالإضافة[2] .

---

(١) انظر السيوطى / الهمع : ٢ ص ١٠٥

(٢) انظر شذور الذهب ص ٤٠٨

٧ - لا يخبر بها ولا يخبر عنها، ولا توصف ولا يوصف بها .

٨ — لا تقبل التعريف .

٩ . لا تثنى ولا تجمع .

١٠ — لا تضمر ولا يعود عليها ضمير .

١١ - لا تقبل الجر ولا يسبقها حرف جر ، وما ورد خلافاً لذلك فهو شاذ فى الاستعمال . كما فى (والله ما هى بنعم الولد) .

١٢ — لا يبرز معها ضمير الشخص كما يبرز فى الأفعال ، وبعضها لا ضمير فيها كخالفة الصوت .

١٣ — لا يجوز حذفها كما تحذف الأفعال عند قيام الدليل عليها فى الاستعمال .

١٤ — لا تقبل التنوين إلا عند إرادة التعميم فى بعضها فهو فى هذه الحالة تنوين وظيفى ، وهو تنوين تنكير .

١٥ — لاتسبقها الأدوات التى تسبق الأفعال كالأدوات التى يكون الفعل بعدها منصوباً أو مجزوماً ، وك (قد ، وسوف وغيرها)

١٦ — لا تكون إلا مبنية .

١٧ — لا تقبل اللواصق والزوائد التى تقبلها الأسماء والصفات والأفعال إلا تاء التأنيث فى خالفة الذم والمدح ونون الوقاية فى خالفة التعجب .

١٨ — تأتى مع ضمائرها محفوظة الرتبة .

١٩ — لا ترتبط بمعنى زمنى معين ، بل قد لا تعبر عن أى معنى زمنى كخالفة الصوت .

٢٠ — لا تؤكد بالنون كما تؤكد الأفعال .

وبعد فهذا رأينا فى الخوالف نضيف إليه ما ذكرناه عنها فى معنى الشكل والوظيفة ، وإذا اتضح هذا وذاك اتضح امتيازها شكلا ووظيفة عن بقية أقسام الكلم وكان إفرادها بقسم خاص حلا لكل المصاعب التى أحسها النحاة عند تبويب هذه الخوالف وجوابا عن كثير من الأسئلة التى ترد على الذهن مما يتعلق بمعنى هذه الخوالف ومبناها ، وهى أسئلة ترد على الأذهان كلما تناول الناس (أسماء الأصوات وأسماء الأفعال وصيغتى التعجب ، وفعلى المدح والذم) كما سماها النحاة بالبحث والدرس .

على أننى لا أريد أن أنهى الحديث عن الخوالف دون أن أشير إلى بعض الملاحظات التى أوردها الأستاذ تمام بشأنها وهى كما أرى تعزز الاتجاه بإفراد الخوالف بقسم خاص وتدعم المميزات التى ذكرناها قبل قليل ، وتتلخص هذه الملاحظات بما يأتى :

١ — إن جميع أنواع الخوالف صيغ مسكوكة Idioms ومن هنا تكون محفوظة الرتبة مع ضمائرها ، ومقطوعة الصلة بغيرها من الناحية التصريفية .

٢ — إن بعض الصيغ القياسية تأتى على معنى الخالفة ولا تعد منها مثل (نزالِ ودراكِ) فهى بالنسبة للخالفة — إذ تأتى بمعناها كالمصدر بالنسبة للفعل حين يأتى بمعناه نحو (فندلاً زريقُ المال) ، فكما أن المصدر لا يعتبر فعلا حين يؤدى وظيفة الفعل فكذلك لا تعتبر هذه الصيغ من الخوالف لمجرد أدائها وظيفة الخالفة وقد رأى الأستاذ تمام أن الأولى بهذه الصيغ أن تلحق بقسم المصادر .

٣ ـ لربما كان من المستحسن أن يضم إلى الأساليب الإفصاحية المعبر عنها بالخوالف ـ الندبة ، والاستغاثة ، والتحذير والإغراء ، ومع استحسان الأستاذ تمام لذلك فإنه يرى أن هذا الضم لا يتم على المستوى الصرفى ، لأن هذه الأساليب الأخيرة لا يعبر عنها بالخوالف ، فإنها مثل الإفصاح فى الخوالف لكن على مستوى النحو لا مستوى الصرف[1] .

٤ ـ إن خير إعراب لخالفة المدح أو الذم أن يعتبر المخصوص مبتدأ غير محفوظ الرتبة إذ قد يتقدم أو يتأخر ، وما سواه فى التعبير خبر ، وإذا نظرنا إلى هذا الخبر وجدناه يشتمل على الخالفة وضميمتها التى تعتبر أعم من المخصوص دائماً ويعتبر المخصوص من جنسها ، وهذه الضميمة قد تلحق فيها الألف واللام فترفع وقد تتجرد منها فتنصب ، وبين الخالفة وهذه الضميمة رتبة محفوظة فلا تتقدم الضميمة على الخالفة . أما إعراب الجملة التعجبية بصورتيها فقد بناه الأستاذ تمام على أساس أن خالفة التعجب ليست فى الحقيقة إلا أفعل تفضيل تنوسى فيها هذا المعنى وأدخل فى تركيب جديد لإفادة معنى جديد يمت إلى المعنى الأول بصلة ، وليس المنصوب بعده إلا المفضل الذى نراه هنا بعد صيغة التفضيل ولكنه فى تركيب جديد وبمعنى جديد يؤيد ذلك أن كلا من صيغة التفضيل وخالفة التعجب يصغران بطريقة واحدة وأن شروط صياغتهما واحدة . ولهذا فقد أوضح الأستاذ تمام فهمه الإعرابى بالنسبة لتركيبى التعجب كما يأتى :

ما ـ أداة التعجب	التركيب كله
أفعلَ ـ خالفة منقولة عن التفضيل	مسكوك كالأمثال
زيداً ـ المفضل وقد أصبح متعجباً منه	التى لا تتغير

---

(١) أنظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٧

أفعل .. صورة أخرى من أفعل التفضيل	المعنى : ما أشد عجبى له
ب ـ متضمنة معنى اللام	والتركيب مسكوك ثابت
زيد ـ المفضل وقد أصبح متعجباً منه	الصورة

والمعنى فى الحالتين السابقتين على الإفصاح أى التعبير عن الانفعال والتأثر(١) .

٥ ـ إن الخوالف لا توصف بتعد ولا لزوم بالنسبة لما يصاحبها من المنصوبات ولا تدخل فى علاقة النسبة مع ما يصاحبها من المجرورات ، ذلك لأنها صيغ مسكوكة تعبر عن لغة إفصاحية لموقف انفعالى أو تأثرى ، وقد رأى الأستاذ تمام أن هذا هو الذى يميزها أيضاً عن الأفعال على الرغم من أن بعضها يقوم بدور المسند كما تقوم الأفعال ، وأضيف إلى ذلك أن الخوالف لا تقوم بالوظائف الصرفية الفرعية التى تقوم بها الأفعال والتى تتعدد بتعدد الحالات التى تقبل فيها الأفعال المجردة أحرف الزيادة واللواصق الأخرى ، فالتعدية والصيرورة ، والمشاركة والموالاة ، والإزالة والمطاوعة ، والاتخاذ ، والطلب ، والتحول وغير ذلك كلها وظائف صرفية معينة يؤديها الفعل عند اتصاله بالمختار من اللواصق والزوائد بينما تعجز الخوالف عن أداء مثل هذه الوظائف وهذا فى رأيى فرق أساس يضاف إلى جملة الفروق التى تميز الأفعال عن الخوالف ثم لا تكون منها .

سادساً ــ الظرف :

وهو كلمة تدل على معنى صرفى عام هو الظرفية الزمانية أو المكانية

---

(١) انظر المصدر السابق ص ١١٤ — ١١٧

فالدلالة على الظرفية هي وظيفة الظروف أو هي معناها المعبر عن العلاقات الزمانية أو المكانية بالوظيفة ، وإذا عرفنا أن المباني التقسيمية للصيغ الصرفية لا تتعدى ثلاثة هي : الإسم والصفة والأفعال ، كانت الظروف من بين المباني التي لا صيغة لها .

ولما كانت الظروف لا تدل على مسمى كما تدل الأسماء ، ولا يسمى بها شيء معين فإن معناها ليس معجمياً وإنما هو معنى وظيفي . فهي تؤدي وظيفة الكناية عن الزمان أو المكان وبهذا تختلف اختلافاً أساسياً عن الأسماء ، وإذا رأينا أن بعض الأسماء يدل على الزمان ، فإنما يدل عليه عن طريق التسمية . وحينئذ يكون الزمن هو مسمى الإسم كما نسمى الوقتين المعلومين الليل والنهار ، وقد يدل الإسم على الزمان عن طريق معاملته معاملة الظرف مثل ليلاً ونهاراً حين يكون الوقتان وعاء لحدث ما[1] ، فإذا عرفنا هذه الحقائق اللغوية وأخذنا بنظر الاعتبار أن ليس في اللغة العربية الفصحى ما ينبغي أن يوضع في قسم مستقل من أقسام الكلم يسمى (الظرف) إلا تلك الكلمات التي ذكرها الأستاذ تمام وهي : إذ ، وإذا ، وإذاً ، ولمّا ، وإيان ، ومتى ، وكلما (التي أضفناها) — وكلها للزمان . ثم : أين ، وأنى ، وحيث — وهي للمكان ، نقول إذا أخذنا بهذا فإن كل ما عدا هذه الكلمات لا يعد من الظروف الأصلية وكل كلمة تستعمل في اللغة من غير الكلمات التي ذكرناها ولها دلالة زمانية أو مكانية فهي منقولة إلى الظرف الزماني أو المكاني كما ينقل الفعل إلى العلم في يزيد ، ويشكر ، وكما تنقل الصفات إلى الأسماء كالقاهرة ، وخالد ، وشريف ، وأشرف من الأعلام ، يقول الأستاذ تمام :

---

(١) انظر المصدر السابق ص ١٢٢

« فكما أن الصفة والفعل قد ينقل معناها إلى العلمية ، وكما أن المصدر ينوب عن الفعل ، وكما أن (من) و (ما) و (أى) الموصولة يتعدد معناها الوظيفى فتترك الموصولية إلى الاستفهام أو الشرط — نجد مجموعات من الكلمات ذات المعانى المختلفة والمبانى المختلفة أيضاً قد نسبها النحاة إلى الظروف وما هى بظروف من حيث التقسيم ومن ذلك :

١ — المصادر نحو آتيك طلوع الشمس ، ومنها قط ، وعوض ، الملازمان للقطع عن الإضافة ، والمعروف أن المصادر أسماء لا ظروف .

٢ — صيغتا إسمى الزمان والمكان ، نحو آتيك مطلع الشمس ، وأقعد مقعد التلميذ ، والصيغتان من المبانى التى سبق أن ذكرنا أنها أسماء لا ظروف .

٣ — بعض حروف الجر نحو مذ ، ومنذ ، لأن معناهما ابتداء الغاية وهما يجران ما بعدهما[1] ، ولكنهما يستعملان استعمال الظروف عندما يردان مع الجمل فتكون الظرفية فيهما من قبيل تعدد المعنى الوظيفى .

٤ — بعض ضمائر الإشارة إلى المكان نحو : هنا ، وثَمَّ ، أو إلى الزمان نحو : الآن ، وأمس ، وهى ليست ظروفاً فى الأصل .

٥ — بعض الأسماء المبهمة ومنها :

(ا) ما دل على مبهم من المقادير نحو (كم) .

(ب) ما دل على مبهم من العدد حين يميز ما يفيد الزمان أو المكان ، نحو خمسة أيام ، وثلاث ليال .

---

(١) الأولى أن يقال (ويأتى ما بعدها مجروراً) دفعاً للتأثر بنظرية العامل .

(ج) ما دل على مبهم من الجهات وهو فوق ، وتحت ، وأمام ، ووراء ، ويمين ، وشمال ، وخلف ، وإثر .

(د) ما دل على مبهم من الأوقات وهو : حين ، ووقت ، وساعة ، ويوم ، وشهر ، وسنة ، وعام ، وزمان ، وأوان .

(ه) بعض المبهمات المفتقرة إلى الإضافة والمقيدة لعلاقة بين أمرين صالحة لمعنى الزمان ، أو معنى المكان ، بحسب ما تضاف إليه وذلك هو قبلُ ، وبعدُ ، ودونُ ، ولدنْ ، وبين ، ووسط ، وعند .

٦ — بعض الأسماء التي تطلق على مسميات زمانية معينة كسحر ، وسحرة ، وبكرة ، وضحوة ، وليلة ، ومساء ، وعشية ، وغدوة ، حين يقصد بها وقت بعينه ، فقد نابت هذه الأسماء عن الظرف ، ومنعت التصرف لتقرب من طابع مبنى الظرف ، والمتصرف من مادتها باق على أصله فليس يعد فيما عومل معاملة الظروف[1] .

بهذا الفهم لطبيعة الظروف وعلاقتها بما عومل معاملتها من الكلمات — أمكننا أن نضع حداً للاضطراب الذى وقع فيه النحاة فخلطوا من جرائه بين الأسماء والظروف كما خلطوا بين الأسماء والصفات ، وبين الخوالف والأفعال ، وبين الأسماء وبعض الأدوات وبين الأسماء والضمائر ، فوقعوا فى أخطاء منهجية ألقت عبئاً ثقيلاً على الدراسات النحوية دون مبرر ، فاستمرت تنوء به ردحاً طويلاً من الزمن ، مرد ذلك إلى المنهج التقسيمى الذى اختاروه ، والذى فرض مستلزماته عليهم لئلا تكون أقسام الكلم أكثر من ثلاثة

---

(١) المصدر السابق ص ١١٩ — ١٢٠

كما بينا سابقاً ، ومن أجل ذلك فمن حق الدارس علينا أن يطالبنا بالمميزات التى يتميز بها الظرف عن بقية أقسام الكلم .

مميزات الظرف :

١ — إن المعنى الصرفى العام للظرف هو الظرفية الزمانية أو المكانية ، فهى لا تدل على مسمى كما تدل الأسماء ، ولا يسمى بها شىء معين فمعناها وظيفى ، وهى تؤدى وظيفة الكناية عن الزمان أو المكان .

٢ — لا يكون إلا مبنياً .

٣ — لا يسند ولا يسند إليه .

٤ — لا يصغر .

٥ — لا يدخل فى جدول تصريفى ، فليس له صيغ معينة ولا يتصرف إلى صيغ غير صيغته .

٦ — قد يسبق بالحرف مثل : منذ متى ، من أين ، إلى أين ، من حيث إلى حيث .

٧ — يفتقر إلى مدخوله الذى يعين معناه المبهم .

٨ — الضميمة بعده إما أن تكون مفردة أو جملة وذلك مع الظروف : إيان ، ومتى ، وأين ، وأنى ، وإما أن تكون جملة فقط وذلك مع الظروف : حيث ، إذا ، إذ ، ولمّا .

٩ — بعض الظروف تتبعها (ما) مثل : إذا ، إذ ، ومتى ، وأين ، وحيث ، وكلما .

١٠ — يتقدم مدخوله ولكنه حر الرتبة فى الجملة عامة

١١ — لا يوصف ، ولا يوصف به .

١٢ — لا يقبل علامات الأسماء أو الأفعال .

سابعاً — الأداة :

وهى كلمة تؤدى وظيفة نحوية عامة ، وهذه الوظيفة تتضح بالتعبير عن المعنى النحوى العام للجمل والأساليب .

والتعليق هو الوظيفة العامة التى تقوم بها الأداة (والتعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق فى اللغة العربية الفصحى ، فإذا استثنينا جملتى الإثبات والأمر بالصيغة «قام زيد ، وزيد قام ، وقم» ، وكذلك بعض جمل الإفصاح ، فإننا سنجد كل جملة فى اللغة الفصحى على الإطلاق تتكل فى تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة)[1] . وتعزيزاً لهذا الرأى ، وعلى المستوى التطبيقى له أورد الأستاذ تمام تخطيطاً[2] لأنواع الجمل والأساليب المستخدمة فى التعبير عن المعانى النحوية العامة وفيه نرى كيف تلعب الأداة دورها البارز فى التعبير عن تلك المعانى كما نرى أن إدراك هذه المعانى متوقف على ذكر أدواتها . فالنفى والاستفهام والتأكيد ، والأمر باللام ، والعرض ، والتخضيض ، والتمنى ، والترجى ، والنداء ، والشرط الامتناعى ، والشرط الإمكانى ، والقسم ، والندبة ، والاستغاثة ، والتعجب — كلها معان عامة تدرك باستخدام الأداة ولا تدرك بغيرها . وإذا كان الإسم يدل على المسمى والفعل يدل على حدث وزمن والضمير يدل على عموم الحاضر أو الغائب أو على الإضمار ، والظرف يدل على الظرفية

---

(١) اللغة العربية / معناها ومبناها ص ١٢٣

(٢) انظر ص ١١٦ من هذا البحث .

وإذا كانت الصفة تدل على الموصوف بالحدث ، والخالفة تدل على الإفصاح عن معنى تأثري ـ فإن الأداة لا تدل على شيء من هذا وذاك على الإطلاق ، ذلك أن وظيفتها العامة فى الكلام هى التعليق ، وأنها إذ تقوم بهذه الوظيفة النحوية العامة تقوم أيضاً بوظيفة خاصة هى وظيفة الربط بين الأجزاء المفردة للجملة الواحدة أو الربط بين الجمل المتعددة ، كالذى نراه فى وظائف حروف العطف بالنسبة للربط بين المفردات والجمل .

وإذا كانت الأداة بشكل عام تؤدى وظيفة عامة هى التعليق فإن كل طائفة منها تؤدى وظيفة خاصة أيضاً تسمى الأدوات باسمها ، فالنفى ، والتأكيد ، والشرط ، والاستفهام ، والتمنى ، والترجى مثلا وظائف خاصة تقوم بها أدوات النفى ، والتأكيد ، والشرط ، والاستفهام ، والتمنى ، والترجى ، فيكون معنى الأداة هو معنى الجملة ، وهنا يتضح تشابك العلاقة بين الأداة وبين جملتها بحيث تسرى التسمية الواحدة على الأداة والجملة معاً ، « حيث تكون الأداة هى العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلها ، حتى يمكن للأداة عند حذف الجملة أن تؤدى المعنى كاملا ، كالذى نراه فى عبارات مثل : لم ، ثم ، متى ، أين ، وبما ، إن ، لعل ، ليت ، لو ... إلخ . فيكون المعنى الذى تدل عليه هذه الأدوات هو معنى الجملة كاملة ، وتحدده القرينة بالطبع »[1] .

بهذا الفهم لطبيعة الأداة ودورها فى الكلام نستطيع القول أن كل مبنى يؤدى وظيفة التعليق هو من قسم الأداة التى تنفرد عن بقية الأقسام شكلا ووظيفة وتشمل الأداة فى التقسيم الجديد كل كلمة تؤدى معنى وظيفياً

(١) المصدر السابق ص ١٢٥

عاماً هو معنى الجملة وهو معنى نحوى عام يتناول التركيب الكلامى ككل ، ولا يتناول الأجزاء التحليلية للتركيب نفسه إلا فيما يتعلق بوظيفة الربط بين أجزاء الجملة، حيث تقوم بعض الأدوات بهذه الوظيفة الخاصة . ومن أجل هذا فإن الأدوات فى اللغة العربية تشمل ما يأتى :

أولا : ما يسمى عند النحاة بحروف المعانى وهى على خمسة أنواع :

(ا) أحادية : وهى : الهمزة ، والألف ، والباء ، والتاء ، والسين ، والفاء ، والكاف ، واللام ، والميم ، والنون ، والهاء ، والواو ، والياء .

(ب) ثنائية : وهى : آ، وأم ، وأن ، وإن ، وأو ، وأى ، وبل ، وعن ، وفى ، وقد ، وكى ، ولا ، ولم ، ولن ، وما ، ومذ ، ومع ، ومن ، وهل ، ووا، ووى ، ويا ، ولو ، وأل المعرفة .

(ج) ثلاثية : وهى: أجل ، وإذن ، وإلى ، وألا ، وأمّا ، وأنّ ، وإنّ ، وأيا ، وبلى ، وثم ، وجير ، وخلا ، ورب ، وسوف ، وعدا ، وعلى ، وليت ، ونعم ، وهيا ، ومنذ .

(د) رباعية : وهى : إلا ، وألاّ ، وأما ، وإمّا ، وحاشا ، وحتى ، وكأنّ ، وكلا ، ولعلّ ، ولمّا ، ولولا ، ولوما ، وهلاّ .

(ه) خماسية : وهى : لكنّ[1] .

ثانياً : بقية أدوات الاستفهام التى كانت تعد عند النحاة من

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢ ص ١١

الأسماء ، وهى : مَنْ ، وما ، وأى ، ومتى ، وأيان ، وأين ، وأنى ، وكيف ، وكم .

ثالثاً : بقية أدوات الشرط التى كانت تعد عند النحاة من الأسماء وهى : من ، وما ، ومهما ، وأى ، وأين ، وأنى ، وحيثما ، ومتى ، وإيان ، وكيفما .

رابعاً : كان وأخواتها ، وكاد أخواتها ، وهنا نميل للأخذ برأى الأستاذ تمام فى جعلها من الأدوات للأسباب التى ذكرت سابقاً .

خامساً : أداة التعجب (ما) ، و (كم) الخبرية التى تفيد التكثير .

سبق أن ذكرنا أن الأستاذ تمام قسم الأداة إلى قسمين :

الأول : الأداة الأصلية ، وعد ضمن هذا القسم جميع حروف المعانى كحروف الجر والنسخ والعطف .

الثانى : الأداة المحولة ، وذكر أنها قد تكون ظرفية إذ تستعمل الظروف فى تعليق جمل الاستفهام والشرط ، أو إسمية كاستعمال الأسماء المبهمة فى تعليق الجمل مثل كم ، وكيف فى الاستفهام والتكثير والشرط أيضاً ، أو فعلية لتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها ، مثل كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها . أو ضميرية : كنقل من ، وما ، وأى ، إلى معانى الشرط والاستفهام والمصدرية والتعجب ... الخ[1] .

والذى يبدو لى أن لا ضرورة لتقسيم الأداة إلى أصلية ومحولة ما دمنا

---

(١) انظر اللغة العربية / معناها ومبناها ص ١٢٣

نلاحظ فى مواقع الاستعمال اللغوى تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد ومادمنا نعتبر مفهوم الأداة شاملا لكل الكلمات التى أفردناها عن بقية أقسام الكلم، فقد تستعمل (ما) أداة للنفى ، وأداة للشرط ، وأداة للتعجب ، وأداة للاستفهام فتكون من الأدوات ، وقد تستعمل ضميراً موصولا فتكون من قسم الضمير ، وقد تستعمل (كان) تامة فتكون من الأفعال فينطبق عليها تعريف الفعل وتقبل علاماته وقد تستعمل ناقصة فتكون من الأدوات ، وقد تستعمل (متى) ظرفاً فتكون من قسم الظرف ، وقد تستعمل أداة للاستفهام والشرط فتكون من الأدوات وهكذا . ولو أخذنا بما ورد عن تقسيم الأداة فيما قاله الأستاذ تمام إلى أصلية ومحولة لوقعنا فى بعض الاضطراب ، لأننا فى هذه الحالة نتجاهل حقيقة تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد ثم إننا لم نعتبر (كم) ، وكيف ، من الأسماء لنقول — كما قال الأستاذ تمام بعد ذلك إنها قد تحول من الإسمية إلى الأداة فى الاستعمال . وإلا فلا داعى لنقد النحاة الأقدمين حين اضطربوا فى تقسيم الكلام وعجزوا عن وضع تحديد واضح للأقسام كما بينا سابقاً ، وتعزيزاً لما ذهبنا إليه فإننا نعتقد أن الاعتماد على الشكل فقط ليس كافياً لتحديد الأقسام إلا إذا توافر مع ذلك المعنى الوظيفى ، ومسألة تحديد الأدوات تخضع لهذا الاعتبار ، ذلك أن أشكال بعضها قد تتفق مع بعض أقسام الكلم الأخرى ولكنها لا يمكن أن تكون بالضرورة منها ، كما هو الحال فى (من ، وما ، وأى) مثلا فإنها تكون من قسم الضمير مرة حين تؤدى وظيفة الضمير ، وتكون من قسم الأداة حين تقوم بوظيفة التعليق وتستخدم فى الكلام للقيام بها ، ولهذا فقد ذكر بعض النحاة أن هناك كلمات فى العربية تأتى إسماً تارة وفعلا تارة

وحرفاً تارة أخرى دون أن يتغير مبناها[1] وذلك من قبيل تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد دون الحاجة إلى أن نحول قسماً من أقسام الكلام لنستعمله فى قسم آخر .

مميزات الأداة :

١ — لا توصف ولا يوصف بها فلا تكون مسنداً ولا مسنداً إليه ، ولا يخبر بها ولا يخبر عنها .

٢ — لا تثنى ولا تجمع .

٣ — لا تدخل فى جدول تصريفى أو إسنادى وليس لها صيغة معينة .

٤ — لا يأتلف منها مع مثلها كلام .

٥ — لا يأتلف من الحرف والفعل كلام .

٦ — لا يأتلف من الحرف والإسم كلام .

٧ — لا تقبل أداة التعريف (أل) .

٨ — لا تضاف .

٩ — لا تنون .

١٠ — تفتقر بشكل متأصل إلى ضمائمها .

١١ — رتبة أدوات الجمل الصدارة دائماً ، ورتبة حروف المعانى هى التقدم على مدخولها .

---

(١) انظر الأشباه والنظائر / ٢ ص ٦ — ٨

١٢ — تؤدى وظيفة التعليق ووظيفة الربط بين أجزاء من الكلام وتعبر عن علاقات فى السياق .

١٣ — يدل بعضها على الزمن دلالة معجمية .

١٤ — لها نظام إملائى خاص بها .

١٥ — إنها تتسم بالبناء ماعدا (أىّ) .

١٦ — لا تقبل علامات الأسماء أو الصفات أو الأفعال على أية حال .

الفصل الثالث

تعدد المعنى الوظيفي لأقسام الكلم

تمهيد :

فكرة المبنى وضرورتها للتحليل الصرفي والنحوى :

ذكرنا في الفصل الثاني من الباب الثاني أقسام الكلم السبعة وحددنا كل قسم والمميزات التي يمتاز بها عن بقية الأقسام ومن الواضح أن هذه الأقسام السبعة هي مباني التقسيم التي تتكون منها ومن مباني التصريف عناصر التركيب الكلامي في اللغة العربية ويتوقف على وجودها في التركيب استيعاب المفاهيم الصرفية والنحوية وبتعبير أوضح تتوقف على هذه المباني معرفة المعاني وبالتالي فهم اللغة .

فالمقصود بالمبنى هو العنوان العام للجزء التحليلي الصرفي ، وقد يتسع المقصود به ليشمل مباني الجمل .

وتندرج تحته الصور الآتية :

(ا) قد يكون المبنى صيغة من صيغ الأقسام التي تدخل في الجدول التصريفي كالأفعال والصفات . وتحت كل منهما صيغ معلومة وكلها مبان ذات معان نحوية ، وقد قرر ذلك لها الصرفيون فقالوا مثلا : الاستفعال للطلب ، فالاستفعال مبنى والطلب معنى ، وإذا كان المبنى واحداً من الأفعال أو الصفات كان من مباني التقسيم التي تحدثنا عنها .

(ب) قد يكون المبنى إسماً من قسم الإسم وهو من مبانى التقسيم أيضاً ، وهو بهذه الصفة يعتبر مبنى عاما تندرج تحته صيغ فرعية تتفرع من المبنى العام وكلها تؤدى وظيفة التسمية التى تقوم بها الأسماء أساساً .

(ج) قد يكون المبنى صورة عامة من مبانى التقسيم وليس صيغة بعينها كما نرى فى الأدوات والظروف والضمائر والخوالف ، وضمن هذه الصورة :

١ — قـد يأتى المبنى موصوفاً والمعنى صيغة نسبة صفة له وذلك نحـو : إنْ الشرطية ، وما الاستفهامية . وما التعجبية .

٢ — قـد يأتى المبنى منعوتاً والمعنى نعت له وذلك نحو : ما النافية ، وإنَّ المؤكدة .

٣ — قد يأتى المبنى مضافاً والمعنى مضاف إليه ، وذلك مثل ضمير الشخص وضمير الإشارة وضمير الموصول بما تشتمل عليه من معانى الإضمار للحضور والغيبة وكظرف الزمان وظرف المكان ، وكخالفة الصوت ، وخالفة الإخالة ، وخالفة التعجب ، وخالفة المدح أو الذم بما تشتمل عليه الظروف من معانى الظرفية الزمانية والمكانية والخـوالف من معـانى الإفصاح عن موقف إنفعالى أو تأثرى .

(د) قد يكون المبنى إحدى اللواصق وهو فى هذه الحالة مبنى تصريفى وليس من مبانى التقسيم التى سبق الحديث عنها آنفاً ، وضمن هذه الصورة قد يأتى المبنى مضافاً والمعنى مضاف إليه فى العنوان ، وتتضح هذه الصورة حين نطابق مثلا العناوين الآتية :

١ تاء التأنيث . ٢ — نون التوكيد . ٣ - ألف الإثنين .
٤ — نون الوقاية . ٥ — واو الجمع .

فالملاحظ من هـــذه العناوين أن : التـاء ، والنون ، والألف ، والنون ، والواو ، — وكلها مضافة فى التعبير المنطوق هى من العناوين العـامة لبعض الأجزاء التحليلية فى الكلام وكلها مبان تصريفية ، والمـلاحظ أيضاً من العناوين السابقة أن التأنيث ، والتوكيد والتثنية والوقاية ، والجمع — وكل منها مضاف إليـه فى التعبير المنطوق — هى المعانى النحوية المستفادة من مبانى التاء والنون ، والألف والنون والواو على التوالى .

(هـ) قد يكون المبنى واحداً من مبانى القرائن التى تؤدى كل منها وظيفة نحوية معينة ، وتحت هذه الصورة :

١ — قد يأتى المبنى علامة إعرابية ، كالفتحة والضمة والكسرة والسكون ، وما ينوب عنها ، فالإسم المرفوع مبنى وكذلك المنصوب والمجرور ، وكلها مبان ذات وظيفة نحوية معينة .

٢ — قـد يأتى المبنى على صورة رتبة محفوظة أو غير محفوظة فان مطلق الصدارة ، أو مطلق التأخير قرينة ، وهى بلا شك صورة شكلية عامة تتعلق بالمبنى التركيبى للكلام وتدخل ضمن مفهوم المبنى الذى يدل بالضرورة على معنى نحوى معين أو وظيفة نحوية .

٣ — قد يأتى المبنى أحد الزوائد التى تدل على معنى نحوىّ معين كما تدل الهمزة مثلا على التعدية عند زيادتها بالفعل ، وكما يدل التضعيف فى الفعل عليها .

٤ - قد يأتى المبنى على صورة تضام وهو تجسيد لصورة العلاقة بين أجزاء

التركيب الكلامى ، فهو من هذه الناحية يعتبر مبنى عاماً من مبانى القرائن التى تتعلق بالمبنى التركيبى للكلام كالتضام بين حرف الجر والمجرور ، والصلة والموصول ، والناسخ والمنسوخ ، والمستثنى وأداة الاستثناء ، وأداة العطف والمعطوف .

٥ — قد يأتى المبنى على صورة أداة من أدوات الربط فيكون من مبانى القرائن التى تدل على أحد المعانى النحوية وذلك كالربط بالفاء فى جواب الشرط وكالربط باللام فى جواب الشرط الامتناعى والقسم .

٦ — قد يأتى المبنى على صورة جملة والمعنى هو معنى الجملة ، نلحظ هذا حين نتحدث عن مبانى الجمل المثبتة والمنفية ، والجمل الشرطية والجمل الاستفهامية التى تؤدى معنى جملياً عاماً هو معنى الجملة المثبتة أو المنفية أو الشرطية .

تعدد المعنى الوظيفى لأقسام الكلم :

لقد عرضنا سابقاً لمبانى التقسيم الجديد ، وقد حددنا المفهوم الأساسى لكل قسم ، وقلنا إن المعنى الصرفى للاسم هو الدلالة على المسمى . وأن المعنى الصرفى للفعل هو الدلالة على الحدث والزمن معاً ، وأن المعنى الصرفى للصفة هو الدلالة على موصوف بالحدث . وأن المعنى الصرفى للخالفة هو الإفصاح عن موقف انفعالى أو تأثرى ، وأن المعنى الصرفى للضمير هو الإضمار أو الدلالة على مطلق الحاضر أو الغائب . وأن المعنى الصرفى للأداة هو التعليق ، وأن المعنى الصرفى للظرف هو الدلالة على الظرفية الزمانية أو المكانية .

فهذه وتلك هى المعانى الصرفية الأساسية التى تدل عليها مبانى التقسيم ،

ومها نلاحظ أن معنى كل قسم مختلف عنه فى الآخر باختلاف الأقسام . ولما كانت وظيفة الباحث اللغوى تنحصر أساساً فى وصف الظواهر اللغوية ، ومراقبة استعمال المفردات أو المبانى فى التركيب الكلامى لمعرفة المقصود من معانيها — فإننا نلاحظ أن المعانى الوظيفية التى تعبر عنها الأقسام هى بطبيعة الاستعمال تتصف بظاهرة التعدد والتشعب والاحتمال بحيث تؤدى أقسام الكلم معانى وظيفية أخرى تختلف عن معانيها الوظيفية الأساسية ، كما نلاحظ أن ظاهرة التعدد فى المعنى الوظيفى لا تقتصر على مبانى المفردات بل تنسحب أيضاً على مبانى الجمل . وسنكتفى هنا بتناول ظاهرة تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد وهى ظاهرة لها أهميتها البالغة فى مجال البحث اللغوى تعكس تشابك العلاقات بين المعطيات الصرفية والنحوية ويتوقف على إدراكها الفهم الكامل لمعانى التعبير فى اللغة العربية ، فالمبنى الصرفى الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد مادام غير متحقق بعلامة ما فى سياق ما ، فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصاً فى معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء[1] .

على أننا نثبت هنا — ونحن نحاول استقراء تعدد المعنى الوظيفى لمبانى التقسيم — أن هذا التعدد لا يمكن أن ينال من أفكار التقسيم الجديد أساساً بل هو بالإضافة إلى كونه يعكس تشابك العلاقات بين المعطيات الصرفية والنحوية ، يجسد بشكل بارز أهمية القرائن اللفظية والمعنوية والحالية فى إعطاء الدلالة ، ويعتبر هذا التعدد من مستلزمات الفهم الكامل لمدلول الكلمة من واقع استعمالها ، مع احتفاظها أصلا بالانتماء إلى أى من أقسام الكلم .

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٦٣

أولا — تعدد المعنى الوظيفى للاسم :

ذكرنا أن الإسم هو ما دل على مسمى ، أى أن التسمية هى الوظيفة الصرفية الأساسية التى يقوم بها الإسم فى اللغة ، وينطبق هـذا على كل الأنواع التى تندرج تحت مفهوم الإسم لـكن الملاحظ أن بعض هـذه الأنواع يتعدد معناه الوظيفى فيخرج أحياناً عن معانيه الأصلية إلى معان أخر على النحو الآتى :

١ — ينوب المصدر عن فعل الأمر ويكون بمعناه ، ويؤدى وظيفته فى السياق ، فيخرج المصدر عن كونه إسماً للحدث ليقوم بوظيفة فعل الأمر ، وذلك حين نقول : نصراً للظلوم ، وضرباً العدو ، فمعنى المصدر هنا هو معنى فعل الأمر (انصر ، أو اضرب) . قال أبو جعفر النحاس تقول : ضرباً زيداً على معنى اضرب زيداً ، ومنه قوله تعالى (فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب)[1] على معنى : فاضربوا الرقاب . وقوله : (سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا)[2] على تأويل : فاغفر لنا ربنا ، أقام المصدر مقام الفعل[3] .

٢ — ينوب المصدر عن الفعل المضارع ويكون بمعناه ويؤدى وظيفته فى السياق فيخرج المصدر عن كونه إسماً للحدث ليقوم بوظيفة الفعل المضارع . فقد سمع عن الخليل وهو يذكر أن بنى سليم يقولون : زيد ضربٌ ، أى : زيد يضرب ، وزيد ، مشيٌ ، أى : يمشى[4] .

---

(١) الآية ٤ من سورة محمد .

(٢) الآية ٢٨٥ من سورة البقرة .

(٣) انظر شرح أبيات سيبويه ص ٦٥ — ٦٦ (تحقيق زهير غازى زاهد) .

(٤) انظر المصدر السابق .

٣ . وكما ينوب المصدر عن فعل الأمر والفعل المضارع ينوب عن الفعل الماضي ويؤدى وظيفته فى السياق ، قال لبيد :

عهدى بها الحى الجميع وفيهم ‏ ‏ ‏ ‏ قِبلَ التفرق ميسر وندام

فقال : عهدى ، وهو مصدر على معنى عهدتَ ، وهو فعل ماض[1] .

٤ — ينوب المصدر عن صفة المفعول فى السياق ، فيقوم مقامها ويؤدى معناها . ومن أجل ذلك كانت كلمة (كَـذِب) بمعنى (مكذوب) فى قوله تعالى من سورة يوسف(بدم كَذِبٍ)[2] .

٥ — ينوب المصدر عن صفة الفاعل فى السياق فيقوم مقامها ويؤدى معناها الوظيفى ومن أجل ذلك كانت كلمة (غوراً) مثلا بمعنى (غائراً) فى قوله تعالى (أن أصبح ماؤكم غوْراً)[3] ، وفيما يتعلق بالفقرتين السابقتين يقول ابن يعيش : (قد يوصف بالمصادر كما يوصف بالمشتقات ، فيقال : رجل فَضلٌ ورجل عَدلٌ ، كما يقال : رجل فاضل وعادل ، وذلك على ضربين : مفرد ، ومضاف . فالمفرد نحو : عدل ، وصوم ، وفِطر ، وزور ، بمعنى الزيارة ، ولا يكون هنا جمع زائر كصاحب ، وصحب ، وشارب ، وشرب ، لأن الجمع لا يوصف به الواحد . وإذا كان مصدراً وصف به الواحد والجمع وقالوا : رجلٌ رضيً ، إذا كثُر الرضى عنه . وقالوا : (ضرب هبر) وهو القطع ، يقال : هبرت اللحم ، أى : قطعته ، والهَـبْرة القطعة منه ، وقالوا طعن نتر ، وهو كالخلس ، يقال : طعنه فأنتره ، أى : أزعفه بمعنى قتله سريعاً ، وقالوا : رميٌ

---

(١) انظر المصدر السابق (والبيت من شواهد سيبويه) .

(٢) الآية ١٨ من سورة يوسف .

(٣) الآية ٣٠ من سورة الملك .

سعر ، أى : ممض محرق ، من قولهم : سعرت النار والحرب ، أى : ألهبتها . فهذه المصادر كلها مما يوصف بها المبالغة كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه ، وقالوا : رجل عَدْلٌ ورضىً وفضلٌ ، كأنه لكثرة عدله والرضى عنه ، وفضله جعلوه نفس العدل والرضى والفضل ويجوز أن يكونوا وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتساعاً ، فعدْلٌ بمعنى : عادل ، وماء غور بمعنى : غائر ، ورجل صوم وفطر بمعنى صائم ، ومفطر . وأما المصادر التى ينعت بها وهى مضافة فقولهم : مررت برجل حسبك من رجل وبرجل شَرْعُك من رجل ، وبرجل هَدُّك من رجل ، وبرجل كفيُك من رجل ، وبرجل همك من رجل ونحوك من رجل . فهذه كلها على معنى واحد ، (فحسبك) مصدر فى موضع (محسب) يقال : أحسبنى الشىء ، إذا كفانى ، وهمك وشرعك ، وهدك ، فى معنى ذلك فقولهم : همك من رجل . بمعنى : حسبُك وهو من الهمة واحدة الهمم . أى : هو ممن يهمك طلبه ، وكذلك (شرعك) بمعنى (حسبك) من شرعت فى الأمر إذا خضت فيه ، أى هو من الأمر الذى تشرع فيه وتطلبه ، وفى المثل : (شرعُك ما بلغك المحل) ، يضرب فى التبلغ باليسير . وأما (هدُّك) فهو من معنى القوة ، يقال : فلان يُهدُّ ، على ما لم يسم فاعله إذا نسب إلى الجلادة والكفاية ، فالهد بالفتح : للرجل القوى . وإذا أريد الذم والوصف بالضعف كسر ، وقيل : هِدّك . وقال الأزهرى : وأما نحوك ، فهو من نحوت ، أى : قصدت ، أى هو ممن يقصد ويطلب . فهذه وما قبلها مصادر لا تثنى ولا تجمع ، ولا تؤنث ، وإن جرت على مثنى أو مجموع ، أو مؤنث تقول : هذا رجل عدْلٌ ، وهذان رجلان عَدْلٌ ، ورأيت رجلين عَدْلاً ، ومررت برجلين عَدْلٍ ، وتقول : هذا رجل حسبُك من رجل ، وهدُّك من رجل ، وهذان رجلان حسبك بهما من رجلين ،

وهؤلاء رجال حسبك من رجال ، فيكون موحداً على كل حال ، لأن المصدر موحد ، لا يثنى ولا يجمع ، لأنه جنس يدل بلفظه على القليل والكثير ، فاستغنى عن تثنيته وجمعه ، إلا أن يكثر الوصف بالمصدر فيصير من حيز الصفات ، لغلبة الوصف به ، فيسوغ حينئذ تثنيته وجمعه نحو قوله :

(شهودى على ليلى عدولٌ مقانع)(١)

وفيما أورده ابن يعيش نذكر ما يأتى :

١ — إن المصادر قد تثنى وتجمع إذا أنيط بها بيان العدد تقول ضربت العدو ضربتين أو ضربات .

٢ — من الجائز أنْ نعتبر الكلمات (عدل ، وفضل) صفتين مشبهتين مثل كلمة (شَهْم) فلم يوفق ابن يعيش فى الاستشهاد بهاتين الكلمتين .

وسمع عن الخليل وهو يذكر أن بنى سليم يقولون : زيد إقبال وإدبار ، بمعنى مقبل ومدبر كقول الخنساء :

. . . . . . فإنما هى إقبال وإدبار

بمعنى : مقبلة ومدبرة(٢) .

٦ — يقوم المصدر بوظيفة ظرف الزمان فيؤدى معناه فى السياق تقول : (أسافر طلوعَ الشمس) فالمصدر (طلوع) أدى معنى ظرف الزمان ، واستعمل فى الكلام استعماله ، يقول الأشمونى : « وشرطه (أى شرط استعمال المصدر

---

(١) شرح المفصل ج ٢ ص ٥٠ — ٥١

(٢) انظر شرح أبيات سيبويه ص ٦٥ — ٦٦

بوظيفة ظرف الزمان) إفهام تعيين وقت أو مقدار، نحو . كان ذلك خفوق النجم ، وطلوع الشمس ، وانتظرته نحر جزور ، وحَلْبَ ناقة والأصل وقت خفوق النجم ، و وقت طلوع الشمس ، ومقدار نحر جزور ، ومقدار حلبِ ناقة لحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه [١].

وفي مجال تعدد المعنى الوظيفي للمصدر وأدائه معنى الظرف الزماني ذكر الأشموني أنه قد يحذف أيضاً المصدر الذي كان الزمان مضافاً إليه فينوب ما كان هذا المصدر مضافاً إليه من اسم عين نحو : لا أكلمه القارظين ، ولا آتيه الفرقدين ، والأصل مدة غياب القارظين . ومدة بقاء الفرقدين [٢].

٧ — ينوب المصدر مناب ظرف المكان في السياق فيؤدي معناه الوظيفي تقول : جلست قرب زيد ، أي مكان قربه وهو قليل [٣].

٨ - ينوب اسم الزمان مناب الظرف الزماني في السياق فينتقل معناه من الإسمية إلى الظرفية فيقيم الإسم في هذه الحالة بوظيفة ظرف الزمان. تقول: (وصل أخي مشرق الشمس) فكلمة (مشرق) ومثلها (مطلع ومغرب) من الأسماء ولكنها في المثال أدت معنى وظيفياً آخر غير التسمية الزمانية وهذا المعنى الوظيفي هو الظرفية الزمانية .

٩ — ينوب اسم المكان مناب الظرف المكاني في السياق ، فينتقل

---

(١) أنظر الأشموني ج ٢ ط ٢ ص ٣٩٤

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر المصدر نفسه .

معناه من الإسمية المكانية إلى الظرفية المكانية فيقوم الإسم فى هـذه الحالة بوظيفة الظرف تقول : (جلسة مجلس الرجل) أو (قعدت مقعد خالد) فكلمة (مجلس ، ومقعد) فى الحقيقة من الأسماء ولكنهما فى المقالين انتقلا من معنى التسمية المكانية إلى معنى الظرفية المكانية ، فقاما بوظيفة الظرف .

١٠ — يقوم اسم العدد بوظيفة الظرف الزمانى فى السياق فينتقل من معنى الإسمية إلى معنى الظرفية الزمانية تقول مثلا : (قضيت فى القاهرة ست سنوات) فكلمة (ست) من الأسماء بحكم كونها تدل على مسمى عددى مبهم ، ولكنها فى المثال وحين أضيفت إلى مايفيد الزمن تكون قد قامت بوظيفة الظرف الزمانى وأدت معناه .

١١ — يقوم اسم العدد بوظيفة الظرف المكانى فينتقل من معنى الإسمية إلى معنى الظرفية تقول مثلا (سرت خمسة أميال) فكلمة (خمسة) من الأسماء بحكم كونها تدل على مسمى عددى مبهم ولكنها فى المثال وحين أضيفت إلى مايفيد المكان تكون قد قامت بوظيفة الظرف المكانى وأدت معناه .

١٢ — تقوم أسماء الجهات بوظيفة الظروف المكانية فى السياق حين تستعمل استعمالها فتنتقل من معنى الإسمية إلى معانى الظرفية المكانية مثل سرت شمالَ المزرعة .

١٣ — تقوم أسماء الكلية والجزئية مقام الظرف الزمانى وتؤدى معناه حين تضاف إليه فى السياق تقول : مشيت جميع اليوم أو كل اليوم أو نصف اليوم أو بعض اليوم .

١٤ ـــ تقوم أسماء الكلية والجزئية مقام الظرف المكانى وتؤدى معناه الوظيفى حين تضاف إليه ، تقول : سرت جميع الميل ، أو كل الميل ، أو نصفَ الميل ، أو بعضَ الميل .

١٥ ـــ يقوم الإسم مقام الصفة فى السياق فيؤدى معناها الوظيفى وذلك حين نورد الحال الجامدة المؤولة بالمشتق فى الحالات الآتية :

(ا) حين تدل الحال الجامدة على (سعر) تقول : (بعتك القمح مدّاً بدرهم) فكلمة (مد) خارج السياق من أسماء المكاييل المبهمة ، ولكنها فى المثال المذكور انتقلت من معنى التسمية وهو المعنى الوظيفى الأساسى للأسماء إلى معنى الوصفية فمعناها هنا : (مسعَّراً) (صفة المفعول) .

(ب) حين تدل الحال الجامدة على تشبيه تقول (كر الجندى أسداً) فكلمة (أسد) -- وهى خارج السياق --- اسم من أسماء الذوات ولكنها فى المثال انتقلت من معنى التسمية وهو المعنى الوظيفى الأساس للأسماء إلى معنى الوصفية فمعناها هنا (مشبهاً) لأسد (صفة الفاعل) .

(ج) حين تدل الحال الجامدة فى السياق على ترتيب تقول : (دخل القوم القاعة رجلا رجلا) فكلمة رجل خارج السياق من أسماء الذوات ولكنها فى المثال إذ كررت انتقلت من معنى التسمية إلى معنى الوصفية فمعناها (مترتبين) (صفة الفاعل) [1] .

---

(١) أنظر المصدر السابق حـ ٣ ص ١١

١٦ ينوب المصدر عن الصفة فيقوم مقامها ويؤدى معناها الوظيفى فينتقل من معنى الحدث إلى معنى الموصوف بالحدث يقول ابن مالك :

ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كبغتة زيد طلع

تقول : جاء زيد ركضاً ، وقتلته صبراً ، فكلمة (ركض) و (صبر) مصدرين وهما من الأسماء إلا أنهما فى المثالين لم يكونا دالين على اسم الحدث بل يدلان على موصوف بالحدث فمعناهما (راكضاً) و (مصبوراً) أى (محبوساً) ومن أجل هذا كانت كلمة (بغتة) فى بيت ابن مالك - وهى مصدر - بمعنى (باغتاً) صفة الفاعل[1] .

١٧ — ينوب الإسم عن صفة الفاعل أو صفة المفعول ويقوم مقامهما ويؤدى معناهما الوظيفى وذلك فى حالات النسب فكلمة (مصر) علم على وادى النيل وأرض الكنانة ولكن إذا أردت أن تنسب شخصاً إليها قلت (مصرىّ) . فتنتقل الكلمة بزيادة ياء النسب بها من معنى الإسمية إلى معنى الوصفية ولذلك فقد عومل الإسم المنسوب معاملة صفة المفعول ، أو الإسم المنتسب معاملة صفة الفاعل لأنه يؤدى معنى كل منهما ويدخل فى علاقات سياقية كما تدخل هاتان الصفتان ، ومثل هذا تقول فى (عراقىّ) و (شامىّ) ... الخ .

١٨ — ينتقل معنى الإسم من معنى الإفراد إلى معانى التثنية أو الجمع حين تلصق به علامات التثنية أو الجمع . فالإسم المفرد مبنى يدل على مسمى مفرد أما إذا لحقته علامة التثنية أو الجمع فإن معناه الوظيفى يتعدى التسمية

---

(١) انظر المصدر السابق ج ٣ ص ١٨

إلى معانى التثنية أو الجمع وهى من معانى العدد ، ويعود الإسم مفرداً دالاً على معنى الإفراد إذا تجرد من علامات التثنية أو الجمع .

١٩ — ينتقل الإسم من معنى التذكير إلى معنى التأنيث حين تلصق بالإسم علامة التأنيث وهى تاء التأنيث المتحركة أو الألف المقصورة أو همزة المد ، ويعود الإسم مذكراً إذا تجرد منها ولم يدل على مسمى مؤنث، فالتذكير والتأنيث من معانى الإسم يضاف إلى معناه الوظيفى الأساس فيدل على التذكير حين يتجرد من لواصق التأنيث وبذلك يكون التجرد من علامات النوع دليلا على تذكير الإسم كما ينهض الإلصاق بعلامات التأنيث دليلا على تأنيث الإسم .

٢٠ — ينتقل الإسم من معنى التنكير إلى معنى التعريف حين تلصق به الألف واللام وحين يكون مضافاً ، ويعود الإسم منكراً إذا تجرد منهما ، والتعريف والتنكير من معانى الإسم يضاوان إلى معناه الوظيفى الأساسى (التسمية) ويدل عليهما بالقرائن . ويبقى الإسم معيناً أو غير معين تبعاً لتحقق العلامة فى السياق تعريفاً أو تنكيراً .

٢١ — تقوم بعض الأسماء المبهمة مقام الأداة فتؤدى وظيفة تعليق الجمل وذلك حين تقوم (كم) بوظيفة التكثير ، و (كيف) فى تعليق جمل الإستفهام والشرط فلم تدل (كم) و (كيف) فى هـذه الحالة على ما تدل عليه الأسماء المبهمة بل تستعمل استعمال الأدوات ، وتؤدى معناها الوظيفى وهو التعليق .

٢٢ – يقـوم المصدر مقام الخـالفة ويؤدى وظيفتها فى السياق فينتقل

المصدر فى هذه الحالة من معنى تسمية الحدث ليؤدى وظيفة الإفصاح عن معنى إنفعالى أو تأثرى ، تقول حذرَك ، وفرَطك ، ورويدَ .

٢٣ — تقوم بعض الأسماء مقام الخالفة وتؤدى وظيفتها فى السياق فتنتقل من معنى التسمية لتقوم بوظيفة الإفصاح تقول عندك ، ودونك .

٢٤ — تقوم بعض الأسماء مقام الظرف الزمانى فى السياق فتخرج عن كونها إسماً للزمن لتقوم بوظيفة الظرفية الزمانية وذلك كالأسماء (الآن ، وأمسِ) .

٢٥ — على أن فروع الإسم قد ينتقل معنى بعضها إلى معنى البعض الآخر من قبيل تعدد المعنى الوظيفى ضمن فروع المبنى الواحد كما فى الحالات الآتية :

(ا) يقوم اسم العدد مقام المصدر فيؤدى معناه ، وذلك حين يكون تمييز العدد مصدراً ، تقول : (ضربت العدو عشرين ضربة) .

(ب) يقوم اسم الآلة مقام المصدر فيؤدى معناه ، تقول : ضربته سوطاً ، أى : ضربته ضربَ سوط ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه وأدّى معناه[1] .

ثانيا — تعدد المعنى الوظيفى للفعل :

ذكرنا أن الفعل هو ما دل على حدث وزمن ، ودلالته على الحدث

---

(١) انظر شرح ابن عقيل على الألفية جـ ٢ ص ٩٦ (تحقيق طه محمد الزينى) .

والزمن هي معناه الوظيفي الأساس في اللغة لكن الملاحظ أن الفعل يتعدد معناه الوظيفي باتجاهين :

الأول : خروجه عن معناه الأصلي وهو الدلالة على الحدث والزمن إلى معنى الإسم وهو الدلالة على المسمى . ويتضح هذا في نقل معنى الفعل إلى معنى الإسم العلم كما نطلق على بعض الأعلام : يزيد ، ويشكر ، ويعرب ، ويعمر . فالملاحظ أن مبنى كل كلمة من هذه الكلمات هو مبنى صيغة الفعل المضارع من (زاد ، وشكر ، وعرب ، وعمر) على التوالي ، ولكن هذه المباني لم تعد دالة على الحدث والزمن بسبب نقلها إلى العلمية ، ودلالتها بالتالي على المسمى العلم فقامت بوظيفة الإسم .

ولم يقتصر خروج الفعل عن معناه الوظيفي الأساس إلى معنى الإسم العلم بل قد ينتقل الفعل أيضاً من معنى الحدث والزمن ليؤدي معنى الأداة ويقوم بوظيفتها في الجملة ويكون ذلك بتحويل بعض الأفعال التامة بعد القول بنقصانها إلى صورة الأداة مثل كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها[١] .

وقد ينتقل الفعل من معناه الوظيفي الأساس وهو الدلالة على الحدث والزمن ليؤدي معنى خالفة التعجب ويقوم بوظيفتها في السياق قال تعالى : (كَبُرت كلمة تخرج من أفواههم)[٢] ويطرد هذا في صوغ فَعَل على وزن (فَعُل) من كل فعل صالح لشروط التعجب للدلالة على وظيفة إفصاحية إذ ليس المقصود بالمعنى الوظيفي للفعل في مثل هذه الحالة الإخبار كما يخبرون بالفعل من باب (كَرُم) .

ولا يقتصر انتقال الفعل من هذا الباب على أداء معنى خالفة التعجب بل

---

(١) انظر اللغة العربية : معناها ومبناها ص ١٢٣

(٢) الآية ٥ من سورة الكهف .

يتعدى ذلك إلى أداء خالفة المدح والذم تقول : حَمُدت الصفة الصراحة (للمدح) و (خَبُثت المرأة حمّالة الحطب) (للذم) ، قال الأزهرى : (وكل فعل ثلاثى متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبنى للفاعل ، ليس الوصف منه على أفعل فعلاء صالح للتعجب منه ، فإنه يجوز استعماله على (فَعُل) بضم العين إما بالأصالة كظرُف وشرُف أو بالتحويل بأن يكون فى الأصل مفتوح العين كضربَ وقتلَ أو مكسورها كعلِم وفهِم بضم العين فيهن ، وإنما حولت لتلتحق بالغرائز ولتصير قاصرة كنِعْم ، وحكم المضاعف أن يدغم نحو (حبّ) ، وقال ابن عقيل : لا يجوز تحويل (عَلِمَ وجَهِلَ وسَمِعَ) إلى (فَعُل) بضم العين لعدم السماع . ثم بعد ضم العين أصالة أو تحويلا قال الفارسى : والأكثرون يجرى حينئذ مجرى نعم وبئس فى إفادة المدح والذم وفى حكم الفاعل الظاهر والمضمر ، وحكم المخصوص من وجوب الرفع وجواز حذفه إذا تقدم مايشعر به ، وجواز تقديره . تقول فى المدح : فَهُم الرجل زيد ، وفهُمَ رجلا زيد ، وفى الذم : خَبُثَ الرجلُ عمرو ، وخَبُثَ رجلاً عمرو . والمعنى : نعم الفاهم زيد ، وبئس الخبيث عمرو و إلى ذلك أشار الناظم بقوله (وأجعل فعلا من ذى ثلاثة كنعم مسجلا) ومن أمثلته ساء بالمد وهو المنبه عليه فى النظم فى قوله : (واجعل كبئس ساء) ، فإنه فى الأصل سَوَأَ بالفتح من السوء ضد السرور من ساءه الأمر يسوؤه إذا أحزنه فهو متعد ومتصرف لحول إلى فَعُل بالضم فصار قاصراً ثم ضمن معنى (بئس) فصار جامداً قاصراً محكوماً له ولفاعله عما ذكرنا فى بئس ، تقول فى الفاعل المقرون بأل (ساء الرجل أبو جهل) وفى المضاف إلى المقرون بأل : (ساء حطب النار أبو لهب) وفى المضمر المفسر بالتمييز (ساء رجلا) وفى التنزيل (وساءت مرتفقا)[1] . . وقال الأخفش و المبرد : يجرى (فَعُل) المضموم العين فى المدح والذم مجرى

---

(١) الآية ٢٩ من سورة الكهف .

فَعُل الدال على التعجب فلا يلزم فاعله (أل) أو الإضمار وهو الصحيح ، وعلى هذا يجوز لك في فاعل (فَعُل) المذكور أن تأتي به إسماً ظاهراً مجرداً من (أل) ، وأن تجره بالباء الزائدة تشبيهاً بفاعل (أفعل) في التعجب ، وأن تأتي به ضميراً مطابقاً لما قبله ، فالظاهر المجرد من (أل) نحو قولهم : فَهُم زيدٌ ، حملاً على ما أفهم زيداً ، والمجرور بالباء وهو الأكثر نحو : حَسُنَ بزيد ، حملاً على أحسِنْ بزيد ، وسمع من العرب : جاد بهن أبياتاً وجدن أبياتاً ، حكاه الكسائي بزيادة الباء في الفاعل أولا ، وتجرده منها ثانياً وأصل جاد بهن أبياتاً من جاد الشيء جودة إذا صار جيداً وأصل جاد : جَوَد بفتح العين ، فحول إلى (فَعُل) بضمها بقصد المبالغة والتعجب ، وزيدت الباء في الفاعل وعوض عن ضمير الرفع ضمير الجر فقيل بهن ، وأبياتاً تمييز ، وجدن أبياتاً على الأصل من عدم زيادة الباء فلذلك ثبت ضمير الرفع ، و (أبياتاً) تمييز وفي كل منهما الجمع بين الفاعل والتمييز [١] .

ثانياً : دلالته على معان وظيفية فرعية مع احتفاظه بالدلالة على الحدث والزمن ويتجلى ذلك في معاني الصيغ المجردة (ثلاثية ورباعية) وفي معاني صيغ الزوائد وكلها فروع على مبنى الفعل بشكل عام ، ولتوضيح مسار الفعل في اتجاه تعدد معانيه الوظيفية الفرعية نورد الحقائق اللغوية الآتية :

صيغة (فَعَلَ) بفتح الفاء والعين :

وتعتبر هذه الصيغة أكثر أوزان الفعل استعمالا في اللغة ونظراً لخفة هذا الوزن لم يختص بمعنى من المعاني ، بل استعمل في أكثرها ، يقول سيبويه : « وليس شيء في الكلام أكثر من فَعَلَ »[٢] . ولما كانت المعاني التي تستعمل فيها هذه الصيغة كثيرة فسنكتفي بذكر المعاني التي قد يتوهم عدم استعمالها فيها ومن ذلك :

---

(١) شرح التصريح ج ٢ ص ٩٨ - ٩٩ (٢) الكتاب ج ١ ص ٢٦٤

١ — الجمع — مثل : حشدَ ، نظمَ ، وعى .

٢ — التفريق : مثل : بذر ، فصل ، شطر .

٣ — الإعطاء — مثل : كسا ، وهب ، منح .

٤ — المنع — مثل : سحب ، منع ، حجز .

٥ — الامتناع — مثل : نفر ، شردَ .

ولم يقتصر أمر هذه الصيغة عند هذا الحد بل اختص بنائها باب المغالبة تقول : (كارمنى فكرمته فأنا أكرمه) أى : غلبته فى الكرم وتقول : (سابقنى فسبقته فأنا أسبقه) أى : غلبته فى المسابقة . كما اطّرد صوغ هذه الصيغة من أسماء الأعيان الثلاثية تعبيراً عن امتداد استعمالها ليشمل حتى المعانى الآتية :

١ — الدلالة على إصابة ما اشتق منه الفعل مثل : رَأسَه ، وفخَذَه ، وبَطَنَه ، وعانه أى أصاب منه الرأس والفخذ والبطن والعين .

٢ — الدلالة على حصول معنى ما اشتق منه الفعل للمفعول ، نحو : لَحَمه ، وتَمَره ، ولَبَنه ، أى : أعطاه لحماً وتمراً ولبناً .

٣ — الدلالة على اتخاذ ما اشتق منه الفعل آلة للاصابة : نحو سَهَمَهَ ، ورَمَحَه وسافه أى : أصابه بالسهم والرمح والسيف[1] .

صيغة (فعِل) بفتح الفاء وكسر العين :

وهى أكثر استعمالا من (فعُل) بضم العين وأقل استعمالا من فعَل بفتح

---

(١) انظر الوافى الحديث فى فن التصريف ص ١٠٨ — ١٠٩

العين . وقد ورد استعمالها متعدية ولازمة ولكن استعمالها لازمة أكثر من استعماله متعدية ومن المعانى التى تستعمل فيها ما يأتى :

١ — الوصف : مثل : ذَرِبَ لسانه فهو ذَرِب . وشَنِبَ ثغره فهو أشنب . وبَلِجَ جبينه فهو أبلج .

٢ — الأعراض — كالوجع وما يجرى مجراه من الأدواء والعلل والعيوب مثل : سَقِمَ ، مَرِضَ ، جَرِبَ ، بَرِصَ ، وشَكِسَ وعَرِجَ ، وعَمِشَ ، وحَرِزَ (أى ضاقت نفسه) وفَطِسَ أنفه (انفرشت قصبته) .

٣ — الهيجان والاضطراب : مثل : بَطِرَ ، فَرِحَ ، جَذِلَ ، غَضِبَ ، سَخِطَ ، وقلِق وبرِق بصره (أى تحير ودهش) .

٤ — الخلو — مثل : عطِش ، وظمِئ ، وصدِى .

٥ — الامتلاء — مثل : شبِع ، ورَوِى .

٦ — اللون — مثل : صَهِب ، وخَضِر ، ودَجِن ، ودَكِن .

٧ — العلامة : مثل صَلِع ، وشَتِر (أى انشقت شفته السفلى) .

٨ — كبر أعضاء الجسم — مثل : رَقِبَ ، وكَبِد ، وطَحِل ، وجَبِهَ ، وعَيِنَ ، وشَفِهَ ، ولَسِنَ : أى عظمت رقبته وكبده وطحاله وجبهته ، وعينه وشفته ولسانه .

٩ — مطاوعاً لصيغة (فَعَل) تقول : جدَعتُه فجدِع . وعَقَره فعقر ، وهدَمه فهدِم ، وهى فى هذه الحالة بمعنى (انفعل) أى بمعنى : انجدَع ، وانعقر ، وانهدم .

والصيغة فى كل المعانى السابقة لا تكون إلا لازمة ، وإذا صادف أن استعمل اللازم من هذه الصيغة متعدياً فعلى حذف حرف الجر تقول : (فرِقْتُه وفزِعْتُه وخشيتُه) ، وأصله : فرِقْت منه ، وفزِعتُ منه ، وخشيت منه .

على أن فعل هذه الصيغة قد يرد متعدياً وهو أقل منه لازماً كما ذكرنا ومن ذلك الأفعال : شاء ، وركِب ، وشرِب ، وصحِب ، وحمِد ، وزرِد ، وسمِع ، وحفِظ ، وأَلِف ، وعشِق ، ولعِق ... الخ[1] .

صيغة (فَعُل) بفتح الفاء وضم العين :

ويكثر استعمال هذه الصيغة فى معانى الغرائز والطباع والسجايا وهى الصفات الملازمة لأصحابها ولا يمكن أن يكون لهم فى اكتسابها أثر مثل : الكبر والصغر ، والحسن ، والقبح ، والسهولة ، والغلظة ، والكرم . تقول : كَبُر ، وصغُر ، وحسُن . وقبُح ، وسهُل ، وصعُب ، وكرُم .

ولا تكون هذه الصيغ إلا لازمة ذلك أن من شأن أفعال الغرائز والطباع أن تلازم أصحابها ولا تتعداهم إلى غيرهم .

صيغة الرباعى المجرد (فَعْلَلَ) :

وتستعمل هذه الصيغة متعدية ولازمة إلا أن استعمالها متعدية أكثر منه لازمة .

---

(١) أنظر المصدر السابق ص ١١٠ — ١١٢

قد يصاغ الرباعى المجرد من أسماء الأعيان لأداء المعانى الوظيفية الآتية :

١ — محاكاة المشتق منه والتشبيه به مثل عَقْرَبتُ الصدغ ، أى لويته كالعقرب ، وعَثْكلتِ المرأة شعرَها أى جعلته كالعثكال وهو الشمراخ ، وبندَقتُ الطين أى جعلته كالبندق .

٢ — الدلالة على إدخال المشتق منه فى المفعول مثل : فلفلت الطعام ، أى : جعلت فيه الفلفل ، وعنبرت الشراب ، أى : جعلت فيه العنبر ، وزعفرت الثوب ، أى : صبغته بالزعفران .

٣ — الدلالة على إصابة المشتق منه مثل : غلصمه ، وحرقده ، وعرقبه ، أى : أصاب غلصمته وحرقدته (وهما طرفا الحلقوم) ، وأصاب عرقوبه (وهو ما فوق العقب) .

٤ — الدلالة على وضع المشتق منه على المفعول أى غطاه به ، مثل (قرمدتُ الحائط) ، أى : طليته بالقرمد ، وهو الجص (وسربلت الرجل) ، أى : ألبسته سربالا ، و (برنسته) أى : ألبسته البرنس .

٥ — الاختصار : كأن تصوغ الفعل من المركب لاختصار حكايته تقول : بسملَ الرجل وسبحل ، وحمدل ، ودمعز ، أى قال : باسم الله ، وسبحان الله والحمد لله وقال : أدام الله عزك . ومثله (حوقل) أى : قال : لا حول ولا قوة إلا بالله .

٦ — حكاية الصوت ، كأن تصوغ الفعل من خالفة الصوت المركب من حرفين يقال : (سأسأ بالحمار) أو (شأشأ به) أى : دعاه للشرب .

و (هأهأ بالإبل) أى : دعاها للعلف فقال هىء هىء . وقهقه فى ضحكه كرر (قهْ)[1] .

صيغة (افعل) : تأتى لعدة معان :

١ — التعدية : وهى أن تجعل الفاعل بالهمزة مفعولا تقول : أقمتُ الرجل وأقعدته ، وأقرأته ، والأصل أن تقول : قام الرجل وقعد ، وقرأ ، فلما دخلت الهمزة على الفعل صار الرجل مقاماً ومقعداً ومقرأ . فإذا كان الفعل لازماً صار بدخول الهمزة متعدياً لمفعول واحد تقول أخرجت الرجل ، وإذا كان متعدياً لواحد صار بدخولها متعدياً لمفعولين تقول أفهمت التلميذ الموضوع ، وإذا كان متعدياً لمفعولين صار بدخولها متعدياً لثلاثة مفاعيل ، وينحصر هذا فى الفعلين (علم ورأى) تقول : أعلمت خالداً الأمر سهلا ، وأريت الولد الحياة كفاحاً .

٢ — صيرورة الشىء ذا شىء : مثل الأفعال : ألبَنَ ، وأتمرَ ، وأفلسَ ، أى صار ذا لبن وتمر وفلوس .

٣ — الدخول فى شىء مكاناً كان أو زماناً : تقول : أشأم الرجل أو أعرَقَ ، أو أصبح أو أمسى ، أى دخل فى الشام أو العراق أو الصباح ، أو المساء .

٤ — السلب والإزالة : تقول : أقذيت عينَ الطفل ، وأعجمت الكتاب ، أى أزلت القذى عن عين الطفل وأزلت عجمة الكتاب .

٥ — مصادفة الشىء على صفة : تقول أحمدتُ زيداً أو أكرمته ، أو أبخلته ، أى : صادفته محموداً ، أو كريماً ، أو بخيلا .

---

(١) أنظر المصدر السابق ص ١٢٤ — ١٢٥

٦ — الاستحقاق : تقول : أحصَدَ الزرع ، وأزوجتْ هند ، أى : استحق الزرع الحصاد واستحقت هند الزواج .

٧ — التعريض : تقول : أرهنْتُ المتاع ، أو أبعته ، أى : عرضته للرهن أو البيع .

٨ — أن يكون بمعنى استفعل تقول : أعظمت المشروع أى : استعظمته .

٩ — المطاوعة لفعل مضعّف : تقول : فطّرته فأفطرَ .

١٠ — التمكين : كأحفرْتُ العمالَ النهرَ ، أى : مكنتهم من حفره .

صيغة (فاعَلَ) : يكثر استعمال هذه الصيغة فى معنيين :

١ — التشارك : ويكون بين اثنين فأكثر . وهو أن يفعل أحدهما بصاحبه فعلا فيقابله الآخر بمثله . فتنسب الفاعلية للبادىء بينما تنسب المفعولية للمقابل . وإذا كان أصل الفعل لازماً صار بهذه الصيغة متعدياً ، تقول : ماشيت الرجل ، والأصل مشى الرجل . ولا يخفى معنى المغالبة فى مثل هذه الصيغة .

٢ — الموالاة : وفى هذه الحالة يكون بمعنى (أفعَلَ) المتعدى تقول : واليت الصوم وتابعته ، أى : واليت وأتبعت بعضه بعضاً .

٣ — التكثير : وفى هذه الحالة يكون بمعنى (فعّلَ) المضعف للتكثير تقول : ضاعفت الشىء .

٤ — يكون بمعنى (فَعَلَ) تقول : دافعت عن بلادى ، بمعنى دفعت الشر عنها . ومثله (سافر) بمعنى (سفَرَ) .

صيغة (فَعَّلَ) :

ويكثر استعمالها فى ثمانية معان : تشارك صيغة (أفعَل) فى اثنين منها وهما : التعدية ، تقول : قوّمت زيداً وقعّدته . والإزالة تقول : جرّبت البعير وقشرت الفاكهة أى : أزلت جرب البعير ، وأزلت قشرة الفاكهة . وتنفرد عن صيغة (أفعَلَ) بستة معان هى :

١ — التكثير : ويكون فى الفعل : تقول : جوّل الرجل ، وطوّف ، أى : أكثر الجولان والطوفان ، ويكون التكثير فى المفعول ، فتقول : غلّقتُ الأبوابَ كما يكون فى الفاعل فتقول : موّتت الإبل ، وبرّكت .

٢ — صيرورة شيء شبه شيء تقول : قوّس الرجل ، وحجّر الطين أى : صار الرجل شبه القوس فى الانحناء ، وصار الطين شبه الحجر فى الجمود .

٣ — نسبة الشيء إلى أصل الفعل وهو المصدر . تقول : فسّقت زيداً أو كفّرته أى : نسبت زيداً إلى الفسق أو إلى الكفر .

٤ — التوجه إلى شيء : تقول : شرّقت أو غرّبت ، أى : توجهت إلى الشرق أو الغرب .

٥ — اختصار حكاية الشيء تقول : هلّل الرجل ، وسبّح ، ولبّى ، وأمّن إذا قال لا إله إلا الله ، وسبحان الله ، ولبيك ، وآمين .

٦ — قبول الشيء : تقول : شفّعت الرجل أى : قبلت شفاعته .

وقد يأتى لمعنى لا يعبر عنه بأصل الفعل لعدم وروده فى كلام العرب تقول : عيّر الرجل زيداً إذا عابه . وعجّزت المرأة إذا بلغت السن العالية . ففى الفعل

الأول نسبة إلى أصـل الفعل وهو (العار) وفى الفعل الثانى نسبة إلى الصفة المشبهة (عجوز).

صيغة (انْفَعَل) :

يأتى لمعنى واحد فقط هو المطاوعة وهى النسبة إلى فعل آخر ، ولهذا لا يكون فعل هذه الصيغة إلا لازماً . ولا يكون إلا فى الأفعال العلاجية . ويأتى هـذا الفعل لمطاوعة فعل آخر يكون ثلاثياً كثيراً كقطعته فانقطع وكسرت العود فانكسر ، وقد يأتى لمطاوعة غير الثلاثى قليلا تقول : أطلقتُ الطائر فانطلق ، وعدّلت الغصن فانعدل ، ولمـا كان هذا الفعل خاصاً بالأفعال العلاجية فلا يجوز أن نقول : علمت الأمر فانعلم ، وفهمته فانفهم .

صيغة (افتعل) :

وقد اشتهرت هذه الصيغة فى أداء المعانى الآتية :

١ — الإتخاذ : تقول : اختتم زيد أى : اتخذ خاتماً ، واختدم ، إذا اتخذ له خادماً .

٢ — الإجتهاد والطلب : تقول : اكتسب الرجل واكتتب ، إذا اجتهد وطلب الكسب والكتابة .

٣ — التشارك ، تقـول : اختصم زيد وخالد . واختلفا إذا تشاركا فى الخصومة والخلف .

٤ — الإظهار : تقـول : اعتذر الولد إذا أظهر العذر ، واعتظم الرجل إذا أظهر العظمة .

٥ — المبالغة فى معنى الفعل تقـول : اقتدر محمد ، إذا بالغ فى القـدرة ، وارتد الرجل إذا بالغ فى الردة .

٦ ــ مطاوعة فعل آخر يكون ثلاثياً كثيراً ، تقول : عدلته فاعتدل ، وجمعته فاجتمع وقد يأتي مطاوعاً للفعل المضعف ، ومهموز الثلاثي : تقول قرّبت الصديق فاقترب وأنصفتُ المظلوم فانتصف .

٧ ــ قد يأتي بمعنى أصله لعدم وروده في كلام العرب ، فيقال : ارتجل الرجل الخطبة ، واشتمل زيد الثوب .

صيغة (افعلّ) :

تأتي هذه الصيغة في الغالب لمعنى واحد هو قوة اللون أو العيب ولا يكون الفعل في هذه الحالة إلا لازماً تقول : احمرّ الورد ، وابيضّ ، واعورّ الرجل واعمشّ إذا قويت حمرة الورد وبياضه ، وقوى عور الرجل وعمشه .

صيغة (تفعّل) :

تأتي هذه الصيغة لخمسة معان :

١ ــ مطاوعة فعل مضعف العين ، تقول : نبهت الرجل فتنبه ، وكسرت العدد فتكسر .

٢ ــ الإتخاذ : تقول : توسّد الولد ثوبه ، إذا اتخذه وسادة .

٣ ــ التكلف : تقول : تصبّر الرجل وتحلّم ، إذا تكلف الصبر والحلم .

٤ ــ التجنب : تقول : تحرّج الرجل وتهجّد ، إذا تجنب الحرج والهجود أي النوم .

٥ ــ التدرج : تقول تجرّع المريض الدواء ، وتحفّظ التلميذ العلم ،

إذا شرب المريض الدواء جرعة بعد أخرى ، وإذا حفظ التلميذ العلم مسألة بعد أخرى .

وقد تأتى هذه الصيغة عوضاً عن الثلاثى لعدم وروده فى كلام العرب تقول : تكلم القائد ، وتصدّى الفدائى للعدو .

صيغة (تفاعَلَ) :

١ — التشارك : ويكون بين اثنين فأكثر ، فيكون كل منهما فاعلا فى اللفظ مفعولا فى المعنى ، بخلاف (فاعَلَ) ولهذا إذا كان (فاعَلَ) متعدياً إلى مفعولين صار بهذه الصيغة (تفاعَلَ) متعدياً لمفعول واحد ، تقول : جاذب زيدٌ عمراً ثوباً ، وتجاذب زيد وعمرو ثوباً . وإذا كان (فاعَلَ) متعدياً لمفعول واحد صار بصيغة (تفاعل) لازماً ، تقول : خاصم زيد عمراً ، وتخاصم زيد وعمرو .

٢ — التظاهر بالفعل دون حقيقة : تقول : تناوم الرجل ، وتغافل ، وتعامى إذا أظهر النوم ، والغفلة ، والعمى وهى فى الحقيقة غير واقعة .

٣ — حصول الشيء تدريجياً : تقول : تزايد النيل ، إذا حصلت الزيادة بالتدريج شيئاً فشيئاً ، وتقول : تواردت الإبل إذا حصل ورودها شيئاً فشيئاً .

٤ — مطاوعة الفعل (فاعَلَ) : تقول : باعدت الرجل فتباعد .

صيغة (استَفْعَلَ) :

كثر استعمال هذه الصيغة فى ستة معان هى :

١ — الطلب : ويكون حقيقياً كأن تقول : استغفرت الله أى طلبت مغفرته ومجازياً كأن تقول : استخرجت الذهب من المعدن وبذلك تسمى الممارسة فى إخراجه والاجتهاد فى الحصول عليه طلباً حيث لا يمكن الطلب الحقيقى .

٢ — الصيرورة : وتكون على سبيل الحقيقة كأن تقول : استحجر الطين واستحصن المهر ، إذا صار الطين حجراً والمهر حصاناً ، وتكون الصيرورة على سبيل المجاز كأن تقول : استنسر البغاث بأرضنا[١] ، أى صار كالنسر فى القوة .

٣ — اعتقاد الشيء على صفة . تقول : استحسنت الرأى واستصوبته أى اعتقدت حسنه وصوابه .

٤ — اختصار حكاية الشيء : تقول : استرجع الرجل ، إذا قال : إنا لله وإنا إليه راجعون .

٥ — قوة المعنى : تقول استهتر الرجل ، واستكبر إذا قوى هتاره وكبره .

٦ — مصادفة الشيء على صفة : تقول : استكرمت زيداً أو استبخلته أى صادفته كريماً أو بخيلا .

وقد تأتى صيغة (استفعل) بمعنى (أفْعَلَ) تقول : أجاب واستجاب أو تأتى مطاوعة لها ، تقول : أحكمتُ الأمرَ فاستحكم وأقمته فاستقام .

---

(١) هذا المثال مأخوذ من قول الشاعر : (إن البغاث بأرضنا يستنسر) والبغاث : الضعيف من الطير ، والمعنى أنه يصير قوياً لضعفنا عن كبحه فالبيت دم .

أما باقى صيغ الزوائد مثل (افعوْعَلَ) و (افعالّ) فإنها تدل على قوة المعنى زيادة عن أصل الفعل تقول : اعشوشب المكان فإن الفعل يدل على زيادة عشب المكان أكثر من الفعل (عشب) و (اخشوشن) يدل على قوة الخشونة أكثر من الفعل (خشن)، والفعل (احمارّ) يدل على قوة اللون أكثر من حمر واحمرّ وهكذا[1] .

تعدد المعنى الوظيفى للصفة :

لا شك فى أن الكلمة حين تكون صفة من الصفات فإنها تدل على موصوف بالحدث . فالدلالة على موصوف بالحدث هى المعنى الصرفى العام لجميع الصفات وهى الوظيفة الصرفية الأساسية التى تنهض بها الصفات فى اللغة ، مع احتفاظ كل فرع من فروع الصفة الخمسة بمعنى فرعى خاص يختلف عنه فى الآخر بمعنى أن صفة الفاعل تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد وأن صفة المفعول تدل على وصف المفعول بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد أيضاً ، وأن صفة المبالغة تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل المبالغة وأن الصفة المشبهة تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والثبوت ، وأن صفة التفضيل تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل تفضيله على غيره ممن يتصف بالحدث على طريقة أية صفة من الصفات الأخرى. ولقد ذكرت كتب الصرف الصيغ الصرفية لمبنى الصفة بفروعه المختلفة فنصت على أن صفة الفاعل تصاغ من الثلاثى على وزن (فاعل) . ومن غير الثلاثى تصاغ على وزن المضارع من فعلها بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر

---

(١) انظر الحملاوى / شذا العرف فى فن الصرف ط ٣ ص ٢١ — ٢٦ (المطبعة الأميرية بولاق ١٣٢٣ هـ) .

ما قبل الآخر . وأن صفة المفعول تصاغ من الثلاثى على وزن (مفعول) ومن غير الثلاثى على وزن المضارع من فعلها بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر . وأن صفة التفضيل تصاغ على وزن (أفعل) ومؤنثه ومثناه وجمعه ولها ألفاظ أخرى هى (خير وشر وحب)(1) من مصادر الأفعال التى تتصف بشروط معينة مدونة فى كتب النحو والصرف . أما صفة المبالغة فقد ذكرت لها صيغ مشهورة هى (فعّال ، ومِفْعال ، وفَعُول ، وفَعيل ، وفَعِل) وقد سمعت لها صيغ أخرى غير الصيغ الخمس المشهورة منها (فِعّيل) بكسر الفاء وتشديد العين مكسورة مثل (سكّير) و (مِفْعيل) بكسر الميم وسكون الفاء مثل مِعْطير ، و (فُعَلة) بضم الفاء وفتح العين مثل هُمزة ولُمزة ، و (فاعول) مثل فاروق ، و (فُعال) بضم الفاء وتخفيف العين أو تشديدها مثل : طوال وكبار بالتشديد أو التخفيف وقد قرئ بهما قوله تعالى (ومكروا مكراً كباراً)(2) .

وأما الصفة المشبهة فأوزانها الغالبة فيها إثنا عشر وزناً وهى :

١ — أفعل — الذى مؤنثه (فعلاء) مثل : أحمر وحمراء .

٢ — فَعْلان — الذى مؤنثه (فَعْلى) مثل عطشان وعطشى .

وهذان الوزنان من باب (فَرِحَ) .

٣ — فَعَل بفتح الفاء والعين ، مثل : حسن ، وبطل .

٤ — فُعُل — بضم الفاء والعين ، مثل جُنُب (وهو قليل) .

---

(١) انظر الحملاوى : شذا العرف ص ٥١

(٢) انظر المصدر نفسه ص ٤٨

٥ — فُعَال ـ بضم الفاء ، مثل شُجاع وفُرات .

٦ — فَعَال ـ بفتح الفاء وتخفيف العين ، مثل : جبان ، وحَصان (المرأة العفيفة) .

وهذه الأوزان الأربعة الأخيرة من باب (شرف) بضم العين .

٧ — فَعْل ـ بفتح الفاء وسكون العين ، مثل سَبْط (وهو القصير) وضخم .

٨ — فِعْل ـ بكسر الفاء وسكون العين ، مثل . صفر ، وملح .

٩ — فُعْل ـ بضم الفاء وسكون العين ، مثل : حر ، وصُلب .

١٠ — فَعِل ـ بفتح الفاء وكسر العين ، مثل : فرح ، ونجس .

١١ — فاعل ـ مثل : صاحب وطاهر .

١٢ — فعيل ـ مثل : بخيل وكريم .

والملاحظ أن الأوزان الستة الأخيرة مشتركة بين باب (فرح) وباب (شرف) فأمثلتها الأولى من أفعال على وزن (فرح) مكسور العين ، بينما كانت أمثلتها الثانية من أفعال على وزن (شرف) مضموم العين . وربما اشترك الوزنان الأخيران (فاعل وفعيل) فى بناء واحد مثل : ماجد ومجيد ، ونابه ونبيه ، فإنهما من باب (شرف) .

ويطرد قياس الصفة المشبهة من غير الثلاثى على وزن صفة الفاعل من غير الثلاثى إذا أريد به الثبوت والدوام مثل معتدل القامة ، ومنطلق اللسان .

وقد تحول فى الثلاثى على زنة (فاعل) إذا أريد بها التجدد والحدوث مثل : زيد شاجع أمس ، وشارف غداً ، وحاسن وجهه من جراء التغذية الجيدة والنظافة مثلاً [١] . فقد تلتبس إذن صيغ الصفة المشبهة مع صيغ بعض الصفات الأخرى فيكون أهم ما يميزها عنها هو دلالتها على الدوام والثبوت وهى بهذه الدلالة تنفرد عما سواها من الصفات الأخرى .

ذلك أن الصفة المشبهة قد تأتى على صيغة الفاعل مثل : طاهر ، وعلى صيغة المفعول مثل : موجود (صفة من صفات الله) وعلى صيغة المبالغة مثل : وقح ، وعلى صيغة التفضيل مثل أبرص ، وأعشى .

على أن بعض الصفات قد يتعدد معناها الوظيفى فيخرج عن مفهوم الوصفية إلى معان أخرى تستفاد من قرائن السياق وذلك على النحو الآتى :

١ — تنوب صفة الفاعل عن المصدر وتؤدى معناه فى السياق ، فتنقل الصفة من معناها الوظيفى الأساسى وهو الدلالة على وصف الفاعل بالحدث لتدل على الحدث فتقوم مقام اسم الحدث وتؤدى معناه نحو قوله تعالى (ليس لوقعتها كاذبة) فكلمة كاذبة هنا — وهى على مبنى صفة الفاعل — بمعنى (الكذب) وهو مصدر . ومن أمثلة ذلك قوله تعالى (فهل ترى لهم من باقية) أى من بقاء . يقول ابن يعيش : « ومما جاء من المصادر على (فاعل) قولهم : الفاضلة بمعنى الفضل والأفضال ، والعافية بمعنى المعافاة ، يقال : عافاه الله معافاة وعافية »[٢] ، « كذلك قالوا : قم قائماً فانتصب انتصاب

---

(١) انظر المصدر السابق ص ٥٠

(٢) شرح المفصل ج ٣ ص ٥٢

المصدر المؤكد لا انتصاب الحال ، والمراد قم قياماً »[١] .

٢ — تنوب صفة المفعول عن المصدر وتؤدى معناه فى السياق فتنتقل الصفة من معناها الوظيفى الأساسى إلى معنى المصدر وهو الدلالة على الحدث المجرد من الزمن « يقال ماله معقول أى : عقل ، ومنه المجلود بمعنى الجلادة يقال : رجل جلد بين الجلادة والمجلود ، ومن ذلك قوله تعالى : (بأيكم المفتون) أى : بأيكم الفتنة »[٢] .

وفيما ورد فى الفقرتين السابقتين يقول الزمخشرى : « وقد يرد المصدر على وزن اسمى الفاعل والمفعول كقولك : قمت قائماً » وقوله :

ولا خارجاً من فى زور كلام .

وقوله :

كفى بالنأى من أسماء كاف .

ومنه : الفاضلة ، والعافية ، والكافية ، والدالة ، والميسور ، والمعسور ، والمرفوع ، والموضوع ، والمعقول ، والمجلود ، والمفتون فى قوله تعالى : (بأيكم المفتون)[٣] ومنه : المكروهة والمصدوقة والمأوية . . . والمصبح والممسى والمجرب ، والمقاتل ، والمتحامل ، والمدحرج ، قال :

الحمـــد لله ممسانا ومصبحنا بالخير صبحنا ربى ومسانا

---

(١) المصدر السابق ص ٥٠

(٢) المصدر السابق ص ٥٢

(٣) الآية ٦ من سورة القلم .

وقال :

وعلم بيان المرء عند المجرّب

وقال :

فإن المندّى رحلة فركوب

وقال :

إن الموقّى مثلما وقّيت

وقال :

أقاتل حتى لا أرى لى مقاتلا

والفيه متحامل ، وقال :

كأن صوت الصبح فى مصلصلة[1]

والملاحظ أن كل ما أورده الزمخشرى من مبانى الفاعل أو المفعول فى الأمثلة السابقة لم يكن معناها الدلالة على وصف الفاعل أو المفعول بالحدث بل هى بمعنى المصدر لا غير ، وإليك معناها بالتسلسل الوارد فى كلام الزمخشرى (قائماً) بمعنى قيام ، و (خارجاً) بمعنى الخروج و (كاف) بمعنى الكفاية ، والفاضلة بمعنى الفضل ، والعافية بمعنى المعافاة ، والكافية بمعنى الكفاية ، والدالة بمعنى الدلال كالغنج ، والميسور بمعنى اليسر ، والمعسور بمعنى العسر ، والمرفوع بمعنى الرفع والوضع ، وهما ضربان من السير يقال : رفع البعير فى السير إذا بالغ فيه ، ويقال : وضعت الشيء من يدى موضوعاً

---

(١) المفصل ط ٢ ص ٢٢٠ — ٢٢٢ (دار الجيل بيروت) .

ووضعاً ، والمعقول: بمعنى العقل ، والمجلود بمعنى الجلادة ، والمفتون بمعنى الفتنة ، والمكروهة بمعنى الكره ، والمصدوقة بمعنى الصدق ، والمأوية بمعنى الإيواء ، والمصبح بمعنى الإصباح ، والممسى بمعنى الإمساء ، والمجرّب بمعنى التجربة ، والمقاتل بمعنى القتال ، والمتحامل بمعنى التحامل والمدحرج بمعنى الدحرجة ، والمندّى بمعنى التندية بدليل ورود المصدرين (رحلة ، وركوب) والمصلصل بمعنى الصلصلة وهى صهيل الفرس »[1] .

٣ — تنوب صفة المفعول عن اسم الزمان وتؤدى معناه فى السياق فتنتقل الصفة من معناها الوظيفى الأساسى وهو الدلالة على وصف المفعول بالحدث إلى الدلالة على الإسمية الزمانية . قال الشاعر :

الحمـــد لله ممسانا ومصبحنا بالخير صبحنا ربى ومسانا

قال ابن يعيش : « فأما قوله (الحمد لله ممسانا ومصبحنا . . . الخ) فالبيت لأمية بن أبى الصلت والشاهد فيه استعمال الممسى والمصبح بمعنى الإمساء والإصباح ، والمراد وقت الإمساء ووقت الإصباح كما يقول : أتيت مقدم الحاج ، وخفوق النجم أى وقته . فالممسى هٰهنا والمصبح نصب على الظرف »[2] .

٤ — تنوب صفة الفاعل عن الإسم وتؤدى معناه فى السياق فتنتقل الصفة من معناها الوظيفى الأساسى وهو الدلالة على وصف الفاعل بالحدث إلى معنى

---

(١) أنظر شرح المفصل ج ٣ ص ٥٠ — ٥٤

(٢) شرح المفصل ج ٣ ص ٥٣

الإسم وهو الدلالة على مجرد التسمية كما تطلق على بعض الأعلام إسم خالد ، ومنير ، وأحمد ، وناصر ، وشاكر

٥ — تنوب صفة المفعول عن الإسم العلم وتؤدى معناه في السياق فتنتقل الصفة من معناها الوظيفي الأساسي وهو الدلالة على وصف المفعول بالحدث إلى معنى الإسم وهو الدلالة على المسمى العلم كما تطلق على بعض الأعلام اسم المنصور ومهديّ ومرزوق .

٦ — تنوب صفة التفضيل عن المصدر وتؤدى معناه في السياق فتنتقل الصفة من معناها الوظيفي الأساسي وهو الدلالة على وصف الفاعل بالحدث على سبيل تفضيله على غيره ممن يتصف بنفس الصفة إلى معنى الحدث المجرد وهو ما يدل عليه المصدر ، ويتجلى ذلك في إضافة صفة التفضيل إلى المصدر تقول : سرت أشد السير وتأدّب زيد أكمل التأدّب ، وأدافع عن الأرض أقدس دفاع .

٧ — ينتقل معنى الصفة من معنى الإفراد إلى معاني التثنية أو الجمع حين تلصق بها علامات التثنية أو الجمع ، فالصفة المفردة مبنى يدل على مفرد موصوف بالحدث أما إذا لحقتها علامة التثنية أو الجمع فإن معناها الوظيفي يتعدى الوصف بالحدث إلى معاني التثنية أو الجمع وهي من معاني العدد وهي معان وظيفيـة فرعية تؤديها الصفات إضافـة إلى معنـاها الوظيفي الأساسي ، وتعود الصفة دالة على معنى الإفراد إذا تجردت من علامات التثنية أو الجمع .

٨ — تنتقل الصفة من معنى التذكير إلى معنى التأنيث حين تلحق بالصفة

علامة من علامات التأنيث ، وتعود الصفة دالة على معنى التذكير إذا تجردت منها ، فالتذكير والتأنيث من معانى الصفة الفرعية تضاف إلى معناها الوظيفى الأساسى . فتدل على المذكر حين تتجرد من لواصق التأنيث وبذلك يكون التجرد من علامات التأنيث دليلا على تذكير الصفة ، كما ينهض الإلحاق بعلامات التأنيث دليلا على تأنيث الصفة .

على أن مبانى فروع الصفة قد ينوب بعضها عن بعض فى أداء المعنى الوظيفى الخاص بكل فرع بمعنى أن وصف الفاعل بالحدث قد يؤديه مبنى وصف المفعول بالحدث وبالعكس ، وأن وصف الفاعل بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد قد يؤديه مبنى الصفة المشبهة إذا قامت قرينة على ذلك . وأن وصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والثبوت قد يؤديه مبنى الفاعل إذا قامت قرينة وإليك بيانا بهذا :

١ — قد يأتى مبنى صفة الفاعل بمعنى صفة المفعول فينتقل من معنى وصف الفاعل بالحدث إلى معنى وصف المفعول بالحدث كقوله تعالى : (فهو فى عيشة راضية)[1] أى مرضيّة . وكقول الشاعر :

دع المكارم لا ترحل لبغيتها ‏ ‏ ‏ ‏ واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسى

أى المطعوم المكسى .

٢ — قد يأتى مبنى الصفة المشبهة بمعنى صفة المفعول فينتقل من معنى

(١) الآية ٢١ من سورة الحاقة .

وصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والثبوت إلى معنى وصف المفعول بالحدث على سبيل التجدد والانقطاع قال ابن مالك :

وناب نقلا عنه ذو فعيل نحو فتـــــــاة أو فتى كحيل

بمعنى أن صيغة (فعيل) وهي من مباني الصفة المشبهة قد تدل على معنى صفة المفعول وقد ورد ذلك كثيراً في لسان العرب تقول : كحل عينه فهو كحيل ، وقتله فهو قتيل ، وطرحه فهو طريح ، وجرحه فهو جريح ، وذبحه فهو ذبيح ، بمعنى مكحول ، ومقتول ، ومطروح ، ومجروح ، ومذبوح على التوالي ، وقد فهم من قول ابن مالك أن صيغة (فعيل) بمعنى (مفعول) يتساوى فيها المذكر والمؤنث في عدم لحاق تاء التأنيث بها وذلك عند أمن اللبس .

٣ — قد يأتي مبني (فعيل) بمعنى صفة الفاعل مثل قدير بمعنى قادر فينتقل بهذا من معنى وصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والثبوت إلى معنى وصف الفاعل بالحدث على سبيل التجدد والانقطاع .

٤ — قد يأتي مبنى (فَعُول) بمعنى صفة الفاعل مثل غفور بمعنى غافر ، فينتقل من معنى وصف الفاعل بالحدث على سبيل المبالغة إلى معنى وصف الفاعل بالحدث على سبيل التجدد والانقطاع .

٥ - سمع عن العرب أنهم جاءوا للدلالة على معنى صفة الفاعل بغير صيغتها المعهودة ، فعبروا عن معناها بصيغ الصفة المشبهة ، ومعنى ذلك أنهم عبّروا بمباني الصفة المشبهة عن معاني صفة الفاعل وبذلك تكون مباني الصفة المشبهة هذه قد انتقلت من معناها الوظيفي الأصلي وهو الدلالة على وصف الفاعل

بالحدث على سبيل الدوام والثبوت إلى معنى صفة الفاعل وهو الدلالة على وصف الفاعل بالحدث على سبيل التجدد والانقطاع وذلك حين قالوا : ضخم ، وصعب ، وبطَـل ، وأخطب ، وجميل ، وأشيب ، وعفيف ، وشيخ ، وطـيّب (١)

تعدد المعنى الوظيفى للضمير :

ذكرنا أن الضمير هو أحد مبانى التقسيم ، وأن أهم ما يميزه عن بقية أقسام الكلم هو أن معناه الصرفى العام ينحصر فى التعبير عن عموم الحاضر أو الغائب ، فلا يدل على مسمى كما يدل الإسم ، ولا على الحدث والزمن كما يدل الفعل ولا على موصوف بالحدث كما تدل الصفة ، ولا على الإفصاح عن موقف انفعالى أو تأثرى كما تدل الخالفة ، ولا على الظرفية الزمانية أو المكانية كما يدل الظرف ، ولا يقوم بوظيفة التعليق من حيث الأساس كما تقوم الأداة .
وإذا عرفنا أن للضمير فروعاً ثلاثة هى (ضمير الشخص ، وضمير الإشارة ، وضمير الموصول) أدركنا من خلال هذه الفروع فى اللغة أن الضمائر الموصولة من بين فروع الضمير يتعدد معناها الوظيفى فى السياق ، فتخرج عن معنى الضمير إلى معان أخرى وذلك على النحو الآتى :

١ - تقوم (ما) مقام الأداة وتؤدى وظيفتها فى السياق فتخرج عن كونها ضميراً موصولا لتقوم بوظيفة التعليق فى الجملة الاستفهامية ، وقد أطلق النحاة عليها فى هذه الحالة (ما) الاستفهامية ، والحقيقة أنها من الضمائر الموصولة أصلا ولكنها استعملت فى تعليق الجملة الاستفهامية فى إطار تعدد المعنى

---

(١) انظر شرح الأشمونى ج ٤ ص ١١٦ — ١٢١

الوظيفى لها ، فتكون فى هذه الحالة بمعنى (أى شىء) نحو : ما هى ؟ ما لونها ؟ ونحو قوله تعالى : (وما تلك بيمينك يا موسى ؟)[1] على أن الألف فى (ما) هذه التى تستخدم فى تعليق الجمل الاستفهامية يجب حذف ألفها ، وإبقاء الفتحة على الميم دليلا عليها إذا سبقت بأداة من أدوات الجر نحو : (فيم ، ولامَ ، وعلامَ ، وبمَ) قال الشاعر :

فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم   فحتامَ حتام العناء المطوّل

وربما تحذف الفتحة إضافة إلى الألف من (ما) وهو مخصوص بالشعر ، كقول الشاعر :

يا أبا الأسود لم خلقتنى   لهموم طارقات وذكر

وقد ذكر النحويون أن حذف الألف من (ما) يتم للتفريق بين (ما) المستعملة فى الاستفهام والمسبوقة بحرف من حروف الجر ، و (ما) المستعملة كضمير موصول فى جملة خبرية وهو الأصل فى استعمالها فى اللغة يؤيد ذلك ما ورد فى الآيات الكريمة الآتية :

١ — فيم أنت من ذكراها[2]   استفهامية .

٢ — لم تقولون ما لا تفعلون[3]   الأولى استفهامية والثانية ضمير موصول .

٣ — فناظرة بم يرجع المرسلون[4]   استفهامية .

---

(١) الآية ١٧ من سورة طه .
(٢) الآية ٤٣ من سورة النازعات .
(٣) الآية ٢ من سورة الصف .
(٤) الآية ٣٥ من سورة النمل .

٤ — لمسّكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم[١]   ضمير موصول .

٥ — والذين يؤمنون بما أنزل إليك[٢]   ضمير موصول .

فالملاحظ من الآيات الكريمة أن ألف (ما) تحذف منها حين تكون (ما) قد قامت بوظيفة أداة الاستفهام ، وأن هذه الألف تبقى ولا تحذف حين تكون (ما) ضميراً موصولا والجملة معه خبرية . وفي هذه الحالة ينهض حذف الألف من (ما) علامة شكلية على أدائها وظيفة أداة الاستفهام كما ينهض وجود الألف في (ما) المسبوقة بحرف الجر علامة شكلية على أنها ضمير موصول وهو الغالب[٣] .

على أن (ما) الاستفهامية إذا ركبت مع (ذا) لم تحذف ألفها فتقول : لماذا جئت ؟ ويبرر بعض النحويين بأن ألفها هنا صارت حشواً في التركيب[٤] .

٣ — تقوم (ما) مقام أداة الشرط وتؤدي وظيفتها في السياق فتخرج عن كونها ضميراً موصولا لتقوم بوظيفة التعليق في الجمل الشرطية نحو : (ما تفعل من خير ينفعك) وقد ذكر النحاة أن (ما) التي تؤدي وظيفة التعليق في الجمل الشرطية تكون على نوعين : زمانية : كقوله تعالى : (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم)[٥] . أي استقيموا لهم مدة استقامتهم

---

(١) الآية ٤١ من سورة النور .   (٢) الآية ٤ من سورة البقرة .

(٣) انظر ابن هشام المغني جـ ١ ص ٢٩٨ (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد) .

(٤) المصدر السابق ص ٣٠٠   (٥) الآية ٧ من سورة التوبة .

لكم . وغير زمانية كقوله تعالى (وما تفعلوا من خير يعلمه الله)[1] ومن ذلك قول الشاعر :

فما لك يا ابن عبد الله فينا فلا ظلماً نخاف ولا افتقارا[2]

ويحتمل أن تكون (ما) فى البيت زمانية .

٣ — تقوم (ما) مقام أداة النفى وتؤدى وظيفتها فى السياق فتخرج على كونها ضميراً موصولا لتقوم بوظيفة التعليق فى الجمل المنفية إسمية كانت أو فعلية فإن كانت الجملة بعدها إسمية يجوز فى الخبر بعدها أن يكون مرفوعاً أو منصوباً تقول : (ما الحياة لعب ولهو) . وتقول : (ما الحياة لعباً ولهواً) . قال تعالى (ما هذا بشراً)[3] ، وقال : (ما هن أمهاتهم)[4] بنصب كلمة (أمهاتهم) وقد قرأ عاصم برفعها[5] وتدخل على الجمل الفعلية سواء أكان فعلها مضارعاً كقوله تعالى (وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله)[6] أو ماضياً كقولك : ماشاهدت المسرحية .

٤ — تقوم (ما) بوظيفة أداة الربط بين الجمل فى السياق فتخرج عن كونها ضميراً موصولا لتؤدى مع الفعل وظيفة التعبير عن المعنى المصدرى ، فتعتبر فى هذه الحالة جزءاً من معنى المصدر وأحد مكوناته وهى التى يطلق عليها النحاة (ما المصدرية) والتعبير بها مع الفعل يسمى المصدر المؤول فى مقابل المصدر الصريح ولكل مدلوله الخاص واستعمالاته الخاصة . قال تعالى (عزيز

(١) الآية ١٩٧ من سورة البقرة . (٢) أنظر المغنى ج ١ ص ٣٠٢ ، ٣٠٣
(٣) الآية ٣١ من سورة يوسف . (٤) الآية ٢ من سورة المجادلة .
(٥) انظر المغنى ج ١ ص ٣٠٣ (٦) الآية ٢٧٢ من سورة البقرة .

عليه ما عنتم)[١] (وضاقت عليكم الأرض بما رحبت)[٢] (فذوقوا بما نسيتم لقاء يومكم هذا)[٣] (ولهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب)[٤] (بما كانوا يكذبون)[٥] (آمنوا كما آمن الناس)[٦] .

وهي في كل الأمثلة السابقة خالية من معنى الظرف الزماني أما (ما) التي تحمل معنى الظرفية الزمانية إضافة لوظيفة الربط والتعبير عن المعنى المصدري فتعتبر من هذا النوع أيضاً قال تعالى (ما دمت حياً)[٧] « أصله : مدة دوامي حياً ، فحذف الظرف وخلفته (ما) وصلتها ، كما جاء في المصدر الصريح نحو : (جئتك صلاة العصر) و (آتيك قدوم الحاج) ، ومنه (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت)[٨] ، (فاتقوا الله ما استطعتم)[٩] [١٠] .

٥ — تستخدم (ما) في التعبير عن معنى التعجب فتخرج عن كونها ضميراً موصولا لتؤدي مع صيغة (أفعل) وظيفة الإفصاح عن معنى تأثري هو التعجب فتعتبر في هذه الحالة جزءاً من الصيغة المسكوكة (ما أفعله) وأحد مكوناتها وهي التي يطلق عليها النحاة (ما التعجبية) تقول ما أصفى السماء ، وما أشد احمرار الورد .

٦ — تقوم (ما) بوظيفة سلب إسناد الفعل إلى الفاعل وذلك حين تتصل بالأفعال (قل ، وطال ، وكثر) فتخرج عن كونها ضميراً موصولا

---

(١) الآية ١٢٨ من سورة التوبة . (٢) الآية ٢٥ من سورة التوبة .
(٣) الآية ١٤ من سورة السجدة . (٤) الآية ٢٦ من سورة ص .
(٥) الآية ١٠ من سورة البقرة . (٦) الآية ١٣ من سورة البقرة .
(٧) الآية ٣١ من سورة مريم . (٨) الآية ٨٨ من سورة هود .
(٩) الآية ١٦ من سورة التغابن . (١٠) المغني ج ١ ص ٣٠٤

لتسلب من هذه الأفعال طبيعة الإسناد إلى الفاعل لتعود بعد اتصالها بـ (ما) صالحة للدخول على الأفعال بل لم يعد يليها فى هذه الحالة إلا جملة فعلية يصرح بفعلها . قال الشاعر :

قلما يبرح اللبيب إلى ما يورث المجد داعياً أو مجيبا

وتقول : كثر ما أساعد المحتاجين ، وطالما استجبت لداعى الوطن . و (ما) هنا هى التى يطلق عليها النحاة (الكافة) ويحتمل أن تكون (ما) مع هذه الأفعال مصدرية إذ الظاهر من معناها فى هذا الاستعمال المصدرية [1] .

٧ — إن اتصال (ما) بـ (إن وأخواتها) يحقق أمرين :

الأول : تغير علامة إعراب المسند إليه بعد هذه الأدوات من النصب إلى الرفع .

الثانى : زوال اختصاص هذه الأدوات بالدخول على الجمل الإسمية فتعود تدخل على الأفعال إضافة إلى الأسماء .

وبهذا يكون وجود (ما) متصلة بهذه الأدوات علامة شكلية على ظاهرتين :

الأولى : خاصة بالعلامة الإعرابية وتتمثل هنا فى أن يكون كلا من المسند إليه والمسند مرفوعاً بعد أن كان المسند إليه منصوباً والمسند مرفوعاً .

---

(١) ابن هشام — المغنى جـ ١ ص ٣٠٤

والثانية : تتعلق بصورة التركيب وعملية تأليف العبارة فبعد أن كانت إن وأخواتها مختصة بالدخول على الجمل الإسمية قبل اتصال (ما) بها أصبحنا نرى هذه الأدوات تدخل على الجمل الفعلية أيضاً حين تتصل بـ (ما) . والملاحظ أن (ما) هنا لم تعد من قسم الضمير بل لم تقم بوظيفته الأساسية ولم تكن بمعناه على الإطلاق .

٨ — وكما اتصلت (ما) بـ (إن وأخواتها) تتصل ببعض أدوات الجر مثل (ربّ) و (الكاف) و (الباء) و (من) فيكون وجود (ما) متصلة بهذه الأدوات علامة شكلية على ظاهرتين :

الأولى : خاصة بالعلامة الإعرابية وتتضح بانتفاء أن يكون الإسم بعد هذه الأدوات مجروراً بعد أن كان واجب الجر بعدها في حالة عدم اتصال (ما) بها .

والثانية : تتعلق بصورة التضام ونظام تأليف العبارة ويتضح هذا بجواز دخول هذه الأدوات على الأفعال بعد أن كانت لاتصلح لهذه الحالة . والملاحظ أن (ما) هنا لا يمكن أن تكون من قسم الضمير ولا تدل على معناه ولا تقوم بوظيفته في الكلام . تقول : (ربما سارعت لنجدتك) وتقول (كن كما أنت) . قال الشاعر :

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه

وقال آخر :

فلئن صرت لاتحير جواباً لبما قد ترى وأنت خطيب

وقال أبو حية :

وإنا لما نضرب الكبش ضربةً   على رأسه تلقى اللسان من الفم(١)

٩ — تتصل (ما) ببعض الظروف فتخرج عن كونها ضميراً موصولاً وظيفته الإضمار أو الدلالة على مطلق الغائب لتقوم مع الظرف بوظيفة التعليق فى الجمل الشرطية فتقوم الكلمة المركبة من الظرف و (ما) مقام أداة الشرط وتؤدى وظيفتها فى السياق . تقول : (حيثما يكثر الماء تنتعش الزراعة) ، و (إذ ما تكن حذراً تأمن عدوك) .

١٠ — تتصل (ما) ببعض الأسماء المضافة مثل (بعد) و (بين) فتخرج عن كونها ضميراً موصولا فيكون وجود (ما) متصلة بهذه الكلمات علامة شكلية على ظاهرتين :

الأولى : خاصة بالعلامة الإعرابية ، وتتضح بانتفاء أن يكون الإسم المفرد بعدها مضافاً إليه مجروراً وتحويل إضافة الكلمة إلى الجمل بعد أن كانت تضاف إلى المفرد قبل اتصالها بـ (ما) .

الثانيـة : تتعلق بصورة التضام ونظام تأليف العبارة . ويتضح هذا بجواز إضافة هذه الكلمات إلى الجمل الفعلية أيضاً بعد أن كان مجىء الفعل بعدها غير وارد قبل اتصالها بـ (ما) ، قال الشاعر :

أعلاقة أمّ الوليِّد بعــــدما   أفنان رأسك كالثغام المخلس

(١) انظر المغنى حـ ١ ص ٣٠٦ — ٣١١

وقال الآخر :

بينما نحن بالأراك معاً إذ أتى راكب على جمله

وتقول : (جاءنا ضيف بعدما غادرنا آخر) ، وتقول : (سافر أبى بينما عاد أخى من سفره) .

١١ — بالإضافة إلى ما تقدم فإن (ما) تخرج عن كونها ضميراً موصولا لترد على ما يأتى .

(ا) ترد (ما) عوضاً عن أداة محذوفة كما فى قولهم :

(أما أنت منطلقاً انطلقت) ، « والأصل : انطلقت لأن كنت منطلقاً ، فقدم المفعول له للاختصاص ، وحذف الجار وكان للاختصار ، وجىء بـ (ما) للتعويض ، وأدغمت النون للتقارب »[١] .

(ب) ترد (ما) عوضاً عن جملة محذوفة نحو قولهم : (افعل هذا أمالا) والأصل : أفعل هذا إن كنت لا تفعل غيره[٢] .

(جـ) ترد (ما) بين أجزاء بعض الجمل لتقوية المعنى وتأكيده كقولك : شتان مازيد وعمرو ، وقوله تعالى (وإما ينزغنك من الشيطان نزغ. الآية)[٣] وقوله : (أياً ما تدعو فله الأسماء الحسنى)[٤] وقوله : (أينما تكونوا يدرككم الموت)[٥] وقوله : (فبما رحمة من الله لنت لهم)[٦] وقوله (عما قليل) وقوله :

---

(١) ابن هشام ، المغنى جـ ١ ص ٣١٢ (٢) المصدر نفسه .

(٣) الآية ٢٠٠ من سورة الأعراف . (٤) الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٥) الآية ٧٨ من سورة النساء . (٦) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .

(مما خطيآتهم)[1] ، وقول الشاعر :

ربما ضربة بسيف صقيل   بين بصرى وطعنة نجلاء

وقول الآخر :

وننصر مولانا ونعلم أنه   كما الناس مجروم عليه وجارم

وقوله تعالى : (أيما الأجلين ... الآية)[2] وقول الشاعر :

نام الخلىّ وما أحسّ رقادى   والهمّ محتضر لدىّ وسادى
من غير ما سقم ولكن شفّنى   همّ أراه قد أصاب فؤادى

وقول امرؤ القيس :

ألا رب يوم صالح لك منهما   ولا سيما يوم بدارة جلجل

(د) ترد (ما) زائدة لتقوية المعنى وتأكيده أيضاً قال تعالى (أينما تكونوا يدرككم الموت)[3] و (وإما تخافن ... الآية)[4] و (حتى إذا ما جاءوها شهد عليهم سمعهم)[5] وقال الأعشى :

إما ترينا حفاة لا نعال لنا   إنا كذلك ما نحفى وننتعل

(هـ) وقد ترد (ما) مبهمة كقوله تعالى : (مثلا ما بعوضة)[6] .

١٢ — تقوم (من) مقام أداة الشرط وتؤدى وظيفتها فى السياق

---

(١) الآية ٢٥ من سورة نوح .   (٢) الآية ٢٨ من سورة القصص .
(٣) الآية ٧٨ من سورة النساء .   (٤) الآية ٥٨ من سورة الأنفال .
(٥) الآية ٢٠ من سورة فصلت .   (٦) الآية ٢٦ من سورة البقرة .

فتخرج عن كونها ضميراً موصولا لتقوم بوظيفة التعليق فى الجملة الشرطية نحو : (من يعمل سوءاً يجز به) .

١٣ — تقوم (من) مقام أداة الاستفهام وتؤدى وظيفتها فى السياق . فتخرج عن كونها ضميراً موصولا لتقوم بوظيفة التعليق فى الجملة الاستفهامية ، قال تعالى (مَن بعثنا من مرقدنا ؟)[1] (فمن ربكما يا موسى)[2] .

١٤ — تقوم (مَن) مقام أداة الاستفهام المشربة معنى النفى فتخرج عن كونها ضميراً موصولا لتؤدى وظيفة مركبة فى السياق (نفى واستفهام) بأن واحد وذلك كقوله تعالى (ومن يغفر الذنوب إلا الله ؟)[3] وقوله تعالى (من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه ؟)[4] .

١٥ — تقوم (من) بوظيفة توكيد المعنى وتقويته حين ترد زائدة بين أجزاء الجملة الواحدة فيما زعم الكسائى من أنها ترد زائدة كما تزاد (ما) وأنشد على ذلك :

فكفى بنا فضلا على مَن غيرنا   حب النبى محمـــد إيانا

وذلك فيمن خفض كلمة (غيرنا) . وقول الشاعر :

آلُ الزبير سنامُ المجد قد علمت   ذاك القبائل والأثرونَ مَنْ عددا[5]

١٦ — تقوم (أى) مقام أداة الاستفهام فى السياق فتخرج عن

---

(١) الآية ٥٢ من سورة يس . (٢) الآية ٤٩ من سورة طه .
(٣) الآية ١٣٥ من سورة آل عمران . (٤) الآية ٢٥٥ من سورة البقرة .
(٥) انظر المغنى جـ ١ ص ٣٢٩ .

كونها ضميراً موصولا لتؤدى وظيفة التعليق فى الجملة الاستفهامية كقوله تعالى (أيكم زادته هذه إيمانا ؟)[1] وقوله : (فبأى حديث بعده يؤمنون ؟)[2] .

١٧ — تقوم (أى) مقام أداة الشرط فى السياق فتخرج عن كونها ضميراً موصولا لتؤدى وظيفة التعليق فى الجملة الشرطية قال تعالى (أياً ما تدعو فله الأسماء الحسنى) (أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علىّ) .

١٨ — تقوم (أى) مقام الصفة فى السياق فتخرج عن كونها ضميراً موصولا لتؤدى معنى الموصوف بالكمال وذلك حين تقول : (زيد رجل أى رجل) أى كامل فى صفات الرجال . وفى هذه الحالة وقعت كلمة (أى) صفة للنكرة قبلها وكما تقع صفة للنكرة تقع حالا المعرفة تقول : مررت بزيد أى رجل .

١٩ — تقوم (أى) مقام أداة الربط بين أجزاء الجملة الواحدة فتخرج عن كونها ضميراً موصولا لتكون وصلة إلى نداء ما فيه (أل) من الأسماء فتقوم بوظيفة الربط كما تقوم بعض الأدوات تقول : (يا أيها الرجل اخدم بلدك) .

٢٠ — يقوم ضمير الإشارة (هنا) مقام الظرف المكانى فى السياق فيخرج عن كونه ضمير إشارة ليؤدى معنى ظرف المكان ويقوم بوظيفة تقول (ينبغى أن نعمل هنا وهناك أن لا نفريط فى أى شبر من الأرض العربية) . ومثل هذا ينطبق على ضمير الإشارة مثل (ثَمّ) الذى يعادل (هناك) فى المعنى والوظيفة .

---

(١) الآية ١٢٤ من سورة التوبة . (٢) الآية ١٨٥ من سورة الأعراف .

٢١ — يقوم ضمير الغائب (الهاء) مقام حرف السكت في السياق فيخر
عن كونه ضميراً ليؤدي وظيفة نطقية تقول : وازيداه و (ماهية) .

٢٢ — يقوم الضمير (ها) مقام خالفة الإخالة فيخرج عن كونه ضم
ليؤدي وظيفة الإفصاح عن الأمر بالأخذ أي بمعنى (خُذ) ، ويجوز مد ألف
وتستعمل بكاف الخطاب وبدونه ، كما يجوز في الممدودة أن يستغنى
الكاف بتصريف همزتها تصريف الكاف فتقول (هاءَ) المذكر بالف
و (هاءِ) المؤنث بالكسر ، و (هاؤما) و (هاؤنّ) و (هاؤم) ومنه قو
تعالى (هاؤم اقرأوا كتابيه) .

٢٣ — يقوم الضمير (ها) مقام أداة التثنية فيخرج عن كونه ضميراً ليؤ
بوظيفة التنبيه وقد لوحظ أنه في هذه الحالة يدخل على بعض الضمائر تقول
هذا وتقول : ها أنتم أولاء ، كما تسبق نعت (أي) في النداء تقول
(أيها الرجل) كما تدخل على لفظ الجلالة عند حذف حرف القسم فيقال
ها الله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع إثبات ألف (ها) وحذفها كما ح
بعض العرب حذفها في مثل (أيه المؤمنون ، أيه الثقلان ، أيه الساحر) [١]

٢٤ — يقوم الضمير (الكاف) مقام الحرف فيخرج عن كونه ضم
للخطاب ليكون علامة على مجرد معنى الخطاب ، وذلك حين يتصل بالضم
(إيّا) قال تعالى (إياك نعبد وإياك نستعين) [٢] .

---

(١) أنظر المغني جـ ١ ص ٣٤٩

(٢) الآية ٥ من سورة الفاتحة .

الخالفة وظاهرة تعدد المعنى الوظيفى :

ذكرنا فيما سبق من قول أن الخالفة مبنى من مبـانى التقسيم متميز عن غيره من الأقسام بجملة مميزات أهمها قيام الخالفة بوظيفة الإفصاح عن معنى إنفعالى أو تأثرى . ولما كانت الخالفة بفروعها الأربعة (الإخالة ، والصوت ، والتعجب ، والمدح أو الذم) قد نهضت بهذه الوظيفة على الطريقة التى عالجنا موضوعها بها - فإن الملاحظ من خلال مراقبة استعمالها فى التعابير اللغوية أن معناها الوظيفى لا يتعدد على الإطلاق ، لأن مبانيها لم تكن تتعدى بمعانيها ظاهرة الإفصاح عن المعنى التأثرى أو الانفعالى . فلم تستخدم فى اللغة العربية لغير هذه الوظيفة على أن وظيفة الإفصاح عن الانفعال أو التأثر لم تكن قاصرة على مبانى الخوالف ، كالذى ذكرناه فى تعدد المعنى الوظيفى للفعل وفى عبارات مثل (كَبُرت كلمة تخرج من أفواههم) و (ساء مثلا القوم الذين كذبوا)[1] ، بمعنى أن الوظيفة الأساسية الوحيدة للخوالف هى الإفصاح ، وليس لها فى اللغة غير هذه الوظيفة ، ولكن هذا الإفصاح لا يكون قاصراً على الخوالف ، فقد يعبر عنه بمبان وتعابير أخرى لا تكون منها هـذه الخوالف بصورها العامة المعروفة . ومن أجل ذلك فقد انتفت ظاهرة تعدد المعنى الوظيفى فى الخوالف ، وبقيت معانيها ووظائفها محصورة بالإفصاح ليس غير . ولعل ذلك ناتج من أن اللغة قد قصرت مهمة الصور العامة للخوالف على وظيفة الإفصاح عن الانفعال والتأثر ، دون أن يكون لها معنى وظيفى آخر واضعين نصب أعيننا دائماً الحقيقة اللغوية الآتية : (كل خالفة لا تؤدى إلا وظيفة الإفصاح وليس كل إفصاح يؤدى بخالفة) .

---

(١) الآية ١٧٧ من سورة الأعراف .

تعدد المعنى الوظيفى للظروف :

ذكرنا أن الظرف هو ما دل على ظرفية زمانية أو مكانية ودلالته على ذلك هى وظيفته الأساسية فى الجملة ولكن الملاحظ أن بعض هذه الظروف يتعدد معناه الوظيفى فيخرج عن معناه الأصلى إلى معنى آخر على النحو الآتى :

١ — تقوم (إذ) مقام أداة التعليل فى السياق فتخرج عن كونها ظرفاً لتؤدى وظيفة لام التعليل قال تعالى (ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم فى العذاب مشتركون)[١] .

٢ — تستخدم (إذ) لتدل على المفاجأة فى السياق فتخرج عن كونها ظرفاً زمانياً لتقوم بوظيفة التعبير عن المفاجأة ويتضح هذا إذا وقعت (إذ) بعد (بينا) أو (بينما) يقول الشاعر :

استقدر الله خيراً وارضين به فبينما العسر إذ دارت مياسير

٣ — تستخدم (إذا) لتدل على المفاجأة فى السياق فتخرج عن كونها ظرفاً زمانياً لتؤدى وظيفة التعبير عن المفاجأة ويتضح هذا فى مثل قولك (خرجت فإذا المطر نازل) • ومنه قوله تعالى (فألقاها فإذا هى حية تسعى)[٢] (فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا)[٣] (فإذا هى بيضاء)[٤] وفى هذه الحالة تكون (إذا) مختصة بالدخول على الجمل الإسمية .

---

(١) الآية ٣٩ من سورة الزخرف .

(٢) الآية ٢٠ من سورة طه •

(٣) الآية ٩٧ من سورة الأنبياء •

(٤) الآية ١٠٨ من سورة الأعراف .

٤ – تقوم (إذا) مقام أداة الشرط فى السياق فى احتفاظها بالمعنى الظرفى فتكون ظرفاً مضمناً معنى الشرط يستخدم فى تعليق بعض الجمل الشرطية وفى هذه الحالة لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مقدّراً . تقول (إذا دعوتك فاستجب) وقال الشاعر :

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته   وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا

وقال تعالى (إذا السماء انشقت ... الآية)[1] .

على أن (إذا) قد تتمحض للظرفية دون أن تتضمن معنى الشرط كما فى قوله تعالى (والليل إذا يغشى)[2] (والنجم إذا هوى)[3] .

٥ – تقوم (إذ) مقام بعض الأسماء المبهمة الدالة على الوقت فتقع موقع المفعول به كما تقع الأسماء المبهمة الدالة على الوقت فتقع موقع المفعول به كما تقع الأسماء فتخرج عن كونها ظرفاً لتؤدى وظيفة الإسم قال تعالى : (واذكروا إذا كنتم قليلا فكثركم)[4] ، وقد ذكر ابن هشام أن الغالب على (إذ) المذكورة فى أوائل القصص فى التنزيل الكريم أن تكون مفعولا به بتقدير الفعل (اذكر) نحو قوله تعالى : (وإذ قال ربك للملائكة) (وإذ قلنا للملائكة) (وإذ فرقنا بكم البحر) . وأوضح أن المراد فى مثل هذه الآيات ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه[5] بمعنى أن (إذ) قامت فى مثل هذه الآيات بوظيفة الإسم لا الظرف .

---

(١) الآية ١ من سورة الانشقاق .
(٢) الآية ١ من سورة الليل .
(٣) الآية ١ من سورة النجم .
(٤) الآية ٨٦ من سورة الأعراف .
(٥) انظر المغنى ج ١ ص ٨٠

٦ — تقوم (إذ) مقام الإسم وتؤدى وظيفته فى الكلام وذلك حين يضاف إليها إسم الزمان مثل (يومئذ) و (حينئذ) . فقد خرجت (إذ) عن كونها ظرفاً ليؤدى وظيفة الإسم المفرد الواقع مضافاً إليه ، فلو كانت ظرفاً لما وقعت مضافاً إليه ومثل هذا ما ورد فى قوله تعالى (بعد إذ هديتنا)[1] .

٧ — تقوم (لمّا) مقام أداة الشرط فى السياق مع احتفاظها بالمعنى الظرفى فتكون ظرفاً مضمناً معنى الشرط يستخدم فى تعليق الجملة الشرطية ، وهى فى هذه الحالة تقتضى جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما ، فتكون مختصة بالزمن الماضى تقول : (لما جئت أكرمتك) وإذا ورد جواب الشرط غير ماضٍ فهو مؤول به[2] .

٨ — تقوم (لمّا) مقام أداة النفى فتخرج عن كونها ظرفاً لتؤدى وظيفة التعليق فى الجملة المنفية . قال تعالى (ولكن قولوا أسلمنا ولّما يدخل الإيمان فى قلوبكم)[3] .

٩ — تقوم (لّما) مقام أداة الاستثناء فتخرج عن كونها ظرفاً لتؤدى وظيفة (إلا) قال تعالى (إن كل نفس لّما عليها حافظ) فهى فى الآية بمعنى (إلا) وقد دخلت على الجملة الإسمية ، وقد تدخل على الفعل الماضى لفظاً لا معنى نحو (أنشدك الله لّما فعلت) أى : ما أسألك إلا فعلك[4] .

١٠ — تقوم (إيان) مقام أداة الشرط فى السياق مع احتفاظها

---

(١) الآية ٨ من سورة آل عمران .
(٢) أنظر ابن هشام / المغنى ج ١ ص ٢٨٠ — ٢٨١
(٣) الآية ١٤ من سورة الحجرات .
(٤) انظر المغنى ج ١ ص ٢٨١

بالمعنى الظرفى الزمانى فتكون ظرفاً مضمناً معنى الشرط يستخدم فى تعليق الجملة الشرطية وهى فى هذه الحالة تقتضى شرطاً وجواباً . تقول (إيان تأتِ أكرمك) .

١١ — تقوم (إيان) مقام أداة الاستفهام فى السياق مع احتفاظها بالمعنى الظرفى فتكون ظرفاً مضمناً معنى الاستفهام يستخدم فى تعليق الجملة الاستفهامية قال تعالى : (إيان مرساها ؟) وتقول : (إيان الانتصار ؟) .

١٢ — تقوم (متى) مقام أداة الاستفهام مع احتفاظها بالمعنى الظرفى الزمانى ، فتكون ظرفاً مضمناً معنى الاستفهام يستخدم فى تعليق الجملة الاستفهامية تليها الجمل الإسمية والفعلية تقول : (متى سافر أخوك ؟) وتقول : (متى الامتحان ؟) .

١٣ — تقوم (متى) مقام أداة الشرط فى السياق مع احتفاظها بالظرفية الزمانية فتكون ظرفاً مضمناً معنى الشرط يستخدم فى تعليق الجملة الشرطية تقول : (متى تحارب تنتصر) وقال الشاعر :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا   متى أضع العمامة تعرفونى

١٤ — تقوم (متى) مقام الحرف (فى) أو (من) وتؤدى معناها فى السياق فى لغة من لغات العرب هى لغة هذيل ، فقالوا : (أخرجها متى كمه) أى من كمه . وقال ساعدة :

أخيل برقا متى حاب له زجل   إذ يفتر من توماضه حلجا

أي من سحاب حاب والحاب : ثقيل المشي له تصويت ، ويحتمل أن تكون كلمة (حاب) مأخوذة من (سحاب) ثم حذفت السين منها كما حذفت الميم من (حمام) في قوله : (أو ألفا مكة من ورق الحمى) . وقد لوا (وضعت متى كمى) على تفسير (متى) بـ (في) وإذا فسرت (متى) بمعنى (وسط) على رأى بعض النحاة تكون قد خرجت عن ظرفيتها الزمانية لتؤدى وظيفة اسم المكان وفي هذا قال الشاعر :

شربن بماء البحر ثم ترفّعت   متى لجج خضرٍ لهن نئيج

فقد فسرت (متى) في البيت بـ (وسط) كما فسرها بعضهم بـ (من)[1] وفي الحالتين تعتبر خارجة عن معناها الوظيفي الأساس وهو الظرفيـة الزمانية .

١٥ — تقوم (كلما) مقام أداة الشرط في السياق مع احتفاظها بالظرفية الزمانية فتكون ظرفاً مضمناً معنى الشرط يستخدم في تعليق الجملة الشرطية ويقتضي شرطاً وجواباً قال تعالى (وإني كلما دعوتهم لتغفر لهم جعلوا . . .) و (كلما نضجت جلودهم بدلناهم) و (كلما أضاء لهم مشوا فيه) .

١٦ — تقوم (أين) مقام أداة الشرط في السياق مع احتفاظها بالظرفية المكانية فتكون ظرفاً مضمناً معنى الشرط يستخدم في تعليق الجملة الشرطية ويقتضي شرطاً وجواباً تقول : (أين تسكن أسكن) وقال تعالى : (فأينما تولوا فثم وجه الله)[2] .

١٧ — تقوم (أين) مقام أداة الاستفهام في السياق مع احتفاظها بالظرفية

---

(١) أنظر المصدر السابق ص ٣٣٤ — ٣٣٥

(٢) الآية ١١٥ من سورة البقرة .

المكانية فتكون ظرفاً مضمناً معنى الاستفهام يستخدم في تعليق الجملة الاستفهامية تقول: (أين أخوك؟) و (من أين جئت؟).

١٨ — تقوم (أنّى) مقام أداة الشرط في السياق مع احتفاظها بالظرفية المكانية فتكون ظرف مكان مضمناً معنى الشرط، يستخدم في تعليق الجمل الشرطية وتقتضي كذلك شرطاً وجواباً تقول: (أنّى يكثر الماء تنتعش الزراعة).

١٩ — تقوم (أنّى) مقام أداة الاستفهام مع احتفاظها بالظرفية المكانية فتكون ظرف مكان مضمناً معنى الاستفهام يستخدم في تعليق الجملة الاستفهامية كقوله تعالى (قالت أنى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر ولم أك بغياً).

٢٠ — تقوم (أنى) مقام أداة الاستفهام (كيف) فتخرج عن كونها ظرف مكان لتؤدي وظيفة التعليق في الجملة الاستفهامية تقول: (أنى وصلت إلى الكلية والمطر شديد؟).

٢١ — تخرج (أنى) عن معنى الظرفية المكانية لتدل على معنى الكيفية أو الحالة ومن ذلك قوله تعالى (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) فلا يعقل أن تفسر (أنى) إلا بمعنى (كيف) على الإطلاق.

٢٢ — تقوم (حيث) مقام الإسم فتخرج عن كونها ظرف مكان لتؤدي وظيفة الإسم وتقع مفعولا به كقوله تعالى (الله أعلم حيث يجعل رسالته) على تقدير الفعل (يعلم) بدل أفعل التفضيل (أعلم) فلا يستقيم هذا مع أفعل التفضيل إلا على هذا التقدير. إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان

المستحق لوضع الرسالة فيه ، لا شيئاً فى المكان[1]

٢٣ — تقوم (حيث) مقام أداة الشرط وتؤدى وظيفتها فى السياق حين تلصق بها (ما) فتكون (حيثما) ، وتحتفظ بالمعنى الظرفى المكانى فتكون ظرفاً مضمناً معنى الشرط يستخدم فى تعليق الجملة الشرطية وهى فى هذه الحالة تقتضى شرطاً وجواباً تقول (حيثما تنتشر الثقافة يعم الوعى) .

تعدد المعنى الوظيفى للأداة :

ذكرنا أن الأداة مبنى تقسيمى له صور عامة هى صور الأدوات جميعاً يؤدى وظيفة نحوية عامة ، تتضح باعتبير عن المعنى النحوى العام للجمل والأساليب ، بمعنى أن التعليق هو الوظيفة العامة التى تنهض بها الأداة أساساً وبالإضافة إلى هذا ذكرنا أن كل طائفة من الأدوات تؤدى وظيفة خاصة تسمى الأدوات باسمها ، فالنفى والاستفهام والشرط مثلا وظائف خاصة تقوم بها أدوات النفى والاستفهام والشرط ، فيكون معنى الأداة هو معنى الجملة ، ومن هنا يبرز تشابك العلاقة بين الأداة وبين جملتها بحيث تسرى التسمية الواحدة على الأداة والجملة معاً .

والملاحظ من خلال مراقبة استعمال الأدوات فى اللغة أن قسما منها يتعدد معناه الوظيفى باتجاهين :

الأول : تعدد المعنى الوظيفى لمبنى الأداة ضمن إطار الوظيفة الأساسية (التعليق) ، والأداة على الرغم من تعدد معناها ضمن هذا الإطار لا تخرج عن كونها أداة ولا تؤدى غير وظيفة الأداة .

---

(١) المصدر السابق ص ١٣١

الثانى : تعدد المعنى الوظيفى لمبنى الأداة بخروجه عن أداء وظيفة التعليق إلى أداء وظيفة أو وظائف أخرى تستفاد من السياق وتحددها القرائن .

وفى مسار تعدد معنى الأداة وفق هذين الاتجاهين نوضح الآتى :

١ — من المعلوم أن (الهمزة) استعملت لتؤدى وظيفة التعليق فى الجمل الاستفهامية أى أن تكون للاستفهام ، وحقيقته : طلب الفهم ، إلا أن الملاحظ أن (الهمزة) هذه قد تستعمل فى النداء ، فتقوم مقام أداة النداء (يا) ولكنها تختص بنداء القريب كقول الشاعر :

أفاطم مهلا بعض هذا التدلل وإن كنت قد أزمعت صرمى فأجملى

وقد ينادى بها البعيد لسبب بلاغى كما هو واضح .

٢ — قد تخرج (الهمزة) عن أداء وظيفة التعليق فى الجملة الاستفهامية لتؤدى معنى وظيفياً فى السياق لا يقصد منه الاستفهام الحقيقى بل القصد منه التسوية وذلك حين تكون الهمزة داخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها ، قال تعالى : (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) و (سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم) وكقولك (ما أبالى أسافرت أم مكثت) و (ما أدرى أحضر محمد الحفلة أم لم يحضر) .

٣ — تخرج (الهمزة) عن أداء وظيفة التعليق فى الجملة الاستفهامية لتؤدى معنى وظيفياً آخر فى السياق ضمن إطار التعليق لا يقصد منه الاستفهام الحقيقى بل القصد منه الإنكار الإبطالى وهذا يقتضى أن يكون ما بعد الهمزة غير واقع ، وأن مدعيه كاذب . نحو قوله تعالى (أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ

من الملائكة إناثاً)[١] وقوله (أفسحر هذا)[٢] وقوله (أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً)[٣] . ولما كان ما بعد الهمزة غير واقع أو منفى الوقوع لزم ثبوته إن كان منفياً ، لأن نفى النفى إثبات ، ومن ذلك قوله تعالى (ألم نشرح لك صدرك)[٤] . (ألم يجدك يتيما فآوى ووجدك ضالا فهدى)[٥] .

وقال جرير :

ألستم خيرَ من ركب المطايا   وأندى العالمين بطون راح

فالظاهر فى كل الأمثلة السابقة أن الهمزة لم تستعمل فى الاستفهام الحقيقى بل الغرض الإنكار الإبطالى أحياناً وانتزاع الاعتراف بالحقيقة أحياناً أخرى .

٤ — تخرج (الهمزة) عن أداء وظيفة التعليق فى الجملة الاستفهامية لتؤدى معنى وظيفياً آخر فى السياق ضمن إطار التعليق لا يقصد منه الاستفهام الحقيقى ، بل القصد منه الإنكار التوبيخى وهو ما يقتضى أن يكون ما بعد الهمزة واقعاً ، وأنّ فاعله ملوم ، كقوله تعالى (أتعبدون ما تنحتون)[٦] و (أغير الله تدعون)[٧] ومنه قول العجاج :

أطرباً وأنت قِنَّسرىّ   والدهر بالإنسان دوارى

بمعنى : أتطرب وأنت شيخ كبير ؟

---

(١) آية ٤٠ من سورة الإسراء .

(٢) آية ١٥ من سورة الطور .

(٣) آية ١٢ من سورة الحجرات .

(٤) آية ١ من سورة الشرح .

(٥) آيتان ٦ ، ٧ من سورة الضحى .

(٦) آية ٩٥ من سورة الصافات .

(٧) آية ٤٠ من سورة الأنعام .

٥ — تخرج (الهمزة) عن أداء وظيفة تعليق الجملة الاستفهامية لتؤدى معنى وظيفياً آخر فى السياق ضمن إطار التعليق لايقصد منه الاستفهام الحقيقى بل الغرض منه التقرير ومعناه أن تحمل المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه ، وفى هذه الحالة يجب أن يلى الهمزة الشىء الذى تقرر المخاطب به ، فإذا أردنا التقرير بالفعل قلنا مثلا (أضربت زيداً) ، وإذا أردنا التقرير بالفاعل قلنا (أأنت ضربت زيداً) وإذا أردنا التقرير بالمفعول قلنا (أزيداً ضربت) كما هو الشأن فى المستفهم عنه فى حالة التصور .

٦ — تخرج (الهمزة) عن أداء وظيفة تعليق الجملة الاستفهامية لتؤدى معنى وظيفياً آخر ضمن إطار التعليق ، لا يقصد منه الاستفهام الحقيقى ، بل القصد منه التهكم والسخرية كقوله تعالى (أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا)[1] .

٧ — تخرج الهمزة عن أداء وظيفة تعليق الجملة الاستفهامية لتؤدى معنى وظيفياً آخر ضمن إطار التعليق ، لا يقصد منه الاستفهام الحقيقى ، بل القصد منه الأمر وطلب الفعل كقوله تعالى (أأسلمتم) وهو هنا بمعنى (أسلموا)[2].

٨ — تخرج (الهمزة) عن أداء وظيفة تعليق الجملة الاستفهامية لتؤدى معنى وظيفياً آخر فى السياق ضمن إطار التعليق ، لا يقصد منه الاستفهام الحقيقى ، بل القصد منه التعجب كقوله تعالى : (ألم تر إلى ربك كيف مد الظل)[3] وقوله (ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل)[4] .

---

(١) آية ٨٧ من سورة هود .
(٢) آية ٢٠ من سورة آل عمران .
(٣) آية ٤٥ من سورة الفرقان .
(٤) آية ١ من سورة الفيل .

٩ — تخرج (الهمزة) عن أداء وظيفة تعليق الجمل الاستفهامية لتؤدى معنى وظيفياً آخر ضمن إطار التعليق لا يقصد منه الاستفهام الحقيقى ، بل القصد منه الاستبطاء نحو قوله تعالى (ألم يأن للذين آمنوا ... الآية)[1] .

ومن الملاحظ أن بعض النحاة يطلقون كلمة (الألف) ويقصدون الهمزة .

ففى مجال الحديث عن أنواع الألف يقول ابن فارس : « يقولون : ألف أصل ، وألف وصل ، وألف قطع ، وألف استفهام ، وألف المخبر عن نفسه ، فالألف التى للأصل قولنا : أتى ، يأتى ، وألف القطع مثل : أكرم ، وألف الاستفهام مثل : أخرج زيد ؟ وألف المخبر عن نفسه نحو : أنا أخرج ، وألف الوصل تدخل على الأسماء والأفعال والأدوات ، ففى الأسماء قولنا اسم وابن ، والأفعال قولنا : اضرب والتى تدخل على الأداة مختلف فيها .

قال قوم : هى الألف فى قولك : أيم الله .

والألف التى تدخل على لام التعريف مثل : الرجل وهذا فى مذهب أهل البصرة ، وكثيراً ما سمعت أبا سعيد السيرافى يقول فى ألف الرجل : ألف لام التعريف ، والكوفيون يقولون ألف التعريف ولامه معاً وهما مثل : هل ، وبل »[2] .

أما الألف غير الهمزة فهى من مبانى التصريف والقرائن لا من مبانى التقسيم ، والملاحظ من خلال استعمالها فى السياق أنها تأتى لعدة معان وظيفية :

— تقوم الألف مقام الضمير وتؤدى وظيفته فى السياق فى نحو (الزيدان قاما) .

---

(١) الآية ١٦ من سورة الحديد .

(٢) الصاحبى ص ١٠١ ، ١٠٢

— تكون الألف علامة شكلية على رفع الاسم المثنى كما في قولك : (الولدان عاقلان) .

— تكون أداة فصل بين نون النسوة ونون التوكيد في الفعل المؤكد المسند إلى نون النسوة نحو : (اضربنان) .

— تستخدم في السياق لمد الصوت في المنادى المستغاث به أو المتعجب منه أو المندوب . قال الشاعر :

يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان

وقول آخر :

يا عجبا لهذه الفليقه هل تذهبن القوباء الريقه

وقول آخر :

حملت أمراً عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

— تكون بدلا من نون التوكيد على المستوى الإملائي لا العروضي كقوله (لنسفعا وليكونا) .

— تكون بدلا من نون ساكنة في حالة تنوين المنصوب على المستوى الإملائي لا العروضي كقولك (سنقاتل أملا في النصر) .

١ — الباء : حرف من حروف المعاني وهي من قسم الأداة ، تدخل على الاسم الصريح ، والمؤول ويكون بعدها مجروراً أو في محل جر . والملاحظ من خلال مراقبة استعمالها في اللغة أنها تأتي لعدة معان وظيفية أهمها :

(ا) الإلصاق : تقول : مسحت يدي بالأرض ، ومنه قولك : مررت بزيد ، وكأنك ألصقت المرور به .

(ب) الاستعانة : كقولك كتبت بالقلم ، وضربت بالسيف . ومنه باء البسملة .

(ج) المجاوزة : كقولك : سألت به ، بمعنى سألت عنه ، ومنه قوله تعالى (سأل سائل بعذاب واقع)[1] .

(د) التبعيض : كقوله تعالى (عيناً يشرب بها عباد الله)[2] أى : يشرب منها .

(هـ) المصاحبة : كقولك : دخل محمد بكتبه وسلاحه . ومنه قوله تعالى : (وقد دخلوا بالكفر)[3] ، وتقول (ذهبت به) لأنك تكون مصاحباً له .

(و) الظرفية : كقوله تعالى (ولقد نصركم الله ببدر)[4] وقوله (نجيناهم بسحر)[5] ومنه قول الأعشى :

ما بكاء الكبير بالأطلال وسؤالى فهل ترد سؤالى

(ز) الاستعلاء : كقول الشاعر :

أربٌّ يبول الثعلبان برأسه لقد ذلّ من بالت عليه الثعالب

أراد : على رأسه .

(ح) البدل : كقول الحماسى :

فليت لى بهم قوماً إذا ركبوا شنوا الإغارة فرساناً وركبانا

---

(١) آية ١ من سورة المعارج .
(٢) آية ٦ من سورة الإنسان .
(٣) آية ٦١ من سورة المائدة .
(٤) آية ١٢٣ من سورة آل عمران .
(٥) آية ٣٤ من سورة القمر .

ومنه قول الأعشى :

على أنها إذا رأتني أقاد قالت بما قد أراه بصيرا

(ط) التعدية : وتسمى (باء النقل) وهى المعاقبة للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولاً ، وأكثر ما تعدى الفعل اللازم تقول فى ذهب زيد : ذهبت بزيد) ، ومنه قوله تعالى (ذهب الله بنورهم)(١) .

(ى) السببية : كقوله تعالى (إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل)(٢) وقوله (فكلاً أخذنا بذنبه)(٣) وتقول : (وصلت بالعمل إلى الهدف) .

(ك) القسم : وتعتبر الباء أصل حروفه ، كقولك : (أقسم بالله لأفعلن) ، وقولك (بك لأفعلن) .

(ل) الغاية : كقولك : (وقد أحسن بى) أى (إلىّ) .

(م) المقابلة : وهى الداخلة على الأعواض تقول : (اشتريته بألف) (كافأت إحسانه بضعف) وقولهم : (هذا بذاك) .

(ن) التوكيد : وهى الزائدة وتكون زائدة فى الفاعل كقوله تعالى (وكفى بالله شهيداً)(٤) وفى المفعول كقوله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة)(٥) وقوله (وهزّى إليك بجذع النخلة)(٦) وفى المبتدأ نحو (بحسبك درهم)

---

(١) الآية ١٧ من سورة البقرة .
(٢) الآية ٥٤ من سورة البقرة .
(٣) الآية ٤٠ من سورة العنكبوت .
(٤) الآية ٧٩ من سورة النساء .
(٥) الآية ١٩٥ من سورة البقرة .
(٦) آية ٢٥ من سورة مريم .

و (خرجت فإذا بزيد) ، و (كيف بك إذا كان كذا) ، وفى الخبر كقولك : (ما زيد بقائم) وفى الحال الواقعة فى حيز النفى كقولك (ما رجعت بخائب) أى : خائباً .

١٢ — تأتى التاء فى السياق لتؤدى وظيفة القسم ، كقوله تعالى (وتالله لأكيدن أصنامكم)[١] ، ولا تخرج عن أداء هذه الوظيفة إلى وظيفة أخرى .

١٣ — السين : حرف من حروف المعانى وهى من قسم الأداة وتختص بالدخول على الفعل المضارع فتخلصه للاستقبال وهذه هى وظيفتها الأساسية ، وقد تأتى مع أدائها لوظيفتها الأساسية لتؤدى وظيفة التأكيد وهو نوعان :

(أ) تأكيد الوعد كقوله تعالى (أولئك سيرحمهم الله)[٢]. فالسين هنا مفيدة وجود الرحمة لا محالة ، فهى تؤكد الوعد .

(ب) تأكيد الوعيد كقولك : (سأنتقم من الأعداء) .

١٤ — الفاء : حرف من حروف المعانى وهو قسم الأداة تأتى لعدة معان وظيفية هى :

(ا) العطف : وتفيد ثلاثة معان وظيفية فرعية هى :

١ — الترتيب : وهو نوعان : معنوى : كما فى قولك : (قام زيد فعمرو) وذكرى : وهو عطف مفصل على مجمل نحو قوله تعالى : فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه[٣] ونحو : فقد سألوا موسى أكبر من ذلك

---

(١) آية ٥٧ من سورة الأنبياء
(٢) آية ٧١ من سورة التوبة .
(٣) آية ٣٦ من سورة البقرة .

فقالوا : أرنا الله جهرة)[١] ونحو (ونادى نوح ربه فقال رب إنّ ابنى من أهلى)[٢] وقد لا تفيد الترتيب كما فى قول امرىء القيس :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل   بسقط اللوى بين الدخول فحومل

فإن الفاء فى البيت بمعنى (الواو) ولولا ذلك لفسد المعنى لأن الشاعر لا يريد أن يصيره بين الدخول أولا ثم بين حومل .

٢ — التعقيب : نحو (تزوج خالد فولد له) .

٣ — السببية : وهى الفاء التى يغلب أنْ تعطف جملة أو صفة فالأولى نحو قوله تعالى (فوكزه موسى فقضى عليه)[٣] وقوله (فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه)[٤] . والثانية : نحو قوله تعالى (لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم)[٥] . وقد تجىء فى ذلك لمجرد الترتيب نحو (فراغ إلى أهله فجاء بعجل سمين ، فقربه إليهم)[٦] ونحو (لقد كنت فى غفلة من هذا ، فكشفنا عنك غطاءك)[٧] ونحو : (فالزاجرات زجراً ، فالتاليات ذكراً)[٨] . وقد أوضح ابن هشام فى المغنى أنّ الزمخشرى ذكر للفاء مع الصفات ثلاث أحوال :

---

(١) الآية ١٥٣ من سورة النساء .

(٢) الآية ٤٥ من سورة هود .

(٣) الآية ١٥ من سورة القصص .

(٤) الآية ٣٧ من سورة البقرة .

(٥) الآيات ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ من سورة الواقعة .

(٦) الآيتان ٢٦ ، ٢٧ من سورة الذاريات .

(٧) الآية ٢٢ من سورة ق .

(٨) الآية ٢ من سورة الصافات .

أحدها : أنْ تدل على ترتيب معانيها في الوجه كقوله :

يالهف زيابة للحارث فالصابح فالغانم فالآيب .

أي الذي صبح ، فغنم ، فآب .

والثاني : أنْ تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه نحو قولك : (خذ الأكمل فالأفضل أو اعمل الأحسن فالأجمل) .

والثالث : أنْ تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو (رحم الله المحلقين فالمقصرين)[1] .

وتعتبر الفاء الداخلة على الفعل المضارع سببية إذا كان ما قبلها سبباً فيما بعدها تقول : (لا تتكاسلْ فتخسر) (اعمل خيراً فتفوز) ويكون الفعل بعدها منصوباً ، واقعاً بعد جملة إنشائية .

(ب) تقع الفاء رابطة لجواب الشرط فتؤدى وظيفة الربط بين الجواب وشرطه وذلك حين لا يصلح الجواب لأنْ يكون شرطاً وذلك بأنْ يكون الجواب :

١ — جملة اسمية : كقوله تعالى (إنْ تعذبهم فإنّهم عبادك)[2] .

٢ — جملة مبدوءة بخالفة مدح أو ذم : كقوله تعالى (إنْ تبدوا الصدقات

---

(١) المغنى ج ١ ص ١٦٣

(٢) الآية ١١٨ من سورة المائدة .

فنعمّا هى)[1] وقوله : (ومَنْ يكن الشيطان له قريناً فساء قرينا)[2] وقولك (إنْ نحن بلادك فبئس ما تعمل) .

٣ — جملة إنشائية : نحو قوله تعالى (إن كنتم تحبون الله فاتّبعونى يحببكم الله)[3] ونحو : (فإنْ شهدوا فلا تشهد معهم)[4] ونحو : (قل أرأيتم إنْ أصبح ماؤكم غوراً فمن يأتيكم بماء معين)[5] ، ونحو (إنْ قام زيد فوالله لأقومن) ونحو (إنْ لم يتب فياخسره رجلا) .

٤ — جملة مبدوءة ببعض الأدوات كعسى ، وليس ، وسوف ، والسين ، وقد ، ولن ، تقول : (إنْ تجتهد فعسى أنْ تنجح) وقال تعالى (ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شىء)[6] وقال : (من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه)[7] وقال : (إنْ يسرق فقد سرق أخ له من قبل)[8] وقد تكون (قد) مقدرة قال تعالى (إنْ كان قميصه قدّ من قبل فصدقت وهو من الكاذبين ، وإنْ كان قميصه قدّ من دبر فكذبت وهو من الصادقين)[9] . ونحو (وما يفعلوا من خير فلن يكفروه)[10] ونحو (إنْ تخلص فى عملك فسيحترمك الناس) .

---

(١) الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٣٨ من سورة النساء .

(٣) الآية ٣١ من سورة آل عمران .

(٤) الآية ١٥٠ من سورة الأنعام .

(٥) الآية ٣٠ من سورة الملك .

(٦) الآية ٢٨ من سورة آل عمران .

(٧) الآية ٥٤ من سورة المائدة .

(٨) الآية ٧٧ من سورة يوسف .

(٩) الآيتان ٢٦ ، ٢٧ من سورة يوسف .

(١٠) الآية ١١٥ من سورة آل عمران .

وكما تؤدى الفاء وظيفة الربط بين الجواب وشرطه كذلك تؤدى وظيفة الربط بين شبه الجواب وشبه الشرط وذلك فى نحو قولك : (الذى يتقن عمله فله مكافأة) .

(ج) قد ترد الفاء لتؤدى وظيفة الإشعار باستئناف الكلام وتسمى (الاستئنافية) كقول الشاعر :

ألم تسأل الربع القَواء فينطقُ   وهل تخبرَنْك اليومَ بيداءُ سملقُ ؟

أى (فهو ينطق) بدليل عدم جزم الفعل (ينطق) عطفاً على (تسأل) المجزوم ومنه قوله تعالى (فإنّما يقول له كن فيكون) أى فهو يكون حينئذ وقد حقق ابن هشام فى هذه الفاء فوجد أنّها فى الأمثلة للعطف لا للاستئناف، وأنّ المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل[1] .

١٥ — الكاف المفردة : حرف من حروف المعانى وهى من قسم الأداة وتأتى لعدة معان وظيفية هى :

(ا) التشبيه نحو : (زيد كالأسد) .

(ب) التعليل : نحو قوله تعالى (وى كأنْ لا يفلح الكافرون)[2] أى أعجب لعدم فلاحهم . وقوله (واذكروه كما هداكم)[3] .

(ج) الاستعلاء : فقد ورد فى النصوص أنّ بعضهم قيل له : كيف

---

(١) انظر المغنى ١ ص ١٦٧ — ١٦٨

(٢) الآية ٨٢ من سورة القصص .

(٣) الآية ١٩٨ من سورة البقرة .

أصبحت ؟ فقال كثير أى : على خير . وقد قيل فى (كن كما أنت) إن المعنى: كن على ما أنت عليه .

(د) التوكيد : وفيه تكون الكاف زائدة نحو قوله تعالى (ليس كمثله شىء)[1] فإن الكاف فى هذه الآية قد زيدت لتوكيد نفى المِثْل ، والتقدير (ليس شىء مثله) .

وكل ما تقدم خاص بالكاف التى يكون الاسم بعدها مجروراً .

(هـ) تقوم الكاف مقام الاسم وتؤدى معناه فى السياق فتخرج عن كونها أداة لتقوم بوظيفة الاسم وتكون بمعنى (مثل) فقد جوز النحويون أن تكون (الكاف) فى قولك : (زيد كالأسد) فى موضع رفع بمعنى (مِثْل) ، و (الأسد) مخفوضاً بالإضافة[2] .

١٦ — اللام المفردة : حرف من حروف المعانى وهى من قسم الأداة وتكون على ثلاثة أقسام :

أحدها : اللام التى تكون الكلمة الواقعة بعدها مجرورة أو فى محل جر .

الثانى : اللام التى يكون الفعل بعدها مجزوماً .

الثالث : اللام التى لا تكون الكلمة بعدها مجرورة أو مجزومة . ولكل من الأقسام الثلاثة عدة معان وظيفية .

القسم الأول : وهى اللام التى تكون الكلمة بعدها مجرورة أو فى محل

---

(١) آية ١١ من سورة الشورى .

(٢) انظر شرح الأشمونى ٣ ص ٢٩٤ — ٣٠٠

جر . وهذه اللام تكون مكسورة مع ظاهر نحو : الكتاب لِزيد ، وسلمت الرسالةَ لِعمر . إلاّ مع المستغاث المباشر لحرف الاستغاثة (يا) فتكون اللام معه مفتوحة ، نحو (يالَخالد) كما تكون مفتوحة مع كل مضمر نحو : لَنا شأن عظيم ، و (لَكم دينكم) ، و (لَهم ما يبتغون) إلاّ مع ياء المتكلم فتكون مكسورة نحو (لِي أملٌ في النجاح) .

لهذه اللام عدة معان وظيفية هي :

١ — الاستحقاق : إذا وقعت اللام بين اسم المعنى وهو المصدر ، وبين اسم الذات ، نحو (الحمد لله) و (العزة لله) و (الأمر لله) .

٢ — الاختصاص : نحو (الأرض للفلاح) و (القصيدة للمتنبي) .

٣ — الملك : نحو (له ما في السموات وما في الأرض)[١] .

٤ — التمليك . نحو : (أعطيت لمحمد كتاباً) .

٥ — شبه التمليك : نحو قوله تعالى (جعل لكم من أنفسكم أزواجاً)[٢] .

٦ — التعليل : نحو قوله تعالى (وإنّه لِحبّ الخير لشديد)[٣] . ومن هذه اللام الداخلة على الفعل المضارع كقوله تعالى (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس)[٤] ، ومنها أيضاً اللام الداخلة على المستغاث لأجله في قولك (يالَزيد لِعمرو) .

---

(١) الآية ١٧١ من سورة النساء .

(٢) الآية ١١ من سورة الشورى .

(٣) الآية ٨ من سورة العاديات .

(٤) الآية ٤٤ من سورة النحل .

٧ — توكيد النفي : وهي اللام الداخلة على الفعل مسبوقة بـ (ما كان) أو بـ (لم يكن) مسندتين إلى ما أسند إليه الفعل المقرون باللام ويسميها أكثر النحويين (لام الجحود) وقد أورد ابن هشام أنّ النحاس يفضل تسميتها (لام النفي) ، لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار[1] .

٨ — موافقة (إلى) . نحو قوله تعالى : (بأنّ ربك أوحى لها)[2] بمعنى (إليها) وقوله (كلٌّ يجرى لأجل مسمى)[3] أيْ : إلى أجل مسمى وقوله (ولو ردّوا لعادوا لما نُهوا عنه)[4] ، أي إلى ما نُهوا عنه .

٩ — الاستعلاء : وتكون بمعنى (على) نحو قوله تعالى (دعانا لجنبه)[5] وقوله : (وإنْ أسأتم فلها)[6] أي : فعليها ، ونحو قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها : (اشترطى لهم الولاء) أيْ اشترطى عليهم الولاء .

١٠ — الظرفية : وتكون بمعنى (في) نحو قوله تعالى (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة)[7] أي : في يوم القيامة ، وقوله : (لا يجليها لوقتها إلاّ هو)[8] أي : في وقتها ، وقولهم : (مضى لسبيله) أي : في سبيله ومنه قوله تعالى : (يا ليتني قدمت لحياتي)[9] أي : في حياتي .

---

(١) انظر المغنى ج ١ ص ٢١١

(٢) آية ٥ من سورة الزلزلة .

(٣) آية ٢ من سورة الرعد .

(٤) آية ٢٨ من سورة الأنعام .

(٥) آية ١٢ من سورة يونس .

(٦) آية ٧ من سورة الإسراء .

(٧) آية ٤٧ من سورة الأنبياء .

(٨) آية ١٨٧ من سورة الأعراف .

(٩) آية ٢٤ من سورة الفجر .

١١ — أنْ تكون بمعنى (عند) كقوله تعالى (بل كذّبوا بالحق لِما جاءهم)[1] بكسر اللام وتخفيف الميم . وكقولك : (كتبت الرسالة لسبعٍ خلَوْنَ) ، وبذلك تؤدى وظيفة الاسم .

١٢ — تقوم مقام (بعد) فتخرج عن كونها أداة لتؤدى وظيفة الاسم نحو قوله تعالى (أقم الصلاة لدلوك الشمس)[2] وفي الحديث (صوموا لرؤيته) أىْ : بعد رؤيته .

١٣ — تكون بمعنى (مع) كقول الشاعر :

فلما تفرقنا كأنى ومالكا لطولِ اجتماعٍ لم نبت ليلة معا

أىْ مع طول اجتماع .

١٤ — تكون بمعنى (مِنْ) نحو (سمعت له صراخاً) أىْ : سمعت منه صراخاً . وقال جرير :

لنا الفضل فى الدنيا وأنفك راغم ونحن لكم يوم القيامة أفضل

يريد : نحن أفضل منكم يوم القيامة .

١٥ — التبليغ : إذا دخلت اللام على سامع لقول أو ما فى معناه تقول : (قلت له ، وأذنت له ، وفسّرت له) .

١٦ — المجاوزة : بأنْ تكون اللام بمعنى (عن) نحو قوله تعالى : (وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا إليه)[3] على تفسير

---

(١) آية ٥ من سورة ق .

(٢) آية ٧٨ من سورة الإسراء .

(٣) آية ١١ من سورة الأحقاف .

اللام فى (للذين) بمعنى (عن) . ومثله قوله تعالى : (قالت أخراهم لأولاهم ربنا هؤلاء أضلونا)[1] وقوله (ولا أقول للذين تزدرى أعينكم لن يؤتيهم الله خيراً)[2] . ومثله أيضاً قول الشاعر :

كضرائر الحسناء قلنَ لوجهها ... حسداً وبغضاً : إنه لدميم

والمعنى : قلن عن وجهها ...

١٧ — الصيرورة : وتسمى لام العاقبة ، ولام المآل نحو قوله تعالى (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً)[3] . وقاله المنفلوطى : لو علم البانى أنه يبنى للخراب (والوالد أنه يلد للموت ما بنى البانى ولا ولد الوالد) . وقال الشاعر :

فللموت تغذو الوالدات سخالها ... كما لخراب الدور تبنى المساكن

١٨ — القسم والتعجب معاً : وتختص باسم الله تعالى كقوله :

لله يبقى على الأيام ذو حيد ... بمُشْمَخِرٍّ به الظَّيّان والآس

١٩ — التعجب المجرد من القسم : وتستعمل فى النداء كقولك : (ياللماء ، يا للعشب) إذا تعجبت من كثرتها . وتقول : (يالك من رجل عالم) وقالوا (لله دره فارساً) و (لله أنت) وقال الشاعر :

فيالك من ليل كأن نجومه ... بكل مغار الفتل شدت بيذبل

---

(١) الآية ٣٨ من سورة الأعراف .

(٢) الآية ٣١ من سورة هود .

(٣) الآية ٨ من سورة القصص .

وقال آخر :

شباب وشيب وافتقار وثروة فللّه هذا الدهر كيف ترددا

٢٠ — التعدية : ومثل لها ابن مالك بقوله تعالى (فهب لى من لدنك وليا) وفضل ابن هشام أن يمثل لها بنحو (ما أضرب زيداً لعمرو) و (ما أحبّه لبكر)[١] .

٢١ — التوكيد : وفيه تكون اللام زائدة ، ومنها اللام المعترضة بين الفعل ومفعوله تقول : (شكرت له على صنيعه) والأصل (شكرته على صنيعه) وقال الشاعر :

وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا أجار لمسلم ومعاهد

فالفعل (أجار) متعد ومفعوله (مسلم) وقد اعترضت اللام بين الفعل المتعدى ومفعوله لأداء معنى وظيفى هو التوكيد . ومنها : اللام المقحمة وهى التى تعترض بين المتضايفين كما فى قولهم (يا بؤس للحرب) والأصل : يا بؤس الحرب . فأقحمت اللام للاختصاص . ومنه قولهم (لا أبالك) و (لا أخاله) و (لا غلامى له) ومنها : اللام التى يسميها النحاة لام التقوية وهى فى نظرهم اللام المزيدة لتقوية عامل ضعف إمّا بتأخره نحو (هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون)[٢] ونحو (إنْ كنتم للرؤيا تعبرون)[٣] أو بكونه فرعاً فى (العمل) نحو (مصدقاً لما معهم)[٤] و (فعّال لما يريد)[٥] و (نزاعة

---

(١) انظر المغنى ج ١ ص ٢١٥

(٢) آية ١٥٤ من سورة الأعراف .

(٣) آية ٤٣ من سورة يوسف .

(٤) آية ٩١ من سورة البقرة .

(٥) آية ١٠٧ من سورة هود .

للشوى)[١] والظاهر أنّ تفسير النحاة للام التقوية بما أوردناه عنهم منطلق من تأثرهم المعهود بنظرية العامل وفى رأيى أنهم لو اكتفوا بتسمية اللام هنا بأنها لام التقوية دون تعريفها لـكان أولى وأصح . فالتقوية فى نظرى منصبة على معنى التعبير دون غيره . ومنها : لام المستغاث به كقولك (يا لَزيد لِعمرو).

٢٢ — التبيين : ومنه تقع اللام بعد خالفة تعجب أو صفة تفضيل مفهمتين حباً أو بغضاً تقول : (ما أحبَّنى) و (ما أبغضنى) فإنْ أكملت وقلت (ما أحبنى لفلان) أو (ما أبغضنى لفلان) كنت (أنت) فاعل الحب أو البغض وهو مفعولهما ، وإنْ قلت (إلى فلان) فالأمر بالعكس أىْ يكون هو فاعل الحب أو البغض وأنت مفعولهما [٢] .

القسم الثانى : اللام التى يقع الفعل بعدها مجزوماً وهى اللام الموضوعة للطلب ، وتـكون مكسورة إلاّ إذا سبقتها الفاء أو الواو ، وتأتى لعدة معان وظيفية هى :

١ — الأمر نحو قوله تعالى : (لينفق ذو سعة من سعته)[٣] .

٢ — الدعاء : كقوله تعالى : (ليقض علينا ربك) [٤] .

٣ — الالتماس : كقولك لمن يساويك دون استعلاء (ليستعدّ صديقى للسفر معى) .

٤ — الطلب الخارج إلى الخبر : كقوله تعالى : (قل من كان فى الضلالة

---

(١) الآية ١٦ من سورة المعارج .

(٢) انظر شرح الأشمونى ج ٣ ص ٢٣٧ — ٢٥٨

(٣) الآية ٧ من سورة الطلاق .

(٤) الآية ٧٧ من سورة الزخرف .

فليمدد له الرحمن مدا)[١] أى (فيمد) وقوله (اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم)[٢] ، أى : (ونحمل) .

٥ — الطلب الخارج إلى التهديد : كقوله تعالى : (ومن شاء فليكفر)[٣] .

القسم الثالث : اللام التى لا تكون الكلمة بعدها مجرورة أو مجزومة وتأتى على ستة أنواع :

الأول : لام الابتداء وتؤدى الوظائف الآتية :

١ — توكيد مضمون الجملة ولهذا زحلقت فى باب (إنّ) عن صدر الجملة وعلل النحاة ذلك بكراهية ابتداء الكلام بمؤكدين مثل (لأنت رجل صادق).

٢ — تخليص المضارع لزمن الحال مثل : (إنك لتعلم الحقيقة) .

وتدخل هذه اللام على المبتدأ نحو قولك : (لأنت مهذب) كما تدخل على ما بعد (إنّ) نحو (إنّ ربى لسميع الدعاء)[٤] (وإنّ ربك ليحكم بينهم)[٥] و (وإنك لعلى خلق عظيم)[٦] .

الثانى : اللام الزائدة وهى الداخلة فى خبر المبتدأ أو ما كان أصله خبراً كالخبر الواقع بعد أنّ المفتوحة ولكنّ ، وما زال ، والمفعول الثانى لفعل يتعدى

---

(١) الآية ٧٥ من سورة مريم .
(٢) الآية ١٢ من سورة العنكبوت .
(٣) الآية ٢٩ من سورة الكهف .
(٤) الآية ٣٩ من سورة ابراهيم .
(٥) الآية ١٢٤ من سورة النحل .
(٦) الاية ٤ من سورة القلم .

لمفعولين وفى وقوعها زائدة فى خبر المبتدأ يقول الشاعر :

أم الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبة

وفى خبر (أنَّ) المفتوحة قوله تعالى (إلا أنهم ليأكلون الطعام)[1]
بفتح الهمزة وفى خبر (لكنَّ) قول بعضهم : (ولكنني من حبها لعميد ...)
وفى خبر (ما زال) قول الشاعر :

وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها لكالهائم المقصى بكل مراد

وفى المفعول الثانى لأرى فى قول بعضهم (أراك لشاتمى) ونحو ذلك .

الثالث : لام الجواب وهى على ثلاثة أقسام :

١ ـ اللام الواقعة فى جواب (لو) مثل : (لو جئت لأكرمتك) ،
ومنه قوله تعالى (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا)[2]

٢ ـ اللام الواقعة فى جواب (لولا) مثل : (لولا الرافدان لماتت أرض العراق) ومنه قوله تعالى (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض)[3] .

٣ ـ اللام الواقعة فى جواب القسم . كقولك : (والله لأدافعن عن وطنى ، ومنه قوله تعالى (تالله لأكيدنَّ أصنامكم)

---

(١) آية ٢٠ من سورة الفرقان .

(٢) آية ٢٢ من سورة الأنبياء .

(٣) آية ٢٥١ من سورة البقرة

الرابع : اللام الموطئة أو المؤذنة : وهى اللام الداخلة على أداة شرط للايذان بأن الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها لا على الشرط . تقول : (لَئِنْ زرتنى لأكرمنَّك) ومنه قوله تعالى (لَئِنْ أخرجُوا لا يخرجون معهم ، ولَئِنْ قوتلوا لا ينصرونهم ولَئِنْ نصروهم ليولُّنَّ الأدبار)(١) والظاهر أنَّ هذه اللام يكثر دخولها فى اللغة على (إنْ) الشرطية ، وقد تدخل على غيرها قليلا (٢) .

١٧ — الواو حرف من حروف المعانى وهى من قسم الأداة تستعمل فى اللغة للتعبير عن الوظائف الآتية :

(ا) العطف : ومعناه مطلق الجمع ، وضمن إطار العطف تقوم بالوظائف الآتية وتنفرد عن سائر أحرف العطف بها :

— عطف الشيء على مصاحبه نحو قوله تعالى (فأنجيناه وأصحاب السفينة) .

— عطف الشيء على سابقه نحو قوله تعالى (ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم) .

— عطف الشيء على لاحقه كقوله تعالى (كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك) .

— اقترانها بـ (إما) نحو (إمّا شاكراً وإمّا كفورا) .

— اقترانها بـ (لا) إذا سبقت بنفى ولم تقصد المعية نحو : (ما قام زيد ولا عمرو) وتقوم هنا بوظيفة التعبير عن الفعل منفىّ عنها فى حالتى الاجتماع

---

(١) الآية ١٢ من سورة الحشر .

(٢) انظر شرح الأشمونى ج ٣ ص ٢٣٥ — ٢٣٦ .

والانفراد ومنه قوله تعالى (وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى)[1] وإذا فُقِدَ أحد الشرطين وهما سبق النفي وعدم قصد المعية امتنع اقترانها بـ (لا) فلا يجوز (قام خالد ولا محمد) وقد جاز في الآية الكريمة (ولا الضالين) لأنّ في (غير) معنى النفي ولا يجوز : (ما اختصم زيد ولا عمرو) لأن المعية مقصودة في هذا المثال .

— اقترانها بـ (لكنْ) نحو قوله تعالى (ولكن رسول الله) .

— عطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى وظيفة الربط ، مثل (مررت برجل قائم زيد وأخوه) ومثل (زيد قائم عمرو وغلامه) وفي باب الاشتغال تقول : (زيداً ضربت عمراً وأخاه) .

— عطف العقد على النيف فلا يقوم بهذه الوظيفة غيرها من أدوات العطف . تقول : (واحد وعشرون) .

— عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقول شوقي :

والناس صنفان : موتى في حياتهم
وآخرون ببطن الأرض أحياء

وكقول الشاعر :

بكيت وما بكا رجل حزين
على ربعين مسلوب وبالي

---

(١) الآية ٣٧ من سورة سبأ .

— عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو قول الفرزدق :

إن الرزية لا رزية مثلها   فقدان مثل محمد ومحمد

وقول أبي نواس :

أقمنا بها يوماً ويوماً وثالثاً   ويوماً له يوم الترحل خامس

— عطف ما لا يستغنى عنه في الكلام تقول : (اختصم زيد وعمرو) و (اشترك زيد وعمرو) ومنه (جلست بين زيد وعمرو) وتشاركها في هذا (أم) المتصلة في نحو قولك (سواء أقمت أم قعدت) فإنها في المثال عطفت مالا يستغنى عنه .

— عطف العام على الخاص ، وبالعكس ، فالأول نحو قوله تعالى (رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمناً والمؤمنين والمؤمنات)[1] . والثاني نحو قوله تعالى (وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح)[2] ، ويشاركها في عطف الخاص على العام (حتى) العاطفة تقول : (مات الناس حتى العلماء) و (قدم الجنود حتى المشاة) فإنها في المثالين الأخيرين عطفت الخاص على العام .

— عطف فعل محذوف بقي معموله على فعل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد كقول الشاعر :

إذا ما الغانيات برزن يوماً   وزججن الحواجبا والعيونا

والمعنى : وكحلن العيونا ، لأنّ الجامع بين التزجيج والتكحيل هو التحسين والتزيين .

---

(١) الآية ٢٨ من سورة نوح .

(٢) الآية ٧ من سورة الأحزاب .

— عطف الشيء على مرادفه نحو قوله تعالى (إنّما أشكو بثى وحزنى إلى الله) وقوله (أولئك عليهم صلوات من الله ورحمة) وقوله : (عوجاً ولا أمتا) وقول الشاعر :

فقدمت الأديم لراهشيه   وألفى قولها كذباً ومَيْنا

وقد تخرج (الواو) عن إفادة مطلق الجمع التى تحدثنا عنها لتستعمل فى الكلام بمعنى (أو) فيما يأتى :

— أنْ تكون بمعنى (أو) فى التقسيم كقولك : (الكلمة اسم وفعل وصفة وخالفة وضمير وظرف وأداة . على أن هذا يحتمل أن تكون الواو فيه لمطلق الجمع إذا عرفنا أنّ الكلمة جنس يضم تحته كل هذه الأنواع مجتمعة.

— أنْ تكون بمعنى (أو) فى التخيير كما فى قول الشاعر :

وقالوا نأتْ فاختر لها الصبر والبكا   فقلت : البكا أشفى إذاً لغليلى

(ب) تأتى الواو بمعنى باء الجر فقد ورد فى النصوص قولهم (أنت أعلم ومالك) و (بعت الشاء شاة ودرهما) .

(ج) تأتى الواو لأداء وظيفة الإشعار باستئناف الكلام ويأتى ما بعدها مرفوعاً وتسمى (الواو الاستئنافية) نحو قوله تعالى (لنبين لكم ونقرّ فى الأرحام ما نشاء) برفع الفعل (نقرّ) وقوله : (من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم) فيمن رفع (يذرهم) أيضاً . وقالوا : (لا تأكل السمك وتشربُ اللبن) فيمن رفع (تشربُ) على أن الواو للاستئناف . وفى الأمثلة السابقة لم تكن الواو للعطف وإلاّ لوجب نصب الفعل (نقرّ) عطفاً على (نبين)

ولا تنصب أو انجزم الفعل (تشرب) وانجزم الفعل (يذرهم) كما ورد فى بعض القراءات ، والزم عطف الخبر على الأمر وهذا غير سليم .

(د) تأتى الواو للحال وهى الداخلة على الجملة الاسمية وتسمى (واو الحال) والجملة بعدها فى محل نصب على الحال تقول (جاء الرجل والشمس طالعة) . وقد تدخل على الجملة الفعلية كقول الشاعر :

بأيدى رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تـكثر القتلى بها حين سلّت

فجملة (ولم تـكثر القتلى . . .) حالية ولو قدرت الواو فيها عاطفة لانقلب المدح ذماً .

(هـ) تـكون الواو المعية وهى الواو الداخلة على الاسم أو على الفعل المضارع فيكونان منصوبين ، فمن دخولها على الاسم قولك (سرت والشاطىء) ومن دخولها على الفعل قول الشاعرة :

ولبس عبـاءة وتقرَّ عينى أحب إلىّ مِنْ لبس الشفوف

وقول آخر :

لا تنه عن خلق وتأتىَ مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

(و) تأتى الواو أداة للقسم فيـكون ما بعدها مجروراً ولا تدخل إلاّ على الاسم الظاهر ، تقول (والله لأدافعن عن الوطن) وإذا تلتهـا واو أخرى كانت الثانية للعطف كقوله تعالى (والتين والزيتون ٠٠٠) الآية ، ولا تتعلق هذه الواو إلا بمحذوف .

(ز) ورد عن النحاة أن (الواو) فى مثل قول الشاعر :

وليل كموج البحر أرخى سدوله   عليَّ بأنواع الهموم ليبتلى

تسمى واو (رب) يكون الاسم بعدها مجروراً .

والملاحظ أن الواو فى البيت هى واو التكثير ولم تدخل الواو عليها ودخلت على واو القسم لأن القسم لو حذفت واوه لالتبست بالواو الأخرى فضاع أحد معنيين وظيفيين ، أما هذه الواو فهى أسلوبية لا نحوية فلا تقع مع ما بعدها فى أنواع الجمل النحوية ومعنى البيت : كثيراً ما صادفت ليلا كموج البحر .

(ح) تخرج الواو عن كونها أداة لتؤدى وظيفة الإضمار فتكون ضميراً لجماعة الذكور تقول (الرجال قاموا) .

٢١ — (آ) بالمد حرف من حروف المعانى وهو من قسم الأداة ، يستعمل لنداء البعيد ، وهو مسموع — لم يذكره سيبويه وذكره غيره(١) .

٢٢ — (أم) حرف من حروف المعانى وهو من قسم الأداة تأتى على أربعة أوجه :

الأول : أنْ تكون متصلة وتؤدى فى هذه الحالة وظيفة العطف وهى إمّا أنْ تتقدم عليها همزة التسوية نحو : (سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر) وفى هذه الحالة لا تستدعى الهمزة جواباً لأن الغرض من الاستفهام التسوية . وإما أنْ تتقدم عليها همزة يطلب بها وبـ (أم) التعيين تقول : (أزيد فى الدار أم عمرو ؟) فيكون الجواب (زيد) أو (عمرو) ولا يجوز

---

(١) انظر المغنى حـ ١ ص ٢

أن يكون (لا) أو (نعم) على أن أم هذه قد سميت متصلة لأن ما بعدها وما قبلها لا يستغنى أحدهما عن الآخر .

الثانى : أنْ تكون منقطعة تؤدى وظيفة الإضراب وتقوم بوظيفة الأداة (بل) وهى إمّا أنْ تكون مسبوقة بالخبر المحض نحو قوله تعالى (تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه) . وإمّا أنْ تكون مسبوقة بهمزة لغير استفهام نحو (ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها) فالهمزة فى هذه الآية للانكار لا للاستفهام الحقيقى ومعنى الإنكار بمنزلة معنى النفى . وإمّا أن تكون مسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو (هل يستوى الأعمى والبصير أمْ هل تستوى الظلمات والنور)[1] فالمنقطعة تؤدى ثلاثة معان وظيفية هى :

١ — الإضراب المحض كقوله تعالى (هل يستوى الأعمى والبصير أمْ هل تستوى الظلمات والنور أم جعلوا لله شركاء) .

٢ — الإضراب المتضمن استفهاماً إنكارياً كقوله تعالى : (أم له البنات ولكم البنون)[2] والتقدير بل أله البنات ولكم البنون : فلا يجوز أن تكون (أم) هنا للاضراب المحض .

٣ — الإضراب المتضمن استفهاماً طلبياً ، كقولهم : (إنها لأبل أم شاء) ، والتقدير بل أهى شاء .

الثالث : أنْ تكون زائدة فى الكلام كقوله تعالى (أفلا تبصرون أم

(١) آية ١٦ من سورة الرعد .

(٢) آية ٣٩ من سورة الطور .

أنا خير) والتقدير : أفلا تبصرون أنا خير ، ومنه قول الشاعر :

يا ليت شعرى ولا منجى من الهرم

أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

الرابع : أن تكون أداة للتعريف فتقوم بوظيفة أداة التعريف — فقد ورد فى النصوص أن بعض العرب كطى وحمير قد استعملوا (أم) أداة التعريف وأنشدوا :

ذاك خليلى وذو يواصلنى يرمى ورائى بامسهم وامسلمه

وفى الحديث الشريف (ليس من امبر امصيام فى امسفر) .

٢٣ — أنْ : المفتوحة الهمزة الساكنة النون ، حرف من حروف المعانى وهى من قسم الأداة تأتى لعدة معان وظيفية :

— يكون أحد مكونات المصدر : وتسمى حرفاً مصدرياً يأتى الفعل المضارع بعدها منصوباً ومن مجموع أنْ والفعل يتكون مصدر مؤول يقع فى موضعين أحدهما فى الابتداء فيكون المصدر المؤول فى موضع رفع قال تعالى (وأن تصوموا خير لكم)[١] ، (وأنْ يستعففن خير لهن)[٢] (وأنْ تعفو أقرب للتقوى)[٣] .

والثانى : بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فيكون المصدر المؤول فى

---

(١) الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٦٠ من سورة النور .

(٣) الآية ٢٣٧ من سورة البقرة .

موضع رفع كقوله تعالى (وعسى أن تكرهوا شيئاً .. الآية)[١] ونحو (يعجبني أنْ تزورني) وفي موضع نصب كقوله تعالى (وما كان هذا القرآن أنْ يفترى)[٢] وقولك : (أود أنْ أزورك) وفي محل خفض كقوله تعالى (مِن قبل أنْ يأتي أحدكم الموت)[٣] .

— تكون مخففة من (أنّ) الثقيلة وتقع هذه بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته نحو (أفلا يرون أنْ لا يرجع إليهم قولا) و (علم أن سيكون) ونحو قولك : (أيقنت أنْ سينتصر العرب على أعدائهم) وكقول الشاعر :

زعم الفرزدق أن سيقتل مربعاً　　　أبشر بطول سلامة يا مربع

— تكون مفسرة بمعنى (أي) تؤدي وظيفة التفسير فيكون ما بعدها تفسيراً لما قبلها قال تعالى (فأوحينا إليه أن اصنع الفلك)[٤] ، وقال (ونودوا أنْ تلكم الجنة)[٥] . وقد أنكر الكوفيون (أنْ) التفسيرية ، وأيدهم في ذلك ابن هشام وعلل ذلك أنه إذا قيل : كتبت إليه أن قم لم يكن (قم) نفس (كتبت) كما كان الذهب نفس المسجد في قولك : (هذا عسجد أي ذهب) ولهذا لو جئت بـ (أي) مكان (أن) في المثال لم يكن مقبولا[٦] .

---

(١) الآية ٢١٦ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٣٧ من سورة يونس .

(٣) الآية ١٠ من سورة المنافقون .

(٤) الآية ٢٧ من سورة المؤمنون .

(٥) الآية ٤٣ من سورة الأعراف .

(٦) انظر المغني ١ ص ٣١

وفى رأيى أنها تعتبر مفسرة فى الحالات التى يصلح أن يكون ما بعدها مفسراً لما قبلها ويصلح أن تضع (أى) موضعها وليس من هذا قولك (كتبت إليه أن قم) .

— تكون زائدة فى الكلام لتؤدى وظيفة التوكيد وغيره كالتنبيه والتعاقب وذلك فى أربعة مواضع :

أحدها : وهو الأكثر أن تقع بعد الظرف الزمانى (لمّا) نحو (ولمّا أنْ جاءت رسلنا لوطاً سيء بهم) .

والثانى : أن تقع بين (لو) وفعل القسم مذكوراً كقول الشاعر :

فأقسم أنْ لو التقينا وأنتم   لكان لكم يوم من الشر مظلم

وقد يأتى فعل القسم محذوفاً كقول الشاعر :

أما والله أن لو كنت حراً   وما بالحر أنت ولا العتيق

والثالث : وهو نادر أن تقع بين الكاف والمخفوض بعدها كقوله :

ويوماً توافينا بوجه مُقَسَّمٍ   كأن ظبية تعطو إلى وارق السَّلَمْ

فى رواية من جر كلمة ظبية .

والرابع : بعد إذا كقوله :

فأمهله حتى إذا أن كأنه   معاطى يد فى لجة الماء غامر

---

(١) الآية ٧٧ من سورة هود .

والذي يبدو لي أنّ بعض أوجه الزيادة في (أن) قد وردت في نصوص قليلة أو نادرة فلا يصح جعلها مطردة ، لأن المعول عليه في اللغة — كما أرى — هو اطراد الاستعمال .

٢٤ — إن : المكسورة الهمزة الساكنة النون : حرف من حروف المعاني وهي من قسم الأداة ترد في السياق لعدة معان وظيفية وهي :

(ا) تكون أداة شرط فتؤدي وظيفة التعليق في الجملة الشرطية تقول : (إن تحترم الناس يحترموك) . قال تعالى (وإن تعودوا نعد)[1] و (إن ينتهوا يغفر لهم)[2] . وقد تقترن بلا النافية كقولك (اجتهد وإلا تفشل) ومنه قوله تعالى (إلا تنصروه فقد نصره الله)[3] و (إلا تنفروا يعذبكم)[4] و (إلا تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين)[5] و (إلاّ تصرف عني كيدهن أصبُ إليهن)[6] .

(ب) تكون أداة نفي فتؤدي وظيفة التعليق في الجملة المنفية ، وتدخل على الجملة الإسمية نحو (إن الكافرون إلا في غرور)[7] ونحو (إن أمهاتهم اللائي ولدنهم)[8] ومنه قوله تعالى (وإن منكم إلا واردها)[9] كما تدخل على

---

(١) الآية ١٩ من سورة الأنفال .
(٢) الآية ٣٨ من سوره الأنفال .
(٣) الآية ٤٠ من سورة التوبة .
(٤) الآية ٣٩ من سورة التوبة .
(٥) الآية ٤٧ من سورة هود .
(٦) الآية ٣٣ من سورة يوسف .
(٧) الآية ٢٠ من سورة الملك .
(٨) الآية ٢ من سورة المجادلة .
(٩) الآية ٧١ من سورة مريم .

الجملة الفعلية ومنه قوله تعالى (وتظنون إن لبثتم إلا قليلا)[١] وقوله : (إن يقولون إلا كذبا)[٢] وقوله : (إن كل نفس لمّا عليها حافظ)[٣] وقد تجتمع الشرطية والنافية في الكلام كقوله تعالى (ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده)[٤] فالأولى شرطية والثانية نافية .

(جـ) تكون مخففة من الثقيلة فتؤدى وظيفة التوكيد وتدخل هذه على الجملتين : الإسمية والفعلية ، فإن دخلت على الإسمية ، جاز أن يكون الاسم بعدها منصوباً أو مرفوعاً قال تعالى (وإن كلاً لما ليوفينهم)[٥] وتقول : (إن عمراً لمنطلق) ويكثر أن يكون ما بعدها مرفوعاً كقوله تعالى (وإن كل لمّا جميع لدينا محضرون)[٦] وقوله (إن هذان لساحران)[٧] . وقد تدخل على الجمل الفعلية كما ذكرنا ، قال تعالى (وإن نظنك لمن الكاذبين)[٨] و (إن وجدنا أكثرهم لفاسقين)[٩] . ويكثر دخولها على أدوات النسخ مثل كان وأخواتها وكاد وأخواتها ، قال تعالى (وإن كانت لكبيرة)[١٠] و (وإن كادوا ليفتنونك)[١١] و (إن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم)[١٢] .

---

(١) الآية ٥٢ من سورة الإسراء .
(٢) الآية ٥ من سورة الكهف .
(٣) الآية ٤ من سورة الطارق .
(٤) الآية ٤١ من سورة فاطر .
(٥) الآية ١١١ من سورة هود .
(٦) الآية ٣٢ من سورة يونس .
(٧) الآية ٦٣ من سورة طه .
(٨) الآية ١٨٦ من سورة الشعراء .
(٩) الآية ١٠٢ من سورة الأعراف .
(١٠) الآية ١٤٣ من سورة البقرة .
(١١) الآية ٧٣ من سورة الإسراء .
(١٢) الآية ٥١ من سورة القلم .

وأجاز الأخفش (إن قام لأنا) و (إن قعد لأنت) وقال بعضهم (إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيه)[1] .

(د) تكون زائدة فى الكلام فتؤدى وظيفة التوكيد أيضاً شأنها شأن الأدوات الزائدة وأكثر ما تزاد بعد (ما) النافية سواء دخلت على جملة فعلية أو إسمية .

قال الشاعر :

ما إن أتيت بشىء أنت تكرهه   إذن فلا رفعت سوطى إلى يدى

وقال آخر :

فما إن طبنا جبن ، ولكن   منايانا ودولة آخرينا

وقد تزاد بعد الضمير الموصول (ما) كقول الشاعر :

يرجى المرء ما إن لا يراه   وتعرض دون أدناه الخطوب

وتزاد بعد (ما) المصدرية كقول الشاعر :

ورج الفتى للخير ما إن رأيته   على السن خيراً لا يزال يزيد

وبعد (ألا) الاستفتاحية كقول الشاعر :

ألا إن سرى ليلى فبت كئيباً   أحاذر أن تنأى النوى بغضوبا

(هـ) قد تأتى (إن) بمعنى (قد) أو (إذ) إذا كان الفعل فى الجملة محقق الوقوع ، وحمل على ذلك قوله تعالى : (إن نفعت الذكرى) فهى هنا بمعنى

---

(١) انظر المغنى جـ ١ ص ٢٤ ، ٢٥

(قد) كما زعم قطرب ، كما حمل على تفسيرها بـ (إذ) قوله تعالى (واتقوا الله إن كنتم مؤمنين) وقوله (لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين) وقوله صلى الله عليه وسلم : (إنا إن شاء الله بكم لاحقون) فإن الأفعال في هذه الأمثلة محققة الوقوع ، فليست (إن) فيها شرطية ، ومن ذلك قول الشاعر :

أتغضب إن أذنا قتيبة حزّتا جهاراً ولم تغضب لقتل ابن حازم[1]

٢٥ — (أو) حرف من حروف المعاني وهي من قسم الأداة تأتي في السياق لتؤدي وظيفة أساسية هي العطف ولكنها وهي تؤدي هذه الوظيفة تؤدي معاني وظيفية خاصة تتضح فيما يأتي :

— الشك : كقوله تعالى (لبثنا يوماً أو بعض يوم) .

— الإبهام : كقوله تعالى (وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين)[2] فالإبهام أفادته (أو) الأولى . وقال الشاعر :

نحن أو أنتم الأولى ألفوا الحق فبعداً للمبطلين وسحقا

— التخيير : وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يمتنع فيه الجمع تقول (تزوج هنداً أو أختها) وتقول : (خذ من مالي ديناراً أو درهماً) .

— الإباحة : وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو قولك (جالس العلماء أو الزهاد) (ساعد الجندي أو الفدائي) (تعلم الكيمياء أو النحو) وإذا دخلت (لا) النافية على مثل هذه الجمل امتنع فعل الجميع كقوله تعالى (ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً) فإنّ معنى الآية : لا تطع أحدهما

---

(١) انظر المصدر السابق ص ٢٥ ، ٢٦

(٢) الآية ٢٤ من سورة سبأ .

فإن (لا) قد دخلت للنهى عما كان مباحاً ، وكذلك الأمر بالنسبة للنهى الموجه إلى التخيير .

— الجمع المطلق : وهى هنا تؤدى وظيفة (الواو) الأساسية كقول الشاعر :

وقد زعمت ليلى بأنى فاجر　　لنفسى تقاها أو عليها فجورها

وقول جرير :

جاء الخلافة أو كانت له قدراً　　كما أتى ربه موسى على قدر

وقول الشاعر :

وكان سيانِ أن لا يسرحوا نعما　　أو يسرحوه بها واغبرت السوح

وقول الشاعر :

إن بها أكتل أو رزاما　　خويربين ينفقان الهاما

فلم يقل الشاعر (خويربا) لأن (أو) بمعنى الواو وقد استعملت لمطلق الجمع .

— الأضراب : وهى هنا تؤدى وظيفة (بل) بشرط أن يتقدمها نفى أو نهى مع تكرار الفعل نحو : (ما قام زيد أو ما قام عمرو) و (لا يقم زيد أو لا يقم عمرو) وذكر بعض النحاة أنها قد تأتى للاضراب مطلقاً واحتجوا لذلك بقول جرير :

ماذا ترى فى عيال قد برمت بهم　　لم أحصِ عدتهم إلا بعداد

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية　　لولا رجاؤك قد قتّلت أولادى

ومنه قوله تعالى (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون) . فمعنى (أو) هنا (بل) .

— التقسيم : نحو (الكلمة اسم أو فعل ، أو صفة ... الخ) .

— الاستثناء : وتكون بمعنى (إلاّ) وينتصب المضارع بعدها بإضمار (أن) تقول (لأحارِبن العدو أو يستسلم) والتقدير (لأحاربنّ العدو إلاّ أنْ يستسلم) .

— الغائية : وتكون بمعنى (إلى أنْ) وتدخل على المضارع ويكون منصوباً كقول الشاعر :

لأستسهلن الصعبَ أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلاّ لصابر

— الشرط : كقولك (لأضربنْ المجرم عاش أو مات) أيْ إنْ عاش بعد الضرب وإن مات .

والذى يبدو لى أنّ قرائن السياق هى التى تحدد معانى (أو) ووظائفها وهى التى تتحكم فى تحديد هذه المعانى والوظائف ولهذا فقد لاحظنا اختلاف النحاة فى تعيين معانى الأدوات الفرعية تبعاً لاختـــلافهم فى توجيه المعنى وتقديره وفهمه .

٢٦ — أيْ : حرف من حروف المعانى وهى من قسم الأداة تأتى فى السياق لتؤدى الوظائف الآتية :

— النداء : وتكون أداة لنداء البعيد والقريب والمتوسط ، قال الشاعر :

ألم تسمعى أىْ عبد فى رونق الضحى بكاء حمامات لهنّ هدير

وجاء فى الحديث (أى رب) .

— التفسير : وتكون أداة تفسير تقول : (عندى عسجد أى ذهب) وتقول : (هذا غضنفر أىْ أسد) وكما تفسر المفـــردات تفسر الجمل كقول الشاعر :

وترميننى بالطرف أىْ أنت مذنب   وتقلينني ، لكن إياك لا أقلى

٢٧ — بل : حرف إضراب وهى من قسم الأداة تأتى فى السياق لتكون حرف ابتداء إذا تلتهـا جملة مستأنفة فتؤدى وظيفة إبطـال ما قبلها وتثبيت مابعدها . كقوله تعالى : (وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه ، بل عباد مكرمون) والمعنى (بل هم عباد مكرمون) وقد تؤدى وظيفة الانتقال من غرض إلى آخر فى السياق كقوله تعالى (قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى ، بل تؤثرون الحياة الدنيا) وقوله (ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم يظلمون ، بل قلوبهم فى غمرة) . ومن دخولها على الجملة قول الشاعر :

بل بلد ملء الفجاج قتمه   لا يشترى كتانه وجهرمه

والتقدير : بل رب بلد . . . الخ .

وإذا تـلا (بل) مفرد أدت وظيفـة العطف وخضعت لتصور المعانى والأحكام الآتية :

١ — إذا تقدّمها أمر أو إيجاب جعلت ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشىء ، وتثبيت الحكم يكون لما بعدها ، تقول : (اضرب زيداً بل عمراً) ، و (قام زيد بل عمرو) فإن المتكلم فى المثال الأول أمر بضرب عمرو وسكت

عن إصدار حكم بشأن زيد ، وفى المثال الثانى أخبر المتكلم بقيام عمرو ولم يذكر حكما بشأن زيد .

٢ — إذا تقدمها نفى أو نهى فهى لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعده تقول : (ما قام زيد بل عمرو) و (لا يقم زيد بل عمرو) .

وقد تزاد قبلها (لا) لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب ، كقول الشاعر :

وجهك البدر لا ، بل الشمس لو لم   يقض للشمس كسفة أو أفول

٢٨ — (عن) : حرف من حروف المعانى وهى لا شك من قسم الأداة تأتى فى السياق على ثلاثة أوجه :

الأول : تكون حرفاً من حروف الجر فيأتى الاسم بعدها مجروراً ولها فى هذه الحالة عدة معان وظيفية :

— المجاوزة : تقول سافرت عن البلد ، و (رغبت عن المجىء)و(رميت السهم عن القوس) .

— البدل : نحو قوله تعالى (واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً) وقد جاء فى الحديث : (صومى عن أمّك) .

— الاستعلاء : نحو (فإنما يبخل عن نفسه) بمعنى (على نفسه) ومنه قول الشاعر :

لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب   عنى ، ولا أنت ديانى فتخزونى

والمعنى (لا أفضلت فى حسب علىّ ...) .

ـ التعليل : نحو قوله تعالى (وما كان استغفار ابراهيم لأبيه إلاّ عن موعدة) .

ـ تكون بمعنى (بعد) نحو : (عمّا قليل ليُصبحُنّ نادمين) ونحو : (لتركبن طبقاً عن طبق) أيْ : حالة بعد حالة ، ومنه قول الشاعر :

ومنهل وردته عن منهل　　　قفر به الأعطان لم تسهل

ـ الظرفية : كقول الشاعر :

وآس سراة الحى حيث لقيتَهم　　　ولاتك عن حمل الرباعة وانيا

والمعنى : ولا تكُ وانياً فى حمل الرباعة .

ـ تكون بمعنى (مِنْ) نحو قوله تعالى (وهو الذى يقبل التوبة عن عباده) ، والمعنى من عباده ، وقوله (أولئك الذين يتقبل عنهم أحسن ما عملوا) وقولك : (أخذ التلميذ العلم عن أستاذه) .

ـ تكون بمعنى الباء نحو قوله : (وما ينطق عن الهوى) ، والمعنى (وما ينطق بالهوى) وقد تكون (عن) على حقيقتها إذا فسرنا الفعل (ينطق) بـ (يصدر قوله) .

ـ الترك : تقول نزلت عن الجبل ، وعن ظهر الدابة .

ـ الاستعانة : تقول (رميت عن القوس) .

ـ تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة . كقول الشاعر :

أتجزع أنْ نفس أتاها حمامها　　　فهلاّ التى عن بين جنبيك تدفع

والمراد : فهلا تدفع عن التي بين جنبيك

والثاني : تكون مصدرية فيتكون منها ومن الفعل المصدر المؤول وذلك في لغة بني تميم فهم يقولون في نحو : أعجبني أنْ تفعل : أعجبني عن تفعل ، وكذلك يفعلون في أنَّ المشددة فيقولون : أشهد عن محمداً رسول الله . وتسمى (عنعنة تميم)[1] .

الثالث : تقوم (عن) مقام الاسم وتؤدى وظيفته في السياق فتخرج عن كونها أداة وظيفتها التعليق لتؤدى وظيفة الاسم فتكون بمعنى (جانب) كقول الشاعر :

فلقد أراني للرماح دريئة ... من عن يميني تارة وأمامي

٢٩ — (في) حرف من حروف الجر وهو من قسم الأداة يأتي في السياق لعدة معان وظيفية هي :

— الظرفية : مكانية أو زمانية ، فالمكانية مثل قولك (أدخلت الخاتم في إصبعي) والزمانية مثل قولك : (أنجزت العمل في ثلاث سنين) .

— المصاحبة : نحو (ادخلوا في أمم) أي : معهم .

— التعليل : نحو قوله تعالى (لمسكم فيما أفضتم) ، وفي الحديث الشريف : (أنّ امرأة دخلت النار في هرة حبستها) .

— الاستعلاء : نحو قوله تعالى (ولأصلبنكم في جذوع النخل) ، وكقول الشاعر :

---

(١) انظر المصدر السابق ج ١ ص ١٤٩

هُمْ صلبوا العبدىّ فى جذع نخلة فلا عطَسَتْ شيبان إلا بأجدعا

فإنّ (فى) بمعنى (على) فى الأمثلة .

— مرادفة الباء : فى المصاحبة كقول الشاعر :

ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون فى طعن الأباهر والكلى

— الغائية : وتكون بمعنى (إلى) الغائية نحو قوله (فردّوا أيديهم فى أفواههم) .

— المقايسة : وهى الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق . نحو (فما متاع الدنيا فى الآخرة إلاّ قليل) .

— التعويض : وهى الزائدة عوضاً من (فى) أخرى محذوفة كقولك : (ضربت فيمن رغبت) . والتقدير : ضربت من رغبت فيه .

— التوكيد : وهى الزائدة لغير تعويض وهو خاص بالضرورة ، كقول الشاعر :

أنا أبو سعد إذا الليل دجا يخال فى سواده برندجا

فيصح اعتبار (فى) زائدة إذا أعربت كلة سواده (نائب فاعل) والأفضل أن يكون نائب الفاعل ضمير الليلة والجار والمجرور حال من الضمير المذكور و (فى) بمعنى الباء فى أحد معانيها ، ومنه قوله تعالى (وقال اركبوا فيها)[1] والتقدير : (اركبوها) .

---

(١) الآية ٤١ من سورة هود .

٣٠ — (قد) حرف من حروف المعانى وهى من قسم الأداة تأتى فى السياق لعدة معان وظيفية وهى :

— التوقع : وتدخل على مضارع متوقع كقولك : (قد يقدم محمد اليوم) إذا كنت تتوقع قدومه . كما تدخل على الفعل الماضى المتوقع ، فيقال مثلا : (قد جاء الرجل) لقوم يتوقعون قدومه . ومنه قول المؤذن (قد قامت الصلاة) لأن الجماعة يتوقعون ذلك وينتظرونه . ومنه قوله تعالى (قد سمع الله قول التى تجادلك)[١] لأنها كانت تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها .

— تقريب الماضى من زمن الحال : تقول (قام خالد) فيحتمل القيام بالماضى القريب والماضى البعيد ، فإذا قلت (قد قام خالد) اختص بالقريب .

— التقليل : ويشمل تقليل وقوع الفعل نحو (قد يصدق الكذوب) و (قد يجود البخيل) و (قد يعثر الجواد) .

— التكثير . ومنه قوله تعالى (قد نرى تقلب وجهك)[٢] ومعناه تكثير الرؤية . ومنه قول الشاعر :

قد أترك القِرن مصفراً أنامله　　كأن أثوابه مجت بفرصاد

— التحقيق : كقوله تعالى (قد أفلح من زكاها)[٣] وقوله : (قد يعلم ما أنتم عليه)[٤] ، فقد هنا دخلت لتوكيد العلم . وفى ذلك دليل على أن التحقيق ليس خاصاً بالماضى .

---

(١) الآية ١ من سورة المجادلة .

(٢) الآية ١٤٤ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٩ من سورة الشمس .

(٤) الآية ٦٤ من سورة النور .

— تنوب (قد) مناب خالفة الإخالة فى السياق فتخرج عن كونها أداة لتؤدى وظيفة الإفصاح تقول : (قد زيداً درهم) و (قدنى درهم) للافصاح ، عن الكفاية فهى فى المثالين بمعنى : يكفى زيداً درهم ، ويكفينى درهم على التوالى .

— تنوب (قد) مناب الاسم فى السياق فتخرج عن كونها أداة لتؤدى وظيفة الاسم باعتبارها مرادفة لكلمة (حسب) وفى هذه الحالة تستعمل مبنية ، وقد تستعمل معربة على قلّة ، تقول فى المبنية (قدْ زيدٍ درهم) بإضافتها إلى زيد ، بمعنى : (حسبَ زيدٍ درهم) وتقول : (قدى درهم) بمعنى : (حسبى درهمٌ) ويقولون فى المعربة : (قد زيد درهم) بالرفع كما يقال (حسب زيد درهم) بالرفع ، و (قدى درهم) بغير نون كما يقال : (حسبى درهم) .

٣١ — (كى) حرف من حروف المعانى وهو من قسم الأداة تأتى فى السياق لعدة معان وظيفية هى :

— تكون مختصرة من (كيف) وهى بمعناها أى أنَّها تؤدى وظيفة التعليق فى الجملة الاستفهامية كقول الشاعر :

كى تجنحون إلى سلم وما نشرت   قتلاكم . ولظى الهيجاء تضطرم ؟

فأصل (كى) فى البيت : (كيف) محذوفة الفاء ، كما حذفت فاء (سوف) فى قول بعضهم (سوأفعل)[1] وإذا لم يقبل هذا التفسير فإنَّ (كى) فى البيت أدّت وظيفة (كيف) .

---

(١) انظر المصدر نفسه ج ١ ص ١٨٢

— التعليل : وتكون بمعنى لام التعليل وهى التى تدخل على (ما) الاستفهامية فى قولهم فى السؤال عن العلة : (كيمه) بمعنى لمه ، كما تدخل على (ما) المصدرية فى قوله :

إذا أنت لم تنفع فضرّ فإنما يُرجى الفتى كيما يضرّ وينفع

وتدخل على أنْ المصدرية المضمرة كما فى قولك : (جئتك كى تكرمنى) إذا قدر النصب بعد (أنْ) .

— تكون بمعنى (أنْ) المصدرية فيكون الفعل بعدها منصوباً وذلك فى نحو قوله (لكيلا تأسوا) ولهذا يصح حلول (أنْ) محلها ولا تكون هنا أداة تعليل لأن أداة التعليل لا تدخل على أداة تعليل أخرى . ومنه قولك : (جئتك لكى تكرمنى) .

٣٢ — (لا) حرف من حروف المعانى وهى من قسم الأداة تستعمل فى السياق على ثلاثة أوجه تؤدى فى كل منها وظيفة رئيسية :

الأول : النفى : وفى أدائها هذه الوظيفة تأتى على عدة صور :

— تكون نافية للجنس ويأتى الاسم بعدها مبنياً على ما ينصب به مثل : لا رجل فى الدار ، ويكون منصوباً إذا أضيف مثل (لا صاحب جود ممقوت) أو إذا كان يحتاج إلى ضميمة مرفوعة نحو (لا حسناً فعله مذموم) أو يحتاج إلى ضميمة منصوبة (مفعول به) نحو (لا طالعاً جبلا حاضر) ومنه (لا خيراً من زيد عندنا) . وهى فى كل الأمثلة السابقة تشبه (إنّ) فى أنها تحتاج إلى اسم وخبر ولكنها تختلف عن (إنّ) فى أنها لا تدخل إلا على النكرة ، وأنّ اسمها قد يبنى ، وأن خبرها لا يقدم على اسمها ولو كان ظرفاً أو مجروراً ،

وأنه يكثر حذف خبرها إذا علم نحو (لا ضير) (فلا فوت) وغير ذلك .

— تكون بمعنى (ليس) وتستعمل فى الكلام استعمالها تقول : (لا إنسانٌ خالداً) و (لا الخبرُ معلوماً) وذلك أنّ الاسم بعدها يكون مرفوعاً والخبر منصوباً كما هو الحال مع (ليس) وقد ذكر النحاة أنّ (لا) تخالف (ليس) فى أن الخبر بعدها يذكر قليلا ، ومن أمثلتها قول الشاعر :

من صدّ عن نيرانها   فأنا ابن قيس لا براح

وقال النابغة :

وحلت سوادَ القلب لا أنا باغياً   سواها ولا عن حبّها متراخيا

وقال المتنبي :

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى   فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقيا

— تكون عاطفة : ولأجل أنْ تكون عاطفة لا بد أنْ يتقدمها إثبات أو أمر أو نداء ، تقول (جاء زيد لا عمرو) و (اضرب زيداً لا عمراً) و (يا ابن أخى لا ابن عمى) وأن لا تقترن بعاطف ، فإذا قيل (جاءنى زيد لا بل عمرو) فالعاطف (بل) ثم لا بد أنْ يتقابل متعاطفاها ، فلا يجوز (جاءنى رجل لا زيد) لأنّ اسم الرجل يصدق على زيد ، وأجاز بعض النحاة يقوم زيد لا عمرو [1] .

— تكون حرف جواب مناقضاً لـ (نعم) وفى هذه الحالة يجوز حذف الجملة بعدها تقول : (أجاء زيد ؟) فتقول : (لا) والمعنى : لا لم يجيء .

---

(١) انظر المصدر السابق ص ٢٤١ ، ٢٤٢

— أنْ تكون على غير ما تقدم ، وفى هذه الحالة يجب تكرارها إذا كان ما بعدها جملة اسمية أو فعلا ماضيًا لفظًا وتقديرًا قال تعالى (لا الشمس ينبغى لها أنْ تدرك القمر ولا الليلُ سابق النهار)[١] ، وقال : (لا فيها غَوْلٌ ولا هم عنها ينزفون)[٢] وقال (فلا صدّق ولا صلّى)[٣] وفى الحديث (فإن المنبتّ لا أرضًا قطع ولا ظهرًا أبقى) .

— تستعمل فى النفى المقصود منه الدعاء كقولهم : لا نامت أعين الجبناء .

الثانى : أنْ تؤدى وظيفة النهى وهو طلب الترك وتختص بالدخول على الفعل المضارع ويكون بعدها مجزومًا مفيدًا للاستقبال ، وقد يكون للنهى بها مخاطبًا نحو (لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء)[٤] ، أو غائبًا نحو قوله تعالى (لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء)[٥] . وكما تكون (لا) أداة للنهى الحقيقى فهى كذلك تكون أداة للنهى الخارج عن معناه الأصلى إلى أغراض التنزيه والدعاء والالتماس ، والتهديد ، ... الخ .

الثالث : التوكيد وهى (لا) الزائدة الداخلة فى الكلام لمجرد تقويته نحو قوله تعالى (ما منعك إذ رأيتهم ضلوا ألاّ تتبعنى)[٦] وقوله : (ما منعك ألاّ تسجد)[٧] ومنه قوله تعالى (لئلا يعلم أهل الكتاب)[٨] بمعنى : ليعلموا .

---

(١) الآية ٤٠ من سورة يس .
(٢) الآية ٤٧ من سورة الصافات .
(٣) الآية ٣١ من سورة القيامة .
(٤) الآية ١ من سورة الممتحنة .
(٥) الآية ٢٨ من سورة آل عمران .
(٦) الآية ٩٢ من سورة طه .
(٧) الآية ١٢ من سورة الأعراف .
(٨) الآية ٢٩ من سورة الحديد .

وقال الشاعر :

وتلحينني فى اللهو أنْ لا أحبه ... وللهو داعٍ دائب غير غافل

وقول آخر :

أبى جوده لا البخل واستعجلت به ... نعم من فتى لا يمنع الجود قاتله

٣٣ — (لَمْ) حرف من حروف المعانى وهو من قسم الأداة يؤدى وظيفة التعليق فى الجملة المنفية يؤتى به فى السياق لنفى الفعل المضارع وقلبه ماضياً لذلك يسمى المضارع المنفى بـ (لم) : ماضياً معنى ، ويكون المضارع بعده مجزوماً . قال تعالى (لم يلد ولم يولد)[1] وقد ورد الفعل المضارع بعده مرفوعاً فى الشعر للضرورة كقوله :

لولا فوارس من نعم وأسرتهم ... يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

٣٤ — (لَنْ) حرف من حروف المعانى وهى من قسم الأداة تؤدى وظيفة التعليق فى الجملة المنفية فهى أداة من أدوات النفى تفيد نفى مضمون الجملة فى الزمن المستقبل ، وتختص فى الدخول على الفعل المضارع ويكون بعدها منصوباً .

وقد ورد عن بعض النحاة أنّها قد تخرج عن أداء وظيفة النفى لتفيد معنى الدعاء ، واستشهد لذلك بقوله :

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلتُ لكم خالداً خلود الجبال

---

(١) الآية ٣ من سورة الإخلاص .

٣٥ — (مذْ ومنذُ) من أدوات الجر بمعنى (مِنْ) يأتى الاسم بعدها مجروراً تقول : ما رأيت أخى مُذْ يوم الخميس أو منذُ يوم الخميس .

وقد يكون معناها (فى) إذا قلت (ما رأيته منذُ يومنا أو مُذْ يومنا) والمعنى : ما رأيته فى يومنا .

وقد تخرج مذْ أو منذُ عن أداء وظيفة الأداة لتؤدى وظيفة الاسم فتكون بمعناه وذلك حين يأتى الاسم بعدهما مرفوعاً تقول : (ما رأيت أخى مذ (منذ) يومان) وفى هذا تكون بمعنى (الأمد) أىْ : إنّ أمد عدم الرؤيا يومان . وكما تخرج (مذْ أو منذُ) عن معنى الأداة لتؤدى وظيفة الاسم تخرج عن معنى الأداة لتؤدى وظيفة الظرف الزمانى حين يضافان إلى جملة فعلية أو اسمية تقول : (أحببتك منذُ التقيت بك أو مذْ التقيت بك) فى الإضافة إلى الجملة الفعلية . وقال الشاعر :

وما زلت أبغى المال مُذْ أنا يافع   وليداً وكهلا حين شبتُ وأمردا

فقد أضاف (مذ) إلى الجملة الإسمية .

٣٦ — (مِنْ) أداة من الأدوات تأتى فى السياق لتؤدى الوظائف الآتية :

— إبتداء الغاية : وهو الغالب فى استعمالها ، وتأتى ضمن هذه الوظيفة فى الزمان نحو (من أول يوم) ومنه ما جاء فى الحديث (مطرنا من الجمعة إلى الجمعة) كما تأتى فى غير الزمان نحو قوله تعالى (من المسجد الحرام) وقوله (إنه من سليمان) .

— التبعيض : وعلامتها أنْ يصح وقوع كلمة (بعض) مكانها نحو قوله تعالى (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فمنهم من قضى نحبه

ومنهم من ينتظر) وقوله : (لن تنالوا البر حتى تنفقوا ممّا تحبون) .

— بيان الجنس : وحين تفيد هذه الوظيفة تقع فى الغالب بعد (ما) و (مهما) كقوله تعالى (ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها) [1] وقوله (ما ننسخ مِنْ آية) وقوله (مهما تأتنا به من آية) . وقد تأتى بعد غير (ما) و (مهما) لبيان الجنس كقولك : (هذا القميص من حرير) و (هذا الخاتم من ذهب) .

— التعليل : كقوله تعالى (ممّا خطيئاتهم أُغرقوا) [2] وقوله :

وذلك مِنْ نبأ جاءنى وخُبِّرته عن أبى الأسود

وقول الفرزدق فى على بن الحسين :

يغضى حياء ويغضى من مهابته فما يكلم إلا حين يبتسم

— البدل : كقوله تعالى (أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة) وقوله : (لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً) .

— المجاوزة : وتأتى بمعنى (عن) كقوله تعالى (يا ويلنا قد كنا فى غفلة من هذا) .

— مرادفة البـاء : كقولك (إنك تنظر من طرف خفىّ) أىْ : بطرف خفى .

---

(١) الآية ٢ من سورة فاطر .

(٢) الآية ٢٥ من سورة نوح .

— الظرفية : وتكون بمعنى (فى) نحو قوله (أرونى ماذا خلقوا من الأرض) ونحو (إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة) أىْ : فى يوم الجمعة .

— الاستعلاء : نحو (نصرناهم من القوم) أىْ على القوم .

— الفصل أو التمييز : وتكون (من) داخلة على ثانى المتضادين كقوله تعالى (والله يعلم المفسد من المصلح) . وقوله (حتى يميز الخبيث من الطيب) .

— التنصيص على العموم : وتكون (مِنْ) هنا زائدة كقولك : (ما جاءنى من رجل) .

— توكيد العموم : وتكون (مِنْ) هنا زائدة أيضاً كقولك (ما جاءنى من أحد) .

٣٧ — (هل) : أداة من أدوات الاستفهام موضوعة لطلب التصديق . الإيجابى تقول : (هل حضر محمد ؟) فيكون الجواب (نعم) أو (لا) فهى تؤدى وظيفة التعليق فى الجملة الاستفهامية . وقد تخرج (هل) من هذه الوظيفة لتكون بمعنى (قد) كقوله تعالى : (هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً) .

٣٨ — (وا) أداة من الأدوات تستعمل فى الندبة من موضوع النداء نحو (وامعتصماه) . ولكنها قد تخرج عن كونها أداة لتؤدى وظيفة الإفصاح فى الكلام فتكون من قسم الخالفة فهى حينئذ تفصح عن التعجب وتندرج تحت خالفة الإخالة من فروع الخالفة ، وقد يقال عنها : (واها) و (وى) . قال الشاعر :

واها لسلمى ثم واها واها   هى المنى لو أننا نلناها

وقول عنترة :

ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها قيل الفوارس ويكَ عنتر أقْدم

فإنّ (ويكَ) هى (وَى ْ) لحقت بها كاف الخطاب .

٣٩ ـ (يا) : أداة من الأدوات تؤدى وظيفة التعليق فتستخدم فى الكلام لنداء البعيد حقيقة وحكماً ، وقد ينادى بها القريب توكيداً ، وهى أكثر أدوات النداء استعمالا ، وإذا وليها ما ليس بمنادى كالفعل والحرف ، والجملة الإسمية فى نحو (ألا يا اسجدوا) و (يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة) ، وقول الشاعر :

يا لعنةَ الله والأقوام كلِّهم والصالحين على سمعان من جار

فهى حينئذ أداة تنبيه ليس غير .

٤١ ـ (لو) : أداة من الأدوات تفيد أساساً معنى الشرط تقول : (لو جئتنى لأكرمتك) وهى إذ تقوم بوظيفة التعليق فى الجملة الشرطية تفيد ما يلى :

١ ـ الشرطية ٢ ـ تقييد الشرطية بالزمن الماضى ٣ ـ الامتناع .

ويقول ابن هشام « ولقد اتضح أنّ أفسد تفسير لـ (لو) قول من قال حرف امتناع لامتناع ، وأن العبارة الجيدة قول سيبويه رحمه الله : حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، وقول ابن مالك : حرف يدل على انتفاء تال ، ويلزم لثبوته ثبوت تاليه[١] . ولكن ابن هشام بعد اعتراضه على تعريف (لو) حينذ

(١) المغنى ج ١ ص ٢٠٩

أن يقال : لو : حرف يقتضى فى الماضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه[1] . على أن (لو) قد تؤدى وظائف أخرى غير وظيفتها أهمها :

— تكون أداة شرط لا فى الماضى بل فى المستقبل إلا أن الفعل بعدها لا يكون مجزوماً كقول الشاعر :

ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبسب

لظل صدى صوتى وإن كنت رمةً لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

— تكون حرفاً مصدرياً بمنزلة (أنْ) إلا أن الفعل بعدها لا يكون منصوباً ويكثر ورودها بهذا المعنى بعد الأفعال (وَدَّ) أو (يودّ) نحو قوله تعالى (ودّوا لو تدهنوا) (يود أحدهم لو يعمّر) وقد تأتى بدون هذه الأفعال كقول الشاعر :

ما كان ضرّكَ لو مَننْتَ وربما مَنَّ الفتى وهو المغيظ المحنَقُ

— تكون للتمنى فتخرج عن كونها أداة شرط تقتضى شرطاً وجواباً كقولك (لو تأتينى فتحدثنى) وقوله (فلو أنّ لنا كرةً ...) .

— تكون أداة للعرض نحو (لو تنزل عندنا فتصيب خيراً) .

٤٢ — (ألْ) أداة من الأدوات تؤدى وظيفة التعريف فى الاسم المفرد فدخولها عليه معناه سلب التنكير منه فالفرق بين الاسم النكرة والاسم المعرف بها كالفرق بين المطلق والمقيد . وهى إذْ تقوم بهذه الوظيفة الأساسية تنقسم إلى : عهدية كقولك : (اشتريت فرساً ثم بعت الفرس) .

---

(١) انظر المصدر نفسه ص ٢٦٠ وبحمل الآراء التى وردت حول (لو) .

وجنسية : كقوله تعالى (وخلق الإنسان ضعيفاً)[1] . على أنَّ (ألْ) قد تخرج عن معناها الأصلي وهو التعريف لتؤدى المعانى الوظيفية الآتية :

— تكون ضميراً موصولا بمعنى (الذى) أو (التى) وجمعهما حين تدخل على الصفات ، كصفة الفاعل وصفة المفعول وغيرهما تقول : (يعجبنى المخلص لأمته) بمعنى الذى يخلص لأمته وتقول : (رأيت المقتول مظلوماً) أى : الذى قتل . . . وهكذا .

— تكون زائدة فى الكلمة وهى نوعان ، لازمة وغير لازمة ، اللازمة : كما فى (الذى) و (التى) واللات والعزى ، والسموأل ، والبيت (الكعبة) . وأما غير اللازمة فهى التى تدخل على الأعلام المنقولة من مجرد صالح لقبولها ملموح أصله كعباس وضحاك فتقول فيهما ، العباس والضحّاك . وهذا مرهون بالسماع ، لأنه لا يقال ذلك فى مثل : محمد وأحمد مثلا .

— تقوم (أل) مقام ضمير الإشارة (هذا) فى السياق وتؤدى وظيفته تقول : أزورك اليوم أىْ : هذا اليوم ، وتقول أسافر الليلة ، أىْ : هذه الليلة ففى أل فى هذين المثالين عنصر إشارىّ . وهذا يؤكد الصلة بين فروع الضمير .

٤٣ — (إلى) حرف من حروف المعانى يأتى الاسم بعدها مجروراً وهى من قسم الأداة تأتى فى السياق لتؤدى الوظائف الآتية :

— انتهاء الغاية الزمانية : نحو قوله تعالى (ثم أتموا الصيام إلى الليل) .

— انتهاء الغاية المكانية : نحو قوله تعالى (من المسجد الحرام إلى

(١) الآية ٢٨ من سورة النساء .

المسجد الأقصى) . ونحو (سرت من البيت إلى الكلية) . أمّا دخول ما بعدها في حيز الغاية وعدم دخوله فهو خاضع للقرينة ، فهو داخل في قرأت الكتاب من أوّله إلى آخره) وخارج في قوله تعالى (ثم أتموا الصيام إلى الليل) .

ــ المعية : وذلك إذا ضُمّ بها شيء إلى آخر ، ومنه قوله تعالى (مَنْ أنصاري إلى الله) . وفي المثل قالت العرب (الذود إلى الذود إبل) يضرب في جمع القليل إلى مثله فيصير كثيراً .

ــ التبيين : إذا أوضحت فاعلية المجرور بعدها بعد ما يفيد حباً أو بغضاً بعد خالفة تعجب أو صفة تفضيل نحو (رب السجن أحب إليّ) وفي الحديث الشريف (أبغض الحلال إلى الله الطلاق) .

ــ تكون بمعنى اللام نحو (والأمر إليك) والمعنى : لك .

ــ الظرفية : وتكون بمعنى (في) : كقوله تعالى (ليجمعنكم إلى يوم القيامة) ومنه قول الشاعر :

فلا تتركني بالوعيد كأنني   إلى الناس مطليّ به القار أجرب

ــ الابتداء : كقول الشاعر :

تقول وقد عاليت بالكور فوقها   أيسقى فلا يروى إليّ ابن أحمرا

فهي بمعنى (مني) .

ــ تكون بمعنى (عند) فتؤدي وظيفة الاسم ومنه قوله :

أم لا سبيل إلى الشباب وذكره   أشهى إليّ من الرحيق السلسل

ومن المحتمل أن تكون للتبيين . وقد تخرج عن كونها أداة لتؤدى وظيفة الخالفة فى السياق تقول : (إليك عنى) : أى : ابتعد عنى .

٤٤ — (ألاَ) : بفتح الهمزة والتخفيف أداة من الأدوات تأتى لعدة معان وظيفية هى :

— التنبيه : فتدل على تحقق ما بعدها وتدخل على الجملتين الإسمية والفعلية . قال تعالى (ألا إنهم هم السفهاء) و (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) وهى المسماة بحرف الاستفتاح عند المعربين بدافع من الاهتمام بموقعها لا بمعناها .

— التوبيخ والإنكار : كقوله :

ألاَ إرعواء لمن ولت شبيبته   وآذنت بمشيب بعده هَرَمُ

— التمنى : كقول الشاعر :

ألا عمرٌ ولى مستطاع رجوعُه   فيرأب ما أثأت يد الغفلات

— الاستفهام عن النفى : كقول الشاعر :

ألاَ اصطبارَ لسلمى أم لها جَلَدٌ   إذا ألاقى الذى لاقاه أمثالى

— العرض والتخضيض: فتختص بالدخول على الجمل الفعلية قال تعالى:— (ألاَ تحبون أنْ يغفر الله لكم) وقوله (ألاَ تقاتلون قوماً نكثوا إيمانهم) فالأولى للعرض . والثانية للتخضيض .

٤٥ — (أمّا) : أداة من الأدوات تستعمل فى السياق لأداء المعانى الوظيفية الآتية :

— تكون أداة تنبيه يستفتح بها الكلام بمنزلة (ألاَ) وهذه تكثر بعد القسم كقوله :

أما والذى أبكى وأضحك والذى أمات وأحيا والذى أمره الأمر

وإذا وقعت (إنّ) بعد هذه الأداة كسرت همزتها كما تكسر بعد (ألاَ) الاستفتاحية .

— تكون بمعنى (حقاً) فتؤدى وظيفة (المصدر) أو بمعنى (أحقا) — فتؤدى وظيفة الهمزة ووظيفة الاسم معاً ، وهذه تقع بعدها أنْ المفتوحة الهمزة ومدخولاتها تقول : (أما أنّى جندى فى معارك أمتى) بمعنى : أحقاً أنّى جندىّ .

— تكون أداة عَرْض بمنزلة (ألاَ) فتختص بالدخول على الفعل كما تختص بقية أدوات العرض نحو (أما تقومُ) و (أما تزور أخواتك) .

٤٦ — (إنّ) : المكسورة الهمزة المشددة النون : أداة من الأدوات تستعمل فى السياق لتؤدى المعانى الوظيفية الآتية :

— تكون أداة توكيد وفى هذه الحالة تدخل على الجملة الإسمية فيكون الإسم بعدها منصوباً والخبر مرفوعاً ، تقول : (إنّ الحق واضح) .

— تكون أداة جواب بمعنى (نعم) وقد استدل على ذلك بقول الشاعر :

ويقلن شيب قد عـــلا ك وقد كَبِرتَ ، فقلت إنه

وأحسن ما استدل به على هذا المعنى قول ابن الزبير رضى الله عنه لمن قال

له : لعن الله ناقة حملتني إليك (إنّ وراكبها) أي : نعم ولعن راكبها .

٤٧ — (أنّ) : المفتوحة الهمزة المشددة النون : أداة من الأدوات تأتي في السياق لتؤدي المعاني الوظيفية الآتية :

— تكون أداة توكيد تدخل على الجمل الإسمية فيكون الإسم بعدها منصوباً والخبر مرفوعاً وهي فرع من (إنّ) المكسورة الهمزة .

— تكون لغة في (عل) فتفيد الترجي كقول بعضهم : (أئت السوق أنّك تشتري لنا شيئاً) وكقراءة من قرأ (وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون) بمعنى لعلّها إذا جاءت لا يؤمنون .

٤٨ — (ثُمّ) أداة عطف تستعمل في السياق للتعبير عن ثلاثة معان وظيفية مجتمعة هي : التشريك في الحكم ، والترتيب والتراخي أو المهلة . وقد تأتي زائدة في الكلام فلا تكون أداة عطف كقوله تعالى : (حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت ، وضاقت عليهم أنفسهم ، وظنوا أنْ لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم) [1] .

٤٩ — (خلا) أداة استثناء محولة عن الفعلية عند نصب ما بعدها سواء سبقتها (ما) أم لم تسبقها ، فإذا جُرّ ما بعدها فهي أداة نسبة وهي على أية حال تقوم بوظيفة استثناء ما بعدها عن حكم ما قبلها تقول : قام القوم خلا زيداً ، وقام القوم خلا زيدٍ ، باعتبارها أداة محولة عن الفعلية في المثال الأول وأداة نسبة في المثال الثاني . فإذا سبقتها (ما) تعين أن يكون ما بعدها منصوباً تقول : جاء القوم ما خلا زيداً .

---

(١) الآية ١١٨ من سورة التوبة .

٥٠ — (رُبَّ) أداة من أدوات الجر تستعمل فى الكلام للتعبير عن المعانى الوظيفية الآتية :

— التكثير : وهو الغالب فى استعمالها كقوله تعالى (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) ، وفى الحديث الشريف (يارب كاسيةٍ فى الدنيا عارية يوم القيامة) ومنه ما سمع عن الأعرابى فى قوله (يارب صائمه لن يصومه ويارب قائمه لن يقومه) .

— التقليل : كقول أبى طالب فى النبىّ (ص) :

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمالُ اليتامى عصمةٌ للأرامل

وقول الآخر :

ألا رُبَّ مولودٍ وليس له أبٌ وذى ولدٍ لم يَلِدْهُ أبوان

وقد أراد فى البيت : عيسى وآدم .

٥١ — (عدا) : أداة استثناء محوّلة عن الفعلية عند نصب ما بعدها سواء سبقتها ما أم لم تسبقها فإذا جر ما بعدها فهى أداة نسبة وهى على أية حال تقوم بوظيفة استثناء ما بعدها عن حكم ما قبلها ، تقول : قام القوم عدا زيداً ، وقام القوم عدا زيدٍ ، باعتبارها أداة محولة عن الفعلية فى المثال الأول ، وأداة نسبة فى المثال الثانى . فإذا سبقتها (ما) تعيّن أنْ يكون ما بعدها منصوباً تقول : (حضر القوم ما عدا زيداً) .

٥٢ — (عَلى) : أداة من الأدوات تأتى فى السياق وضمن إطار وظيفتها الأساسية لتؤدى المعانى الوظيفية الآتية :

— الاستعلاء : ويكون على الاسم المجرور بعدها نحو قوله تعالى (وعليها وعلى الفلك تحملون) كما يكون الاستعلاء على ما يقرب من المجرور كقوله تعالى (أو أجد على النار هدى) وقول الشاعر :

تشب لمقرورين يصطليانها وبات على النار الندى والمحلّق

و كما يكون الاستعلاء حسياً يكون معنوياً كقوله تعالى : (وفضّلنا بعضهم على بعض فى الرزق) .

— المصاحبة : بأنْ تؤدى معنى (مع) كقوله تعالى (وأتى المال على حبه) وقوله : (وإنّ ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم) أى : مع ظلمهم .

— المجاوزة : بأن تؤدى معنى (عن) كقول الشاعر :

إذا رضيت علىّ بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها

وقول الآخر :

فى ليلة لا نرى بها أحداً يحكى علينا إلاّ كواكبها

— التعليل : بأنْ تؤدى معنى اللام ، نحو قوله تعالى (ولتكبّروا الله على ما هداكم) . أىْ : لهدايته إيّاكم ، وقول الشاعر :

علامَ تقول الرمح يثقل عاتقى إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت

فعلام فى البيت بمعنى (لِمَ) .

— الظرفية : بأن تؤدى (على) معنى (فى) نحو قوله :

(ودخل المدينة على حين غفلة) .

— تكون بمعنى (من) نحو قوله تعالى : (إذا اكتالوا على الناس يستوفون) .

— تكون بمعنى (الباء) نحو (حقيق على أنْ لا أقول) ، وقالوا : (اركب على اسم الله) .

— تكون للاستدراك والإضراب كقولك (فشل التلميذ فى الامتحان على أنّه لا ييأس من النجاح) وكقول الشاعر :

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا　　على أنّ قرب الدار خير من البعد

وقوله :

على أنّ قرب الدار ليس بنافع　　إذا كان من تهواه ليس بذى ودّ

وفى كل ما تقدم أدت (على) المعانى الوظيفية ضمن إطار التعليق إلاّ أنها قد تخرج عن كونها أداة فى السياق لتؤدى وظيفة الاسم فتكون بمعنى (فوق) كقول الشاعر :

غدت من عليه بعد ما تمّ ظمؤها　　تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

وقد تخرج عن كونها أداة فى السياق لتؤدى أيضاً وظيفة الخالفة كقولك عليك نفسك ، وكقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضلّ إذا اهتديتم) .

٥٣ — (نعم) أداة من الأدوات تأتى فى السياق لتؤدى المعانى الوظيفية الآتية :

— تكون للتصديق ، وتأتى بعد الخبر مثبتاً كان أو منفياً تقول :

(قام زيد) فتقول مصدقاً (نعم) وتقول : (ما قام زيد) فتقول مصدقاً كذلك : (نعم) .

— تكون للوعد بأن تأتى بعد الأمر أو النهى أو ما فى معناهما ، تقول لشخص : اقرأ الكتاب فيعدك بقراءته بقوله : نعم . وكذا لو قلت له : لا تهمل واجباتك فيعدك بعدم الإهمال بقوله : نعم . وقد تأتى لهذا الغرض وهو الوعد بعد قولك : هلاّ تفعل وهلاّ لم تفعل .

— تكون للاعلام ، بأن ترد جواباً عن الاستفهام تقول : (هل سافر والدك) فيجيب : نعم .

— قد تكون للتوكيد إذا وقعت صدراً لجلة تقول : (نعم ، هذه الآثار من حضارة العرب) ، ويحتمل هنا أن تكون للاعلام عن استفهام مقدر .

٥٤ — (إلاّ) بكسر الهمزة وتشديد ما بعدها : أداة من الأدوات تأتى فى السياق لتؤدى المعانى الوظيفية الآتية :

— تكون للاستثناء أو الإخراج تقول (حضر القوم إلا خالداً) وقال تعالى (فشربوا منه إلاّ قليلا) .

— تكون بمعنى (غير) فتؤدى وظيفة الاسم إذ لا تؤدى وظيفة الإخراج أو الاستثناء ، ومنه قوله تعالى (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) فلا يمكن أن تكون (إلاّ) هنا للاستثناء . ومثله قولك : عندى عشرون إلا دينار والمعنى عندى عشرون موصوفة بأنها غير دينار . والملاحظ أنّ (إلا) فى هذه الحالة يوصف بها ويتاليها جمع منكر أو شبهه .

— تكون عاطفة بمنزلة (الواو) فى التشريك لفظاً ومعنى ، ومنه قوله

تعالى (لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم) وقوله (لا يخاف لدى المرسلون إلا من ظلم ، ثم بدل حسناً بعد سوء) أىْ ولا الذين ظلموا ولا من ظلم .

— تكون بمعنى (إنْ) الشرطية المدغمة فى (لا) النافية كقوله تعالى (إلاّ تنصروه فقد نصره الله) وقولك : (اجتهد وإلاّ تفشل) .

٥٥ — ألاّ : بالفتح والتشديد ، أداة من أدوات التحضيض تختص بالدخول على الجمل الفعلية الخبرية ، كبقية أدوات التحضيض تأتى فى السياق لتؤدى وظيفة التحضيض .

٥٦ — أمّا : بالفتح والتشديد : أداة من الأدوات تستعمل فى السياق لتؤدى وظيفتين معاً هما الشرط والتفصيل كقوله تعالى (فأمّا الذين آمنوا فيعلمون أنّه الحق من ربهم ، وأما الذين كفروا ، فيقولون . . . الآية) على أنَّ الملاحظ أنّ فكرة الشرطية فى (أما) أضعف من فكرة التفصيل يؤيد ذلك صحة ورود (إنْ) بعدها نحو قوله تعالى (فأمّا إنْ كان من أصحاب اليمين . . . الآية) .

— وقد تأتى فى السياق لتكون مركبة من (أنْ) المصدرية المدغمة فى (ما) الزائدة كقول الشاعر :

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفر   فإنّ قومى لم تأكلهم الضبع

— وقد تأتى فى السياق مركبة من (أم) و (ما) الاستفهامية وقد أدغمت الميم للتماثل كقوله : (أمّاذا كنتم تعملون) .

٥٧ — (إمّا) بالكسر والتشديد : أداة من الأدوات تستخدم فى

السياق لتؤدى المعانى الوظيفية الآتية :

— الشك : كقولك (جاءنى إمّا محمد وإمّا خالد) إذا لم تعلم بالتأكيد الجائى منهما .

— الإبهام : كقوله تعالى (وآخرون مرجون لأمر الله ، إمّا يعذبهم وإمّا يتوب عليهم) .

— التخيير : كقوله تعالى (إمّا أنْ تعذب وإمّا أنْ تتخذ فيهم حسنا) وقوله (إمّا أنْ تلقى وإمّا أنْ نكون أول من ألقى) .

— الإباحة : كقولك : (تعلم إمّا فقهاً وإمّا نحواً) .

— التفصيل : كقوله تعالى (إنّا هديناه السبيل إمّا شاكراً وإمّا كفوراً) وكقولك : سأكافح فإمّا حياة كريمة وإمّا استشهاداً من أجل الوطن والمبدأ .

٥٨ — حاشا : أداة محولة عن الفعلية عند نصب ما بعدها فإذا جر ما بعدها فهى أداة نسبة وهى على أية حال تقوم بوظيفة استثناء ما بعدها عن حكم ما قبلها . تقول : قام القوم حاشا زيداً ، وقام القوم حاشا زيد . وقد تستعمل فعلا على أصل وضعها فتؤدى وظيفة الفعل وتتصرف تصرفه تقول : حاشيت فلاناً أىْ استثنيته ، وقد تخرج عن كونها أداة محولة عن الفعلية أو فعلا لتؤدى وظيفة الإفصاح كما تؤديه الخالفة وذلك حين تستخدم فى الإفصاح عن التنزيه كأنْ تقول (حاشى لله) وكقوله تعالى (حاش لله ما هذا بشراً) . وهى فى هذه الحالة لا تتصرف شأنها شأن الخوالف

٥٩ ــ (حتى) أداة من الأدوات تستعمل فى السياق لتؤدى المعانى الوظيفية الآتية :

ــ انتهاء الغاية : وتكون بمعنى (إلى) (مع اختلاف بينهما) فيأتى الاسم بعدها مجروراً ، نحو : (أكلت السمكة حتى رأسها) ونحو قوله تعالى (سلام هى حتى مطلع الفجر) فيما إذا كان المجرور بعدها آخراً أو ملاقياً لآخر جزء . وإذا دخلت (حتى) على المضارع المنصوب فلها ثلاثة معان : الأول : تكون بمعنى (إلى) كقولك : (انتظرتك حتى تعود) والثانى : تكون بمعنى (كى) التعليلية كقوله تعالى (لولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم) وكقولك : (أخلص فى عملك حتى تربح) والثالث : تكون بمعنى (إلاّ) الاستثنائية ، تقول (والله لا أغادر المكان حتى تغادر) فهى هنا بمعنى (إلاّ) وتحتمل أنْ تكون بمعنى الغاية ، ومنه قول الشاعر :

واللهِ لا يذهب شيخى باطلا حتى أبيرَ مالكا وكاهلا

ــ العطف : وتكون بمعنى (الواو) وإنْ اختلفت معها فى عدة أمور . تقول : (مررت بالقوم حتى بزيد) و (جاء القوم حتى أبوك) ، و (رأيت القوم حتى أباك) .

ــ تكون أداة ابتداء . فتدخل على الجمل الإسمية والفعلية كقول جرير :

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وقول الفرزدق :

فواعجبا حتى كليبٌ تسبنى كأنّ أباها نهشل أو مجاشع

وقوله تعالى (حتى عفوا وقالوا ... الآية) .

والذى نريد أن نثبته هنا أن نبين أحد معانيها الوظيفية دون الآخر منوط بالقرائن فى غالب الأحوال وبالأخص حين يحتمل النص اللغوى أكثر من معنى .

٦٠ — (كأنّ) : أداة من الأدوات تدخل على الجمل الإسمية فيكون الاسم بعدها منصوباً والخبر مرفوعاً تستخدم فى السياق لتؤدى المعانى الوظيفية الآتية :

— التشبيه : وهو الغالب فى استعمالها تقول : (كأنّ زيداً أسد) وذلك إذا كان الخبر بعدها اسماً الذات .

— الشك والظن : بأن يكون الخبر بعدها من الصفات تقول : (كأن زيداً قائم) أى أظنه قائماً .

— التحقيق : كقول الشاعر :

فأصبح بطن مكة مقشعراً كأنّ الأرضَ ليس بها هشام

أى لأن الأرض ، ويحتمل هنا أن تكون الكاف للتعليل ، و (أن للتحقيق فهى كلمتان لا كلمة واحدة .

— التقريب : نحو (كأنى بالشتاء مقبل) ونحو : (كأنك بالفرج آت) .

٦١ — كلا : أداة من الأدوات تستعمل فى السياق للتعبير عن المعانى الوظيفية الآتية :

— الردع والزجر : كقوله تعالى (واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا

لهم عزاً كلا سيكفرون بعبادتهم) وقد تتضمن الردع كقوله تعالى (ربِّ ارجعونِ لعلى أعمل صالحاً فيما تركت ، كلا إنّها كلمة)[1] وقوله (كلا لا تطعه) وقد يتقدم كونها للزجر فى نحو (وما هى إلا ذكرى للبشر ، كلا والقمر ... الآية) فهى هنا صلة لليمين لا تخلو من الرد أو الردع . وقد تأتى لوظيفة النفى فتنفى بها دعوى مدع كأن تقول : لقيت زيداً ، فيقال لك نفياً : كلا .

٦٢ — (لعلّ) أداة من الأدوات تستخدم فى السياق لتؤدى المعانى الوظيفية الآتية :

— التوقع : وهو ترجى الشىء المحبوب ، والإشفاق من المكروه كقولك : لعل الحبيب قادم ، وقولك (لعل السيلَ جارفٌ) .

— التعليل : كقوله تعالى (فقولا له قولا ليناً لعله يتذكر أو يخشى) .

— الاستفهام : كقوله تعالى (لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) وقوله : (وما يدريك لعله يزّكى)[2] .

— التمنى : وهو طلب الحصول على شىء غير ممكن بينما تدل لعلّ : على طلب شىء ممكن . كقول الشاعر :

أسرب القطا هل من يعير جناحه لعلى إلى من قد هويت أطير

٦٣ — (لولا) : أداة من الأدوات تستخدم فى السياق لتؤدى المعانى الوظيفية الآتية .

---

(١) الآية ١٠٠ من سورة (المؤمنون) .

(٢) انظر شرح الأشمونى ج ١ ص ٤٧٥ والمغنى ج ١ ص ٢٨٨ .

— تدخل على جملتين الأولى إسمية والثانية فعلية فتؤدى وظيفة ربط امتناع الثانية بوجود الأولى . نحو قولك : (لولا إهمالك لأكرمتك) أى : (لولا إهمالك موجود لأكرمتك) .

— تكون للتحضيض والعرض ، فتختص بالدخول على الفعل المضارع أو ما فى معناه كقوله تعالى (لولا تستغفرون الله) وقوله (لولا أخرتنى إلى أجل قريب) والقرينة هى التى تعين التحضيض من العرض .

— تكون للتوبيخ والتنديم ، فتختص بالدخول على الفعل الماضى كقوله تعالى (لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء)[1] وقوله (فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قرباناً آلهة)[2] وقوله (ولولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا)[3] .

— تكون بمعنى (لو لم) قال الشاعر :

ألا زعمت أسماء أن لا أحبها فقلت : بلى لولا ينازعنى شغلى

المعنى : لو لم ينازعنى شغلى لزرتها .

٦٤ — (لوما) : هى بمنزلة (لولا) تقول : (لوما الرافدان لماتت أرض العراق) تستخدم فى السياق لتؤدى المعانى الوظيفية التى تؤديها (لولا) .

٦٥ — (لكنّ) أداة من الأدوات تستخدم فى السياق لتؤدى وظيفة

---

(١) الآية ١٣ من سورة النور .
(٢) الآية ٢٨ من سورة الأحقاف .
(٣) الآية ١٦ من سورة النور .

الاستدراك وهو أن تنسب لما بعدها حكماً مناقضاً لحكم ما قبلها تقول (ما الأرض ثابتة لكنها متحركة) و (ما هذا أبيض لكنه أسود) . وقد تأتى لأداء وظيفة التوكيد كقولك : (لو جاءنى لأكرمته ، لكنه لم يجىء) فقد انتفى المجىء من غير (لكنّ) فأكد انتفاء المجىء بها .

٦٦ — (كيف) أداة من الأدوات تستعمل فى السياق لتؤدى المعانى الوظيفية الآتية :

- التعليق فى الجمل الاستفهامية ، وهو وظيفتها الأساسية فتكون أداة استفهام تقول : (كيف زيدٌ ؟) والاستفهام هنا حقيقى عن الحال وقد يأتى الاستفهام بها غير حقيقى كقوله تعالى (كيف تكفرون بالله ، إلى آخر المعانى التى يخرج إليها الاستفهام عن غرضه الأصلى كالنفى مثل قوله تعالى (كيف يكون المشركين عهد عند الله) . والتعجب كقوله (كيف تكفرون بالله وقد كنتم أمواتاً فأحياكم) والتوبيخ كقوله (كيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آيات الله) .

-- والتعليق فى الجمل الشرطية : فتكون أداة شرط فتقتضى فعلين متفقين لفظاً ومعنى وغير مجزومين نحو (كيف تصنع أصنع) وإذا اتصلت بها (ما) كانت أداة شرط ويكون الشرط والجواب بعدها مجزومين أو فى محل جزم تقول (كيفما تعاملنى أعاملك) . وقد تستعمل لحال لا سؤال معه كقولك : (لأكرمنك كيف كنت) أى على أى حال كنت .

٦٧ — (كَمْ) وهى أداة من الأدوات تستعمل للتعبير عن المعانى الوظيفية الآتية :

— تكون للتكثير تقول : كم رجل لقيت ، كم شهيد قدم روحه من

أجل الوطن ، ومثلها (كأيِّنْ) في إفادة التكثير .

— تكون للاستفهام كقولك : (كَمْ مالك) .

٦٨ — (كان) : أداة من الأدوات تستخدم في السياق للتعبير عن المعاني الوظيفية الآتية :

— الدلالة على الزمن الماضي — كقولك (كان لي مالٌ) .

— القدرة : كقوله تعالى (ما كان لكم أنْ تنبتوا شجرها) أيْ ما قدرتم .

— الصيرورة : كقولك لرجل : (إن كنت قريبي فصالني) ومنه قول الشاعر :

أجزت إليه حرة أرحبية ... وقد كان لون الليل مثل الأرندج

أيْ : وقد صار لون الليل .

— تكون بمعنى الرهون كقوله تعالى (قل سبحان ربي هل كنت إلا بشراً) أي : هل أنا إلا بشر .

— تكون بمعنى (ينبغي) كقوله تعالى (قل ما يكون لي أنْ أبدّله من (لقاء نفسي) وكقوله (قلتم ما يكون لنا) أيْ ما ينبغي لي ، وما ينبغي لنا .

— تكون زائدة كقول الفرزدق :

فكيف إذا مررت بدار قوم ... وجيران لنا — كانوا — كرام

ومنه قوله تعالى (وما علمي بما كانوا يعملون) أي : بما يعملون .

وأخيراً لابد من الاعتراف بأنني في مجال الحديث عن تعدد المعنى الوظيفي الأدوات ـ قد استعنت بقدر غير يسير بما أورده ابن هشام في المغنى وما أورده الأشموني في شرحه لألفية ابن مالك أحياناً بالعبارة وأحياناً أخرى بالإشارة ، لأنني وجدت أن ما أورداه عن الأدوات قد جمع أكثر ما قاله أشهر النحاة فيها ، موضحاً للقارىء ما يأتي :

١ ـ لقد أهملت مالا يتعدد معناه الوظيفي من الأدوات .

٢ ـ لقد اكتفيت بذكر المعاني الوظيفية المشهورة التي نص عليها واقع اللغة وكثر استعمالها فيها ، وانطلاقاً من وصف واقعها ولهذا فقد ابتعدت عن ذكر المعاني الوظيفية المبنية على التضمين والتأويل ، والمعاني التي وردت للضرورة أو وصفت بالندرة .

٣ ـ يجد القارىء أنّ أكثر أدوات الاستفهام أو الشرط هي في الحقيقة ضمائر أو ظروف تعدد معناها الوظيفي فاستخدمت في تعليق الجمل الاستفهامية أو الشرطية ، فخرجت في الاستعمال عن كونها ضمائر أو ظروفاً لتؤدي وظيفة الأداة ، ولهذا فقد تناولنا تعدد معناها الوظيفي عند الحديث عن تعدد المعنى الوظيفي للضمير أو الظرف . أما بقية أدوات الاستفهام أو الشرط التي لم تكن في الأصل من الضمائر أو الظروف فقد تحدثنا عنها أثناء الحديث عن تعدد المعنى الوظيفي للأداة لأنها من قسم الأداة .

نتائج البحث

لقد توصل البحث إلى الأمور الآتية :

١ — وضحت هذه الرسالة صورة الاضطراب الذى وقع فيه النحاة القدماء حين أقدموا على تقسيم الكلم فى اللغة العربية ، وبينت أن سبب هذا الاضطراب هو دورانهم فى فلك التقسيم الثلاثى الذى لم يطيقوا الخروج عنه دون مسوغ .

٢ — من أبرز ما قدمته هذه الرسالة استقراء آراء علمائنا ومناقشاتهم حول التقسيم ونقدها ، ومن خلال بعض الآراء المتناثرة والعارضة استخلصت الرسالة ما يشير إلى التقسيم الجديد وإنْ لم يكن ذلك بصورة مباشرة ومتكاملة ، وقد قدمت لى آراؤهم العارضة فى الوقت نفسه — دليلا على عدم اقتناع النحاة أنفسهم بالتقسيم الثلاثى الذى درجوا عليه ومدى الحاجة إلى تقسيم جديد ، وهو ما حاولت هذه الرسالة أن تقدمه .

٣ — عرضت الرسالة للجهود التى بذلها اللغويون العرب المحدثون فى مسألة تقسيم الكلام ، وهى تدل على إحساسهم بالمشكلة ومحاولة حلها ولكن هذه الجهود فى معظمها لم تحقق النتائج المرجوة لوضع مشكلة التقسيم فى إطارها الصحيح المقنع .

٤ — ما توصلت إليه هذه الرسالة أن أقسام الكلم فى اللغة العربية سبعة هى : الاسم ، والصفة ، والفعل ، والخالفة ، والضمير ، والظرف ، والأداة ، ووضحت أنّ كل قسم من هذه الأقسام يختلف عن الآخر شكلا ووظيفة ، فلكل قسم مميزاته الخاصة ذكرت مفصلة بعد كل قسم من الأقسام ، وقد

جاء هذا التقسيم الجديد منسجماً مع وصف اللغة دون اضطراب أو تعقيد، وفى ذلك مساهمة عملية لوضع الأساس الصحيح للدراسات النحوية .

٥ — دلت هذه الرسالة على أهمية استخدام الشكل والوظيفة فى دراسة اللغة ، فهما عنصران مهمان من عناصر الدراسات اللغوية الحديثة تقوم عليهما بنجاح كثير من الظواهر اللغوية والنحوية ، وقد اتضحت كيفية تطبيق أفكار التقسيم الجديد عليهما فيما تناولته الرسالة .

٦ — لقد أوضحت الرسالة أن كل مبنى تقسيمى جديد - باستثناء الخالفة - يتعدد معناه الوظيفى فى السياق ، إما ضمن إطار وظيفته الأساسية وإما بخروجه عنها إلى وظيفة أخرى مغايرة لوظيفته ، إذ تقوم بعض المبانى التقسيمية بوظيفة مبان أخرى فى السياق على نحو ما ذكرنا فى الفصل الثالث من الباب الثانى ، دون أن يتأثر التقسيم الجديد بهذه الظاهرة اللغوية الجديرة بالاهتمام ، وفى هذا تأكيد على أن البحث فى مسألة تعدد المعنى الوظيفى لمبانى الأقسام مجاله علم النحو لا علم البلاغة ، وفى هذا إشارة لتأييد فكرة جعل علم المعانى ضمن الدراسات النحوية لا البلاغية .

٧ — قدمت الرسالة الرأى فى عدد من المسائل النحوية خلال عرضها لموضوعها إضافة إلى الفكرة الأساسية للبحث وهى تقسيم الكلام ، كتوضيح الفرق بين الزمن الصرفى والنحوى ، ودلالة الكلمات على كل منهما وتوضيح الوظائف الصرفية والنحوية لأقسام الكلم جميعها ، وتوضيح نفى الدلالة الزمنية عن فعل الأمر ، واستقراء تعدد المعانى الوظيفية لمبانى الأقسام .

٨ - هذا البحث دعوة علمية للرجوع إلى خط النحو الأصيل ، ووجهه المشرق المستمد من واقع اللغة ، ومساهمة فى استخدام أفضل السبل الكفيلة بتيسير النحو العربى أمام المتعلم والباحث فى إطار تطبيق المنهج الوصفى فى معالجة المسائل النحوية واللغوية .

مصادر البحث الواردة فى الهامش

١ — أبنية الصرف فى كتاب سيبويه — الدكتورة خديجة الحديثى ط ١ ، ١٩٦٥ م .

٢ — إحياء النحو — إبراهيم مصطفى — مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٩ م .

٣ — ارتشاف الضرب — أبو حيان الأندلسى — مخطوط دار الكتب ، ١١٠٦ هـ نحو .

٤ — أسرار العربية — أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقى — دمشق ١٩٥٧ م .

٥ — الأشباه والنظائر فى النحو — جلال الدين السيوطى — حيدر آباد ، ١٣١٦ هـ .

٦ — الأصول — أبو بكر بن السراج — تحقيق عبد الحسين الفتلى ، رسالة دكتوراه مطبوعة بالرونيو — كلية الآداب / جامعة القاهرة .

٧ أصول النحو العربى — الدكتور محمد عيد — نشر عالم الكتب ١٩٧٣م

٨ — الأمالى — ابن الشجرى (هبة الله بن على الشريف البغدادى) الطبعة الأولى — حيدر آباد ١٣٤٩ هـ .

٩ — الإنصاف فى مسائل الخلاف — ابن الأنبارى — تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد — مطبعة السعادة — القاهرة ١٩٥٥ م .

١٠ — أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك — ابن هشام الأنصارى الطبعة الثانية ١٣٨٤ هـ .

١١ — الإيضاح العضدى ـ أبو على الفارسى ـ تحقيق وتقديم د . حسن الشاذلى ـ الطبعة الأولى ١٩٦٩ (دار التأليف / مصر) .

١٢ — الإيضاح فى علل النحو — أبو القاسم الزجاجى — تحقيق مازن المبارك مطبعة المدنى / مصر ١٩٥٩ م .

١٣ — بغية الوعاة ـ جلال الدين السيوطى / ط ١ مطبعة السعادة ١٣٢٦ هـ .

١٤ — التسهيل ـ ابن مالك ـ تحقيق محمد كامل بركات / دار الكتاب العربى ١٩٦٧ م .

١٥ — التطور النحوى للغة العربية ـ برجستراسر ـ مطبعة السماح ١٩٢٦ م .

١٦ — تفسير الرازى — المطبعة العامرة ط ١ ، ١٣٠٨ هـ .

١٧ — تنمية اللغة العربية فى العصر الحديث ـ الدكتور إبراهيم السامرائى منشورات معهد البحوث والدراسات العربية — مطبعة الجيلاوى ، القاهرة ١٩٧٣ م .

١٨ — الجمل — أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى تحقيق ابن أبى شنب / الجزائر ، الطبعة الثانية / باريس ١٩٥٧ م .

١٩ — حاشية الصبان على شرح الأشمونى : محمد بن على الصبان ، دار إحياء الكتب العربية ـ هامش شرح الأشمونى / عيسى البابى الحلبى .

٢٠ — الحلل فى إصلاح الخلل من كتاب الجمل ـ أبو محمد عبدالله بن محمد ابن السيد البطليوسى . تحقيق سعيد عبد الكريم سعودى ، رسالة ماجستير مطبوعة بالرونيو ، كلية الآداب ـ جامعة بغداد ١٩٧٢ م .

٢١ — حوليات كلية دار العلوم ـ م . جامعة القاهرة ١٩٦٩ — ١٩٧٠ م .

٢٢ — الخصائص ـ أبو الفتح بن جنى ـ تحقيق محمد على النجار ، مطبعة دار الكتب المصرية / القاهرة ١٩٥٢ م .

٢٣ — دلائل الإعجاز ـ عبدالقاهر الجرجانى ـ ط ٢ / مطبعة المنار ١٣٣١هـ.

٢٤ - رسائل فى النحو واللغة (منازل الحروف) على بن عيسى الرمانى تحقيق مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكونى نشر وزارة الثقافة والإعلام العراقية سلسلة كتب التراث رقم ١١ .

٢٥ — الزمان الوجودى ـ الدكتور عبد الرحمن بدوى ط ٢ .

٢٦ — شذا العرف فى فن الصرف ـ الحملاوى ، ط ٣ : المطبعة الأميرية ١٣٢٣ هـ .

٢٧ — شرح الأشمونى على الألفية ـ دار إحياء الكتب العربية / القاهرة .

٢٨ — شرح الأشمونى على الألفية ـ ط ٢ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد مطبعة البابى الحلبى ١٩٣٩ م .

٢٩ — شرح ألفية ابن مالك ـ بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، تحقيق وتعليق وشرح طه محمد الزينى ، مطبعة محمد على صبيح / القاهرة / ١٩٦٥ م .

٣٠ — شرح التصريح على التوضيح ـ خالد الأزهرى ـ م مصطفى محمد / القاهرة / ١٣٥٨ هـ ، وعيسى الحلبى .

٣١ — شرح الجمل ـ أبو الحسن بن الصائغ ـ مخطوط دار الكتب ١٩ نحو .

٣٢ — شرح شذور الذهب ـ ابن هشام الأنصارى ـ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد .

٣٣ — شرح الكافية ـ ابن الحاجب ـ دار الطباعة العامرة ١٣١١ هـ .

٣٤ — شرح الكافية ـ الرضى الاستراباذى ـ المطبعة العامرة ١٢٧٥ هـ .

٣٥ — شرح المفصل ـ ابن يعيش ـ المطبعة المنيرية .

٣٦ — الصاحبي ـ أحمد بن فارس نشر المكتبة السلفية ١٩١٠ هـ

٣٧ ـ علم اللغة ـ محمود السعران دار المعارف / القاهرة ١٩٦٦ م .

٣٨ — الفعل : زمانه وأبنيته — الدكتور إبراهيم السامرائي — مطبعة العاني / بغداد ١٩٦٦ م .

٣٩ — في النحو العربي : نقد وبناء الدكتور إبراهيم السامرائي

٤٠ — في النحو العربي : نقد وتوجيه : الدكتور مهدي المخزومي بيروت ١٩٦٦ .

٤١ — في النحو العربي : قواعد وتطبيق — الدكتور مهدي المخزومي — ط ١ ـ البابي الحلبي / مصر ١٩٦٦ م .

٤٢ — الكتاب سيبويه ـ المطبعة الأميرية ـ بولاق ١٣١٦ هـ .

٤٣ — الكتاب سيبويه ـ تحقيق عبد السلام محمد هارون .

٤٤ — اللغة : معناها ومبناها — الدكتور تمام حسان ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ م .

٤٥ — اللغة : ج . فندريس . ترجمة الدواخلي والقصاص ، مكتبة الأنجلو / القاهرة ١٩٥٠ م .

٤٦ — مجالس ثعلب ـ أبو العباس ثعلب ـ تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ـ القاهرة .

٤٧ — مدرسة الكوفة — الدكتور مهدي المخزومي ـ دار المعرفة / بغداد ١٩٥٥ م .

٤٨ — معانى القرآن - أبو زكريا الفراء - تحقيق نجاتى والنجار دار الكتب المصرية .

٤٩ — مغنى اللبيب - ابن هشام الأنصارى - تحقيق وتفصيل وضبط محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة المدنى ج ١ بدون تاريخ . مطبعة الاتحاد العربى ج ٢ القاهرة ١٣٦٨ هـ .

٥٠ — المفصل فى علم العربية-أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشرى ،ط٢ : نشر دار الجيل - بيروت .

٥١ — المقتضب - أبو العباس المبرد - تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٣٨٦ هـ .

٥٢ — المقرّب - ابن عصفور على بن مؤمن - تحقيق الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى ويحيى الجبورى - مطبعة العانى - بغداد

٥٣ — الممتع فى التصريف - ابن عصفور الأشبيلى - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة - المكتبة العربية - حلب .

٥٤ — مناهج البحث فى اللغة - الدكتور تمام حسان - مكتبة الأنجلو - القاهرة ١٩٥٥ م .

٥٥ — من أسرار العربية - الدكتور إبراهيم أنيس - مكتبة الأنجلو ط ٣ - ١٩٦٦ م .

٥٦ — نحو الفعل - الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى - مطبوعات المجمع العلمى العراقى ١٩٧٤ م .

٥٧ — نشأة النحو-الشيخ محمد الطنطاوى-دار المعارف / مصر ١٩٧٢ م.

٥٨ — الواف الحديث فى فن التصريف - الدكتور محمد محمود هلال . منشورات جامعة بنغازى ١٩٧٤ م .

٥٩ — همع الهوامع - جلال الدين السيوطى - تصحيح محمد بدر الدين النعسانى ، ط ١ - مطبعة السعادة / مصر ١٣٢٧ هـ .



R E V I E W

This thesis is made of two parts, which together embdy five chapters ; then comes a conclusion which exhibits the results of this research.

The first part of these two consists of two chapters, the first of which deals with the classification of the "Arabbic parts of speach". It was preceded by a critical study which clarified the confusions apparent in the traditional classifications, and I could deduce from various quotations that the grammarians were by no means unanimous on the acceptance of the tripartite classification, then I could introduce my main argument of a seven partite one. To strengthen my findings. I exhibited Abd-el Qahir's argument on syntagnatic relations.

The second chapter introduces and criticizes the points of views of the traditional grammarians as far as their classifications are concerned, projecting whenever necessary their undenied excellence.

The second part has been devided into an introduction and three chapters. The Introduction contains the principles underlying my own classification of the Arabic parts of speech. And in the first chapter I clarified the two important principles of "form" and "function", applying the differenciation to the proposed parts of speech.

These parts of speech were ellaborated in the second chapter with the formal and functional differences between each category and the other. I also tried to clarify the functional meaning of each class to show the importance of this meaning to the classification itself.

For this reason also, I found it necessary in the third chapter to inlist the total of functional meanings relative to such classification, and to point out the the principle of the possibility of multiplicity of this functional meaning as far as one and the same class is concerned, to show the intricate interaction between morphological and syntactical considerations.

In the conclusion, I gave a concise account of the results arrived at in this research. These may be summed up as follows :

1 — Putting into focus the untidiness of traditional classifications of the Arabic Parts of Speach.

2 — Survaying almost all the attitudes of old grammarians towards this subject, and using this to introduce the proposed classification in ample light.

3 — Exhibiting the modern effort concerning this subject, and showing how far these efforts were unfriuteful.

4 — I has been established here that there are seven parts of Speech in Arabic : These are :

ISM — SIFAH — FIEL — DAMIR — XALIFA — ZARF — IADAH.

5 — It was found that only through the joint regard of form and function that such classification could be carried out.

6 — The possible multiplicity of functional meaning of a given class has been shown clearly in this thesis.

7 — In this work a number of syntactical disputed points has been dealt with the intention of partaking in their clarification.

8 — This work hopes to be a kind of call to Arabic scholars to take linguistic usage as their aime as well as inspiration in their future research and not to be tied up to the old grammarian thoughts

FADHIL AL-SAQI

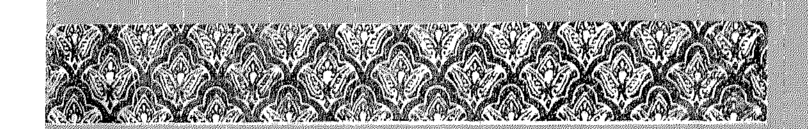
1975

محتويات البحث

صفحة

صفحة





الناشر

مكتبة الخانجي بالقاهرة